

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة 8 ماي 1945 قالمة

Université 8 mai 1945

الكلية: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

القسم: علم الاجتماع

أطروحة

لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث

الميدان: علوم الاجتماعية والانسانية

الشعبة: علم الاجتماع

الاختصاص: أفراد - جماعات - مجتمعات

من إعداد الطالبة: عيود هاجر

بـعـنـوان:

آليات الحفاظ على الرأس مال الفكري الجزائري ومواجهة هجرة

الأدمغة في ظل العولمة والإغراءات الخارجية

بتاريخ: 11 ديسمبر 2018

أمام لجنة المناقشة:

الاسم واللقب:

الرتبة:

الأستاذ الدكتور: ابراهيم بلعادي	أستاذ	بجامعة قالمة	رئيسا
الأستاذ الدكتور: عمر عسوس	أستاذ	بجامعة قالمة	مشرفا ومقررا
الأستاذ الدكتور: عبد الحق بن جديد	أستاذ	بجامعة عنابة	ممتحنا
الأستاذة الدكتورة: وحيدة سعدي	أستاذة	بجامعة عنابة	ممتحنا
الدكتور: عبد القادر بهتان	أستاذ محاضر أ	بجامعة قالمة	ممتحنا
الدكتور: سمير قريد	أستاذ محاضر أ	بجامعة قالمة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2017-2018

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة 8 ماي 1945 قالمة

Université 8 mai 1945

الكلية: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

القسم: علم الاجتماع

أطروحة

لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث

الميدان: علوم الاجتماعية والانسانية

الشعبة: علم الاجتماع

الاختصاص: أفراد - جماعات - مجتمعات

من إعداد الطالبة: عيود هاجر

بـعـنـوان:

آليات الحفاظ على الرأس مال الفكري الجزائري ومواجهة هجرة

الأدمغة في ظل العولمة والإغراءات الخارجية

بتاريخ: 11 ديسمبر 2018

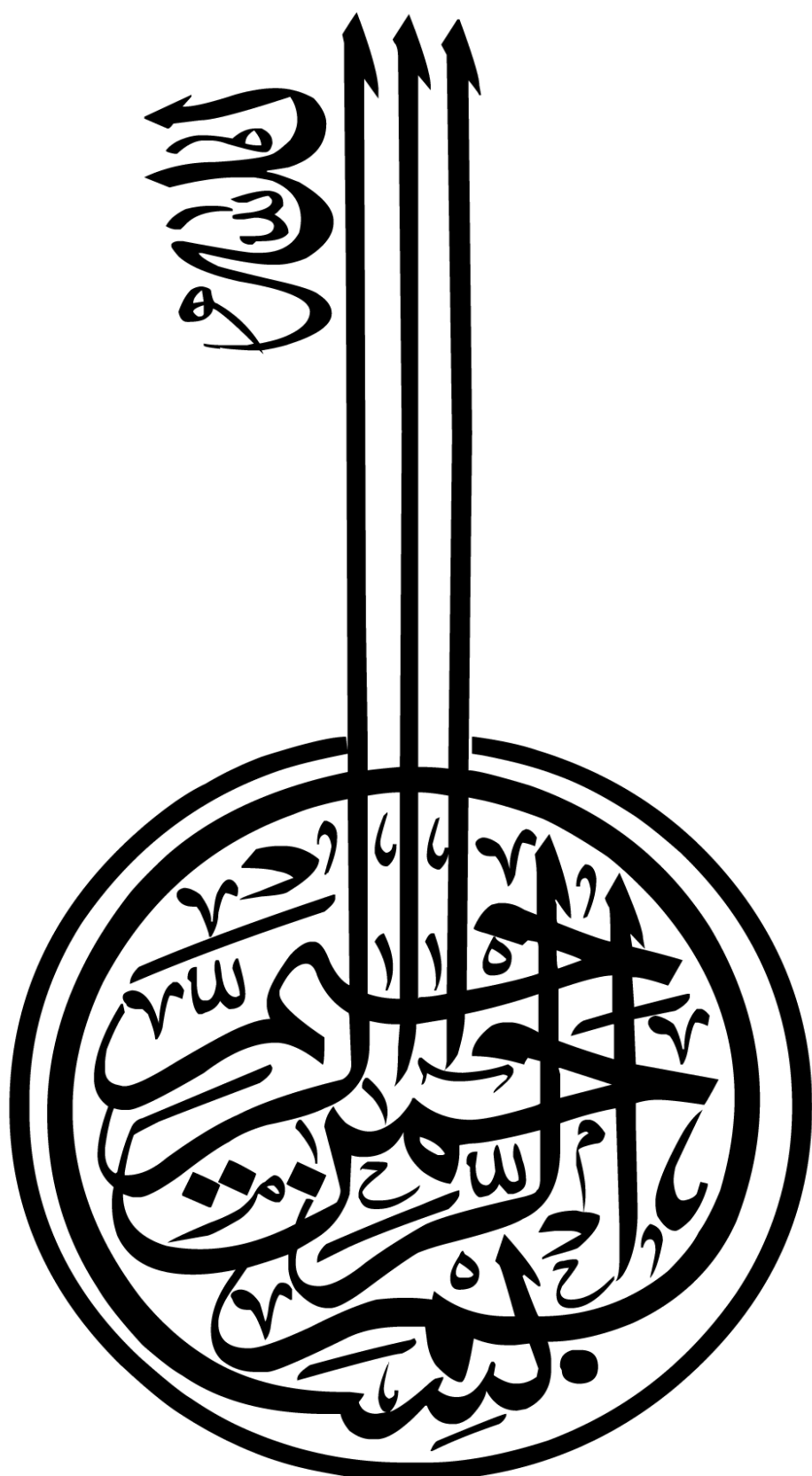
أمام لجنة المناقشة:

الاسم واللقب:

الرتبة:

الأستاذ الدكتور: ابراهيم بلعادي	أستاذ	بجامعة قالمة	رئيسا
الأستاذ الدكتور: عمر عسوس	أستاذ	بجامعة قالمة	مشرفا ومقررا
الأستاذ الدكتور: عبد الحق بن جديد	أستاذ	بجامعة عنابة	ممتحنا
الأستاذة الدكتورة: وحيدة سعدي	أستاذة	بجامعة عنابة	ممتحنا
الدكتور: عبد القادر بهتان	أستاذ محاضر أ	بجامعة قالمة	ممتحنا
الدكتور: سمير قريد	أستاذ محاضر أ	بجامعة قالمة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2017-2018



شكر وعرفان

الحمد لله الذي خلق الإنسان واصطفاه وخصّه بالتكريم وزوده بالعقل وفضله على كثير من خلقه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين الذي حث على العلم وأشاد بفضله. يطيب لي أن أتوجه بوافر الشكر والتقدير لوالديا الكريمين حفظهما الله ورعاهما على دعمهما وصبرهما ومساندتهما لي ماديا ومعنويا في إنجاز هذا العمل العلمي المتواضع، كما أوجه خالص شكري وامتناني لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور عسوس عمر الذي شرفني بإشرافه على عملي العلمي ورافقتي أكاديميا، نفسيا واجتماعيا، وكان لي خير معين في إنجاز أطروحتي للدكتوراه فله مني كل الشكر والعرفان لما بذله معي من جهود علمية مخلصة ونصائح وتوجيهات سديدة.

كما يسعدني أن أشكر كل أفراد طاقم كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة 8 ماي 1945 قالمة، من أساتذة وإداريين على منحهم لي كل أيدي العون والمساعدة.

وكل من أضاء الطريق نورا في سبيل نجاحي.

الباحثة: عيدود هاجر

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحات
شكر وعرفان	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	أ-ت

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

02	المبحث الأول: موضوع الدراسة
02	أولاً: إشكالية الدراسة
07	ثانياً: فرضيات الدراسة
08	ثالثاً: أهمية الدراسة
08	رابعاً: أهداف الدراسة
09	خامساً: أسباب اختيار موضوع الدراسة
09	المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي والمقاربات النظرية للدراسة
09	أولاً: تحديد مفاهيم الدراسة

24 ثانيا: الدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع

35 ثالثا: المقاربات النظرية للدراسة

الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة الدولية وهجرة الأدمغة

47 المبحث الأول: الهجرة الدولية كظاهرة اجتماعية

47 أولا: تصنيف الهجرة

52 ثانيا: عوامل الهجرة الدولية

62 ثالثا: الإطار النظري للهجرة الدولية

68 رابعا: الاتجاهات الحديثة في سياسة الهجرة

72 خامسا: أثر الهجرة الدولية

79 المبحث الثاني: هجرة الأدمغة

79 أولا: أسباب هجرة الأدمغة من الوطن

85 ثانيا: أثر هجرة الأدمغة على بلدان الأصل

88 ثالثا: هجرة الأدمغة العربية

95 رابعا: هجرة الأدمغة الجزائرية

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

104 المبحث الأول: تأثير المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على هجرة الأدمغة

104	أولاً: علاقة البطالة بهجرة الأدمغة
112	ثانياً: علاقة الفقر بهجرة الأدمغة
113	ثالثاً: الفساد وتأثيره على هجرة الأدمغة
123	المبحث الثاني: واقع البحث العلمي وعلاقته بهجرة الأدمغة
123	أولاً: مشكلات البحث العلمي في الوطن العربي
123	ثانياً: مشاكل البحث العلمي في الجزائر
128	ثالثاً: الإنفاق على البحث العلمي
132	رابعاً: الإنتاج العلمي في الوطن العربي
133	خامساً: البحث العلمي وإشكالية هجرة الأدمغة العربية
138	المبحث الثالث: علاقة العولمة والمستجدات العالمية بهجرة الأدمغة
138	أولاً: العولمة وهجرة الأدمغة
154	ثانياً: اقتصاد المعرفة وهجرة الأدمغة
163	ثالثاً: الشركات المتعددة الجنسيات وهجرة الأدمغة

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

169	المبحث الأول: بناء الرأسمال الفكري في الجزائر
169	أولاً: أهمية الرأسمال البشري وضرورة الاستثمار فيه

175	ثانيا: بناء الرأسمال الفكري في التنظيمات
185	ثالثا: الاستثمار في الرأسمال البشري في الجزائر
191	رابعا: إستراتيجية تنمية الرأسمال الفكري في الجزائر
195	خامسا: تحسين المناخ العلمي وتطويره
199	المبحث الثاني: سياسات تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية
199	أولا: استراتيجيات مكافحة البطالة
208	ثانيا: استراتيجيات مكافحة الفقر في الجزائر
211	ثالثا: استراتيجيات مكافحة الفساد
219	المبحث الثالث: إستراتيجية التكيف مع إفرازات العولمة
	أولا: مستقبل هوية الجزائر في ظل العولمة
219	
222	ثانيا: مواجهة تهديدات العولمة الاقتصادية
223	ثالثا: سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة
224	رابعا: الحد من هجرة الأدمغة الجزائرية

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

231	المبحث الأول: أدوات وإجراءات الدراسة المنهجية
231	أولا: منهج الدراسة

- 232 ثانيا: وسائل وتقنيات جمع البيانات
- 234 ثالثا: مجالات الدراسة
- 236 رابعا: عينة الدراسة
- 238 المبحث الثاني: عرض وتحليل وتفسير البيانات المتعلقة بالأدمغة الجزائرية
المهاجرة
- 238 أولا: البيانات الشخصية
- 243 ثانيا: واقع الظروف الاجتماعية والاقتصادية للكفاءات الجزائرية المهاجرة
قبل الهجرة وبعدها
- 255 ثالثا: وصف الكفاءات الجزائرية المهاجرة لواقع ظروف البحث العلمي
بالجزائر مقارنة ببلدان الهجرة
- 261 رابعا: تأثير العولمة وانعكاساتها على هجرة الرأسمال الفكري الجزائري
- 269 خامسا: يبين تقييم مفردات العينة لمجهودات الدولة في استقطاب
الكفاءات المهاجرة والحفاظ عليها.
- 275 المبحث الثالث: عرض وتحليل وتفسير البيانات المتعلقة بالكفاءات
الجزائرية العائدة من الهجرة.
- 275 أولا: البيانات الشخصية

280	ثانيا: واقع الظروف الاجتماعية والاقتصادية للكفاءات الجزائرية العائدة
290	ثالثا: وصف الكفاءات الجزائرية المهاجرة لواقع ظروف البحث العلمي بالجزائر مقارنة ببلدان الهجرة
295	رابعا: تأثير العولمة وانعكاساتها على هجرة الرأسمال الفكري الجزائري
298	خامسا: يبين تقييم مفردات العينة لمجهودات الدولة في استقطاب الكفاءات المهاجرة والحفاظ عليها.
303	المبحث الرابع: تفسير ومناقشة نتائج الدراسة
303	أولا: نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات
312	ثانيا: نتائج الدراسة على ضوء الدراسات السابقة
315	ثالثا: النتائج على ضوء المقاربات النظرية
318	رابعا: النتائج العامة والتوصيات
322	خاتمة
326	قائمة المراجع
	الملاحق
	الملخص

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
97	يمثل إحصائيات هجرة الكفاءات العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية	الجدول رقم (01)
111	يبين معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1996-2008)	الجدول رقم (02)
125	يوضح أهم المشاكل المعيقة للقيام بالبحوث العلمية في الجزائر	الجدول رقم (03)
126	يوضح سبل ترقية وتطوير البحث العلمي في الجزائر	الجدول رقم (04)
127	يوضح الوسائل اللازمة لتطوير البحث العلمي في الجزائر	الجدول رقم (05)
131	يوضح تطور ميزانية البحث العلمي في الجزائر من (1996-2000)	الجدول رقم (06)
202	نسبة التشغيل غير الرسمي من إجمالي التشغيل.	الجدول رقم (07)
204	يمثل تطور سوق العمل من 2006 إلى 2009	الجدول رقم (08)
218	يبين الأغلفة المالية لبعض القطاعات ذات الصلة بالتنمية البشرية للفترة السابقة	الجدول رقم (09)
238	يبين توزيع مفردات العينة حسب الجنس	الجدول رقم (10)
239	يبين توزيع أعمار مفردات العينة ومستواهم التعليمي	الجدول رقم (11)
240	يبين الحالة العائلية لمفردات العينة	الجدول رقم (12)
241	يبين توزيع مفردات العينة حسب التخصص	الجدول رقم (13)
243	يبين ردة فعل أصحاب العمل لطلبات عمل مفردات العينة قبل الهجرة	الجدول رقم (14)
244	يبين أسباب عدم الحصول الكفاءات الجزائرية المهاجرة على عمل قبل الهجرة	الجدول رقم (15)

245	يبين العمل في التخصص بالنسبة للحاصلين على منصب عمل قبل الهجرة	الجدول رقم (16)
246	الحالة المعيشية للمهاجرين قبل الهجرة	الجدول رقم (17)
246	يبين العوامل المؤدية إلى هجرة الكفاءات الجزائرية	الجدول رقم (18)
247	يبين الطريقة التي هاجر بها مفردات العينة	الجدول رقم (19)
249	مدة بظالة الكفاءات المهاجرة في بلد المهجر	الجدول رقم (20)
249	يبين مدى تناسب المهنة الحالية للكفاءات الجزائرية في بلاد المهجر مع الاختصاص	الجدول رقم (21)
251	مدى تناسب العائد المادي للعمل الممارس بالمهجر مع الجهد المبذول	الجدول رقم (22)
252	يبين مدى رضا الكفاءات المهاجرة عن العمل الممارس ببلد المهجر	الجدول رقم (23)
253	يبين هدف الكفاءات الجزائرية العاملة من العمل بالمهجر	الجدول رقم (24)
254	يبين قيام الكفاءات الجزائرية المهاجرة ببحث علمي داخل الجزائر	الجدول رقم (25)
255	يبين الصعوبات التي واجهت مفردات العينة أثناء محاولتهم القيام ببحث علمي في الجزائر	الجدول رقم (26)
256	يبين حصول الكفاءات المهاجرة على المنح والمساعدات من طرف الدولة الجزائرية التي تخص البحث العلمي	الجدول رقم (27)
257	يوضح تقييم الكفاءات الجزائرية المهاجرة لواقع البحث العلمي في الجزائر	الجدول رقم (28)
257	يوضح النشر العلمي للكفاءات الجزائرية المهاجرة في بلاد المهجر	الجدول رقم (29)
258	يبين نظرة الكفاءات الجزائرية لنفسها في بلاد المهجر	الجدول رقم (30)

259	مدى حصول الكفاءات الجزائرية المهاجرة على تسهيلات البحث في المهجر	الجدول رقم (31)
260	يبين صعوبات البحث والتطوير التي واجهت مفردات العينة في بلاد المهجر	الجدول رقم (32)
260	يبين توزيع مفردات العينة حسب بلد المهجر كيفية الدخول إلى بلد الهجرة.	الجدول رقم (33)
261	يبين تطور ظاهرة هجرة الكفاءات الجزائرية بالاستناد إلى سنة التخرج من الجامعة وتاريخ مغادرة الجزائر	الجدول رقم (34)
263	يبين سنة تخرج الكفاءات من الجامعة وتاريخ مغادرتهم الجزائر	الجدول رقم (35)
264	يبين تأثير العولمة على هجرة الكفاءات انطلاقا من وقت تفكير الكفاءة في الهجرة.	الجدول رقم (36)
265	يبين أسباب اختيار الكفاءات الجزائرية لبلد الهجرة	الجدول رقم (37)
265	يبين رأي مفردات العينة حول مدى وجود حرية فكرية في الجزائر	الجدول رقم (38)
266	يوضح رأي الكفاءات الجزائرية في مدى وجود دعم للبحث والتطوير في الجزائر مقارنة بباقي بلدان العالم	الجدول رقم (39)
267	يوضح رأي مفردات العينة في مدى مواكبة البحث العلمي في الجزائر للمتطلبات العالمية	الجدول رقم (40)
268	يوضح مدى تناسب وضعية البحث العلمي في الجزائر مع طموحات الباحث في ظل تأثير العولمة	الجدول رقم (41)
269	يبين طبيعة الصعوبات التي واجهت المهاجرين في مغادرة الجزائر	الجدول رقم (42)
270	يبين مدى رغبة الكفاءات الجزائرية المهاجرة في العودة إلى بلدهم الجزائر	الجدول رقم (43)

271	يبين تقييم الكفاءات الجزائرية المهاجرة للوضع الاقتصادي في الجزائر	الجدول رقم (44)
272	يبين نوع المشروع الاستثماري الذي يرغب المهاجرون ذوي الكفاءة في إنشائه داخل الوطن	الجدول رقم (45)
273	يوضح اقتراحات مفردات العينة لما يجب على الجزائر أن توفره من أجل عودة كفاءاتها المهاجرة.	الجدول رقم (46)
275	يوضح توزيع الكفاءات العائدة من الهجرة حسب الجنس	الجدول رقم (47)
276	توزيع الكفاءات العائدة من الهجرة حسب الحالة العائلية بالاستناد إلى عامل السن	الجدول رقم (48)
277	توزيع مفردات عينة الكفاءات العائدة من الهجرة حسب متغيري المستوى التعليمي والوظيفة الحالية	الجدول رقم (49)
278	يوضح توزيع مفردات عينة الكفاءات العائدة من الهجرة حسب نوع التخصص العلمي	الجدول رقم (50)
279	يوضح سنة تخرج وسنة هجرة مفردات عينة الكفاءات العائدة من الهجرة	الجدول رقم (51)
280	يبين العمل في التخصص بالنسبة للكفاءات التي تحصلت على عمل قبل الهجرة	الجدول رقم (52)
281	يوضح العوامل المؤدية إلى هجرة الكفاءات	الجدول رقم (53)
283	يوضح وقت تفكير الكفاءة في الهجرة	الجدول رقم (54)
284	يوضح سنة عودة الكفاءات الجزائرية من الهجرة بالرجوع إلى الوظيفة التي تم شغلها في بلد الهجرة	الجدول رقم (55)
285	يوضح كيفية هجرة الكفاءات العائدة	الجدول رقم (56)
286	يوضح مدة البحث عن عمل	الجدول رقم (57)

287	يوضح مدى تحسين العمل في المهجر للظروف المعيشية	الجدول رقم (58)
288	يوضح الرضا عن العمل بالاستناد إلى تناسب الراتب مع الجهد المبذول	الجدول رقم (59)
289	يوضح هدف الكفاءات الجزائرية العائدة من الهجرة من العمل بالمهجر	الجدول رقم (60)
290	يوضح الصعوبات التي واجهت الباحث أثناء قيامه ببحوثه العلمية	الجدول رقم (61)
291	يبين تقييم الكفاءات العائدة من الهجرة لأنفسهم في بلاد المهجر	الجدول رقم (62)
292	يبين وضعية البحث العلمي في الجزائر وخدماته لطموحات الباحث	الجدول رقم (63)
293	يبين رضا الباحثين عن واقع البحث في الجزائر	الجدول رقم (64)
295	يوضح سبب اختيار الكفاءات الجزائرية لبلد الهجرة	الجدول رقم (65)
296	تأثير الشركات العالمية على التفكير في الهجرة	الجدول رقم (66)
297	يوضح آراء مفردات العينة حول اندماج الجزائر ضمن نظام العولمة	الجدول رقم (67)
297	يوضح رأي الكفاءات العائدة من الهجرة في مدى قدرة الجزائر على تبني اقتصاد المعرفة	الجدول رقم (68)
298	يوضح نوع المشروع الاستثماري للكفاءات العائدة في بلدهم الجزائر	الجدول رقم (69)
299	يبين تقييم مفردات العينة لمجهودات الدولة في تطوير البحث العلمي ودعم الباحثين	الجدول رقم (70)
301	يبين مدى مساعدة الوسط العلمي في الجزائر على البحث العلمي	الجدول رقم (71)
302	يوضح ما الذي يجب على الجزائر أن توفر من أجل عودة كفاءاتها المهاجرة حسب رأي الكفاءات العائدة من الهجرة	الجدول رقم (72)

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (01)	الشكل رقم (01): يوضح توزيع أعداد هجرة الكفاءات العلمية من الدول العربية	89
الشكل رقم (02)	نموذج ملاح شركة سكانديا	181
الشكل رقم (03)	نموذج بطاقة الأداء المتوازن BSC	182
الشكل رقم (04)	نموذج مراقب الأصول غير الملموسة (نموذج سيفيبي)	184
الشكل رقم (05)	دائرة بيانية تمثل توزيع مفردات العينة حسب الجنس	238
الشكل رقم (06)	يبين توزيع مفردات العينة حسب الحالة العائلية	241
الشكل رقم (07)	يبين أسباب عدم عمل الكفاءات الجزائرية في الخارج	250
الشكل رقم (08)	يبين مدى مساعدة الوسط بالجزائر على إجراء البحوث العلمية	255
الشكل رقم (09)	يبين رأي مفردات العينة حول مدى وجود حرية فكرية في الجزائر	266
الشكل رقم (10)	يوضح رأي مفردات العينة في مدى مواكبة البحث العلمي في الجزائر للمتطلبات العالمية	268
الشكل رقم (11)	يبين طبيعة الصعوبات التي واجهت المهاجرين في مغادرة الجزائر	270
الشكل رقم (12)	يوضح اقتراحات مفردات العينة لما يجب على الجزائر أن توفره من أجل عودة كفاءاتها المهاجرة	274
الشكل رقم (13)	يوضح الحالة المعيشية للكفاءات العائدين من الهجرة قبل هجرتهم	282
الشكل رقم (14)	يوضح مدى حصول كفاءات العائدة من الهجرة على تسهيلات البحث في المهجر.	291
الشكل رقم (15)	يوضح النشر العلمي للكفاءات العائدة من الهجرة بالجزائر	293
الشكل رقم (16)	يوضح رأي مفردات العينة في مدى وجود حرية فكرية في الجزائر	294
الشكل رقم (17)	يوضح تقييم الكفاءات الجزائرية للحالة الاقتصادية بالجزائر	299

300	يبين تقييم الكفاءات العائدة من الهجرة لواقع البحث العلمي في الجزائر	الشكل رقم (18)
302	يوضح تقييم الكفاءات العائدة من الهجرة لمستوى الانفاق على البحث العلمي في الجزائر	الشكل رقم (19)

مقدمة

المقدمة:

إن التغيرات الحاصلة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي أدت إلى إحداث تغيرات في المنظومة الفكرية لكل مجتمع مما أحدث تأثيرات واسعة النطاق على مختلف الفئات الاجتماعية وأنتج ظواهر اجتماعية تتسم بشيء من الجدة والحدثة حتى وإن عادت أصولها إلى مراحل تاريخية سابقة إلا أنها عادت إلى الظهور بصور جديدة حسب ما تفرضه متغيرات العصر المتواصلة، فالتأثر بتبعات الظواهر العالمية كالعولمة بشتى أنواعها الاجتماعية والاقتصادية والإعلامية والثقافية كان له أثره البالغ على طرق التفكير الفردية وبالتالي على اتجاهاتهم وسلوكياتهم سعياً منهم لتحقيق الانسجام والتوافق النفسي والاجتماعي والرغبات الشخصية كالطموحات والأحلام التي يسعى الفرد للوصول إليها كونه يرى نفسه يستحقها كما استحقها أمثاله من الأفراد في مناطق مختلفة من العالم.

أمام هذه التغيرات الجوهرية بزغت إلى الساحة الاجتماعية ظواهر ذات أبعاد نفسية اجتماعية واقتصادية مثل فيها الأفراد الدور الأساسي كفاعلين اجتماعيين يمارسون حرياتهم الفكرية والسلوكية في عصر يدعو إلى المساواة وإزالة أشكال التفرقة بين الأفراد بالاستناد إلى متغير الجنس، الانتماء الجغرافي والعنقي أو الانتماء الديني، والدعوة للتعايش السلمي بين مختلف الفئات الاجتماعية، كل هذه العوامل ساعدت على تنامي ظاهرة من أهم الظواهر الاجتماعية وهي ظاهرة الهجرة البشرية، مما دفع بالباحثين والخبراء في مختلف العلوم الاجتماعية إلى الاهتمام بظاهرة الهجرة البشرية عبر مختلف المراحل التاريخية وفي العديد من المجتمعات، واهتموا بقدر واسع من التفصيل بالتغيرات التي حدثت على أنماط الهجرة أسبابها، والتغيرات الحاصلة في عدد المهاجرين من مرحلة تاريخية إلى أخرى والفئات المعنية بالهجرة والوجهة التي يتجهون إليها وأيضاً العوامل المتحركة فيها.

وباعتبار ظاهرة العولمة فتحت المجال للتعدد الثقافي وسهلت تنقل الأفراد خارج حدود الوطن الأم، وبالأخص هجرة الكفاءات العلمية أو ما يصطلح عليه بهجرة العقول، هجرة الأدمغة أو هجرة الرأسمال الفكري، وقد اختلفت وجهات النظر حول اعتبارها ضرورة من حيث كونها وسيلة لتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق المكانة الاجتماعية المنشودة، أو كونها ظاهرة تحمل معها تأثيرات سلبية على بلدان الأصل إذ يعتبرها أصحاب هذا الرأي استنزاف حقيقي للطاقات الفكرية وضياح لمشاريع عملاقة يمثل فيها العقل البشري والقدرة المعرفية الرأسمال الحقيقي لأي مشروع، ومن ناحية أخرى تؤثر الهجرة الخارجية على

نسق القيم داخل بلدان الاستقبال، ولعل الفئة الأكثر كفاءة وتأثيرا هي الفئة المثقفة، وبالتالي يحدث تغيير في قيم الولاء والانتماء لدى مواطني بلدان الإرسال وكذا بلدان الاستقبال.

إن هذا يعكس مدى خطورة الظاهرة وتأثيراتها خاصة على بلدان الأصل، وفي هذا السياق فإن الجزائر على غرار المجتمعات النامية تعاني من هجرة كفاءاتها العلمية والمعرفية منذ مراحل تاريخية مختلفة ولظروف اجتماعية، اقتصادية، ثقافية وبحثية معرفية على المستويين المحلي والعالمي، رغم أنها أنفقت ولا زالت تنفق أموالا طائلة في تأهيل رأسمالها الفكري وتزويده بالمعارف ودعمه في إنجاز البحوث العلمية، ففي كثير من الأحيان تسمح باستنزاف هذه القدرات وضياعها، كونها لم تنتهج أساليب وآليات ناجعة من أجل الحفاظ على الكفاءات والأدمغة المحلية ولم توظف قدراتهم من أجل خلق قيمة أو عائد مادي ومعرفي يوازي أو يفوق ما تم صرفه في الاستثمار والتطوير والتأهيل وبالتالي لم تحقق التكامل بين المجهودات المركزة على منظومة التعليم والتكوين والتطوير والمجهودات الرامية لتنمية المجال الاقتصادي والاجتماعي.

وانطلاقا من أهمية الموضوع من الناحية العلمية وتأثيراته العملية، وفي سبيل الكشف على خبايا الظاهرة وأبعادها المحلية والعالمية التي تتحكم وتؤثر على تغيراته الكمية والكيفية، وبهدف البحث في الاستراتيجيات المنتهجة والسياسات المرسومة قصد مواجهة هجرة الأدمغة الجزائرية والحفاظ عليها، فإنه كان من الجدير دراسة موضوع: آليات الحفاظ على الرأسمال الفكري الجزائري ومواجهة هجرة الأدمغة في ظل العولمة والإغراءات الخارجية.

ولتحقيق ذلك شملت الدراسة جانبين الأول نظري والثاني تطبيقي، وقد تضمنت الدراسة في جانبها النظري والتطبيقي خمسة فصول جاءت كالاتي:

الفصل الأول يتعلق بالإطار العام للدراسة حيث تضمن مبحثين: الأول يتعلق بتحديد معالم موضوع الدراسة من خلال إشكالية الدراسة، فرضياتها، أهمية وأهداف الدراسة وأسباب اختيار موضوع البحث، أما المبحث الثاني فيتعلق بالإطار المفاهيمي والمقاربات النظرية للدراسة كتحديد مفاهيم الدراسة والدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع وكذلك المقاربات النظرية.

في حين تضمن الفصل الثاني ظاهرة الهجرة الدولية وهجرة الأدمغة بشيء من التفصيل فكان المبحث الأول خاص بالهجرة الدولية كظاهرة اجتماعية أي تصنيف الهجرة، عواملها، إطارها النظري وآثارها،

أما المبحث الثاني فقد خصص للتفصيل في ظاهرة هجرة الأدمغة كآثار هجرة هؤلاء من الوطن، والتركيز على ظاهرة هجرة الأدمغة العربية والجزائرية بالأخص.

في حين ركزت في الفصل الثالث على العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة وارتأيت تقسيمها إلى عوامل اجتماعية واقتصادية كالبطالة والفقر والفساد باعتبارهم عوامل طرد للأدمغة، ثم عوامل ترتبط بواقع البحث العلمي وعلاقته بهجرة الأدمغة، وفي الأخير عوامل هجرة الأدمغة ذات العلاقة بالمستجدات العالمية كالعولمة ومتطلباتها مثل اقتصاد المعرفة والشركات المتعددة الجنسيات.

أما الفصل الرابع فخصصته في الجهود المبذولة في بناء الرأسمال الفكري واستراتيجيات الاستثمار في الرأسمال البشري خاصة في الجزائر باعتبارها مجال بحثنا المكاني، وكذلك آليات مواجهة هجرة الأدمغة من خلال تحسين المناخ العلمي وتطويره، وسياسات تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية كمكافحة البطالة والفقر والفساد، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى التكيف مع إفرازات العولمة والتماشي مع متطلباتها الثقافية والاقتصادية وكذا الحد من هجرة الأدمغة الجزائرية في ظل كل الاستراتيجيات السابقة.

وفي الأخير خصص الفصل الخامس في الجانب التطبيقي للدراسة ليتم من خلاله تحديد أدوات وإجراءات الدراسة المنهجية أي تحديد منهج الدراسة ووسائل وتقنيات جمع البيانات ومجالات الدراسة وعينتي الدراسة، كما يتم عرض وتحليل البيانات وتفسيرها بالاعتماد على المعالجة الإحصائية لاستمارتي الاستبيان وفي الأخير تفسير ومناقشة نتائج الدراسة.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

❖ المبحث الأول: موضوع الدراسة

✓ أولا: إشكالية الدراسة

✓ ثانيا: فرضيات الدراسة

✓ ثالثا: أهمية الدراسة

✓ رابعا: أهداف الدراسة

✓ خامسا: أسباب اختيار موضوع الدراسة

❖ المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي والمقاربات النظرية للدراسة

✓ أولا: تحديد مفاهيم الدراسة

✓ ثانيا: الدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع

✓ ثالثا: المقاربات النظرية للدراسة

المبحث الأول: موضوع الدراسة

أولاً: الإشكالية:

إن المورد البشري عامة، والطاقات الفكرية أو ما يصطلح عليه بالرأسمال الفكري خاصة، كان ولا يزال أحد أهم مواطن اهتمام دول النخبة أو الدول المتقدمة، باعتباره خالق الأفكار البناء والاستراتيجيات الفاعلة في تحقيق الأهداف التنموية، في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية... وبالتالي ضمان المكانة السياسية للوطن بين الدول. وذلك بعد تسخير معارف وأفكار هؤلاء وتجسيدها في شكل مشاريع وطنية وعالمية، تتماشى مع المتطلبات الحديثة والمتغيرات العصرية، خاصة في ظل اقتصاد المعرفة الذي يسلم بفكرة: "أن الرأسمال الحقيقي للدول يتمثل في أصولها البشرية-المعرفية بشكل أساسي. كما أن مركز قوتها يكمن في توليد الثروة من خلال الاستغلال الأمثل للكفاءات الفكرية".

وتتزايد أهمية الرأسمال الفكري في ظل العولمة، التي عملت على توحيد مقاييس الجودة على المستوى العالمي، مما دفع الكثير من دول العالم إلى زيادة الاهتمام بالمورد البشري ودرجة كفاءته الفكرية والمعرفية. وبذلك مواكبة ركب الدول المتقدمة التي تشكل خطر الهيمنة الاقتصادية، التقنية -التكنولوجية على بقية الدول في العالم -هذا من جهة-ومن جهة ثانية تبنيها للفلسفة الاحتكارية والسيطرة على الأسواق العالمية، الأمر الذي أدى إلى تزايد حدة المنافسة في العالم على هذا المورد والسعي للحصول عليه والاستفادة القصوى منه، قصد تأمين فرص النجاح والاستمرار والنمو للمؤسسات والتنظيمات في مختلف الميادين، والسعي للاستخدام العقلاني والإدارة الفعالة لرأسمالها الفكري. أي الاهتمام بكوادرها الذين يمتلكون الخبرة والمهارة والمعرفة، والقادرين على القيام بالأدوار المتعددة والفاعلة لتعزيز وتحسين جودة الخدمات والسلع التي تقدمها القطاعات الحكومية والخاصة على حد سواء، مع خلق آليات للحفاظ عليهم والاستثمار فيهم، من أجل إحداث قفزات عالية نحو تطوير اقتصاديات البلدان والارتقاء بمجتمعاتها.

غير أنه وبالرغم من تبني دول العالم المتقدم لهذا التوجه الحديث، لا تزال الكثير من الدول والمؤسسات التي تسمح باستنزاف طاقاتها البشرية ولا تتبنى فلسفة للاستثمار فيها، إذ أنه وفي الآونة الأخيرة تشهد أغلب دول العالم النامي أو دول العالم الثالث، تزايد معدلات الهجرة في أوساط فئاتها العلمية المتقنة

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

التي كان من المفروض أن تمثل ذخرا لبلدانها، وأحد أهم ركائز التنمية المحلية في مختلف القطاعات والمجالات الحيوية.

فتاريخ هجرة الكفاءات العلمية العربية يعود بشكل محدد إلى القرن التاسع عشر، في كل من سوريا ولبنان والجزائر حيث كانت وجهة الكفاءات العلمية السورية واللبنانية إلى فرنسا ودول أميركا اللاتينية، فيما اتجهت الهجرة من الجزائر نحو فرنسا.

وزدادت معدلات الهجرة في بداية القرن العشرين، خاصة خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، واستمرت حتى وصلت في السنوات الخمسين الأخيرة إلى ما نسبته 25 إلى 50% من حجم الكفاءات العربية، مما عكس أوضاعا جديدة على مستوى الاقتصاد العربي والتركيب الهيكلي للسكان والقوى البشرية. وتوسعت هذه الظاهرة بشكل جلي لتشمل الكوادر العلمية المتخصصة، مما أثر على خطط التنمية العلمية والاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، ولفت انتباه واهتمام الكثير من الباحثين في عديد من مجالات العلوم والتخصصات ذات العلاقة بالظاهرة كعلم السكان، وعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد.¹

هذا وقد حظيت الظاهرة باهتمام الأمم المتحدة، حيث أصدرت الجمعية العامة قرارها رقم 3017 في 18/12/1972، وجاء في القرار بأن أسباب الهجرة تكمن في ظاهرة التخلف التي تشكو منها الدول النامية، وفي شهر 8/1974 حثت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بقرارها رقم 1904 الدول النامية على تقويم هذه المشكلة وتقديم إحصائيات حول هجرة الكفاءات، صدر إثر ذلك العديد من القرارات مثل قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3362، والذي دعت فيه لضرورة السعي إلى وضع تشريعات وطنية وعالمية لتفادي هذه الظاهرة.²

أما المساهمة العربية بخصوص الاهتمام بهذه الظاهرة فتتمثلت في السعي العلمي والبحوث الأكاديمية، إذ تم تسخير جهود الباحثين لدراساتها ومن ثم العمل على اتخاذ القرارات الملائمة حيالها، حيث

¹ - أحمد عبد الله المنصوري، عبد العالي بوحويش الداخ: هجرة العقول العربية أسبابها وآثارها الاقتصادية، كلية الاقتصاد. جامعة عمر المختار، مؤسسة الفكر العربي، 2010. نقلا عن موقع:

www.poplas.org/uploads/member_studies/6387/.../____.doc

² - المرجع نفسه، www.poplas.org/uploads/member_studies/6387/.../____.doc

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

عُقدت عدة ندوات في الوطن العربي، كانت أهمها الندوات التي عقدت في بيروت عام 1980 لدراسة المشكلة. إذ تم استدعاء ممثلي الدول العربية لاجتماعٍ قصد مناقشة الدراسات التي قام بها الخبراء العرب والأجانب حول المشكلة، ليصدر مكتب العمل العربي في عام 1982 دراسةً ناقش فيها هجرة العمالة، ومن ضمنها الكفاءات العلمية، وقدم بشأنها العديد من التوصيات للتحكم في الظاهرة والحد منها.¹

واستمرت وتتالت الجهود إلى حين عَقْدِ المفوضية الدولية لشؤون الهجرة واللجوء في العاصمة الألمانية برلين لمؤتمرها يوم 2008/05/31، وذلك بهدف مناقشة التحديات المرتبطة بظاهرة الهجرة العالمية في القرن الحادي والعشرين ومحاولة التوصل إلى سياسة عالمية للهجرة تأخذ حقوق الإنسان وعملية التنمية في البلدان المصدرة للمهاجرين بعين الاعتبار، مع مناقشة الآثار المترتبة على الدول الصناعية المستقبلية لهؤلاء المهاجرين.²

إلا أن هذه الجهود لم تمنع تزايد معدلات الهجرة فلا تزال البلدان العربية من أكثر البلدان في العالم التي تشهد هذه الظاهرة، إذ يهاجر حوالي (100,000) مائة ألف من أرباب المهن وعلى رأسهم: العلماء والمهندسون والأطباء والخبراء كل سنة من ثمانية أقطار عربية هي: لبنان، سوريا، العراق، الأردن، مصر، تونس، المغرب والجزائر، كما أن 70% من العلماء والباحثين الذين يسافرون إلى الدول الغربية قصد التخصص لا يعودون إلى بلدانهم.³

والجزائر كغيرها من البلدان العربية سألقة الذكر تعاني من هجرة طاقاتها البشرية نحو دول الغرب، ليس هذا وحسب بل وأيضا هجرة هؤلاء نحو العديد من البلدان العربية، فعن دراسة صادرة عن إدارة السياسة السكانية والهجرة بالقطاع الاجتماعي لجامعة الدول العربية استعرضها الاجتماع الأول لوزراء الهجرة العرب

¹—أحمد عبد الله المنصوري، عبد العالي بوحويش الداخ: المرجع السابق،

www.poplas.org/uploads/member_studies/6387/.../____.doc

²— قوعيش جمال الدين: الهجرة والإدماج والمواطنة—أسئلة الواقع وتحديات المستقبل، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في

المجتمع والتاريخ، ع04، ديسمبر 2009، ص 283

³— أحمد عبد الله المنصوري، عبد العالي بوحويش الداخ: مرجع سبق ذكره،

www.poplas.org/uploads/member_studies/6387/.../____.doc

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

في 18 فيفري 2008 أشارت إلى أن الجزائر تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد الكفاءات العربية المهاجرة منها نحو الخارج، أين بلغ عددهم: 217 347 مهاجر.¹

هذا بالرغم من الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية منذ الاستقلال ولا تزال تبذلها من خلال إدارتها ومؤسساتها التعليمية والقانونية والإعلامية وحتى تنظيماتها السياسية... من أجل إنتاج المعرفة وتأهيل وتعليم وتدريب وتنمية مهارات وقدرات الأفراد، قصد الاستثمار فيهم والاستفادة القصوى من طاقاتهم محليا لاستدراك ركب الدول المتقدمة، والخروج من دائرة التخلف والتبعية، وذلك من خلال العمل على الاستفادة من مختلف البحوث والدراسات والكفاءات العلمية الداخلية والخارجية، وتجسيد معارفها في التنمية الفكرية وتجاوز مكامن الضعف الاقتصادي، مع تحسين الظروف والخدمات الاجتماعية في مجال الصحة والتعليم والقضاء على البطالة، ومحاولة خلق مناخ ايجابي للمنافسة في مجال البحث العلمي والمعرفة العلمية وتوسيع سوق العمل ومجالات ومشاريع الاستثمار، هذا على المستوى الكلي والمتمثل في سياسات الدولة واستراتيجياتها، أما على المستوى الجزئي والمرتبط أساسا بالمؤسسات سواء كانت منتجة للمعرفة والمستثمرة فيها كالمؤسسات التعليمية والتكوينية، أو المؤسسات الاقتصادية المهتمة بالاستثمار بالمعرفة والمسلّمة بأهمية المورد البشري والأصول الفكرية والمعرفية التي تضمن من خلالها صورتها ومكانتها في السوق وتمكنها من تحقيق الميزة التنافسية.

وهذا ما يستدعي تأمل ودراسة وتحليل وضع التعليم والتكوين، وحقيقة سوق العمل والتشريع في الجزائر ودور وسائل الإعلام، إضافة إلى التساؤل حول حقيقة الوضعية الاجتماعية والاقتصادية والمستوى الثقافي للأفراد المهاجرين، باعتبارها جميعا عوامل مؤثرة في الظاهرة ومتأثرة بها-هذا من ناحية-، ومن ناحية أخرى تحليل المتغيرات والمستجدات العالمية كعوامل خارجية تستقطب الكفاءات المحلية وتفتح لها المجال لذلك، كمبادئ وخصائص العولمة وما تفرضه من تغييرات معرفية وثقافية، وسياسات استثمارية عابرة للقارات، كاقتماد المعرفة والشركات المتعددة الجنسيات والعديد من الإغراءات الخارجية المتجددة.

¹ - أمحمد عبد الله المنصوري، عبد العالي بوحويش الدايخ: المرجع السابق،

www.poplas.org/uploads/member_studies/6387/.../____.doc

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

ولعل مؤسسات التعليم بمختلف أطواره تشكل المحور الأساسي والقاعدي في تكوين الرأسمال الفكري وإكسابه الخبرات المعرفية اللازمة التي تؤهله لشغل منصب معين، في خضم اشتداد المنافسة التي تشهدها أسواق العمل المحلية والخارجية والقائمة أساسا على المعرفة، حيث تركز هذه المؤسسات وبالأخص مؤسسات التعليم العالي على الأخذ بمبدأ التنسيق والتكامل بين استراتيجياتها والسياسات العامة للتشغيل والخصائص الكمية والنوعية للكفاءات المطلوبة، وتسعى لتفعيل الشراكة بين قطاع التعليم العالي وباقي القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الفاعلة في العملية التنموية للبلاد رغبة منها في تحقيق التوازن الكمي والنوعي بين المخرجات والمهارات الفكرية والمعرفية وبين متطلبات سوق العمل الداخلية بما يتواءم مع معايير الجودة العالمية، أي أنها تعمل بفلسفة الانفتاح على المحيط- هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى رغبة منها في الحفاظ على استقرار رأسمالها الفكري ومواجهة هجرته وتسخير قدراته في خدمة التنمية الشاملة للبلاد، بدلا من استنزاف هذه الطاقات في خدمة وتنمية البلدان المنافسة والتي تشكل خطر الهيمنة الفكرية المعرفية، الاقتصادية، والاجتماعية الثقافية.

وانطلاقا من هذا الطرح ومن أهمية الظاهرة وحيويتها، يجدر بنا طرح موضوع:

"آليات الحفاظ على الرأسمال الفكري الجزائري ومواجهة هجرة الأدمغة في ظل العولمة والإغراءات الخارجية".

والذي نهدف من خلاله إلى مناقشة ما هو كائن من وقائع، وما نأمل أن يكون من سياسات قصد الخروج برؤية استراتيجية جديدة، تعمل على استثمار الطاقات الفكرية وتطويرها والحفاظ عليها ومواجهة هجرتها في ظل العولمة والإغراءات الخارجية.

ما يدفعنا إلى طرح سؤال مركزي ليمثل بذلك مشكلة البحث ويوجه بقية مراحل، وقد تمت صياغته

كالآتي:

ما هي الآليات المنتهجة قصد الحفاظ على الرأسمال الفكري الجزائري ومواجهة هجرته في ظل العولمة والإغراءات الخارجية؟

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

ومجموعة من التساؤلات الفرعية التي نسعى للإجابة عنها خلال مراحل بحثنا النظرية والتطبيقية، إذ تمت صياغتها على النحو التالي:

- إلى أي مدى يمكن اعتبار الهجرة آلية لتحقيق التوازن الاقتصادي والمكانة الاجتماعية التي تستجيب لحاجات الرأسمال الفكري الجزائري وتنسجم مع طموحاته؟
- هل هناك علاقة بين هجرة الرأسمال الفكري الجزائري وواقع البحث والتطوير في الجزائر؟
- كيف ساهمت العولمة في توسيع نطاق العروض المغرية للرأسمال الفكري الجزائري واستقطابه؟
- هل هناك استراتيجيات واضحة قصد الحفاظ على الرأسمال الفكري واستقطابه ضمن السياسات التنموية الجزائرية؟

ثانيا: فرضيات الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة والاطلاع على الدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع تمت صياغة فرضيات البحث كالاتي:

-  تعتمد الجزائر في الحفاظ على الرأسمال الفكري ومواجهة هجرة الأدمغة في ظل العولمة والإغراءات الخارجية على تحسين البيئة المحلية في مختلف الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والبحثية المعرفية.
- تمثل الهجرة آلية لتحقيق التوازن الاقتصادي والمكانة الاجتماعية التي تم الافتقاد إليهما في البلد الأصل.
- هناك علاقة بين هجرة الرأسمال الفكري الجزائري والواقع السلبي للبحث والتطوير في الجزائر.
- هناك تأثير للعولمة وانعكاساتها على هجرة الرأسمال الفكري الجزائري من خلال توسيع نطاق الاتصالات والاستثمارات والتبادل البشري بين الدول.
- رغم ما تبذله الجزائر من مجهودات كبيرة للاستثمار في الرأسمال الفكري ضمن برامج التكوين والتعليم لا تزال مقصرة في ضمان استقراره وفاقدة لاستراتيجيات واضحة قصد الحفاظ عليه واستقطابه

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

ضمن برامجها التنموية (سياسات التشغيل وسياسات التنمية الاجتماعية وتفعيل إجراءات تنظيم الهجرة وضبطها).

ثالثا: أهمية موضوع البحث:

إن حقل البحوث السوسولوجية من أهم الحقول البحثية التي تركز على العنصر البشري وأهميته ودوره في مختلف المجالات، وبالتأكيد أن موضوع الهجرة بصفة عامة وهجرة الأدمغة بالأخص نال اهتمام الكثير من الباحثين المتخصصين في مختلف المجالات، وكوني من الباحثين في حقل علم الاجتماع ارتأيت دراسة موضوع هجرة الأدمغة الجزائرية انطلاقا من واقع الظاهرة في الجزائر وأبعادها المرتبطة بالعولمة، وتكمن أهمية الظاهرة كموضوع للبحث في الأهمية التي تحتلها الكفاءات العلمية التي تعتبر أساس التقدم والازدهار، إذ يتم الاعتماد عليها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وضمان المكانة السياسية والاستقرار الأمني للبلاد، وهذا لن يتحقق في ظل واقع هجرة الكفاءات التي تشكل عائقا أمام بلدانها لتؤثر سلباً على تنميتها الاقتصادية وتقدمها العلمي والتقني الذي يرتكز على دعائم العلم والمعرفة، خاصة في ظل العولمة بكل أشكالها وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تؤثر بشكل أو بآخر على المكانة العامة للدول في العالم، إضافة إلى خطر المنافسة الحادة على الرأسمال البشري والطاقات الفكرية والمعرفية.

رابعا: أهداف الدراسة:

- 1- دراسة وتحليل ظاهرة هجرة الرأسمال الفكري الجزائري من خلال تشخيص الأسباب (الكلية-الجزئية) الدافعة لهجرة هؤلاء نحو باقي دول العالم.
- 2- التعرف على المستجدات العالمية المرتبطة بالعولمة وكيف تؤثر على رغبة الكفاءات الجزائرية في الهجرة.
- 3- التعرف على الأساليب والآليات المنتهجة من أجل الحفاظ على الرأسمال الفكري الجزائري من خلال التعرف على مجهودات الدولة في هذا المجال واستراتيجياتها.

خامسا: أسباب اختيار موضوع الدراسة:

- 1- الرغبة الشخصية في دراسة الموضوع من وجهة نظر الدراسات السوسيولوجية بعد ملاحظة شيوع الظاهرة وتوسعها في الآونة الأخيرة بشكل واضح وجلي.
- 2- أهمية الرأسمال الفكري في تدعيم عمليات التنمية الشاملة باعتباره صانع السياسات والعامل على تجسيدها في الواقع، وبذلك فهو موضوع يستدعي الدراسة باعتباره يوازي أو يفوق في أهميته الرأسمال المادي.
- 3- الإسهام العلمي في الإنتاج المعرفي والبحوث العلمية الوطنية المتخصصة والمهتمة بدراسة الظاهرة وأبعادها المختلفة.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي والمقاربات النظرية للدراسة

أولاً: تحديد مفاهيم الدراسة:

1 - مفهوم الاستثمار:

إن الاستثمار في اللغة يعني: "استثمر، يستثمر الشيء: ثمره ونماه / استغله وانتفع به، استثمر أبو مالك ثروته في مصنع أنشأه".¹

أما الاستثمار الإنساني فهو كل استثمار يؤدي إلى زيادة قدرة أفراد المجتمع على العمل، كبعث وجوه الإنفاق على الصحة أو الإنفاق على التعليم أو التدريب لأجل الحصول على أيدي عاملة مدربة تدريباً فنياً لخلق فئة من العمال المهرة اللازمة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية.²

ويركز هذا التعريف على أهمية العنصر البشري كرأسمال رئيسي وفعال وجب على الدول والمجتمعات التركيز عليه، والعمل على تنميته وتطويره قصد استغلال قدراته في العمليات التنموية.

¹ - جوزيف إلياس: المجاني المصور - معجم مدرسي، دار المجاني للنشر والتوزيع، ط2، بيروت-لبنان، 2000، ص50.

² - المرجع نفسه: ص 25.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

في حين المقصود من الاستثمار في بحثنا هذا هو: عمليات وآليات تطوير وتحسين قدرات الأفراد العلمية والمعرفية وخبراتهم العملية من خلال ما يتم بذله من مجهودات في مجال التعليم والتكوين ومن ثم توظيف وتشغيل أو تمويل هذه الكفاءات والحفاظ عليها من أجل استثمار واستغلال الأموال والماديات لمضاعفة الأرباح وتحقيق التنمية الوطنية الشاملة.

2 - مفهوم الموارد البشرية:

الموارد هي المصادر، أو الوسائل، أو الثروة، ومورد هي مفرد موارد والمورد هو المكان الذي يأتي إليه الناس للحصول على شيء يحقق نفعاً لهم. ولقد تعودنا استخدام الموارد للإشارة إلى الأصول المادية التي تحقق ثروة أو إيرادات، إلا أن المصطلح توسع ليشمل الموارد البشرية والتي يمكن أن تحقق ثروة أو إيرادات في حالة توفر المعارف والاتجاهات والمهارات المطلوبة في هذه الموارد.

كما تعتبر مرادفاً لمفاهيم أخرى، كالقوى البشرية والعناصر البشرية والرأسمال البشري والبشر، والبشر هم: الإنسان وأخوه الإنسان والذي كرمه الله حين قال جل وعلى " لقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً".¹ (الآية 70-سورة الإسراء).

فالموارد البشرية تمثل المورد الوحيد الحقيقي، ويؤكد بيتر دروكر Peter Drucker أن أي منظمة لها مورد حقيقي وحيد هو الإنسان، ويعرفها سيد الهوا ري بأنها: الموارد الكامنة في أي منشأة، وهي مصدر كل نجاح إذا تم إدارتها بشكل جيد، وهي مصدر فشل إذا ساءت إدارتها.

ويعرفها أحمد سيد مصطفى بأنها: تلك المجموعة من الأفراد القادرين على أداء العمل والراغبين في هذا الأداء بشكل جاد وملتزم، بحيث يتعين أن تتكامل وتتفاعل القدرة مع الرغبة في إطار منسجم، وتزيد فرصة الاستفادة الفاعلة لهذه الموارد عندما تتوفر نظم تحسين تصميمها وتطويرها بالتعليم الاختياري والتدريب والتقييم والتطوير والصيانة.

¹ - القرآن الكريم: سورة الإسراء، الآية 70، ص 289.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

أما مدحت محمد أبو النصر فعرفها على أنها: "هي مجموعة القوى البشرية الموجودة في المنظمة التي تختص بأداء الوظائف والمهام من أجل تحقيق الأهداف المرجوة للمنظمة".¹

ويعرفها إسماعيل قيرة: "هي تلك الجموع من الأفراد المؤهلين ذوي المهارات والقدرات المناسبة لأنواع معينة من الأعمال والراغبين في أداء تلك الأعمال بحماس واقتناع".

كما عرفها علي غربي: "هي تلك المجموعات من الأفراد القادرين على أداء العمل والراغبين في الأداء بشكل جاد وملتزم بحيث عليها أن تتكامل وتتفاعل مع الرغبة في إطار منسجم".²

وعرفتها راوية حسن: "هي تحول الموارد المالية إلى منتج نهائي من سلع وخدمات، وتتوقف على مدى جودة علمية التحويل على مزيج المعرفة والمهارات والاتجاهات المتوفرة لدى الموارد البشرية".³ والمقصود بالموارد البشرية في بحثنا هذا هو: أنها تمثل الطاقات الذهنية والعلمية التي يمتلكها الأفراد، بحيث يمثلون موارد ومنابع لهذه الطاقة المتجددة والتي يستطيعون من خلالها تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي.

3- مفهوم الرأسمال الفكري:

لا يمكن التطرق لمفهوم الرأسمال الفكري دون التطرق إلى مفهوم الرأسمال البشري إذ يعد المورد البشري مفتاح الإدارة الاستراتيجية المحددة للتنمية، وعندما تحدث فجوة بين الرأسمال البشري وباقي رؤوس الأموال (الرأسمال الطبيعي، والرأسمال المادي، والرأسمال الاجتماعي)، فلا بد من الاهتمام وتفصيل البشر إعدادا وتدريباً وتركيباً للخبرة ودعماً للقدرة الإدارية، باعتباره المحرك الأساسي لبقية رؤوس الأموال.

ويعرف الرأسمال البشري على أنه: مجموعة الطاقات البشرية التي يمكن استخدامها لاستغلال مجمل الموارد الاقتصادية، أو هو المجموع الكلي الكمي والنوعي من القوى البشرية المتاحة في المجتمع، فالجانب

¹ - مدحت محمد أبو النصر: إدارة وتنمية الموارد البشرية-الاتجاهات المعاصرة، مجموعة النيل العربية للطباعة والنشر، ط1، القاهرة، 2009، ص3.

² - علي غربي وآخرون: تنمية الموارد البشرية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2002، ص68.

³ - راوية حسن: مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية، الدر الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص31.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

النوعي يمثل الكفاءات الذهنية والمستويات العلمية للسكان، ومن خلال المستوى التعليمي يتم تحديد الجانب النوعي المرتبط بالخبرة والمعرفة، أما الجانب الكمي فيحتسب من خلال الحجم الكلي للسكان. في حين يعرفه: هارسيود ومايرز 1966 بأنه يمثل جميع القوى البشرية القادرة على شغل الوظائف الإدارية والفنية.

وفي رأي youndt 1996 يعني: "مجموعة الناس الذين يمتلكون مهارات ومعارف وقابليات تسهم في زيادة القيمة الاقتصادية للمنظمات".¹

يعرف الرأس المال الفكري بأنه: قوة ذهنية متكاملة تتضمن تركيبة من المعرفة والمعلومات والخصائص الفكرية والخبرات الإبداعية التي يمتلكها العالمين في المنظمة والتي تعد الموارد الرئيسية لاقتصاد اليوم.

كما عرف بأنه: يمثل الموجودات غير الملموسة التي يمكن استخدامها كسلاح تنافسي من قبل المنظمة في عملية التطوير الإبداعي والاستراتيجي التي تعتمد الابتكار والتحديد الذي يعد الوسيلة الأساس لبقاء واستمرار المنظمة في بيئة العمل ذات التغير المتسارع.

وعرفه العنزي بأنه: "المعرفة المفيدة التي يمكن توظيفها واستثمارها بشكل صحيح لصالح المنظمة، ويعد المفكر الذي يكمن في ذهن الأفراد، لا يمكن لمسه ولا رؤيته أو قياسه أو تقديره بثن".

وعرف steward 1987 الرأسمالي الفكري: بحزمه المعرفة المفيدة والتي تتكون من العناصر التالية: العمليات التنظيمية للتكنولوجيا، مهارات العاملين، والمعلومات عن الزبائن والموردين وحاملي الأسهم.

بينما يعرفه brooking بأنه: عبارة عن أصول المنظمة غير الملموسة والتي تعطيها القدرة على أداء وظائفها.

¹ عادل حرحوش المفرجي، أحمد علي صالح: رأس المال الفكري- طرق قياسه وأساليب المحافظة عليه في المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2008، ص98.

رد: فهارس كتب رأس المال الفكري > <https://hrdiscussion.com>

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

فالرأسمال الفكري أو ما يطلق عليه بالأصول الذكية يمكن تعريفها بأنها: "المجموع المشكل من المعرفة، المهارات والقدرات التي يمكن أن تمتلكها المنظمات وتوجهها نحو الإنتاج البناء".¹

وقد قام Booking بتقسيم الرأسمال الفكري إلى:

- الرأسمال السوقي: ويمثل العلامة التجارية والزبائن وقنوات التوزيع وتحالفات الأعمال
- أصول حقوق الملكية الفردية.
- أصول البنية التحتية: وتشمل العمليات الإدارية، نظم وتقنيات المعلومات والشبكات والنظم المحاسبية.

أما Stewart فقد حدد في أواخر التسعينات من القرن الماضي نموذج الرأسمال الفكري بثلاثة مكونات هي:

- الرأسمال البشري / الرأسمال الهيكلي / الرأسمال العقلاني.

وصنف sullivan الرأسمال الفكري إلى:

- الرأسمال البشري / الرأسمال الهيكلي.

في حين قام sveiby بتصنيفه على النحو الآتي:

- كفاءة العاملين
- التركيب الداخلي: الشكل القانوني، الإدارة النظم وثقافة المنظمة، والبرمجيات.
- التركيب الخارجي: العلامة التجارية، العلاقات مع الزبائن، العلاقات مع الموردين.

وتتطلب أهمية الرأسمال الفكري ابتداء من أهمية موضع أصحاب العقول والألباب في القرآن الكريم، إذ ذكرت هاتان الكلمتان في الآيات (61) مرة موزعة على (43) سورة كريمة، أي بنسبة 38% من مجموع

¹ - الهادي بوقلقول: أهمية رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمات، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ع24، جوان 2009، ص95.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

سور القرآن الكريم البالغ عددها (114) سورة، وهي نسبة ليست بالقليلة وتشير إلى أهمية الدور الذي يؤديه هؤلاء وحجم المسؤولية الملقاة عليهم إزاء الدين والدنيا، كما تأتي أهمية الرأسمال الفكري كذلك من كونه أكثر الموجودات قيمة في القرن الحادي والعشرين، في ظل اقتصاد يطلق عليه (الاقتصاد المعرفي) لأنه يمثل قوى علمية (forces scientifique) قادرة على إدخال التعديلات الجوهرية على كل شيء في أعمال منظماتهم فضلا عن ابتكاراتهم المتلاحقة، كما وتتضح أهمية الرأسمال الفكري فضلا عما تقدم، من أهمية نظم قياسه والتي أصبحت من أهم المؤشرات التي تعكس تطور الفكر الإداري، وهذا ما أكدته مجلة (Harvardbusiness review) في عددها (سبتمبر-أكتوبر 1997) والذي يأتي بمناسبة مرور (75) عاما على صدورها وأشارت من خلاله أن: نظم قياس الرأسمال المعرفي تعد من أهم ممارسات المحاسبة الإدارية في ظل العولمة والمعلوماتية والاتصالات.¹

إذن الرأسمال الفكري جزء من الرأسمال البشري للمنظمة يتمثل بنخبة من العاملين الذين يمتلكون مجموعة من القدرات المعرفية والتنظيمية دون غيرهم، وتمكنهم هذه القدرات من إنتاج الأفكار الجديدة أو تطوير أفكار قديمة وتجعلها في موقع قادرة على اقتناص الفرص المناسبة، دون أن تركز على مستوى إداري دون الآخر.²

غير أن المقصود من الرأسمال الفكري في بحثنا:

أنه يمثل مجموع الأفراد الذين يمتلكون طاقات فكرية ومعرفية، ومهارات وقدرات تميزهم عن غيرهم من الأفراد وتمكنهم من إنتاج أفكار جديدة تتميز بالعلمية والموضوعية، وتعمل على ترقية المعرفة العلمية في العديد من الاختصاصات، قصد تجسيدها في خدمة مصالح الأفراد والمجتمعات وفي تطوير السياسات والاقتصاديات.

¹ - عادل حrchوش المفرجي، أحمد علي صالح: مرجع سبق ذكره، ص20.

² - المرجع نفسه، ص18.

4- مفهوم الهجرة:

الهجرة لغة: تعني هَجَرَ (هَجَرَهُ) هَجْراً وهَجْراً: أي تركه¹، فالهجرة تفيد معنى الترك والمغادرة، ويقال هَجَرَ الشيء إذا تركه.

وقبل التطرق لمفهوم الهجرة وجب التعرض للتطور التاريخي لظاهرة الهجرة البشرية بما أن الهجرة قديمة قدم المجتمعات لأنها رافقت كل العصور، وساعدت على انتشارها مجموعة من العوامل مثل اكتشاف العالم الجديد (القارة الأمريكية، القارة الأسترالية)، وبداية الثورة الصناعية في أوروبا أخذت على إثرهما الهجرة الخارجية شكل الهجرة المنظمة ذات البعد الدولي.

كما كان لاكتشاف وسائل النقل الحديثة وبصفة خاصة الآلات البخارية والطائرات أثر كبير في تشجيع الناس على الانتقال من موطنهم الأصلي إلى أماكن كان في السابق يصعب الوصول إليها، وكانت أول الهجرات التي اندفعت نحو العالم الجديد تعود لعوامل إجبارية مما جعل من هؤلاء المهجرين عبداً هناك لخدمة الأرض والقيام بشؤون الرجل الأبيض، ولم تسلم حتى القارة الآسيوية من الابتزاز البشري الذي فرضه إنسان أوروبا على المعمورة، حيث أخذت مجموعات من الصينيين بالقوة إلى كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية أو كندا من أجل العمل في مد خطوط السكك الحديدية بها، وفي القرن الماضي بسبب نتائج الهجرات الاستكشافية ظهرت الهجرات السياسية والعسكرية التي قامت بها بعض الدول الأوروبية والأمريكية إلى جنوب المتوسط وأعماق إفريقيا قصد البحث عن موارد إنتاجية جديدة.²

وتعد الهجرة الدولية من قارة أوروبا إلى أمريكا الشمالية أعظم حركات سكانية شهدتها العالم على امتداد الخمسة قرون الأخيرة، وقد بدأت هذه الهجرة مبكرة في القرن السادس عشر عندما استوطن بعض الأوربيين الساحل الغربي للمحيط الأطلسي، في نوفا سكوتيا ونيو إنجلاند ونيويورك وغيرها، وأعقب ذلك فيضان من المهاجرين من كل أوروبا من أقصى الشرق عند الأورال إلى أقصى الجنوب عند البلقان،

¹ الأمين الكلاعي: الهجرة التونسية إلى الدول العربية، مركز النشر الجامعي، تونس، 2002، ص 24.

² عبد الله عبد الغني غانم: المهاجرون - دراسة سوسولوجية أنثروبولوجية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002،

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

وفيما بين عام 1800 و1924 قدر أن أكثر من 60 مليون شخص خرجوا من أوربا عبر المحيط الأطلسي استوطن نصفهم الولايات المتحدة الأمريكية، ومن الهجرات الرئيسية الأخرى في العصر الحديث - الهجرة الأوروبية نحو استراليا ونيوزيلندا وجنوب إفريقيا، وكذلك هجرة الصينيين الى بورما وماليزيا وكثير من جزر المحيط الهادي الجنوبي، وحديثا جدا هاجر عدد كبير من الهنود والباكستانيين إلى بعض دول وسط وجنوب إفريقيا وكذلك من دول الكومنولث إلى بريطانيا.¹

ووفقا لدراسة دوكيه ومارفوك (2006) Docquier, Marfouk على معدلات الهجرة حسب مستوى التعليم، والعمال المهرة ذوي الاختصاص يمثلون نسبة كبيرة من مجمل حركة الهجرة، وعلى سبيل المثال سنة 1990 كان المهاجرون المهرة يمثلون 33% حسب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OCDE) و 9.1% من العاملين في العالم لديهم تعليم عال، مما يدل على أنه بين عام 1990 زادت معدلات هجرة الأفراد المهرة والأفراد شبه المهرة حتى عام 2000 في حين أن الغير مؤهلين كانت نسبتهم منخفضة، مما يبين أحد أهم خصائص الهجرة الحديثة التي تركز على هجرة الأدمغة بشكل خاص والعمال المهرة.²

ومع الألفية الجديدة ارتفعت أعداد المهاجرين ارتفاعا لم تبلغه البشرية في جميع مراحل تاريخها فحسب ما تقدره الإحصائيات بلغت أعدادهم في عام 2000م إلى 176 مليون مهاجر، أما في سنة 2006 فقد ارتفعت أعدادهم إلى 191 مليون مهاجر، أي بزيادة بلغت نسبتها 3% من مجموع سكان العالم البالغ تعدادة نحو 6,5 مليار نسمة، كلهم من عابري الحدود الدولية من أجل الإقامة الدائمة في بلد آخر أو على الأقل لمدة سنة، بالرغم من الإجراءات الصارمة في الحد من الهجرة الدولية.³

¹ - خالد جواد سلمان الداودي: **الهجرات السكانية، كلية التربية الأساسية، شبكة جامعة بابل، العراق، 2014/04/09.**

basiceducation.uobabylon.edu.iq/lecture.aspx?depid=2&lcid..

² - Boussichas Matthieu : **La Fuite des Cerveaux incite-t-elle la scolarisation ?**, p2
<https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00556929/document>

³ - بوساحة عزوز: **اتجاهات الطلاب الجامعيين نحو ظاهرة الهجرة الخارجية-دراسة ميدانية بجامعة باتنة، ماجستير علم الاجتماع والتنمية، جامعة باتنة، 2007-2008، ص 112**

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

وفي السنوات الأخيرة وبسبب التطور الحاصل في دول الشمال خاصة وتراجع الدول النامية، تأثر سكان هذه الأخيرة بالمجتمع الغربي للتفاوت الهائل بين الدول الغنية والفقيرة، فالأولى تستحوذ على جميع عوامل الجذب والاستقطاب والثانية تعج بعوامل الطرد والنفور، مما خلق موجات كبيرة للهجرة من مختلف الفئات، وذلك لأسباب سياسية، اقتصادية واجتماعية وذلك بشكل شرعي أي قانوني أو غير قانوني، ولعل أكبر وأخطر تطور للهجرة في العصر الحالي هو هجرة الكفاءات والعقول من الدول الفقيرة إلى الدول المتقدمة لأهمية هذه الشريحة في المجتمع على المدى القريب والبعيد، خصوصا مع رغبة الدول المستقبلية في الاستفادة من قدرات هؤلاء، ما يأخذ بالكثير منهم للاندماج والاستقرار بهذه المجتمعات لتقطع صلتهم بالوطن الأم.

أما على المستوى الخاص فقد عرفت الجزائر عدة موجات من الهجرة عبر التاريخ واعتبرت الهجرات الجزائرية نحو المشرق العربي أقدم بكثير من وجهتها نحو البلدان الأوروبية بفترة زمنية وذلك لعدة أسباب كارتباط منطقة المغرب العربي بمركز الخلافة الإسلامية بعد الفتح الإسلامي بالمشرق العربي لمدة طويلة حتى فترات الانفصال السياسي عنها، واعتبار منطقة المشرق العربي مركز الحركة الفكرية والثقافية وموطن الإشعاع الحضاري منذ انتشار اللغة العربية في منطقة المغرب العربي فمعظم التيارات الفكرية والعلمية تعود إلى المشرق العربي، كما أن الارتباط الروحي بمنطقة المشرق العربي بعد انتشار الإسلام في منطقة المغرب العربي حيث أصبحت رابطة الدين بينهما أقوى الروابط عبر الحقب التاريخية المختلفة، كما اعتبرت منطقة المشرق العربي قاعدة تهاجر إليها الأسر الجزائرية والأفراد في فترات النكبات خاصة فترات الحروب والاستعمار وبعد الاستعمار الفرنسي للجزائر هاجرت أعداد كبيرة من العائلات إلى المشرق العربي خاصة إلى بلاد الشام فارين من الاستعمار الذي أهلك الشعوب - هذا من جهة- ومن جهة ثانية كان تعرض كل من منطقة المغرب العربي ومنطقة المشرق العربي إلى حملات صليبية سببا في جعل العلاقات الثنائية بينهما تتعزز وتتوطد خصوصا أثناء الحروب الصليبية فقد تعرض كل منهما إلى الحملات المتكررة والضغط المتواصل من الغرب المسيحي في القرن الخامس للهجرة وما بعده.¹

¹ - بوساحة عزوز: مرجع سبق ذكره، ص 113

كما عرفت الهجرة الجزائرية اتجاهات عديدة نحو فرنسا نتيجة للظروف التاريخية التي مرت بها الدولتان لفترة طويلة من الزمن فقد دفع الإحباط والفقر الذي عاشه الكثير من الجزائريين إلى الهجرة نحو الخارج من أجل تحسين الحالة الاقتصادية والحصول على امتيازات مادية في كثير من الحالات، وقد لعبت الحرب العالمية الأولى دورا في فتح باب الهجرة الجزائرية إلى فرنسا وبدأ عدد المهاجرين يرتفع، وانتقلت اليد العاملة إلى فرنسا، وقد كانت هجرة الجزائريين إجبارية خلال الحرب وفي الفترة الممتدة بين الحربين العالميتين بازدياد من جراء ظروف المعيشة القاسية والعمل.¹

ونتيجة للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية اتسع نطاق الهجرة الجزائرية إلى الخارج ليشمل كل فئات المجتمع خاصة الشباب منهم، ولم يكن المهاجرون من الذكور فقط بل حتى الإناث أيضا مستهم الهجرة، وتوسعت اتجاهات الهجرة بعدما كانت الوجهة نحو فرنسا أصبحت كل الدول المتقدمة ملجأ لهم، كما يجدر القول إلى أن أحد الظواهر الخطيرة بالنسبة لتطورات الهجرة الجزائرية إلى الخارج هي ظاهرة هجرة الكفاءات والعقول من طلبة وخريجي الجامعات التي أصبحت من أكثر العوامل المؤثرة على تطور الاقتصاد والتنمية وعلى البناء الاجتماعي ككل، وتعددت عوامل الهجرة الجزائرية إلى الخارج إليها من خلال جانبين هما: عوامل طرد خاصة بالظروف الداخلية بالجزائر وعوامل جذب خاصة بالبلدان المهاجر إليها. فمن عوامل الطرد المساهمة في الهجرة قديما هي تردي المستوى الاقتصادي والمعيشي للجزائر نتيجة الإستعمار الذي خلفه المستعمر الفرنسي وحتى مع مرور الوقت بقي العامل الاقتصادي يحتل الصدارة في الهجرة الجزائرية نظرا لانخفاض الأجور وقلة عروض العمل وارتفاع أسعار المعيشة، وكذلك عوامل اجتماعية كتأثر الشباب بالثقافة الأجنبية وانخفاض الشعور بالانتماء للوطن زاد في تعلق الشباب بالهجرة، هذا بالإضافة إلى عوامل نفسية وتعليمية خاصة لدى الطلبة من خلال رغبتهم في الحصول على شهادات علمية أعلى لاحتلال مناصب هامة عند عودتهم أو لإقامة مشاريع هناك تجلب لهم الأرباح وجمع الثروة في وقت قصير.²

¹ - طالح نصيرة: أثر ضغوط الحياة على الاتجاهات نحو الهجرة إلى الخارج -دراسة ميدانية للطلبة المقبلين على التخرج- جامعة مولود معمري تيزي وزو، رسالة ماجستير كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2010-

2011، ص 40

² - المرجع نفسه، ص 148.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

أما عما يترتب من آثار للهجرة الجزائرية على الخارج فهي لا تختلف عن غيرها من الدول خاصة العربية نتيجة للظروف القاسية التي تعيشها البلاد، فهجرة الشباب والكفاءات العلمية الجزائرية تتولد عنها أضرار جسيمة على الدولة وعلى المشاريع التنموية المحلية مما يجعل الجزائر تتكبد خسائر مادية كبيرة جراء إنفاقها على تعليم وتطوير هذه الفئة خاصة إذا استقر هؤلاء في بلدان الاستقبال بعد تحسين أوضاعهم.

وبعد هذا العرض التاريخي لظاهرة الهجرة يمكن التطرق لمفهوم الهجرة، إذ أعطى الباحثون في مجال الهجرة مجموعة من التعريفات للظاهرة كل حسب تخصصه، فالجغرافيون أو علماء السكان يعتبرونها ظاهرة جغرافية، وتعني انتقال السكان من منطقة جغرافية إلى أخرى أي تغيير مكان الاستقرار.

والتعريف الإحصائي للهجرة يعتبر أن كل حركة تتجاوز الحدود ما عدا الحركات السياحية تدخل ضمن إطار إحصائيات الهجرة، وعندما تكون لمدة سنة أو أكثر تسمى هجرة دائمة، وعندما تكون أقل من سنة تحسب مؤقتة.¹

5- مفهوم هجرة الأدمغة:

ويقصد بها نزوح حملة الشهادات الجامعية العلمية والتقنية والفنية كالعلماء والأطباء والمهندسين والباحثين وكذلك الاختصاصيون في مختلف المجالات العلمية، نحو بلدان أجنبية غير بلدانهم الأصلية واستقرارهم وممارسة نشاطاتهم الفكرية والعلمية والعملية هناك وبالتالي المساهمة في تنمية البلدان المستقبلية على حساب البلدان المرسلة، وعادة ما تكون البلدان المستقطبة من بلدان العالم المتقدم التي تمنح المرتبات العالية، التدريب والتخصص والمكانة الاجتماعية والمناخ العلمي المناسب، مقابل افتقاد بلدان الإرسال لهذه المقومات.²

وتعرف على أنها فقدان الموظفين ذوي المهارة على مختلف المستويات بسبب الهجرة من بلد إلى آخر وقد اختلفت التعاريف بهجرة الأدمغة بين الباحثين، ويشير هذا المصطلح إلى الطبقات العليا التي

¹ عبد القادر القصير: الهجرة من الريف إلى المدن-دراسة ميدانية اجتماعية عن الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب-، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1992، ص 108.

² - المرجع نفسه، ص-ص 113-115.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

تشمل العلماء والمهنيين ذوي المهارات العالية والفنيين المتخصصين، وحتى العمال المهرة، ويتألف هؤلاء الموظفون عادة من الأشخاص ذوي المستوى العالي من التعليم الذين يهاجرون من البلدان النامية للانضمام إلى قوة العمل في البلدان الأكثر تقدماً.¹

6- مفهوم العولمة:

إن صياغة تعريف دقيق للعولمة تبدو مسألة شاقة، نظراً لتعدد تعريفاتها، والتي تتأثر أساساً بخلفيات الباحثين الأيديولوجية، واتجاهاتهم إزاء العولمة رفضاً أو قبولاً، فهي تصف وتعرف مجموعة من العمليات التي تنتشر على مستوى العالم، تتضمن تعميقاً في مستويات التفاعل، والاعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات التي تشكل المجتمع العالمي.

لذا وجب تقديم عرض تاريخي لظاهرة العولمة قبل التطرق لإعطاء التصورات المختلفة لمفهوم العولمة، فظاهرة العولمة ليست بالجديدة بل لها جذور في التاريخ، وهي عملية تراكمية، أي أن هناك عولمات صغيرة مهدت للعولمة التي نشهدها اليوم والجديد فيها هو تزايد وتيرة تسارعها بفضل وسائل الإعلام والاتصال. وقد مرت العولمة بمرحلتين أساسيتين:

- **المرحلة الأولى:** يعتبر القرن الخامس عشر الميلادي نقطة بداية العولمة، حيث أدت الكشوفات الجغرافية إلى اكتشاف أسواق جديدة لتصريف المنتجات الأوروبية ومبادلتها بالمواد الأولية والمنتجات الإفريقية والآسيوية، وبالتالي يعتبر هذا العصر بداية للرأسمالية التي تعتبر السمة الأساسية للفكر التجاري وتلته المدرسة الطبيعية والتقليدية التي نادت بحرية انتقال عوامل الإنتاج مع الدعوة إلى حرية التجارة.

أيضاً مع تطور الأحداث على المستوى الدولي أخذت اقتصاديات تترابط شيئاً فشيئاً، وتعتبر أزمة الكساد 1929 خير دليل على ذلك حيث أن انهيار أسعار الأسهم في بورصة نيويورك أدى إلى

¹- Marc Rwabahungu: **La fuite des cerveaux un facteur important du sous-développement**, Union Interparlementaire, Association des Secrétaires Généraux de Parlement , Session de Nusa Dua Avril/mai 2007, P 01.

<https://www.asgp.co/.../CTMIGEQJPHPDECHHBJNWLILKEJOR...>

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

انهيار كافة البورصات العالمية، ويضاف إلى ذلك الحرب العالمية الثانية 1939-1945 وما خلقتة من دمار، وظهور المشروع الأمريكي المعروف باسم مشروع مارشال الذي منحته الولايات المتحدة الأمريكية إلى بلدان أوروبا الغربية بهدف إعادة بناء وتعمير ما خربته الحرب، فمن هنا ظهرت حاجة الدول إلى تكثيف الجهود لمواجهة حدوث الأزمات، وأفرزت هذه الجهود إبرام اتفاقية سنة 1944 انبثق عنها صندوق النقد الدولي وتم إرساء قواعد نظام النقد الدولي، وخلال هذه المرحلة تم إنشاء مع بداية النصف الثاني من عقد الخمسينات كل من الجماعة الأوروبية للطاقة النووية لنشر الاستخدام السلمي للطاقة النووية، والجماعة الاقتصادية الأوروبية وتحقيق سوق أوروبية مشتركة، وتطبيق سياسة موحدة ضمن أوروبا، هذا ما يعني بدء مرحلة التكامل الإقليمي.¹

- **المرحلة الثانية:** في هذه المرحلة بدأت أسس العولمة تظهر تدريجيا وقد كان للنتائج التي أسفرت عنها جولة كيندي 1963-1967 في إطار اتفاقية الجات الأثر الكبير في وضع قوانين تحكم العلاقات التجارية بين الدول، حيث تم الاتفاق على تخفيض التعريفات الجمركية على منتجات الدول النامية حيث كانت قيمتها أربعين مليون دولار، وفي عام 1979 أدت الأزمة البترولية الثانية إلى توسع السوق الدولي لرؤوس الأموال ونتج عنه زيادة حركة الإقراض والاقتراض وزيادة الارتباط بين الدول، وهذا ما تؤكد أزمته 1987 حيث أن انهيار الأسعار في بورصة وول ستريت أدى إلى انهيارات متلاحقة في الأسواق المالية الكبرى، وكان لانهيار الاتحاد السوفياتي سياسيا واقتصاديا وانهيار جدار برلين في عام 1989 أثره الواضح في تبوء المعسكر الغربي مكان الصدارة في العالم وفرض سياسته وتطبيق مخططاته على كل العالم، هذه الأحادية عجلت في وضع النظم والقوانين وخلق المؤسسات المختلفة لتجسيد العولمة على المستوى العالمي في فترة التسعينات نتيجة التطور التكنولوجي الهائل في كل من المعلومات والاتصال.²

لذا لابد من الإشارة إلى أن أغلب التعريفات والاجتهادات التي عملت على تبين مفهوم ودلالة العولمة والتي تعددت إلى ما يلي:

¹. صليحة جعفر: تنمية الموارد البشرية للمؤسسة لمواجهة تحديات العولمة، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، 2007، ص 68.

²- المرجع نفسه، ص 69.

- 1- البعض من تلك الاجتهادات اقتصرت على وصف هذه الظاهرة على أنها عملية أمركة العالم، أي نشر الثقافة الأمريكية بحيث تغلب على المجتمعات الثقافية الأخرى.
- 2- يراها البعض الآخر على أنها الوجه الآخر للهيمنة الإمبريالية على العالم تحت الرعاية المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية فهي أبشع وأحدث صور الهيمنة الاستعمارية، أي أن العولمة عملية يراد منها نشر مبادئ النظام الاقتصادي الرأسمالي، وفرضه على عامة الأساليب الاقتصادية التي تتبعها المجتمعات الأخرى.

3 -يذهب فريق ثالث للقول بأن العولمة ظاهرة تتحو بالمجتمعات الإنسانية قاطبة نحو التجانس (التشابه) الثقافي وتكون الشخصية العالمية ذات الطابع الإنفتاحي على ما حولها من مجتمعات وثقافات مختلفة، ويعتمد أنصار هذا الفريق على جملة التطورات الهائلة الحادثة في قطاع الاتصالات والمواصلات بين المجتمعات الإنسانية المختلفة، والتي أسهمت بشكل كبير في نشر ثقافات المجتمعات بخاصة المتقدمة والتي تصبو المجتمعات النامية بلوغ مستوى تطورها الصناعي والاقتصادي والعلمي.¹

وفي هذا السياق يرى عمر الفاروق (1999): "أن العولمة ليست سوى قوى تحركها لمصلحتها قوى معينة بقصد بلورتها وتحويلها إلى صيغ ثابتة، بل هي التي تحدد برامجها وتوقيتاتها، فما هي إلا اختيارات لها بدائلها، بوسع القوى الأضعف أن تختار من بينها بشرط توافر الوعي والإرادة اللازمة".

وتضيف هدى حسن (1999) أنها: "معنى جديد ومتطور لسياسة إيديولوجية الهيمنة على العالم، تتخذ من آليات التطور الرأسمالي المزود بإمكانات الاختراق الثقافي والاقتصادي الحديثة والمتمثلة في: الشبكات العالمية للمعرفة، والبيث غير المباشر، والتسيير المصرفي للاستثمارات العالمية بشكل يضمن لها تطبيع المجتمعات والأفراد على نمط ثقافي يشكل بسرعة الأذواق والرأي العام وفق رؤية جديدة للإنسان والمجتمع والتاريخ، يعتمد على إفراغ الهوية الثقافية القومية من مضمونها القومي والوطني والتاريخي، ويعمل مكانه اللا انتماء إلا لأوهام الفردية والحيادية والاختيار القائم على المصلحة والأنانية، والاستهلاك القائم

¹ - سلوى بنت محمد المحمادي: العولمة وأثرها على التعليم العالي، جامعة أم القرى، مكة، المملكة العربية السعودية،

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

على إشباع احتياجات مصطنعة ومتوالدة بسرعة، بفعل الإعلام الإعلاني المدار وفق مصالح شركات عابرة للحدود القومية".

ويشير حسن الزبيدي (2002) إلى أن العولمة واحدة من التيارات الفكرية المعاصرة التي انطوت على مضامين ومفاهيم وانساق جديدة، تهدف من خلالها إلى توحيد العالم، انطلاقاً من تغيير الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي للدولة وبهذا فهي ترقى لأن توصف بأنها تعبر عن واقع سياسي وإيديولوجي جديد يعمل على تحقيق أهدافه من خلال وسائل متباينة في مدى مشروعيتها، وتأثيرها ومدى قبولها من المعنيين بها.

فالدلالة الأصلية لكلمة العولمة هي التثاقف بين شعوب العالم، بما يعنى التعرف على ثقافة الآخر واستيعابها والاستفادة بما هو إنساني وقابل للتعميم منها، والتمتع برؤية خصائص الآخر الثقافية والحضارية والتعرف عليها، بما في هذا التنوع من إثراء للتراث الإنساني ومن إمكانية تبادل الخبرات بما يدعم ارتفاع مستوى الذكاء البشرى ومن ثم إمكانية دعم مستوى اللياقة النفسية لدى الفرد بما يستطيع أن يكمل سعادته.¹ وأهم تعريف في هذا المجال حسب ما يتوافق والمنحى العام لموضوع بحثنا، التعريف الذي قدمه الدكتور صالح بن غانم السدلان إذ يعرفها بأنها: "أسلوب عالمي تهدف إلى إزالة الحواجز الزمنية والمكانية والثقافية والسياسية والاقتصادية بين الأمم والشعوب".²

أو هي: "سعي الدول المتقدمة عن طريق تفوقها العلمي والتقني والاقتصادي للسيطرة على باقي دول العالم ولاسيما المتخلفة منها اقتصاديا واجتماعيا وتربويا وسياسيا، في إطار علاقة مقننة ومبررة بدعوى مساعدتها على التنمية الشاملة وتحقيق العدالة في الاستثمار والرفاهية للجميع."

¹ - ورقة عمل مقدمة إلى ندوة "العولمة وأولويات التربية"، كلية التربية، بجامعة الملك سعود في الفترة من 20-21 إبريل 2004 م. www.pdfactory.com

² - بن صغير مراد: أهداف العولمة وأثرها على حقوق الإنسان والسلام العالمي: مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة الدكتور يحيى فارس، ع-05، جويلية 2011، ص 24

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

غير أن العولمة كما ينبغي أن تكون، هي كما عرفها الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي: "هي توظيف التقدم العلمي التقني المعاصر لتحقيق الأمن والسلام العالميين، والسعي لتحقيق الرفاهية لجميع دول العالم، وبناء علاقات هذه الدول على أساس الاعتراف بالتنوعية الثقافية والخصوصية الدينية والحضارية".¹

ثانياً: الدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع:

 **الدراسة الأولى:** للباحثة لبيب الوزيرة - رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تخصص العائلة والسكان. بجامعة الجزائر 2، 2011-2012²

عنوان الدراسة: أسباب هجرة الكفاءات الجزائرية إلى الخليج العربي-دراسة لعينة من المهاجرين إلى دولتي قطر والإمارات المتحدة في الفترة 1990-2010.

انطلقت الباحثة في دراستها من فرضية رئيسية تمثلت في:

- إن الظروف الاقتصادية المعيشية من ضعف شبكة الأجور التي لا تكفي لتلبية الحاجات الضرورية للعيش الكريم من السكن والتجهيزات المنزلية ووسائل العمل تدفع بالكفاءات إلى التفكير في الهجرة، كما تؤدي العراقيل الإدارية والمشاكل البيروقراطية إلى تهميش الكفاءات وحرمانها من فرص التطور فتلجأ إلى الهجرة بحثاً عن التقدير والمكانة التي تستحقها، وتساعد العوامل الثقافية المشتركة بين الجزائر ودول الخليج من اللغة والدين والعادات المشتركة المتخرجين الجدد على اختيار هذه الوجهة الجديدة في حراك الكفاءات الجزائرية.

¹ - بن صغير مراد: المرجع السابق، ص-ص 24-25

² - لبيب الوزيرة: أسباب هجرة الكفاءات الجزائرية إلى الخليج العربي-دراسة لعينة من المهاجرين إلى دولتي قطر والإمارات المتحدة في الفترة 1990-2010، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تخصص العائلة والسكان، جامعة الجزائر بوزريعة 2، 2011، 2012.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

وهدفنا الدراسة إلى مجموعة من الأهداف هي:

- فهم ظاهرة هجرة الكفاءات الجزائرية إلى منطقة الخليج العربي من خلال دراسة لعينة منهم.
- تحديد طبيعة هجرة الكفاءات وتحديد علاقتها بالهجرة من المجتمع الجزائري إلى مجتمعات أخرى.
- معرفة مواقف أفراد الفئة المهاجرة من البلد المضيف ومعرفة درجة اندماجهم في ذلك المجتمع وإمكانية رجوعهم إلى المجتمع الأصلي أو تواصلهم معه.
- توفير مادة علمية تنطلق من الواقع قصد الاستفادة منها في وضع سبلات واقعية لمعالجة الظاهرة وتوفير الظروف المشجعة على العودة.

وقصد تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تجميع البيانات وتحليلها واستخلاص النتائج من ذلك التحليل، كما اعتمدت على المنهج الإحصائي وذلك من خلال عرض وتحليل الإحصائيات الخاصة بالهجرة نظريا وترجمة المعطيات إلى أرقام قابلة للتحليل والتفسير والوصول إلى النتائج المطلوبة.

استغرقت الدراسة مدة سنتين، حيث كانت السنة الأولى: مخصصة للبحث النظري والحصول على المعلومات من المراجع الخاصة بالموضوع، وكذا الاطلاع على الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع، وتم خلال السنة الأولى: صياغة الإشكالية وكتابة الفصول النظرية المتمثلة في:

الفصل الأول: الإطار المنهجي للبحث

الفصل الثاني: نظريات الهجرة ومجالات الحراك

الفصل الثالث: هجرة الكفاءات العلمية الأسباب والعوامل

والسنة الثانية: كانت الانطلاقة الفعلية في الدراسة الميدانية، إذ تم تحديد المجال البشري، وصياغة أسئلة الاستبيان (الاستمارة)، وتطبيقها بشكل تجريبي على خمس كفاءات من تخصصات مختلفة، لتعدل بعدها.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

وبتاريخ 01-02-2001 أرسلت الاستمارات إلى الأفراد عن طريق البريد الإلكتروني واستغرقت العملية ثلاثة (03) أشهر تم بعدها استرجاع ستين (60) استمارة من مجموع مئتين (200) تم إرسالها، وكذلك تم الاتصال بعشرة أفراد عن طريق الهاتف وتدوين إجاباتهم.

اعتمدت الباحثة في دراستها على مجموعة من الأدوات تمثلت في الملاحظة، والاستمارة التي تضمنت ثلاثة محاور تمثلت في:

- محور خاص بالبيانات الشخصية: كالجنس، السن، الدرجة العلمية، الحالة المدنية، ومكان الولادة....
- محور خاص بالبيانات المتعلقة بالظروف الاقتصادية المعيشية، الاجتماعية في الفترة التي سبقت الهجرة.
- محور خاص بالبيانات المتعلقة بظروف المهاجر الاقتصادية المعيشية، الاجتماعية في فترة ما بعد الهجرة. ليختم هذا المحور بأسئلة تتعلق بقياس رغبة المهاجرين في العودة إلى الوطن.

وبعد المعالجة الإحصائية للبيانات وتحليلها توصلت الباحثة لمجموعة من النتائج أوضحت أن عوامل الطرد في الجزائر في مجملها اقتصادية: كالبطالة، انخفاض الأجور مقارنة بالدول المهاجر إليها، سوء أحوال المعيشة، نقص التقدير وغياب الشعور بتحقيق المكانة الاجتماعية وجود مشكل البيروقراطية وعراقيل إدارية.

وأوضحت كذلك الدراسة أن اختيار الوجهة لا يعود إلى أسباب ثقافية كالدين واللغة كما يبدو، بل عامل اختيار هذه الدول هو توفر أجور مغرية وفرص للعمل.

 **الدراسة الثانية:** للباحث ناصح عبد الرحمان-رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في

علم الاجتماع الحضري، جامعة الجزائر 02. 2010-2011.¹

¹-ناصر عبد الرحمان: الشباب بين تغيير الواقع الاجتماعي والتفكير في الهجرة-دراسة ميدانية حول عينة من الشباب في الوسط الحضري الراغب في الهجرة نحو الخارج-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة الجزائر 02. 2010-2011

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

عنوان الدراسة: الشباب بين تغيير الواقع الاجتماعي والتفكير في الهجرة-دراسة ميدانية حول عينة من الشباب في الوسط الحضري الراغب في الهجرة نحو الخارج.

تهدف الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل التي تدفع بالشباب إلى التفكير في الهجرة والهدف من الهجرة واتجاهاتها والنتائج المترتبة عنها، من خلال ربط الواقع الاجتماعي بمتغيراته، البطالة، التشغيل والأزمة الاقتصادية.

انطلق الباحث من تساؤل رئيسي تمثل في:

- ما هي أهم الظروف الاجتماعية والعوامل الاقتصادية التي تدفع بالشباب على التفكير في الهجرة؟

ومجموعة فرضيات:

- تعتبر البطالة أهم الأسباب التي تدفع بالشباب إلى التفكير في الهجرة.
 - شعور الشباب بالتهميش وإحساسه بغياب دوره في المجتمع يقف وراء تفكيره في الهجرة.
 - الرغبة في تحسين المستوى المعيشي هو الدافع وراء تفكير الشباب في الهجرة.
- اعتمد الباحث على المنهج الإحصائي (الكمي) ومجموعة من الأدوات ممثلة أساسا في الملاحظة، الاستمارة. وبعد تحليل البيانات الإحصائية توصل الباحث إلى أن العوامل الاقتصادية والظروف الاجتماعية تقف وراء تفكير الشباب في الهجرة، فعند عيشه حالة التهميش ووقوعه في ظرف البطالة والفقر والمحسوبية والرشوة والبيروقراطية، يجعله يفكر بالخروج من حالته وبالتالي الإقبال على الهجرة.

الدراسة الثالثة: هجرة الكفاءات العلمية وأثارها على التنمية الاقتصادية في البلدان النامية. فاطمة مانع / خبازي فاطمة الزهراء.¹

1 -فاطمة مانع، خبازي فاطمة الزهراء: هجرة الكفاءات العلمية وأثارها على التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، ملتقى دولي حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، يومي 13-14 ديسمبر 2011.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

ركزت الباحثتان في دراستهما على الأبعاد العلمية والاقتصادية والسياسية للمشكلة، والتعرف على الأسباب الحقيقية التي تقف وراءها، وتحديد المشاكل الرئيسية التي تواجه عودة الكفاءات العلمية العراقية، مع البحث عن الحلول والمقترحات الجذرية لهذه المشكلة.

وقد اشتملت الدراسة على مجموعة من المحاور التي تمثلت في:

المحور الأول: والذي تضمن هجرة الكفاءات العلمية: المفهوم والأسباب وفصل كما يلي:

* مفهوم هجرة الكفاءات.

* أسباب هجرة الكفاءات لتشمل بدورها العوامل الطارئة للكفاءات العلمية من أوطانها الأصلية، والعوامل الجاذبة للكفاءات العلمية في البلدان المستقبلية.

* الآثار السلبية لهجرة الكفاءات العلمية على الدول المصدرة.

* الهجرة والتنمية.

المحور الثاني:

* هجرة الكفاءات العلمية من البلدان النامية.

* هجرة الكفاءات العلمية من البلدان العربية.

* هجرة الكفاءات العلمية الجزائرية.

مع ذكر الإحصائيات التي تخص الموضوع، وخُتم الموضوع بمحور: خسائر الدول النامية والعربية من هجرة الكفاءات.

 **الدراسة الرابعة: أثر الاستثمار في رأس المال الفكري على الأداء المؤسسي-دراسة ميدانية: المؤسسات العامة الأردنية.¹**

للباحث علي راتب الطراونة، جامعة مؤتة، 2011.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى الاستثمار في رأس المال الفكري في المؤسسات العامة الأردنية، وتحليل أثر الاستثمار في رأس المال الفكري في أبعاد الأداء المؤسسي المختلفة من وجهة نظر القيادات العليا في المؤسسات العامة الأردنية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم بناء استمارة وزعت على عينة بلغت (401) مفردة، والتي تمثل ما نسبته (52.3%) من مجتمع الدراسة، حيث تم استعادة (333) استمارة أي ما نسبته (83%) من عينة الدراسة، وخضع منها للتحليل الإحصائي (328) استمارة أي نسبته (82%) من عينة الدراسة.

تم استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، (Statistical Package For Social Sciences) لإيجاد قيم المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وتحليل الانحدار المتعدد وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:

1. توصلت الدراسة إلى أن تصورات المبحوثين لفقرات أبعاد المتغير المستقل (مستوى الاستثمار في رأس المال الفكري) قد جاءت منخفضة، كما أن تصورات المبحوثين نحو الأداء المؤسسي جاءت منخفضة.

2. وبينت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل (الاستثمار في رأس المال الفكري) وأبعاده (الاستقطاب، الصناعة، التنشيط، المحافظة، الاهتمام برأس مال الزبون) على المتغير التابع (الأداء المؤسسي).

¹ علي راتب الطراونة: أثر الاستثمار في رأس المال الفكري على الأداء المؤسسي -دراسة ميدانية: المؤسسات العامة الأردنية. جامعة مؤتة، 2011. تاريخ النشر 08/أفريل/2012-10:26.

e-thesis.mutah.edu.jo/index.../189-2012-04-08-10-26-25.html

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

وأوصت الدراسة بضرورة ربط سياسات استقطاب وجذب الموارد البشرية في المؤسسات العامة الأردنية بمعايير الكفاءة والجدارة والمقدرة، من خلال أنظمة خدمة مدنية خاصة بهذه المؤسسات.

 **الدراسة الخامسة:** للباحث رشيد زوزو، رسالة دكتوراه دولة في علم الاجتماع التنمية جامعة منتوري، قسنطينة، 2008.¹

عنوان الدراسة: الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر 1988-2008، دراسة على عينة من المهاجرين إلى مدينة بسكرة.

انطلق الباحث من مجموعة من الأسئلة وهي:

- إلى أي حد تكون تلك التحولات قد أثرت في ملامح الهجرة الريفية وسماتها؟
- ما هي الخصائص والسمات الاجتماعية للمهاجرين من الريف إلى المدينة؟
- ماهي أشكال وأنواع تلك الهجرات الريفية؟

وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين الظروف الاقتصادية والهجرة، كالعمل، وعدم كفاية الموارد المحلية في إشباع حاجات المهاجرين ومن العوامل الاجتماعية ظهر مشكل السكن، وفي اتجاه آخر ظهرت نفس العوامل الاقتصادية والاجتماعية هي جاذبة في مناطق الاستقبال.

 **الدراسة السادسة:** للباحث بوساحة عزوز رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008.²

عنوان الدراسة: اتجاهات الطلاب الجامعيين نحو ظاهرة الهجرة الخارجية-دراسة ميدانية بجامعة باتنة.

¹- رشيد زوزو: الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر 1988-2008. - دراسة على عينة من المهاجرين إلى مدينة بسكرة، رسالة دكتوراه دولة في علم الاجتماع التنمية جامعة منتوري-قسنطينة 2008.

www.arabmed.de/.../62-reasons-and-motives-of-the-a...

²- بوساحة عزوز: مرجع سبق ذكره.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

سعت الدراسة للإجابة على التساؤل الجوهري التالي:

- هل يمكن حدوث هجرة خارج الوطن بين الشباب الجامعي في ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة؟

اعتمد الباحث في دراسته على منهج المسح بالعينة أي دراسة الخصائص الديموغرافية لشريحة من شرائح المجتمع وقياس آراء الناس واتجاهاتهم.

هذا واعتمد الباحث على الاستمارة وحلقات الحوار كأداتين لجمع البيانات.

وبعد التحليل النظري والإحصائي توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت في:

- لوسائل الإعلام والاتصال الحديثة تأثير كبير على عقول الشباب الجامعي في النزوع نحو الهجرة الخارجية.
- يرغب الشباب الجامعي في الهجرة الخارجية لأسباب اقتصادية واجتماعية لتكون هجرته دائمة.
- العامل الثقافي والعلمي في حياة الطالب أصبح ثانويا وهو طريق من طرق الهجرة.

الدراسة السابعة: هجرة العقول العربية أسبابها وآثارها الاقتصادية، أمحمد عبد الله المنصوري،

عبدالعالى بوحويش الداخ، كلية الاقتصاد . جامعة عمر المختار.¹

وهي دراسة نظرية هدفت إلى التعرف على أعداد الكفاءات العربية المهاجرة إلى البلدان الغربية من خلال الاطلاع على الإحصائيات والتقارير التي بينت ذلك وحاولت التعرف على أسباب فقدان هذا المورد الاقتصادي المهم. ودراسة الآثار المترتبة عن عدم المحافظة على هذه العقول والكفاءات من الموارد البشرية ومن ثم قدمت بعض المقترحات والتوصيات التي من شأنها خدمة الهدف العام للدراسة، تم تجسيد المشكلة

¹ - أمحمد عبد الله المنصوري، عبد العالی بوحويش الداخ: مرجع سبق ذكره.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

في تساؤل مهم وهو: ما هي الأسباب الكامنة وراء ترك الخبرات والكفاءات العربية لأوطانها وهجرتها إلى الدول الغربية. وقد تم في الأخير التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات يمكن تلخيصها في:

باعتبار هذه المشكلة أصبحت ظاهرة عامة، على مستوى الوطن العربي، ومعالجتها تحتاج إلى وقفة جادة، وإلى موضوعية وأفق شمولي يتلمس تعقيدات الواقع العربي، ويستهدف الإحاطة بكل تناقضاتها، ومن ثم وضع الحلول الناجحة المتعلقة بهذه الظاهرة كونها تعكس خطراً متواصلاً للتأثير، وهو مرشح في ظلّ تأثيرات العولمة نحو التزايد، وعلى أهمية تحديد الدوافع المختلفة لهذه الظاهرة، سواء أكانت السياسية أم الاقتصادية أم الاجتماعية أم الفكرية وغيرها، إلا أن العوامل الاقتصادية كانت ولا تزال، تحتل الأولوية في التأثير المباشر على العقول والكفاءات العربية، ولا سيما أن الأشخاص الأكثر تأثراً بهذا العامل هم الأشخاص الأفضل أعداداً والأكثر كفاءةً لتسيير أجهزة الإنتاج والتعليم والتدريس في الوطن العربي، مما يتطلب إيجاد سبل علمية لصيغ التعامل الإنساني والحضاري مع الكفاءات العلمية وبحرص وطني، فضلاً عن محاولة وضع استراتيجية عمل عربية تشارك فيها الحكومات العربية كافة ومؤسسات العمل العربي المشترك وتستهدف على أقل تقدير تقليل هجرة العقول العربية وإزالة قسم من العقبات التي تواجهها، ومن ثم معالجة المشاكل التي تعترض مسيرتها العلمية.

 **الدراسة الثامنة:** أسباب ودوافع هجرة الكفاءات الصحية العربية وتحديات الحد من الهجرة، وهي دراسة نظرية للدكتور فيضي عمر محمود.¹

بعد عرض إحصائيات الهجرة الخاصة بالوطن العربي والوقوف على حجم المشكلة قام الكاتب بطرح مجموعة من الأسئلة الممهدة لبحثه النظري والتي تمثلت في:

- كيف يمكن تفعيل مساهمة الكفاءات الصحية بالمهجر في تدعيم وإصلاح النظام الصحي في البلدان العربية

¹ - فيضي عمر محمود: أسباب ودوافع هجرة الكفاءات الصحية العربية وتحديات الحد من الهجرة، اتحاد الأطباء العرب، ديسمبر 2012، www.arabmed.de/.../62-reasons-and-motives-of-the-a...

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

- كيف يمكن تدعيم أدوارهم في نقل المعرفة وتوطينها وفي تنفيذ البرامج والمشاريع في دعم العاملين في قطاع الصحة.
- كيف يمكن تفعيل أدوار الكفاءات ومؤسساتهم في مجالات التعاون والشراكة العربية - الأوروبية في مجالات الصحة؟
- كيف يمكن تعزيز التشبيك والتعاون بين مؤسسات الكفاءات الصحية في المهجر ومثيلاتها في الدول العربية من مؤسسات حكومية ومهنية؟
- كيف تدعم أدوار هذه الكفاءات في دول أوروبا في المساهمة في سياسات اندماج الجاليات العربية ضمن شراكة فاعلة مع المؤسسات الأوروبية ذات العلاقة؟
- ما أهم آليات الحد من نزيف الكفاءات العاملة في القطاع الصحي في الدول العربية؟ وكيف توجه الكفاءات الراغبة في الهجرة نحو البلدان العربية الأكثر احتياجاً للكفاءات الصحية وتيسير تنقلها إليها.
- كيف ضمان أخلاقيات الشراكة في جلب الكفاءات الصحية في الدول التي تحتاج هذه الكفاءات؟ وكيف حماية الكفاءات المهاجرة وتعزيز حقوقها؟
- ما الأدوار والأدوات المطلوبة من الجامعة العربية ومكاتبها بالدول الأوروبية في هذا الصدد؟

ليتطرق بعد ذلك إلى مجموعة من المحاور تمثلت في:

- صراعات المغترب في المهجر
- أسباب الهجرة من الوطن
- أسباب بقاء المغتربين في المهجر
- أهم آليات الحد من نزيف الكفاءات العاملة في القطاع الصحي في الدول العربية، وكيفية توجيه الكفاءات الراغبة في الهجرة نحو البلدان العربية الأكثر احتياجاً للكفاءات الصحية وتيسير تنقلها إليها ويعرضها كما يلي:

- الاستفادة من خبرات الدول الأخرى: ويذكر على سبيل المثال المراكز البحثية الناجحة في آسيا كما في الهند وتايوان وسينغابور، وهونغونغ التي بنيت بالاعتماد على المغتربين من مواطنيهم أصبحت تجتذب أحسن العلماء والخبراء من العالم ومواطنيها، وذلك بفضل:

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

- أجور مجزية للكفاءات العلمية، للمهاجرين العائدين خصيصاً ولجميع الكفاءات العليا الوطنية
- التجهيز الرفيع لمعامل البحث بما يضارع المستوى العالمي للجامعات والمراكز البحثية في الدول المتقدمة
- تطبيق الأنظمة الناجحة كما هي دون تغييرات جذرية وقوانين العمل الصارمة مثل الدوام والمناوبات والإجازات ووضع القوائم المرجعية
- ثم أتم عرض محاور الدراسة بـ:
- الإجراءات المطلوبة من الدول العربية أو الجامعة العربية للحد من هجرة العقول
- الفوائد المكتسبة للكفاءات الصحية بالمهجر في تدعيم وإصلاح النظام الصحي
- ليختم الدراسة في الأخير بالتطلعات المستقبلية والتوصيات الخاصة بهجرة المواهب وكسب العقول والتمثلة في:
- دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ستواجه صعوبات متزايدة في تأمين الطلب على المهارات الوطنية بسبب زيادة عدد المسنين مع انخفاض معدلات الخصوبة
- ستزداد العمالة المهاجرة وبالأحرى هجرة المواهب في المستقبل
- التواصل عبر شبكات التواصل التي يمكن أن تقدم بدورها الكثير من المبادرات التطويرية للبلد الأم والتجميع بطريقة تقنية كرة الثلج التعليم بلا حدود لتداول العقول وكسبها.
- حراك المعرفة
- بناء بنية تحتية للمعلومات مخصصة لإعادة المغتربين لأوطانهم الأم.
- الاتصال وحده لا يكفي إذا لم يترافق العمل الجماعي.
- تعزيز مفهوم المهاجر المتصل.
- الهجرة التبادلية.
- إعادة الاندماج.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

إن هذه الدراسات اهتمت بدراسة مجموعة من المتغيرات الأساسية المرتبطة بموضوع بحثنا وهي: هجرة الأدمغة العربية والجزائرية والعوامل المتحركة في الظاهرة وكذا آليات الاستثمار في الرأسمال البشري والفكري والحفاظ عليه وتوظيف قدراته في مساعي التنمية والتطوير، وتكمن فائدة هذه الدراسات في موضوع بحثنا في كونها تفيدنا من الناحية المنهجية والمعرفية، فمن خلال اطلاعنا على هذه الدراسات نتعرف على حجم الظاهرة والنتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة والتي يمكن اعتمادها كإطلاقة في موضوع بحثنا، واعتماد فرضيات علمية جديدة قصد البحث في جوانب الموضوع التي لم يتم التطرق إليها، وكذا الاطلاع على منهج الدراسة وعلى أساليب البحث الميداني وطرق الوصول إلى عينة البحث والأساليب المتبعة في المعالجة الإحصائية.

كما نستفيد من هذه الدراسات في الاطلاع على المصادر والمراجع التي تم الاعتماد عليها من قبل الباحثين السابقين ومحاولة الوصول إليها والخوض في تفاصيل أكثر يمكن أن تفيدنا في موضوع بحثنا من الناحية النظرية والتطبيقية.

ثالثا: المقاربات النظرية للدراسة:

1- المقاربات النظرية للاستثمار في الرأسمال البشري:

أ- نظرية تيودور شولتز T.Schultz:

يرجع الفضل في ضبط مفهوم الرأسمال البشري لشولتز، وهو مفهوم اقتصادي يهدف إلى تفسير النتائج الاقتصادية لتراكم المعارف والكفاءة من طرف الفرد أو المنظمة.

شارك تيودور شولتز T.Schultz في البحث عن تفسيرات أكثر فعالية لتفسير الزيادة في الدخل، فسعى إلى لفت الانتباه من مجرد الاهتمام بالمكونات المادية للرأسمال إلى الاهتمام لتلك المكونات الأقل مادية وهي الرأسمال البشري، فقد لاحظ شولتز إهمال الباحثين للثروة البشرية وتجنب أي تحليل منظم لهذه الثروة، لذا ركز اهتمامه للوصول إلى نظرية للاستثمار في الرأسمال البشري يهدف من خلالها إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث رأى أن هذا النوع من الاستثمار في الرأسمال البشري قد حقق معدلات أسرع للنمو في المجتمعات الغربية عما حققه الاستثمار في الرأسمال المادي ومن هنا يرى أن نمو الرأسمال البشري هو أهم السمات المميزة للنظام الاقتصادي.¹

ومن خلال أبحاثه الأولى للاستثمار البشري على الإنتاجية في مجال الزراعة فقد أكد أن تنامي الموارد البشرية الزراعية يؤدي إلى زيادة الإنتاجية في المزارع، إلى جانب كافة الإمكانيات المادية من أراضي، آلات زراعية وغيرها إلا أن تنمية الموارد البشرية تؤدي إلى زيادة مستمرة ومضاعفة في الإنتاجية، وقد ركز شولتز أيضا على عملية التعليم باعتبارها استثمار لازم لتنمية الموارد البشرية، وبأنها شكل من أشكال رأس المال باعتبار التعليم يصبح جزء من الفرد الذي يتلقاه، وبه يحقق خدمة ذات قيمة اقتصادية، حيث يتطلب التعليم كعملية استثمارية تدفقا كبيرا من الموارد ومن وجهة نظر شولتز فإنه من الضروري دراسة كل من التكلفة والإيرادات المرتبطة لعملية التعليم والإيرادات فاهتم بـ:

¹ - غربي صباح: الاستثمار في التعليم ونظرياته، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد

خيضر بسكرة، الجزائر، العددان 2 و3 - جانفي - جوان 2008، ص 14

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

- أهمية الإيرادات الضائعة بالنسبة للطالب أثناء فترة التعليم.

- تجاهل الباحثين لهذه الإيرادات الضائعة.¹

وإضافة إلى قول شولتز أن الرأسمال البشري هو سبب تحقيق الإنتاجية المرتفعة للأقطار التكنولوجية المتقدمة، فيضيف أن للموارد البشرية بعدان كمي: يعبر به عن الأفراد القادرين على العمل أي نسبة الأيدي العاملة التي تمارس أعمالاً مفيدة، وساعات العمل التي تقضيها في أداء عملها.

وبعد نوعي: يتمثل في المهارات والمعرفة والأشياء التي لها خواص متشابهة، بحيث تؤثر بشكل عملي على القدرات البشرية للقيام بعمل منتج. ولذلك فهو يفرق بين أنواع الإنفاق المختلفة حيث يبين أن هناك ثلاثة أنواع من هذا الإنفاق تتمثل فيما يلي:

- إنفاق على الاستثمارات الرأسمالية مثل شراء الآلات والمعدات وغيرها.
- إنفاق استهلاكي مثل: الإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية المختلفة.
- إنفاق له وجهان: استهلاكي ويضم الإنفاق على الخدمات الصحية والتعليم وهجرة الأفراد والعائلات للحصول على فرص وظيفية أفضل، والإنفاق الاستثماري هو الذي يحسن القدرات البشرية ويقلل من عدم المساواة في توزيع الدخل وبدون تنمية الرأسمال البشري يكون الوضع صعباً.²

لقد حاول (SCHULTZ) تقديم تفسيرات أكثر فعالية لتفسير الزيادة في الدخل، من خلال محاولته تحويل الانتباه من مجرد الاهتمام بالمكونات المادية للرأس المال إلى الاهتمام بتلك المكونات غير المادية والتي اصطلح عليها باسم "الرأس المال البشري"، لما لاحظ عزوف الاقتصاديين عن بحث وتحليل هذه الثروة البشرية، ولهذا نجده يفتتح محاضرته الشهيرة بعنوان "الاستثمار في الرأس المال البشري" التي ألقاها في الملتقى الثالث والسبعين للجمعية الاقتصادية الأمريكية في سان لويس بتاريخ 28 ديسمبر 1960 بالقول: "على الرغم من أنه بديهي أن يكتسب الفرد الكفاءات النافعة والمعارف، فإنه ليس من البديهي أن تكون هذه

¹ - رواية حسن: مرجع سبق ذكره، ص 65-68.

² - إبراهيم مراد الدعمة: التنمية البشرية (الإنسانية) بين النظرية والواقع، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن،

2009، ص 18-19.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

الكفاءات والمعارف شكل من أشكال الرأس المال، وأن يكون هذا الرأس المال المتعارف عليه (الرأس المال غير البشري)، وقد يصبح نموه خاصية مميزة للنظام الاقتصادي، كما لوحظ أن تزايد الدخل القومي يفوق بكثير تزايد الأرض وساعات عمل اليد العاملة والرأسمال المادي، ولهذا فالاستثمار في الرأس المال البشري قد يكون التفسير الرئيسي لهذا الفرق".

وألح (SCHULTZ,T)، على ضرورة اعتبار نفقات التعليم والصحة والهجرة الداخلية للاستفادة من فرص أفضل للعمل نفقات استثمارية على عكس ما كان سائدا من قبل.¹

وقد بنى (SCHULTZ,T) نظريته على ثلاثة فروض أساسية:

1. إن النمو الاقتصادي الذي لا يمكن تفسيره بالزيادة في المدخلات المادية يمكن تفسيره بالزيادة في المخزون المتراكم للرأس المال البشري، وذلك انطلاقا من معايينه لحالة الدول الغربية عموما والولايات المتحدة الأمريكية خصوصا.
 2. إن الاختلاف في إيرادات ومداخل الأفراد يمكن تفسيرها باختلافات مقدار استثمارهم في رأسمالهم البشري.
 3. يمكن تحقيق العدالة في توزيع الدخل من خلال زيادة نسبة رأس المال البشري إلى رأس المال المادي (غير البشري).
- لقد صنف (SCHULTZ) أشكال الاستثمار في الرأس المال البشري إلى خمسة مجموعات كبرى، هي:

- الصحة.
- التدريب والتكوين أثناء العمل.
- التعليم الرسمي.
- تعليم الكبار.
- الهجرة والتنقل من أجل الاستفادة من فرص عمل أفضل.

¹ - محمد دهان: الاستثمار التعليمي في الرأسمال البشري-مقاربة نظرية ودراسة تقييمية لحالة الجزائر، أطروحة

مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010، ص 28

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

لقد أحدث تحليل (SCHULTZ, T, W) ثورة في التحليل الاقتصادي المعاصر للنمو الاقتصادي، وأضاف إلى النظرية التقليدية للاستثمار نوعا جديدا من النفقات الاستثمارية التي كانت تعتبر نفقات استهلاكية، مثل: نفقات التعليم والصحة والهجرة الداخلية للاستفادة من فرص أفضل للعمل، كما أعطى لنظرية الأجر بعدا آخر في تحديد مستوى الأجور من غير الجهد المبذول ونفقات اكتساب المعارف والكفاءات، وذلك عندما ألح على ضرورة احتساب الوقت المستغرق في اكتساب المعارف والكفاءات لما له من دور في تحسين إنتاجية الفرد، ومع كل هذا الاهتمام الذي أولاه للأدوار الاقتصادية الكبيرة للتعليم، فهو يعترف بأغراض التعليم الأخرى كالغرض الثقافي على سبيل المثال.¹

ب - نظرية بيكر:

ركز بيكر في أبحاثه على عوامل وأشكال الاستثمار البشري من تعليم وهجرة ورعاية صحية مع التركيز أكثر على عنصر التدريب، والذي فرقه بيكر إلى نوعين: تدريب عام وتدريب متخصص، فالأول يفيد المنظمة المدربة كما يفيد باقي المنظمات، أما الثاني فيفيد المنظمة المدربة أكثر مما قد يفيد منظمات أخرى، كما تطرق بيكر إلى علاقة معدل دوران العمل وتكلفة نوعي التدريب.²

وقد افترض بيكر وجود بعض المتغيرات المحددة والمحفزة للاستثمار في رأس المال البشري، ومن أمثلة هذه المتغيرات العمر المتوقع للفرد والاختلافات في الأجور، ودرجة الخطر والسيولة، والمعرفة، ويقدم تحليل الاستثمار البشري تفسيراً موحداً لعدد كبير من الظواهر التطبيقية مثل: شكل العلاقة بين العمر والإيرادات وتوزيع الإيرادات، فتؤدي معظم الاستثمارات في الرأسمال البشري إلى زيادة الإيرادات. ولاحظ أن تكلفة معدل دوران العمل لا يرتبط ارتباطاً قوياً بتكلفة التدريب العام، فإدراك المنظمة لسهولة ترك الفرد المتدرب تدريباً عاماً للعمل ليلتحق بالعمل في أي منظمة أخرى، قد يدفعها إلى تحميل الفرد تكلفة هذا النوع من التدريب حتى لا تتحمل خسارة مالية بتركه العمل بعد حصوله على التدريب لأن

¹ - محمد دهان: المرجع السابق، ص-ص 29-30.

² - سويسسي هوارى، دادان عبد الغني: دور الجامعة في تحقيق التنمية البشرية وتطوير المعرفة - حالة مخابر البحث العلمي بالجزائر، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2009.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

المنظمة في هذه الحالة لا تستفيد من مهارات الفرد المكتسبة ولا من إنتاجيته العالية بعد التدريب، وبالتالي تقل نسبة الإيرادات الممكن أن تحصل عليها.

ج- نظرية مينسر:

استخدم مينسر مفهوم الرأسمال البشري في بناء نموذج يهدف إلى تفسير الانحرافات في توزيع الإيرادات ويفترض النموذج أن الاختيار الرشيد لوظيفة معينة يتضمن مساواة القيمة الحالية للإيرادات ومدى حياة الفرد المتوقعة، وقد حدد مينسر ثلاثة أهداف ينبغي تحقيقها من خلال الأبحاث والدراسات في مجال الاستثمار البشري، تمثلت هذه الأهداف في تحديد حجم الموارد المخصصة للتدريب وكذلك تحديد معدل العائد على الاستثمار في التدريب، وأخيراً تحديد مدى المنفعة المترتبة على تحديد التكلفة.

وقد توصل مينسر إثر دراسة للاستثمار في التدريب على النتائج التالية:

- كلما زادت مستويات الفرد التعليمية كلما زادت احتمالات حصوله على مزيد من التدريب في مجال العمل.
- كلما زاد معدل دوران العمل للعامل كلما زادت تكلفة الاستثمار في التدريب.
- كلما كان الاستثمار في التدريب خاصة المتخصص كلما زادت احتمالات بقاء الفرد في المنظمة وزادت احتمالات استقرار العمالة.¹

ح- نظرية أوديرون:

لقد استعان أوديرون بمفاهيم نظرية الرأسمال البشري لبناء مصفوفة ومحفظة الموارد البشرية كأداة التحليل الاستراتيجي والاقتصادي المصرفي، والقائمة على أساس أن المنظمة تهدف إلى محاولة تجميع التوليفة المثلى من الموارد البشرية ذات الخصائص البشرية المتميزة لتحقيق أقصى عائد ممكن من استثمارها في هذه الموارد ومن ضمن الخصائص المميزة التي تهدف المنظمة إلى تجميعها في توليفة أصولها البشرية:

- مستوى عالي من الأداء وفقاً لأهداف المنظمة.

¹ - راوية حسن: مرجع سبق ذكره، ص 60-66.

- احتمال عالي للبقاء في المنظمة.
- مستوى عالي ومتنوع من المهارات والقدرات.
- احتمال عالي للنمو على المستوى الفردي.¹

من هنا يتضح أن نظريات الاستثمار في الرأسمال البشري أولت اهتمامها بالرأسمال البشري إلى جانب الرأسمال المادي عن طريق إبراز أهمية هذا الاهتمام والفوائد الناتجة عنه في مجال الاستثمار وارتفاع المداخل وتحقيق التوازن الاجتماعي، ويمثل هذا الطرح انطلاقة لموضوع دراستنا الذي نركز فيه على أهمية الاستثمار في الرأسمال البشري وطاقاته الفكرية وضرورة الحفاظ عليه والاستفادة من قدراته في المشاريع التنموية وفي تحقيق التوازن الاجتماعي وتحسين الدخل الفردي لكل الفئات الاجتماعية حتى يتم ضمان استقراره ومواجهة استنزاف هذه الطاقات.

2- نظرية التحديث:

ظهرت النظرية كإحدى النظريات السوسيولوجية الحديثة التي اهتمت بتوضيح العلاقة التبادلية والعوامل المفسرة لعمليات التنمية والتحديث في المجتمع الحديث، ولقد ركزت هذه النظرية على مجموعة من العوامل التي تؤثر بصورة مباشرة على عمليات التنمية وعلى رأسها التعليم محاولة أن تتبنى المداخل التفسيرية السببية التي تقف وراء الإنجازات التي أحرزتها الدول المتقدمة لتحقيق مثل هذا الإنجاز محللة وبصورة واقعية لأهم المظاهر البنائية المتغيرة التي حدثت لهذه المجتمعات، وقد ركز أصحاب هذه النظرية في تفسيرهم للتقدم الملحوظ من الناحية الاجتماعية والتكنولوجية للمجتمعات المتقدمة عن غيرها من المجتمعات على العوامل الثقافية والتي ساهمت إلى حد كبير في تحقيق الرغبة في التقدم والعمل والتغير والتحديث وشجعت على تكوين شخصية الإنجاز أو الإنسان الحديث، والذي من أهم اهتماماته الشخصية "اكتساب الخبرة والرغبة في التجديد والتغير وتنويع الاتجاهات والآراء واكتساب الحقائق والمعلومات بالحاضر والمستقبل وعدم التركيز على الماضي والاهتمام بالتخطيط المستقبلي للحياة الشخصية واكتساب الخبرة التكنولوجية الحديثة واحترام هوية الآخرين وآرائهم والاقتناع بأهمية التصنيع والإنتاج في المجتمع الحديث". وفي ضوء هذه الاهتمامات والسمات يتضح أن عملية التحديث في جوانبها الأكثر اتساعاً وشمولاً تأخذ بنمو الجوانب الأخلاقية والاجتماعية والثقافية كما تولى اهتماماً للمتغيرات السيكولوجية الشخصية والتي

¹ - المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، محفظة الموارد البشرية <http://hrdiscussion.com>

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

يتبناها الفرد خلال عملية التنشئة الاجتماعية أثناء تواجده في المؤسسات التعليمية وخاصة مؤسسات التعليم العالي، هذه الأخيرة التي تحدد قدرة الاختيارات الشخصية والتي تعطي المزيد من الاهتمامات لحرية القدرات في اختيار مستقبل أفضل من خلال إعداد القوى البشرية المدربة وإعداد قدرات شخصية مهنية، معرفية ذات سمات واتجاهات حضرية حديثة مشجعة على التجديد والتحديث وتوسيع مداركات الفرد الذاتية نحو الأهداف المستقبلية، وعلى رأسها تحسين مستويات المعيشة الاقتصادية والاجتماعية ومواكبة المعرفة التكنولوجية العالمية والتي تتحقق إلا من خلال الاهتمام بالمؤسسات التعليمية وخاصة تلك المخصصة للتعليم العالي.

واعتمدت هذه النظرية على نقل تجربة الدول المتقدمة كنموذج للدول النامية، وهذا من خلال دراسة العلاقة المتبادلة والعوامل المفسرة لمختلف عوامل التنمية، وأهم عامل اعتمدت عليه: "التعليم" حيث قامت بتحليل العلاقة بين التعليم والتحديث والتنمية من خلال الإشارة إلى مدى أهمية دور المؤسسات الاجتماعية التعليمية التي تقوم بعملية التجديد في مختلف جوانبها بالدول النامية، وانطلقت من الأسرة باعتبارها المسؤولة الأولى عن التنشئة إلا أن تعقد المجتمع أعطى المؤسسة التعليمية "الجامعة" الأهمية القصوى في عملية تنمية المجتمعات بإعداد كوادر بشرية مؤهلة علميا وعمليا ولهذا ظهرت تحليلات أصحاب هذا الاتجاه كأحدى الإسهامات السوسيولوجية التي تبين مسار عمليات التطور في المجتمع خاصة في دول العالم الثالث، فنجد أعمال دايفيد ماكيلاند الذي اهتم بعلم النفس الاجتماعي حيث ركز على بعض المتغيرات السوسيولوجية والسيكولوجية والاقتصادية ومدى تأثيرها في إحداث التنمية، إذ حاول قياس معدلات توجه الأبحاث في المجتمع ومدى تأثيرها على عملية التنمية.¹

لتبقى تحليلات نظرية التحديث والتي تدرج كأحدى النظريات السوسيولوجية والسيكولوجية التي تحفز تبني نماذج الشخصية في الدول المتقدمة لكل دولة أو مجتمع يرغب في الانتماء للمجتمع الحديث وتحقيق التنمية، وتعد نظرية التحديث من النظريات الموجهة للمجتمعات المتخلفة إذ تعتبرها المعنية الأولى بتبني

¹ - أسماء هارون: دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية-تحليل نقدي لسياسة التعليم العالي في الجزائر نظام

lmd، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع تخصص: تنمية الموارد البشرية، جامعة منتوري قسنطينة،

2009-2010، ص 26

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

مسار عمليات التطور والتغيير والتنمية للمجتمعات المتقدمة من خلال متغيرات سيكولوجية كالإنجاز، الواقعية القيم والمعتقدات الثقافية.¹

تهتم هذه النظرية بالموارد البشري ذو الطاقات الفكرية والمعرفية التي تتماشى مع المتغيرات العالمية التي تفرضها العولمة ومتطلباتها، إذ تعتبر المورد الفكري من أساسيات تحقيق التنمية في ظل المتغيرات العالمية. من هذا المنطلق ركزت دراستنا على العنصر البشري الذي يمتلك مهارات وأفكار وقدرات تؤهله إلى المساهمة الفاعلة في تحقيق الأهداف التنموية التي تصبو إليها المؤسسات المعتمدة في استثماراتها على القدرات المعرفية بالدرجة الأولى.

3- نظرية التبعية:

يذهب أصحاب هذه النظرية للتأكيد على أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تعكس عملية التبعية بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، إذ أن الحقيقة التي لا ينبغي تناسيها هي "أن التبعية ليست فقط نتيجة عامل خارجي كما يعتقد كثير من دارسي العالم الثالث ولكنها أيضا نتيجة عامل داخلي، بعبارة أخرى يجب ألا يلهينا الاهتمام بدراسة المؤثرات الخارجية على الدول النامية عن فهم المؤثرات الداخلية التي تلعب دورا لا يمكن إغفاله أو تجاهله".

ومن هنا وجب التعرف على طبيعة القوى الاجتماعية التي يمكن أن تتحمل أعباء هذه التبعية لأن الاحتكار العالمي -حسب النظرية- لا يستطيع وحده أن يفسر لنا تبعية الدول المتخلفة ذلك أنه لا يكسب معانيه الحقيقية وتجسيده الفعلي إلا إذا تعرفنا على آثاره على هذه الدول، ثم ردود أفعال قواها وقدراتها الفعلية إزاءه وعلى ذلك يمكن معالجة مفهوم التبعية في ضوء القدرات البشرية وجماعات الصفوة العالمية السائدة في كل من الدول المتقدمة والمتخلفة على السواء، أي أن مفهومي السيطرة والاحتكار قد يكونا أداة تحليلية مفيدة إذا ما تعرفنا على القوى والقدرات الداخلية للمجتمع والتي قد تدعم السيطرة والاحتكار الخارجي، ومنه يؤكد أصحاب نظرية التبعية أنه للتحكم في مظاهر التبعية لابد من توضيح الطابع الخاص للصفوة الحاكمة في الدول التابعة تلك الصفوة التي تسيطر في الداخل وتخضع للخارج في أن واحد وهو ما يعكس مظاهر التبعية السيكولوجية للأفراد والجماعات والطبقات الاجتماعية في المجتمعات النامية بما هو موجود

¹ - هاشمي بريقل: الجامعة والتنمية الاجتماعية بالمجتمع الحضري -دراسة ميدانية بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية- جامعة المسيلة، رسالة ماجستير تخصص علم الاجتماع الحضري، جامعة المسيلة، 2010، 2009.

بالفعل في المجتمعات المتقدمة، وهذه التبعية السيكولوجية إنما تدل على تبعية مصدرها المكون أي تبعية المؤسسات التعليمية وعلى رأسها مؤسسات التعليم العالي، وفي هذا يؤكد أصحاب هذه النظرية أنه "لن تتغير عقليات الإصلاح التعليمي الموجود إلا في إطار وجود السياسات القومية التي تقوم على الاعتماد على الذات وإعداد التكنولوجيا الملائمة من أجل تحقيق التنمية وتلبية احتياجات المجتمعات الواقعية" لأن نتائج الإصلاح التعليمي القومي تساهم في إعادة بناء الشخصية الفردية القومية وتنمية قدرتها الفعلية وخلق الروح الجماعية وتنمية القدرة على الانتماء وروح الولاء، وبذلك تتكون قدرات علمية ومهارات فنية وكفاءات مهنية وطنية تساهم في تحقيق التنمية المحلية للانطلاق الأوسع نحو عمليات التنمية الشاملة.¹

4- المنظور الوظيفي:

استمدت هذه النظرية أصولها من أعمال هيربرت سبنسر وإميل دوركايم. لقد عمل سبنسر مقارنة بين المجتمعات والكائنات العضوية الدقيقة، إذ أن لكل كائن عضوي دقيق بناءة الخاص بمعنى أنه يتكون من عدد من الأجزاء المتشابكة والمتصلة بعضها ببعض الآخر مثل الرأس الركبتين والقلب وهكذا... فهذه الأجزاء تلعب دورها الوظيفي في حياة الكائنات العضوية الدقيقة. وبالطريقة نفسها فقد ناقش سبنسر بأن المجتمع له بناء متكامل وأجزاء متداخلة مثل العائلة والدين والقوة الفكرية، وهكذا فإن كل من هذه الأجزاء لها وظيفة تساهم في الاستقرار الشامل للنظام الاجتماعي. إن النظرية البنائية الحديثة التي تدعى بالنظرية الوظيفية تؤكد على الفكرة العامة القائلة بأن المجتمع كنظام، مترابط الأجزاء.

إن النظرية الوظيفية في علم الاجتماع الأمريكي مترابطة بشكل خاص بأعمال تالكوت بارسونز وروبرت ميرتون، وتسعى النظرية الوظيفية إلى تنظيم المجتمع واستقراره. ولها نظام متكامل واتفاق بين أعضائها على أساس من القيم الثابتة، كما تدعو إلى أن كافة عناصر النسق الاجتماعي مثل المدرسة، والعائلة، والدولة يجب أن تتجه إلى تكملة بعضها البعض إذ أن كل عنصر يساعد في المحافظة على الاستقرار الكلي، فعلى سبيل المثال وظيفة العائلة هي تنظيم السلوك الجنسي، ونقل القيم الاجتماعية إلى الأطفال، وتتولى عناية الشباب والمسنين الذين لا يستطيعون العيش بغير ذلك.

¹ - آمنة سعدون: التعليم العالي وتنمية قدرات الطالب الجامعي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير علم اجتماع التنمية،

جامعة منتوري-قسنطينة، 2004 - 2005، ص ص 96-97

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

والنشاط الاقتصادي كذلك يلعب دورا هاما في توفير البضائع والخدمات التي يعتمد عليها المجتمع من أجل وجوده، كذلك يعطي الناس أدوارهم في الحياة، ويساعدتهم في الحصول على دخل معيشي ويعطيهم معنى لهويتهم من خلال ما يقومون به من أعمال. هذه الوظائف تساهم في استقرار النسق الاجتماعي ككل.

إن رواد النظرية الوظيفية يرون أن المجتمع لديه ميولا نحو التوازن، فالتغير الاجتماعي يمكن أن يؤدي إلى التفكك إلا إذا حدث ذلك ببطء، لأن التغيرات في جزء من النسق الاجتماعي يؤدي إلى تغير في الأجزاء الأخرى من النسق، فعلى سبيل المثال إذا كان الاقتصاد يتطلب زيادة في عدد العمال المدربين تدريباً جيداً وعالياً، فعندئذ لابد للحكومة من إنفاق أموال كثيرة على التعليم. وهنا تبدأ المدارس والكلية في تقديم أعداد جديدة من الخريجين، ولكن إذا حصل فائض في الاقتصاد أو تقلص بشكل سريع فأجزاء أخرى في النسق الاجتماعي لا تستطيع أن تلحق به مما يؤدي في النتيجة إلى عدم التوازن، وفي أوقات النمو السريع للاقتصاد فإن النظام التعليمي قد يكون غير قادر على تقديم العمالة المؤهلة بالسرعة الكافية لملء الشواغر الجديدة، وفي حالة الركود الاقتصادي في المقابل فإن النظام سيستمر في تقديم الخريجين حتى لو لم يكن هناك وظائف كافية لهم.

الوظائف واختلال الوظائف: كيف يفسر علماء الاجتماع الوظائف التي يقوم بها أحد أجزاء النظام الاجتماعي؟ اهتم علماء الاجتماع بتحليل الوظائف التي يقوم بها النظام الاجتماعي في المجتمع الحديث إذ ميّز روبرت ميرتون بين الوظائف الظاهرة والوظائف المستترة، فعلى سبيل المثال فإن لنظام الخدمة الاجتماعية وظائف ظاهرة تتمثل بالحد من الفقر، وهناك وظائف غير ظاهرة وهي كبح جماح الاضطرابات المدنية التي قد تتجم إذا ما وجد الملايين أنفسهم بلا مأوى أو بدون دخل.

ويشير ميرتون أيضاً إلى أنه ليس كل أشكال النسق الاجتماعي يمكن أن تكون فاعلة في جميع الأزمان فإن بعض عناصر النسق يمكن أن تفكك التوازن والاستقرار الاجتماعي وبالتالي فإن وظائف المجتمع تصبح مختلفة. فعلى سبيل المثال إن معدلات الولادات المرتفعة في الدول النامية من العالم تحدث خلا في وظائف تلك المجتمعات لأن اقتصادياتها غير قادرة على دعم الزيادة المضطردة في السكان، وإنه في بعض الأحيان قد يكون عنصر من النسق الاجتماعي فاعلاً في مجال واحد وغير فاعل في مجال

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

آخر، فالصناعة الأمريكية على سبيل المثال تملك وظائف ظاهرة فاعلة تتمثل في توفير البضائع التي تعتمد عليها حياتنا ولكن من جانب آخر تمتلك وظائف غير ظاهرة وهي تلوث البيئة وبالتالي فهي غير فاعلة بهذا المعنى.

إن المنظور الوظيفي يهدف بصورة واضحة إلى الاستقرار والمحافظة على استمرارية المجتمع، ولكن النقد الموجه إلى هذه النظرية هو أن روادها يخاطرون في إظهار العناصر التي تعمل على التغيير بأنها غير فاعلة حتى لو كانت هذه التغيرات ضرورية وحتمية وذات فائدة على المدى البعيد.¹

فالنظرية البنائية تركز على التكامل بين الوظائف داخل النسق الاجتماعي الواحد وبالتحديد التكامل الوظيفي بين النسق التعليمي والنسق الاقتصادي، إذ نتوه إلى ضرورة إحداث التوازن بين مخرجات مؤسسات التعليم والوظائف التي تواكب هذه المخرجات وتتماشى مع مواصفاتها الكمية والنوعية، وبالتالي يمكن الحد من الظواهر السلبية كالفقر والبطالة وظاهرة الهجرة قصد الهروب من هذه الظروف نحو بيئة تتوفر على مناخ إيجابي يتماشى مع قدرات ومؤهلات وطموحات الأفراد خاصة من ذوي التعليم العالي والكفاءات العلمية.

¹ - طالع نصيرة: مرجع سبق ذكره، ص 129

الفصل الثاني:

ظاهرة الهجرة الدولية وهجرة الأدمغة

❖ المبحث الأول: الهجرة الدولية كظاهرة اجتماعية

✓ أولا: تصنيف الهجرة

✓ ثانيا: عوامل الهجرة الدولية

✓ ثالثا: الإطار النظري للهجرة الدولية

✓ رابعا: الاتجاهات الحديثة في سياسة الهجرة

✓ خامسا: أثر الهجرة الدولية

❖ المبحث الثاني: هجرة الأدمغة

✓ أولا: أسباب هجرة الأدمغة من الوطن

✓ ثانيا: أثر هجرة الأدمغة على بلدان الأصل

✓ ثالثا: هجرة الأدمغة العربية

✓ رابعا: هجرة الأدمغة الجزائرية

الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة الدولية وهجرة الأدمغة

تعد ظاهرة الهجرة من أهم الظواهر الاجتماعية المهمة وذات التأثير الواسع على مختلف فئات المجتمع وتنظيماته، وقد تطورت هذه الظاهرة بتطور العصور وتحكمت فيها مجموعة من المتغيرات المحلية والتي يعبر عنها بالعوامل الطاردة، وأيضاً المتغيرات الخارجية المتمثلة في عوامل الجذب والاستقطاب، فللهجرة عامة تأثيراتها على بلدان الطرد وبلدان الاستقطاب وتختلف أسبابها ودرجة تأثيرها حسب الفئة المتنقلة أو المهاجرة، وفي هذا السياق تم التركيز في هذا الفصل على عرض ظاهرة الهجرة عامة كأنواع الهجرة، أسبابها، تأثيراتها، إطارها النظري وسياسات الهجرة الغربية والعربية، ثم ظاهرة هجرة الكفاءات والتفصيل في أسبابها وتأثيراتها، وكذا عرض بعض النماذج التي توضح هجرة الأدمغة من بعض البلدان العربية وهجرة الأدمغة الجزائرية بالأخص.

المبحث الأول: الهجرة الدولية كظاهرة اجتماعية

أولاً: تصنيف الهجرة:

لقد تعددت تصنيفات الهجرة بتعدد معايير التصنيف، فهناك من يصنفها حسب المكان وهناك من يصنفها حسب إرادة القائمين بها، كما أن هناك من يصنفها حسب الزمان، وفي ما يلي سوف نوضح بشكل مختصر هذه التصنيفات:

1. **تصنيف الهجرة حسب معيار المكان:** حسب هذا التصنيف تقسم الهجرة إلى نوعين: هجرة داخلية وأخرى خارجية أو دولية.

* **الهجرة الداخلية:** تعني الهجرة الداخلية انتقال الأفراد والجماعات من منطقة إلى أخرى، وهي تحدث داخل حدود نفس المجتمع كالهجرة من الريف إلى المدينة أو من مدينة إلى أخرى، وهذا بغية البحث عن فرص أفضل في الحياة.¹

ومن مميزات الهجرة الداخلية أنها:

- قليلة التكاليف مقارنة بالهجرة الخارجية.

¹ - سناء الخولي: التغيير الاجتماعي والتحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 234

الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة الدولية وهجرة الأدمغة

- لا يتعرض فيها المهاجر لمشاكل الدخول والخروج كما يحدث في التنقل من دولة إلى دولة أخرى.
- لا تمثل اللغة عائقاً بالنسبة للمهاجرين الداخلين.
- الاستعداد النفسي للهجرة الداخلية أكثر منه بالنسبة للهجرة الخارجية.
- اتجاهات الهجرة الداخلية متبادلة.

وفي نفس الوقت يمكن تقسيم الهجرة الداخلية إلى قسمين: هجرة من إقليم أو ولاية أو منطقة أو محافظة إلى أخرى داخل البلد الواحد، وهجرة بين إقليمين يحملان نفس الخصائص الإقليمية.¹

*** الهجرة الخارجية:** تعني ترك الوطن الأصلي والانتقال إلى وطن جديد مما ينجّر عنه تغيرات في خصائص السكان، وتكون إما من أجل العمل أو فرار من الاضطهاد، أو تطلّعا لغرض أحسن في الحياة، وتنحصر الهجرات الخارجية الرئيسية التي شهدها العالم في العصر الحديث في الهجرة الأوروبية إلى أمريكا، والهجرة الأوروبية الآسيوية، والهجرة الإفريقية الآسيوية، والإفريقية الأوروبية.²

2- تصنيف الهجرة حسب إرادة القائمين بها: وتصنف الهجرة في هذا السياق إلى هجرة اضطرارية وهجرة إرادية سواء كانت بسبل شرعية أو غير شرعية.

*** الهجرة الإرادية:** وتشمل كل أنواع الهجرة الداخلية والخارجية التي يقوم بها الأفراد والجماعات بإرادتهم في التنقل من منطقة أو بلد أو تغيير مكان إقامتهم المعتاد دون ضغط أو إجبار رسمي.

*** الهجرة الاضطرارية:** وتعني تنقل الأفراد أو الجماعات من مكان إقامتهم الأصلي إلى مكان آخر، بعد إجبار السلطة لهؤلاء على النزوح أو الإخلاء خوفا من كارثة معينة كالزلازل والفيضانات والحروب وغير ذلك ويمكن أن يطلق على هذا النوع من الهجرة مفهوم التهجير.³

¹ - علي عبد الرزاق جلبي: علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 209

² - سناء الخولي: مرجع سبق ذكره، ص 234

³ - علي عبد الرزاق جلبي: مرجع سبق ذكره، ص-ص 210-211.

الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة الدولية وهجرة الأدمغة

3. تصنيف الهجرة حسب معيار الزمان: وتقسّم إلى هجرة دائمة وهجرة مؤقتة.

- **الهجرة الدائمة:** وتمثل انتقال الأفراد والجماعات من منطقة إلى أخرى بشكل نهائي ليتبع هذا الترك لمحل الإقامة الأصلي تغيير كامل لكل ظروف المهاجرين.
 - **الهجرة المؤقتة:** وتمثل انتقال الأفراد والجماعات من منطقة إلى أخرى انتقالات مؤقتة. ومن أمثلة ذلك: الهجرة بسبب العمل خارج أو داخل البلد لفترة مؤقتة كهجرة العمال في مواسم العمل، أو هجرة العمالة الفنية. ويطلق على هذا النوع من المهاجرين اسم العائدين.¹
- إضافة إلى ما سبق هناك:

- **الهجرة الطوعية:** وتحصل بسبب الاختراعات وتجبر العلماء والمتقنين على الهجرة إلى أماكن تحترم كفاءاتهم وقدراتهم وعطائهم. وتسمى هذه الهجرة بهجرة المتقنين أو هجرة الأدمغة. وفي هذا السياق نجد أن دول العالم الثالث هي التي تعاني من هذه المشكلة إذ أن الكثير من المتقنين والباحثين والعلماء يهاجرون إلى بلدان غير بلدانهم بغية الحصول على فرص أفضل للعيش ومناخ يتميز بحرية أكثر في المجال الفكري.²

كما أن هناك من يصنف الهجرة إلى عدة أنواع تتمثل في:

- * **الهجرة الداخلية:** وهي الهجرة من الريف إلى الحضر أي أنها داخل الدولة الواحدة، أو من مدينة إلى مدينة، والتي ينتقل فيها الفرد أو الجماعة من منطقة إلى منطقة أخرى في نفس الدولة.
- * **الهجرة الخارجية أو الدولية:** وهي أن يهاجر الفرد أو الجماعة خارج حدود الدولة إلى دولة أخرى أو من قارة إلى قارة أخرى لأسباب مختلفة.
- * **الهجرة القسرية أو الاضطرارية:** وهي التي يكون فيها المواطن مجبرا على الهجرة دون إرادته.

¹ - زوزو عبد الحميد: دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1930، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 33.

² - معن خليل العمر: التغيير الاجتماعي، دار الشروق، الأردن، 2004، ص 278

الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة الدولية وهجرة الأدمغة

***الهجرة الفردية:** وهي تتم عن طوعية باختيار الفرد تحت تأثير دافع أو دوافع معينة، قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو سياسية أو غير ذلك.

***الهجرة المقيدة:** ومن أمثلتها نظام النفي السائد في بعض الدول أو خلال مراحل الاحتلال أو غيرها.

***الهجرة الإجبارية:** ومن أمثلتها أسر الرقيق وترحيلهم إلى أماكن جديدة عنوة وقسرا.

***الغزو:** وفيه يدخل المهاجرون كغزاة وفاتحين بقوة السلاح كما يحدث أثناء الحروب.

***الإزاحة:** ومعناها طرد السكان الأصليين ليحل محلهم سكان آخرون.¹

وهناك تصنيف تم تقديمه لتوضيح أنواع الهجرة الدولية:

حيث تصنف الهجرة الدولية أو الخارجية إلى أنواع عديدة من أهمها:

1- **الهجرة السرية:** ولها أسماء عديدة منها: الهجرة غير المشروعة والهجرة الشاذة والهجرة غير المراقبة وغيرها، وتعتبر هذه الهجرة من أهم المشكلات التي تواجهها العديد من الدول، نظرا لارتفاع أعدادها بشكل كبير وخاصة من شمال إفريقيا-الجزائر-نحو الدول الأوروبية، وقد وصل عدد المهاجرين غير الشرعيين على المستوى العالمي إلى 40 مليون مهاجر غير شرعي، طبقا للإحصائيات الأخيرة التي تصدرها الوكالة الدولية للهجرة التابعة للأمم المتحدة، ويشكل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 29 سنة أغلبية الفئة المهاجرة بطرق غير شرعية.

2- **هجرة رجال الأعمال:** يرتبط هذا الصنف من الهجرة بانتقال رؤوس الأموال من بلد لآخر للاستثمار، وتتسابق الدول الصناعية الكبرى لتشجيع هذا الصنف من الهجرة لضمان انتقال رؤوس الأموال إليها وتسعى الدول المستقبلية إلى توفير الظروف المشجعة والمحضرة لانتقال رؤوس الأموال إليها.

3- **هجرة الكفاءات العلمية (الأدمغة):** وتسمى أيضا: هجرة الأدمغة أو نزيف الأدمغة أو هجرة العلماء أو هجرة العقول وغيرها... وهذا الصنف من الهجرة الدولية يمس أعلى ما تملك الأمم والدول وهي

¹ - محمد عبيد الزناتي إبراهيم: الهجرة غير الشرعية والمشكلات الاجتماعية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2008،

الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة الدولية وهجرة الأدمغة

كفاءاتها العلمية، لذلك فإن دول العالم المتطور تسعى جادة إلى جذبها واستقطابها بمختلف الوسائل والإغراءات، وهجرة الكفاءات العلمية لم يقتصر اتجاهها فقط من الجنوب نحو الشمال ولكن أيضا بين دول العالم المتطور.¹

- 4- هجرة المسترقين:** هذا الصنف من المهاجرين همهم الوحيد هو البحث عن مصدر رزقهم، ومعظمهم من الأيدي العاملة سواء كانت مؤهلة أو غير مؤهلة، وغالبا ما تكون هجرتهم مؤقتة وليست دائمة أي بنية الإقامة المؤقتة، وهناك العديد من الدول الأوروبية والأمريكية التي تستخدم هذه اليد العاملة الأجنبية في مواسم الحصاد الفلاحي أو زراعة المحاصيل الفلاحية، وهذه الفئة العاملة في أعمال موسمية غالبا ما تكون معرضة لظروف اجتماعية قاسية كالإيذاء السيء، الأجور المنخفضة وعدم التأمين الصحي وغيرها.
- 5- هجرة طلاب العلم:** هي هجرة خاصة بالبعثات العلمية والثقافية والتي تتكون من أعداد من الطلبة ينتقلون فيها إلى بلاد معينة طلبا للعلم والمعرفة وهذه الظاهرة ليست جديدة على المجتمعات البشرية، فقد عرفت منذ فترات عميقة في التاريخ كهجرة الطلاب الجزائريين وقت الاستعمار إلى الدول العربية أو الأوروبية.²

ولكن السيء في الأمر هو خسارة البلدان المرسله لهذه الأعداد من الكفاءات، حيث تبقى في البلدان المضيفة للاستفادة منها، ولعل العوامل الأساسية التي أدت إلى فقد هذه الكفاءات العلمية وخسارتها هو أن البعثات العلمية في البلدان المتقدمة غالبا ما يصاحبه انقطاعها عن بيئتها الأصلية لفترة قصيرة أو طويلة، مما يؤدي إلى اغترابها وانعزالها المؤقت أو الدائم عن المجتمع الذي ترعرعت فيه وهذا ما يؤدي إلى فقدانها من طرف بلدان الأصل.³

- 6- نزوح اللاجئين:** هذه الهجرة إجبارية بسبب ظرف من الظروف كالحرب أو الفيضانات، وعادة ما تكون مفاجئة وبأعداد ضخمة، مما يجعل البلد المستقبل غير مهيا لإسكانهم وإطعامهم لذلك تكون

¹ - أنطوان زحلان: الطبيعة الشاملة للتحدي الثقافي، مجلة المستقبل العربي، ع 263، بيروت، دون سنة نشر، ص 62

² - بوساحة عزوز: مرجع سبق ذكره، ص 123

³ - توماس سننتش: الاقتصاد السياسي للتخلف، ت: فالح عبد الجبار، دار الفارابي، بيروت، ط 10، 1978، ص 99

الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة الدولية وهجرة الأدمغة

ظروف الحياة فيها سيئة، وقد بلغ عدد اللاجئين على المستوى العالمي مع الألفية الجديدة حوالي 14 مليون لاجئ ثلثي هؤلاء اللاجئين مطرودون من بلدانهم للأمد الطويل ومع أمل قليل لحل مشكلاتهم.¹

ثانياً: عوامل الهجرة الدولية:

لقد حركت الهجرة البشرية عبر مراحل التاريخ المختلفة مجموعة من العوامل اختلفت من منطقة إلى أخرى إلا أن لها مجموعة عوامل ودوافع تكاد تكون مشتركة بين الهجرات الخارجية، وقد أكدت معظم الدراسات على أن دوافع الهجرة تتلخص في عوامل الطرد في البلد الأصل وعوامل الجذب في البلد المستقبل، وأن هذه العوامل تختلف درجة تأثيرها من منطقة إلى أخرى ومن فترة زمنية إلى أخرى. وهناك من حدد العوامل التي تحفز على الهجرة وتؤثر في تياراتها وقسمها إلى الفئات الأربعة التالية:

1. عوامل مرتبطة بالمنطقة الأصلية للمهاجرين (منطقة الأصل).

2. عوامل مرتبطة بمنطقة استقبال المهاجرين (منطقة الوصول).

3. العوائق المتداخلة بين المنطقتين (منطقة العبور).

4. العوامل الشخصية.

ففي كل منطقة يوجد عدد كبير من العوامل التي تدعو السكان إلى التمسك بالبقاء فيها كما أنها تجذب إليها سكاناً آخرين، ويقابل ذلك عوامل أخرى تدفع عدد السكان إلى الهجرة خارجها كما أن هناك جزءاً من السكان لا يتأثر بعوامل الجذب أو الطرد وهم السكان الأصليون العازفون عن الهجرة، وبعض هذه العوامل لها تأثير جماعي على كل السكان مثل المناخ المعتدل الذي يعد عامل جذب إيجابي والمناخ السيئ الذي يعد عامل طرد سلبي، بينما هناك عوامل أخرى تختلف تأثيراتها مثل النظم الاقتصادية والاجتماعية والنقل وغير ذلك.

بالإضافة إلى هذا، توجد مجموعة من العوائق المتداخلة بين كل منطقتين من مناطق الأصل والوصول، وقد تكون هذه العوائق بسيطة حيناً أو يصعب التغلب عليها حيناً آخر، وتعد المسافة أبرز هذه

¹ - بوساحة عزوز: مرجع سبق ذكره، ص 124

الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة الدولية وهجرة الأدمغة

العوائق وأكثرها أثراً في تحديد حركة الهجرة وحجمها وتكاليف الانتقال وغير ذلك، كما أن هناك عوامل شخصية كثيرة تؤثر في تشجيع الفرد على الهجرة أو العزوف عنها.¹

وهكذا تعددت الآراء المفسرة لظاهرة الهجرة الدولية، ولكن بالرغم من هذه الاختلافات فإنه قد تم تقسيم تلك العوامل إلى قسمين هما العوامل الدافعة أو الطاردة والعوامل الجاذبة، وسوف نتناول هذين العاملين فيما يلي:

1- العوامل الدافعة (الطاردة): هي عبارة عن مجموعة من العوامل التي دفعت وتسببت في هجرة

الأفراد خارج وطنهم، وهي تتمثل في ظروف البلاد المرسلة للمهاجرين من الناحية السياسية، الاقتصادية، الجغرافية، الاجتماعية، الديموغرافية والنفسية وغيرها من العوامل التي تتسبب في طرد المهاجرين إلى خارج وطنهم.

أ- **العوامل الاقتصادية:** تمثل المحور الأساسي الذي يكمن وراء الكثير من الهجرات البشرية، فمن أكثر العوامل المحفزة لهجرة الأفراد والجماعات من مكان لآخر هي العوامل الاقتصادية، والتي تتلخص في البحث عن أماكن لتحسين المستوى المادي والاجتماعي لذا تكاد تكون الهجرة في اتجاه واحد، أي من الدول الفقيرة التي تصبح دول الطرد إلى الدول الغنية التي تتحول إلى مناطق جذب لها، حيث كان لعمق الهوة بين الدول الفقيرة والدول الغنية أثره البارز في استمرار تدفق أبناء الجنوب نحو دول الشمال الصناعية.²

ففي كثير من الأحيان تكون تلك الحوافز الاقتصادية هي الأمر المسبب للهجرة، حيث إن التباين في المعيشة للسكان في الدول المرسلة من جانب، والدول المستقبلة من جانب آخر تكون هي العامل المشجع على تدفقات الهجرة.³

¹-فتحي محمد أبو عيانة: **جغرافيا السكان**، دار النهضة العربية، ط 5، بيروت، 2000، ص-ص 297 - 298

²-مريم أحمد مصطفى، عبد الله محمد عبد الرحمن: **علم اجتماع المجتمعات**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001،

ص 144

³-راضي عمارة محمد الطيف: **ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا من بلدان المغرب العربي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، طرابلس-ليبيا، 2009.

الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة الدولية وهجرة الأدمغة

إن أحد المتغيرات التي تؤثر على قرارات التنقل، سواء من قبل الفرد أو المجتمع، هو البحث عن وضع اقتصادي ومصدر دخل أفضل هذا حسب ما جاءت به منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 2008، والمنظمة الدولية للهجرة 2009، إذ هناك اختلافات جوهرية بين أماكن المغادرة وأماكن الاستقطاب، ففي كثير من الأحيان تعد الدول الأم غير قادرة على توفير مصادر كافية للدخل أو توفير فرص تأهيل مناسبة، وكذلك الاحتياجات الاقتصادية للمجتمعات المحلية وبلد المنشأ كإنخفاض القدرة على استيعاب العمالة في الاقتصادات المحلية تدفع بحركات الهجرة المؤقتة والدائمة، في حين تقدم دول الاستقبال الخدمات الأساسية من تعليم، صحة، بنية التحتية، اتصالات وخدمات اقتصادية... مما يجعلها تمارس قوة جاذبة للأفراد، وبهذا تشكل الهجرات بنوعيتها عاملاً لخلق التوازن الاقتصادي وتحسين الوضع الاجتماعي.

وقد كان للعلومة تأثير على حركات الهجرة من خلال متطلباتها المتمثلة في وسائل الإعلام والاتصال وتحسين وسائل المواصلات ومعقولية تكلفتها، إذ ساعدت على اكتشاف العالم والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية وتشجيع الرغبة في تجربة نمط مختلف للحياة.¹

فدخل الفرد في البلدان الأكثر فقراً كان في عام 1965 يساوي 130 دولاراً، ولم يرتفع في عام 1975 إلا إلى 150 دولار فقط، ولم يتعد حدود 130 دولاراً عام 1985. أما في البلدان الصناعية المتطورة فقد وصل دخل الفرد سنوياً عام 1965 إلى 4230 دولار، وفي عام 1975 ارتفع إلى 5500 دولار ووصل في عام 1985 إلى 8100 دولار. وقد انخفض الدخل الفردي خلال هذه الألفية الجديدة في أكثر من 70 دولة أي حوالي 3 ملايين نسمة وهو ما يعادل نصف سكان العالم إلى دولارين فقط، مما جعل حوالي 800 مليون إنسان يعانون من سوء التغذية، ونتيجة ازدياد البطالة واستفحال الفقر اضطر حوالي 75 مليون إنسان إلى الهجرة من دول الجنوب الفقير إلى دول الشمال الغني بحثاً عن عمل أو طلباً لحق اللجوء ما أدى إلى استمرار عملية استنزاف الموارد البشرية.²

¹ –Cadre d'Intervention Transversal (CIT) : **Migrations Internes et Internationales 2010**–

2013, Agence Française de Développement. P12 .<https://www.coordinationsud.org> ›

Documentation

² –بوساحة عزوز: مرجع سبق ذكره، ص-ص 125-126

الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة الدولية وهجرة الأدمغة

فالعامل الاقتصادي يؤدي دوراً رئيسياً في الحركات البشرية وهجرة السكان، فإن تدني مستوى المعيشة والفقر الشديد وظروف العمل السيئة في دولة ما، وأن انتشار البطالة وغيرها من العوامل لا تساعد على توفير المتطلبات الضرورية للإنسان وأسرته، لهذا دفعت الإنسان نحو البحث عن مورد رزق ليحقق غايته باللجوء إلى الهجرة الخارجية.

ب- العوامل السياسية:

إلى جانب العوامل الاقتصادية، هناك عوامل سياسية تلعب دوراً هاماً في هجرة الأفراد والجماعات البشرية من منطقة إلى أخرى، وتعتبر العوامل السياسية من أبرز العوامل التي أدت إلى حدوث العديد من الهجرات على مر التاريخ، حيث إنه من الملاحظ أن الهجرة الدولية أخذت بالتأثر أكثر فأكثر مع مرور الزمن بالعوامل السياسية على أنها مسبب للهجرة، ويتمثل العامل السياسي في أن هناك عمليات تبادل سكاني واسعة النطاق تمتد بين دول عديدة وبخاصة تلك الحركات التي تتم بين السكان اللاجئين في كثير من أجزاء العالم، وعادة ما تكون هجرتهم إجبارية بعد أن ترغمهم ظروف معينة كالحروب والثورات بالانتقال إلى أماكن أكثر أمناً واستقراراً وتوفيراً للحاجيات الضرورية، فلقد تسببت الحروب والصراعات والتدخل الأجنبي في أجزاء كثيرة من العالم في انعدام الاستقرار السياسي بالعديد من المناطق، وتدهور الأوضاع في كافة مناحي الحياة للمواطن الذي لا يجد أمامه سوى أن يغامر بحياته ليحقق نوعاً من الاستقرار والأمن، ومن الأسباب السياسية القسرية التي تدفع إلى الهجرة ضغط القوة والتهديد والاستيلاء، أي أن التدخل العسكري الخارجي من أية دولة من الدول يؤدي إلى هجرة خارجية، إضافة إلى أن الضغط السياسي المحلي يؤدي كذلك إلى الهجرة، ففي معظم الدول النامية حيث تتعدى الديمقراطية، وتسود النظم الدكتاتورية ويساق الناس إلى السجون والمعتقلات ظلماً أودون محاكمة، وكذلك كثرة الثورات الداخلية والانقلابات العسكرية والحروب المحلية تؤدي إلى الهجرة إلى الخارج.¹

وقد بلغ عدد اللاجئين مع هذه الألفية أكثر من 14 مليون إنسان، نزح معظمهم من المناطق المتوترة عالمياً مثل: العراق، ومنطقة الأكراد التركية والصومال وغيرها، إلا أن بعض الأفراد قد يهاجرون طواعية بسبب تباين مواقفهم السياسية مع النظم السائدة في أوطانهم، ففي سنة 2000 كان عدد الذين طلبوا حق اللجوء السياسي قد بلغ 900 ألف إنسان، عشرات الآلاف منهم يتواجدون الآن في دول الاتحاد

¹ - راضي عمارة محمد الطيف: مرجع سبق ذكره، ص46

الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة الدولية وهجرة الأدمغة

الأوروبي. ومن العوامل السياسية الدافعة للهجرة الدولية التمييز العنصري بسبب هويتهم الدينية أو العرقية أو الإثنية.¹

ت- العوامل الاجتماعية والنفسية:

تتمثل العوامل الاجتماعية والنفسية الطاردة في مجموعة الظروف التي لا تحقق الإشباع الكامل، أي الهجرة في مجملها عبارة عن انتقال أو تحول من سياق أو موقف غير مرغوب فيه لعجزه عن تحقيق الإشباع النفسي والتكيف الاجتماعي وعدم قدرته على إشباع الحاجيات والرغبات، أو حتى مستوى الطموح الذي يتطلع إليه الفرد أو الجماعة إلى سياق أو موقف آخر تتوفر فيه إمكانيات تحقيق كل هذه الأمور ولو بدرجة نسبية، إلى جانب النشاط الذي يميز الشباب وحب المغامرة وتحدي المجهول كلها دوافع نفسية أدت بالمهاجرين إلى أن يتخذوا قرارهم بالهجرة، وفيها ما يتعلق بالدوافع الاجتماعية للهجرة، ترتبط هذه العوامل في الغالب بالظروف الاقتصادية السائدة، فتعد البطالة والفقر وتزايد حجم الأسرة عاملاً هاماً من الدوافع التي تحفز على الهجرة الخارجية ويعد الضغط السكاني وتدني الخدمات الاجتماعية من العوامل الرئيسية الدافعة للهجرة الخارجية.²

كذلك، ففي بعض مناطق إفريقيا مثلاً تعتبر الهجرة من الطقوس التي لا بد من ممارستها ففي بعض قبائل شرق إفريقيا لا يصبح الشاب مؤهلاً للزواج إلا بعد فترة اغتراب عن وطنه أو لتوفير تكاليف الزواج، ولذلك قد يهاجر البعض إلى أماكن العمل لتوفير هذه التكاليف.³

كما يدخل في هذا العامل عدة متغيرات نفسية اجتماعية بالإضافة إلى الأبعاد النفسية التي تجعل البعض يميل إلى المغادرة والبعض الآخر يرفضها، ومن هذه المتغيرات نذكر حجم الأسرة وموقعها الطبقي وفرصها المختلفة والحالة الاجتماعية الزوجية للمهاجر وعمل المهاجر وما يرتبط بهذا العمر من إقدام على إثبات بعض الأفعال أو الإحجام عنها، فضلاً عن محاكاة بعض الأقارب والأصدقاء، فالأسباب النفسية والاجتماعية لها دور هام في تحفيز الفرد على الإقدام على الهجرة والتمسك بها انطلاقاً من الوسط

¹ - بوساحة عزوز: مرجع سبق ذكره، ص 126

² - ذكرى عبد المنعم إبراهيم: الهجرة الخارجية وتحدياتها الثقافية والتنمية على المجتمع العراقي- بحث انثروبولوجي عن تداعيات هجرة الكفاءات العلمية، مجلة الآداب، ع 106، 2013، ص 08

³ - راضي عمارة، محمد الطيف: مرجع سبق ذكره، ص 58

الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة الدولية وهجرة الأدمغة

الذي يعيش فيه، حيث تتكون لديه رغبات وطموحات يحاول تحقيقها في دول الاستقبال بعد إقباله على سلوك الهجرة.

ث- العوامل الشخصية:

وهي تخص الميول الشخصية للأفراد بحيث تبرز هذه الأخيرة من خلال المكبوتات والرغبات الشخصية في البحث عن تحقيق التفوق الاجتماعي والعيش على أسلوب حضارة وثقافة البلاد المراد الهجرة إليها ولعل عالم الاجتماع ابن خلدون لمس الحقيقة في مقدمته أن "المغلوب دائما مولع باقتداء الغالب في نحلته وأكله وملبسه وسائر أحواله وعوائده"، لذا تلعب الأسباب والعوامل الشخصية دورها هي الأخرى في تسهيل الهجرة أو الحد منها، فنظرة الفرد إلى مفهوم التغيير وقبوله أو رفضه لما يستجد على البيئة المحيطة به ترجع إلى أسباب شخصية قد تدفع بالبعض إلى ترك مسقط رأسه أو أن يؤدي الطموح وحب المغامرة لدى البعض إلى دفعهم إلى الانتقال والارتحال.¹

ج- **العوامل الصحية:** إن للعوامل الصحية دورا كبيرا في عملية الهجرة، فانتشار الأمراض وسوء التغذية ومشكلات الإسكان تؤثر في عملية الهجرة، ففي تقرير لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام لعام 2004، أشار إلى أن عدد المصابين بالإيدز في إفريقيا يصل إلى 63 % من نسبة المصابين في العالم بأكمله.²

ح- العامل التاريخي:

بالعودة إلى تحديد تيارات الهجرة يتضح أن أغليبتها تكون من الدول الأصلية للمهاجرين إلى الدول المستقبلية وهي غالبا الدول المُستعمَرة لتلك الدول الأصلية، والعامل التاريخي هنا يبين تلك العلاقة التي تربط الدول الأصلية للمهاجرين بالدول المستقبلية، هذه العلاقة مبنية على عدم التكافؤ وعلى واقع استعمار يخلّف شعورا بمسؤولية دول الاستقبال في نهب خيرات وكل ثروات البلدان الأصلية للمهاجرين، فهذه الخلفية التاريخية تدفع العديد من أفراد البلدان التي كانت عرضة للاستعمار إلى محاولة البحث عن أمل

¹ - محمد معمر: أسباب ودوافع الإقبال على الهجرة السرية "دراسة ميدانية"، نشر في الأمة العربية/ يوم 19-10-2009،

www.djazairiess.com/eloumma/7032

² - راضي عمارة محمد الطيف: مرجع سبق ذكره، ص65

الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة الدولية وهجرة الأدمغة

في تلك الدول والذي افتقدته في بلدانها بسبب المخلفات الاستعمارية والتي جعلت البلدان المُستعمَرة تعيش تبعية اقتصادية ولم تستطع توفير ما يحتاجه أفرادها¹.

خ- العوامل الديموغرافية:

تعتبر العوامل الديموغرافية من أهم العوامل المحفزة على هجرة السكان، وبوجود العديد من المناطق على سطح الكرة الأرضية تعاني من ضغط سكاني مرتفع، جعل الأفراد والجماعات تنتقل إلى الأماكن التي تكون أقل ضغطاً وأقل كثافة هروباً من الازدحام والاحتكاك، وتشكل الفروق الديموغرافية فيما يتعلق بالخصوبة والوفيات والتركيب العمري عاملاً مهماً في هجرة السكان، بحيث يمكن القول إن الهجرة تمثل تعويضاً عن انخفاض معدل النمو السكاني في مجتمع الجذب، كما أن ارتفاع الخصوبة في أقطار الإرسال أي الطرد مقارنة بانخفاض معدل الخصوبة في أقطار الاستقبال أي الجذب من أسباب الهجرة².

د- العوامل الجغرافية الطبيعية:

تلعب هذه العوامل دوراً هاماً في زيادة معدلات الهجرة إلى الخارج فالبيئة القاسية من حيث الحرارة والجفاف والكوارث الطبيعية تشكل مناطق طرد للسكان، فيؤدي المناخ القاسي ومظاهر السطح الصعبة والتربة الفقيرة إلى صعوبة الحياة، وتؤدي الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات وثورات البراكين والقحط والأوبئة إلى تشجيع الهجرة، وقد أسهمت هذه الدوافع في انتقال عدد كبير من السكان إلى مناطق أخرى يعتدل فيها المناخ وتختفي فيها التقلبات الطبيعية المدمرة وتتوفر فيها ظروف الحياة المناسبة³.
فالكوارث الطبيعية تتسبب في تدمير الممتلكات والمشاريع فيضطر عندئذ العديد من السكان للانتقال والهجرة إلى دول خارجية من أجل البحث عن مكان آخر تتوفر فيه ظروف العمل والاستقرار، وبذلك تلعب العوامل الجغرافية الطبيعية دورها الكبير في هجرة العديد من الأفراد إلى خارج أوطانهم هروباً من الأوضاع القاسية التي يعانون منها، وهو ما أدى إلى زيادة وتيرة الهجرة الخارجية من الدول التي تعاني من هذه المشاكل.

¹ - محمد معمر: مرجع سبق ذكره. www.djazairiess.com/eloumma/7032

² - ربيع كمال كردي صالح: الأبعاد الاجتماعية والثقافية لهجرة المصريين الريفيين إلى إيطاليا، رسالة مقدمة لنيل دكتوراه في علم الاجتماع لإحصاء السكان، قسم علم الاجتماع الإحصائي، عين شمس، مصر، 2005، ص 11.

³ - فتحي محمد أبو عيانة: مرجع سبق ذكره، ص 145

ذ- انتشار شبكات الهجرة السرية:

تتمارس هذه الشبكات دورا هاما في انتشار الهجرة السرية وهي شبكات متعددة الجنسيات تستغل الظروف الصعبة التي يعيشها الأفراد، وتجمع من ورائهم مبالغ مالية طائلة بعد إغرائهم بترحيلهم إلى دول استقبال، وقد تكونت هذه الشبكات في مختلف مناطق العالم لتقدم خدمات تساهم في انتشار الظاهرة، رغم محاولة الكثير من الدول تثبيط نشاطها إلا أنها شبكات استطاعت إبراز صمودها أمام مختلف القوانين وبقيت تواصل نشاطها بكل دقة في تهريب البشر مادام الإقبال على الظاهرة في تزايد مستمر¹.

وبذلك تلعب عوامل الطرد لدول الإرسال دورا كبيرا في زيادة ظاهرة الهجرة الخارجية لكن لا تمثل عوامل جذب تشجع السكان على الهجرة إليها، مثلما تعمل عوامل الطرد (الدفع) على طرد الأفراد والجماعات من مناطقهم الأصلية كذلك تعمل عوامل الجذب في مناطق الاستقبال على جذب العديد من الأفراد والجماعات للهجرة إليها، فعوامل الجذب مرتبطة بالمنطقة والمجتمع المهاجر إليه وتكمن في سمة هذا العصر في توفير القدرة على الحركة وسهولة التواصل بين أي منطقة وأخرى في العالم نتيجة للتطور الهائل في وسائل الاتصال والمواصلات، كذلك تشير عوامل الجذب إلى كل الظروف التي تجذب المهاجرين بحثا عن فرص عمل أفضل ومعيشة أرقى².

2 - العوامل الجاذبة:

وهي التي تميز البلد المستقبل وتلخص في:

أ- عوامل اقتصادية:

- التقدم الحضاري والثقافي: أي توفر فرص التعليم في مختلف المستويات ومختلف المجالات.
- توافر فرص العمل في مجالات الصناعة والتجارة والخدمات.
- اعتدال المناخ والتضاريس مما يوفر الظروف الصحية الإيجابية.

¹ - راضي عمارة محمد الطيف: مرجع سبق ذكره: ص 67

² - المرجع نفسه، ص 66

الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة الدولية وهجرة الأدمغة

ب- **عوامل سياسية:** وتشمل إمكانية الحصول على اللجوء السياسي، وتوفر الحريات والاستقرار السياسي...

ت- **العوامل الاجتماعية والنفسية:** توفر فرص الإشباع المادي والمعنوي النفسي، وفرص التخلص من القيود الاجتماعية كالعادات، التقاليد والمعايير الاجتماعية...

ج- **العوامل الديموغرافية:** ارتفاع متوسط العمر والتقدم في السن في الدول المتقدمة نتيجة انخفاض الخصوبة مقارنة بدول العالم الثالث، يفتح المجال لشباب العالم الثالث للهجرة وهذا لحاجة الدول المتقدمة للمورد البشري الشاب.

ح- **التضاريس الطبيعية:** وذلك أن اعتدال المناخ والمناظر الطبيعية غالبا ما يدفع بالناس للهجرة طلبا للراحة والاستجمام، حيث تتلاءم البيئة الجغرافية والمناخ ودرجة الحرارة مع الحالات المرضية والشيخوخة.

خ- **العوامل الاجتماعية والنفسية الجاذبة:** هناك عدة اعتبارات ذات صلة وثيقة بمستويات الإشباع المادي والمعنوي والقناعة ومستويات الطموح والتطلع، فالعوامل الجاذبة كمجموعة ظروف محبة أو مرغوب فيها لقدرتها على إشباع الاحتياجات المادية والنفسية، كما أن المجتمعات النامية لا تعرف القيود الاجتماعية للشعوب التي تتخلص منها الفئة المهاجرة كالعادات والتقاليد، وأيضا نجد أهمية عوامل الجذب الجغرافية حيث إن المناخ الملائم يشكل عامل جذب للهجرة، وأيضا المظهر الطبيعي الممتاز والتقدم التكنولوجي وتحسن وسائل المواصلات.

وبالنظر إلى كل هذا، يتضح لنا أن العوامل الجاذبة المحفزة على هذا النوع من الهجرة متعددة، فالرواتب المرتفعة والأجور العالية وتوفر فرص العمل اليدوية والتقنية من أهم العوامل الاقتصادية الجاذبة. كذلك الحصول على العديد من المزايا كالتعليم المتقدم المواكب لعمليات التطور المستمرة، بالإضافة إلى العيش في ظروف اقتصادية تحقق رغبات الفرد وتوفر كافة متطلبات الحياة من خدمات ومرافق في المستوى المطلوب، وبالتالي الحصول على العديد من المزايا الاقتصادية التي يصعب على المهاجر

الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة الدولية وهجرة الأدمغة

الحصول عليها في بلده الأصلي، فيضطر المهاجر إلى مواجهة أخطار الهجرة الخارجية في سبيل تحقيق رضاه عن وضعه الاقتصادي.¹

إن أهم ما يميز المجتمعات المتقدمة هو وجود هامش كبير من الحرية للأفراد، حيث إن الاستقرار السياسي وعدم حدوث الانقلابات العسكرية وعدم انتشار الفوضى هي من أهم مميزات هذه المجتمعات.

وبالإضافة إلى عوامل الطرد والجذب، يؤكد العديد من الباحثين أن تحسين وسائل المواصلات والاتصالات السريعة وذات التكلفة المقبولة يؤدي إلى حب الناس في الانتقال من الأقطار الفقيرة إلى الأقطار الغنية، وفيما يتعلق بوسائل الاتصالات فإنه يوجد نوعان:

* النوع الأول: وسائل الاتصال الجماهيرية: وتتضمن المجالات والأفلام وبرامج التلفزيون التي تلعب دورا في نقل تصورات وأفكار عن الأقطار المستقبلية حيث إنها ترسل معلومات عن تلك الأقطار.

* أما النوع الثاني: فإنه يتمثل في وسائل الاتصال الهاتفية حيث تشجع على الهجرة من خلال الحد من التباعد العاطفي بالنسبة للمهاجرين يجعلهم على اتصال دائم بمجتمعهم الأصلي، كذلك لعبت شبكات المعلومات الدولية الانترنيت دورا كبيرا في توفير المعلومات وتحسين التواصل بين الأفراد.²

وبذلك يمكن القول أن هناك العديد من العوامل التي تساعد على زيادة ظاهرة الهجرة الخارجية، فالبحث عن مناخ أوسع من الحريات، والهروب من الضغوط السياسية والاضطهاد الذي تواجهه الشعوب من أهم العوامل التي تدفع بالمواطن إلى الهجرة خارج موطنه. كذلك الحصول على مصدر رزق وارتفاع مستوى المعيشة والحصول على مستوى حياة أفضل، إضافة إلى أن للعوامل الاجتماعية والثقافية والنفسية دور في هجرة الأفراد وذلك لتحقيق قدر أكبر من الاستقرار والرضا هروبا من قيود الثقافة التقليدية، كما تعتبر العوامل الديموغرافية والجغرافية من أبرز العوامل المحفزة على الهجرة، ففسوة الطبيعة وتكرار فترات الجفاف والكوارث الطبيعية هي التي تجبر المهاجر على ترك موطنه، والبحث عن مكان آخر يمكنه من ممارسة حياته بصورة طبيعية، وبذلك تعتبر العوامل السياسية والاقتصادية من أهم العوامل المؤدية لهذه

¹ - راضي عمارة محمد الطيف: المرجع السابق، ص-ص 67-68

² - ربيع كمال كردي صالح: مرجع سبق ذكره، ص-ص 15-16

الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة الدولية وهجرة الأدمغة

الظاهرة الإنسانية، بالإضافة إلى العوامل الجغرافية والاجتماعية والديموغرافية ووسائل الاتصال والمواصلات.

كما أن لعوامل الجذب في الدول المستقبلية دورا هاما في توفير الظروف الملائمة للفرد من ظروف معيشية اقتصادية وحرية سياسية وثقافية، وحياة اجتماعية مناسبة بتوفيرها للمعلومات عبر مختلف وسائل الاتصال، حيث أصبحت عمليات الاتصال في العصر الحديث من أسرع الوسائل لنقل المعلومات في البر والبحر على حدّ السواء وهو ما يجعل الفرد في اتصال دائم بأهله مما يسهل عليه الهجرة والعيش في الخارج.

ثالثا: الإطار النظري للهجرة الدولية:

هناك العديد من النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة لكن لا توجد نظرية متكاملة أو نموذج شامل وقادر على تفسير أسباب وديناميكيات الهجرة، فالإسهامات المقدمة في هذا المجال تمثل نظريات ونماذج جزئية تفسر الظاهرة كل حسب منظوره، فهناك من يرجع أسباب الهجرة إلى منطق التحليل الاقتصادي منها أي يرجعها للأسباب الاقتصادية وأن عملية الهجرة ترتبط برغبة الشخص في تحسين وضعه الاقتصادي وهناك من يهتم بالناحية الجغرافية كما يقدم الاجتماعيون تفسيرات ترتبط بالجماعة والمجتمع، يمكن ذكر بعضها كما يلي:

1 . نظرية أرنت روفنشتاين:

وهو عالم ديموغرافيا انجليزي وأول من نظر للهجرة وذلك حينما استخدم بيانات الإحصاء السكاني في بريطانيا لتطوير نظريته في الهجرة، والتي أطلق عليها اسم: قوانين الهجرة عام 1889 وتوصل من خلالها إلى أن الهجرة تتحكم فيها عمليات الطرد والجذب.

وتتلخص هذه النظرية في سبعة قوانين هي:

- أغلبية المهاجرين لا يقومون بالهجرة لمسافات قصيرة وإنما يهاجرون لمسافات بعيدة لتفضيلهم المراكز التجارية والصناعية.
- ينتج عن الهجرة انتقال تدريجي للسكان في اتجاه المناطق العمرانية.

الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة الدولية وهجرة الأدمغة

- كل موجة امتدادية للهجرة يتولد عنها تعويض امتدادي مضاد.
- أشخاص الوسط الحضري أقل هجرة من أشخاص الوسط الريفي.
- العنصر النسوي أكثر بروزا في امتداد الهجرة لفترة قصيرة.
- تزداد الهجرة مع التطور التكنولوجي.
- الدافع الأساسي للهجرة هو رغبة الإنسان في تحسين وضعه المادي.¹

هذه النظرية فسرت ظاهرة الهجرة الدولية بالعوامل الديموغرافية فقط دون أن تذكر العوامل الأخرى المساهمة في بروز هذه الظاهرة مثل قانون العرض والطلب في سوق العمل العالمي المؤدية إلى ظهور دول المركز والأطراف، وغيرها من العوامل.

2. نظرية أفرت لي:

تعتبر هذه النظرية امتدادا لنظرية رافنشتاين بل ما هي في حقيقة الأمر إلا صياغة جديدة لها وذلك بتركيز هذه النظرية على العوامل الداخلية للهجرة: (عوامل الطرد) كما أن العالم أفرت لي قام بتلخيص أثر العوائق المتداخلة على عملية الهجرة وأثبت أن المتغيرات مثل: المسافة والحوجز الطبيعية والسياسية هي متغيرات تابعة بإمكانها أن تعيق أو حتى تمنع الهجرة.

وأشار أفرت لي أيضا أن الهجرة انتقائية، لأن هناك فوارق وتباينات مثل: العمر، الجنس، الطبقة الاجتماعية تؤثر على كيفية استجابة الأشخاص لعوامل الطرد والجذب. وهذه الظروف أيضا تحد من قدرتهم على التغلب على العوائق المتداخلة والمتشابكة.

وأبعد من ذلك فإن هذه النظرية ترى بأن العوامل الشخصية مثل: ثقافة الشخص، ومعرفته للناس المستقبليين له، والرابط العائلية. وما شابه ذلك بإمكانها أن تسهل عملية الهجرة أو تؤخرها.

هذه النظرية هي الأخرى ركزت على العوامل الداخلية كالعوائق الموضوعية والعوامل الشخصية للمهاجر ولكنها أهملت عوامل لا تقل أهمية عن هذه العوامل التي ذكرتها كالعوامل السياسية والاجتماعية، كما أنها لم تفرق بين الهجرة الداخلية والخارجية.

¹. بوساحة عزوز: مرجع سبق ذكره، ص116

3 . النظرية الاقتصادية:

هي مجموعة نظريات تم تطويرها لتعالج نماذج الهجرة الدولية، من أهم هذه النظريات:

أ - النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة:

يمثل هذه النظرية كل من سجا ستاد 1962 وتودارو 1969، وترى هذه النظرية بأن الهجرة الدولية مرتبطة بقانون العرض والطلب العالمي للعمل، فالأهم التي لها ندرة في عرض العمل وطلب مرتفع عليه، ستكون فيها الأجور مرتفعة، مما يؤدي إلى جذب المهاجرين إليها من الأمم الأخرى التي لها فائض في القوة العاملة.

ب - نظرية الأنظمة العالمية:

ويمثلها سياسيين 1988، وترى هذه النظرية بأن الهجرة الدولية ما هي إلا نتيجة للنظام الرأسمالي العالمي، فالنماذج الحديثة للهجرة الدولية تتجه إلى تكوين الأطراف (الأمم الفقيرة) في المراكز (الأمم الغنية) بسبب العوامل المرتبطة بالنمو الصناعي في العالم الأول (الدول المتطورة) والذي تولدت عنه مشاكل اقتصادية بنوية، ومن ثم تتجر عنها عوامل الطرد في العالم الثالث.¹

ويوجز البعض ما يعنيه التفسير الاقتصادي للهجرة بقولهم: إن المهاجر يترك وطنه أصلاً بحثاً عن عمل ويتضمن ذلك تصوراً محدداً متضمن جانبين، فحدوث الهجرة يرتبط بعوامل طاردة وعوامل جاذبة، فالحالة الاقتصادية في الموطن الأصلي تدفع الناس إلى مغادرته وتركه، وفي نفس الوقت فإن الحالة الاقتصادية الرائجة والجاذبة في المجتمع المضيف تجذب المهاجرين إليه.²

ولكن الدوافع الاقتصادية التي تذهب إليها النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية لا تعتبر كتفسير كاف للهجرة، فهي لا تفسر لماذا يتحمل العديد من الأشخاص مخاطر الهجرة إلى دولة معينة، ولماذا يلجأ آخرون إلى العودة إلى موطنهم الأصلي رغم استمرار وجود نفس الحوافز الاقتصادية.

¹ - بوساحة عزوز: مرجع سبق ذكره، ص-ص 117-118

² - عبد الله عبد الغني غانم: مرجع سبق ذكره، ص-ص 15-18

الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة الدولية وهجرة الأدمغة

وإضافة لهذا فإن هجرة بعض أفراد منطقة معينة أو إقليم معين يساهم عن طريق تحويلاتهم المالية بخلق قدر من عدم المساواة مما يدفع غيرهم من نفس المنطقة أو الإقليم إلى الهجرة نتيجة تزايد الشعور بالحرمان خاصة في المناطق الريفية، وقد يخلق ذلك نمطا جديدا من الثقافة يطلق عليه: ثقافة الهجرة، ومعناه أن يصبح الميل إلى الهجرة جزءا من النسق القيمي للأفراد في منطقة معينة.¹

وعموما ينظر أنصار هذه النظرية إلى العوامل الاقتصادية على أنها المفسر الأساسي لظاهرة الهجرة الخارجية، فهناك العوامل الاقتصادية الطارئة في مجتمع الطرد أو الإرسال مثل: البطالة، التضخم السكاني، وقلة فرص التوظيف... والعوامل الاقتصادية الجاذبة في مجتمع الاستقبال التي تسعى بكل السبل لجذب اليد العاملة من المهاجرين الأجانب لسد الفراغ الناتج عن نقص العمالة.

4-التفسير الجغرافي لظاهرة الهجرة:

لقد حاول الجغرافيون تفسير الظاهرة والربط بين عدد السكان وخصائص مناطق تواجدهم وإحداث التوازن بينها للإلتفاف من ظاهرة الهجرة.

يقوم التفسير الجغرافي على مقولتين:

- أولاهما ترتبط بتفسير سبب طرد من الموطن الأصلي: تقوم على افتراض أن ثمة توازن بين خصائص المنطقة وخصائص سكانها، فالجغرافيون يرون أن الظروف الجغرافية والفيزيائية لكل منطقة تسمح بالاحتفاظ بعدد محدد من السكان وأن أي عدد يزيد منهم عن العدد المسموح يصبح عدد زائد يخل بمقتضيات الظروف الجغرافية للمنطقة، ومن ثم فإن المخرج الوحيد أمام هذا العدد هو الهجرة.
- وثانيهما ترتبط بمجتمع الاستقبال: وتقدم النظرية الجغرافية تفسيراً لها وهو اختيار مجتمع الاستقبال أو بالأحرى المنطقة التي يهاجر إليها في ضوء خصائصها الجغرافية، حيث يرى الجغرافيون أن المهاجر يختار منطقة الاستقبال في ضوء تماثل ظروفها الجغرافية (التضاريس، المناخ، والنبات) مع ظروف منطقة الطرد.

¹ - رواية توفيق: هجرة أبناء الشمال الإفريقي إلى أوروبا-تحليل للأسباب والواقع- www. arabexpatriates.org

الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة الدولية وهجرة الأدمغة

وثمة عامل آخر اهتم به الجغرافيون في تحديد المهاجر لمنطقة الجذب التي يهاجر إليها ألا وهي عامل المسافة، وطبقا لذلك العامل فإن عدد المهاجرين إلى بلد ما يرتبط عكسيا مع طول المسافة التي تفصل بين هذا البلد والبلد الأصلي الذي خرجت منه الهجرة.¹

5- التفسير الاجتماعي الثقافي للهجرة:

يحاول هذا الاتجاه إرجاع الهجرة إلى مجموعة من العوامل المتداخلة أي أنه ينظر إلى الهجرة والمهاجرين نظرة متكاملة، إضافة إلى ذلك فإنّ التفسير الاجتماعي يستقرئ الواقع ويحاول الاستفادة من نتائج الدراسات الميدانية.

ويأخذ التفسير الاجتماعي الاتجاه الثقافي، واتجاه التنظيم الاجتماعي، ويركز على خصائص المركز الاجتماعي.

أ- الاتجاه الثقافي:

يرى أصحاب هذا الاتجاه أنّ للثقافة دور هام في تشجيع الهجرة، فهناك مجتمعات تظن بأن الهجرة جزء لا يتجزأ من ثقافتها، كما هو الحال لدى البدو الرحل والكثير من الشعوب البدائية.

وقد تحدّث الأنثروبولوجيا عن الميل العام للهجرة ودور العامل الثقافي في الهجرة وقدموا ما يسمى بنظرية الانتشار الثقافي التي تعني انتشار العناصر الثقافية الخاصة بمجتمع معين في مجتمع آخر عن طريق الهجرة.

ب- اتجاه التنظيم الاجتماعي:

حيث يقدم Mengalam هذه النظرية، ليؤكد أن الهجرة هي عملية من عمليات التغير الاجتماعي وهذه التغيرات تمس الأنساق الثلاثة، وهي النسق الثقافي والاجتماعي ونسق الشخصية واعتبار الهجرة عملية تعمل على حفظ التوازن الدينامي للنظام الاجتماعي وفي نفس الوقت تعطي أعضاء المجتمع

¹- عبد الله عبد الغني غانم: مرجع سبق ذكره، ص-ص 18-21.

الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة الدولية وهجرة الأدمغة

فرصة لتعويض حرمانهم¹. وأن الهجرة تؤثر وتتأثر بالنظام الاجتماعي لكل من منطقتي الجذب والطرْد، وكذا بالقيم الثقافية وأهداف المهاجرين ومعاييرهم التي تتغير أثناء هذه العملية فنسق الهجرة يشمل على ثلاثة عناصر، هي مجتمع المنطقة الأصلية (الطرْد)، ومجتمع منطقة الاستقبال (الجذب) ثم المهاجرين أنفسهم، وهذه العناصر تكون كلا متساندا ديناميكيا.²

ت- اتجاه خصائص المركز الاجتماعي:

لاحظ بعض الباحثين أن سلوك المهاجر والميل إلى الهجرة يختلف حسب المركز الاجتماعي والوضع الطبقي، فقد سجل توماس (1939) أن العمر يعد أحد أهم الخصائص المؤثرة في الميل نحو الهجرة.

كما بينت دراسة أخرى أن متغيرات: الحالة التعليمية والوضع المهني والدور الاجتماعي ترتبط بصفة كبيرة بظاهرة الهجرة.³

يختلف التفسير الاجتماعي للهجرة عن التفسيرات السابقة من حيث أنه تفسير غير حتمي، فهو لا يركز أيضا على عوامل الطرد وحدها بل ينظر إلى الهجرة والمهاجرين بنظرة متكاملة، فيرى المهاجرين على أنهم حلقة وصل تربط بين مجتمع الإرسال ومجتمع الاستقبال وأن الظروف السائدة في كلا المجتمعين تلقي بآثرها على الهجرة والمهاجرين وتحدد قرار الهجرة واتجاهها، وحدتها وعوائدها... الخ، وعموما فإن التفسير الاجتماعي يقدم عوامل اجتماعية للهجرة، تباينت مع تفسيرات النظرية الثقافية.

ومن هذه النظريات نرى أنه لا يوجد اتفاق على نظرية واحدة في تفسير الهجرة الخارجية، فالنظرية الاقتصادية ترجعها إلى أسباب اقتصادية حتمية نتيجة لعوامل الطرد في دول الإرسال وعوامل الجذب في دول الاستقبال، وتفسر النظرية الجغرافية وفق العوامل الجغرافية والفيزيائية لدول الطرد وعوامل الاختيار

¹ - أحمد براح: التغيرات الأسرية الناجمة عن هجرة رب الأسرة إلى الخارج-دراسة ميدانية بمناطق عين البنيان براق، أرفون، رسالة دكتوراه دولة (غير منشورة) قسم علم الاجتماع، البلدة، 2005، ص37

² - مراد يوب: الاستجابات الصدمية لدى الشباب المخفق في الهجرة السرية "الحرقة"- دراسة ميدانية لنيل شهادة الماجستير في علم النفس العيادي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري-قسنطينة، 2010-2011، ص33

³ - عبد الله عبد الغني غانم: مرجع سبق ذكره، ص23

الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة الدولية وهجرة الأدمغة

لدول الجذب. بالإضافة إلى عامل المسافة، أما التفسير الاجتماعي فلا يركز على عامل وحيد، بل على العوامل الاجتماعية الثقافية والتي تعد المسؤولة لحد كبير عن الميل إلى الهجرة.

ويمكن اختصار تفسيرات النظريات لظاهرة الهجرة وفق عدة محكات تتمثل في:

- تفسير الهجرة وفق المحك السيكولوجي (النفسي) باعتبار أن الهجرة إما إجبارية أي قسرية، وإما اختيارية أي تشجيعية، وتكون من مكان إلى مكان آخر ولأي سبب من الأسباب.
- تفسير الهجرة وفق محك زمني باعتبار أن الهجرة إما هجرة وقتية أي لفترة محدودة من الزمن، وإما هجرة دائمة ومستديمة من منطقة لأخرى.
- تفسير الهجرة وفق محك أو بعد عددي وذلك باعتبار أنها إما هجرة فردية يقوم بها أفراد، وإما جماعية من مكان لآخر.
- تفسير الهجرة وفق المحك السياسي: وذلك باعتبار أنها إما أن تكون من مكان لآخر داخل الدولة الواحدة أي هجرة داخلية، وإما أن تكون من مكان لآخر كعبور حدود سياسية لدولة أخرى، أي إلى الخارج وتسمى هجرة خارجية دولية.¹

رابعاً: الاتجاهات الحديثة في سياسة الهجرة:

1- سياسات الهجرة إلى الغرب:

لقد قامت الحكومات بتدعيم توجه مواطنيها نحو الهجرة الخارجية باعتبارها اختياراً مغرباً للكثير من العرب، وذلك قصد تخفيف الضغط نسبياً على الأسواق الداخلية المتعلقة بالعمل، وكذا إنقاص نسبة البطالة والتقليل من حدة الفقر، والأهم تجنب النزاعات الداخلية التي تهدد الأمن السياسي، غير أنه ونتيجة تزايد نسبة طالبي الهجرة نحو الغرب أصبح من المتعذر توفير الفرص لكل طالبيها، ما فرض المزيد من القيود خاصة لتزامن ذلك مع أحداث 11 سبتمبر 2001، فقد أدت إلى العديد من التغيرات في سياسات الهجرة في الغرب تجاه الهجرة العربية والإسلامية، كما ساهمت الأزمة العالمية بدورها في تقليل فرص الهجرة.

¹ - محمد أعبيد الزناتي إبراهيم: مرجع سبق ذكره، ص 129

الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة الدولية وهجرة الأدمغة

ومن أهم المتغيرات الهامة التي أدخلت على سياسة الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ما يلي:

أ- **غلبة البعد الأمني:** ويعود هذا الأمر إلى الخلط الحاصل بين قضايا الهجرة والإرهاب، حيث أدى ذلك إلى تعديلات مؤسسية وتشريعية منظّمة للهجرة.

ب- **الانتقائية:** أي اختيار نوعية المهاجرين بالخضوع إلى قانون العرض والطلب، وفي هذا السياق تقدم إجراءات لجذب الكفاءات والأدمغة قصد توظيفها والاستفادة من قدراتها العقلية والمعرفية، لتحقيق الميزة التنافسية والمكانة في السوق الدولية.

ت- **هجرة ميسوري الحال والكفاءات:** فلم تعد الهجرة في متناول الطبقات والفئات الفقيرة، بل تهدف دول الغرب إلى جذب الكفاءات العلمية وأصحاب رؤوس الأموال والمستخدمين ورجال الأعمال.

ث- **الهجرة كضرورة لإعادة التوازن الديموغرافي:** حيث تسعى دول الغرب لإعادة التوازن الديموغرافي لبلدانها واقتصاداتها فتسعى لتدعيم فئة الشباب والقضاء على مشكلة الشيخوخة.¹

2- السياسات الأوروبية اتجاه الهجرة العربية:

يقدر عدد المهاجرين العرب في دول الاتحاد الأوروبي بحوالي (06) ستة ملايين في حين يتجاوز عدد الذين هم من أصول عربية 15 مليون عربي في أوروبا². وقد وضع الاتحاد الأوروبي -كما سبق الذكر- قيود على الهجرة العربية قبل أحداث 11 سبتمبر 2001 وزادها بعدها، باستثناء الكفاءات العربية التي كانت بعيدة كل البعد عن هذه القيود، ما زاد لاحقاً من نزيف الأدمغة لعدة عوامل.

والملاحظ أيضاً أن هذه الاتفاقيات التي كانت بين عدد من الدول العربية والاتحاد الأوروبي، ركزت على موضوع الهجرة الغير القانونية على حساب الهجرة المشروعة، والملفت للنظر أنه تم الخلط بين قضايا الإرهاب والهجرة، وبين الاعتبارات الأمنية وحقوق الإنسان، ما أدى إلى إجراء تعديلات مؤسسية وتشريعات للحد من الهجرة العربية والإسلامية على وجه التحديد.

¹ - مصطفى عبد العزيز مرسى: متغيرات سياسة الهجرة إلى الغرب ووضع المهاجرين العرب وعلاقتهم بالأوطان الأم، مجلة شؤون عربية، ع141 ربيع 2010، المؤسسة العامة لجامعة الدول العربية، ص-ص98-102.

² - تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية المعنون "التشغيل والبطالة في الدول العربية...التحدي والمواجهة"، مؤتمر العمل العربي لدورته 35، مصر، 2008/03/23، ص84

الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة الدولية وهجرة الأدمغة

وتمثل اتفاقية الهجرة الأوروبية الجديدة التي تبنتها القمة الأوروبية في 16-10-2008 ببروكسل، التشدد الزائد في سياسات القارة الأوروبية في وجه الهجرة، خاصة الهجرة غير الشرعية إذ تقرر طرد هؤلاء والسيطرة على الحدود، مع تعزيز إجراءات جذب المهاجرين ذوي الكفاءة والمهارة بمعنى أنها أصبحت تبحث عن الهجرة الانتقائية، والأکید سوف تزداد أعداد الكفاءات المهاجرة في ظل تزايد الفقر، ونقص فرص العمل، وضعف الاستثمارات وتدهور التكامل الاجتماعي في بلدانها الأصلية.

وتعتبر هجرة الكفاءات العربية أهم التحديات المرتبطة بالهجرة في زمن العولمة وتزايد عراقيل توظيف الكفاءات في التنمية الوطنية والإقليمية في الدول العربية، مع تزايد فرض القيود على ممارسة البحث العلمي والفكري الحر في دول الأصل، مما يولد شعور بالاغتراب لدى هذه الكفاءات داخل أوطانها وما يدفعها نحو الهجرة الخارجية.¹

3- السياسات الخليجية اتجاه وفود الهجرة

تتسم دول مجلس التعاون الخليجي بمحدودية مواردها البشرية الذاتية مقارنة بطاقتها الاستثمارية، إذ أن مجالات الاستثمار داخل هذه الدول تحتاج قوى عاملة بقدر ونوعية محددين، ما أدى إلى قيامها بجلب قوى عاملة من كافة أنحاء العالم وبصفة خاصة من المنطقة الآسيوية التي أصبحت تشكل حوالي 70% من حجم العمالة الوافدة، في حين تمثل العمالة العربية 28% بعد أن كانت تمثل في فترة السبعينات حوالي 75% من إجمالي العمالة الوافدة، كون هذه الدول أخضعت سوق العمل فيها لقانون العرض والطلب، فارتبط ذلك بسياسات التشغيل وعمليات التنمية الاقتصادية وخاصة دعم القطاع الخاص، وهنا يمكن الإشارة إلى حجم العمالة الوافدة لدول الخليج بالنسبة للسكان أو إلى العدد الإجمالي من السكان بالنسبة للسعودية والتي قدرت بنسبة 31,1% والبحرين 40,7% والإمارات بنسبة 74,3% من إجمالي السكان، وقطر 79,4% وعمان 31,3%، والكويت 58,5%، كما أن العمالة الوافدة تمثل 95% من قوة العمل في القطاع الخاص.²

¹ - مصطفى عبد العزيز مرسى: معاناة المهاجرين العرب خارج المنطقة العربية، ورقة عمل مقدمة من منظمة العمل

العربية، المنتدى العربي للتنمية والتشغيل (الدوحة، 15-16 نوفمبر / تشرين الثاني 2008)، ص 28

² - المرجع نفسه، ص 29

الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة الدولية وهجرة الأدمغة

ونتيجة كل ما سبق أدى إلى وجود رأيان رئيسيان حول مشكلة العمالة بدول الخليج حيث يمثل الرأي الأول: الذين يرون أن تدفق العمالة بدول الخليج أدى إلى تدهور المركز النسبي للسكان الأصليين، وكذا تدهور أخلاقيات العمل، كما خلق تنوعا شديدا في التركيبة السكانية ليعرض بذلك هوية المنطقة إلى الخطر فيهدد لغتها وقيمها العربية والطابع الثقافي المميز لها.

في حين يمثل الرأي الثاني: أراء الذين يرون أن للعمالة الوافدة دور هام في تحقيق معدلات النمو، وإنجاز مرافق البيئة الأساسية، واعتبارها ظاهرة إيجابية وضرورية لزيادة الإنتاج والحصول على الخبرات الأجنبية.

4- حقوق الإنسان والهجرة:

نتيجة للأسباب والعواقب التي تترتب عن حركات الهجرة خاصة التهجير القسري أصبح من الضروري على حقوق الإنسان التطرق لهذه الظاهرة وإيلائها الاهتمام اللازم، فالاختلافات الاقتصادية والاجتماعية بين الشمال والجنوب ظهرت جليا نتيجة عمليات العولمة ما أدى إلى الهجرة من الجنوب إلى الشمال خاصة في ظل ارتفاع نسب الفقر والتمييز العنصري والعنف وكران حقوق الإنسان والتي صاحبها ارتفاع معدلات الهجرة التي تزايدت وأخذت طبيعة لا اختيارية منذ بداية التسعينات، فكانت المناقشات حول أزمة الهجرة منتشرة في النطاق العالمي وبالأخص " جمعيات حقوق الإنسان" في الدول. حيث قامت جمعية حقوق الإنسان بالتدخل بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 ولم تعد قضية الهجرة ينظر إليها على أنها قضية محلية فقط في أمريكا بل أنها قضية عالمية طبقت عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي للكثير من المسلمين والعرب في أمريكا وزادت حدة التوتر والمناقشات العامة حول هجرة الكثير من المسلمين بحيث أصبح الغرب يرى العرب والمسلمين بمنظور سياسي إرهابي.

وزادت من حدة التوتر والمناقشات العامة والتساؤلات حول مدى اندماجهم وتكيفهم مع البيئة الاجتماعية والثقافية السائدة وولائهم الأساسي ومواطنتهم. وعادة ما يهرب طالبو اللجوء والمهاجرون ليوافقوا بالتمييز الممارس ضدهم وعادة ما يتعرضون لانتهاكات حقوق الإنسان.¹

¹ - مريم أحمد مصطفى، عبد الله محمد عبد الرحمن: مرجع سبق ذكره، ص 144.

خامسا: أثر الهجرة الدولية:

لقد تسبب العديد من العوامل في زيادة ظاهرة الهجرة الخارجية، ومن أهمها الأسباب السياسية المتمثلة في عدم الاستقرار السياسي، وكثرة الحروب، وكذلك الوضع الاقتصادي لأغلب الدول الفقيرة، بالإضافة إلى عوامل أخرى كالعوامل الديموغرافية والجغرافية. فهذه الأسباب وغيرها زادت من انتشار ظاهرة الهجرة، وكان لها العديد من الآثار على كل من دول المصدر، دول العبور ودول الاستقبال.

وسنستعرض أهم الآثار المترتبة على الهجرة الخارجية، وأهم الانعكاسات سواء كانت إيجابية أو سلبية على مستوى الفرد والجماعة أو حتى على مستوى الدولة (دولة مصدر أو دولة استقبال).

1 . الآثار والنتائج الاقتصادية:

تؤدي الهجرة عموماً إلى استنزاف معظم القوى البشرية النشيطة والماهرة من مناطق الإرسال، ويؤثر ذلك في التنمية الخاصة بالبلد المصدر وإنتاجه الصناعي لقلة الأيدي العاملة الماهرة مما يؤدي إلى زيادة الفقر والتخلف في الدول المصدرة لهذه الأيدي، وتبدو الآثار واضحة خاصة في ظاهرة استنزاف العقول أو الكفاءات العلمية، إذ تعتبر عملية خطف للثروة البشرية في البلاد الأصلية وهي إضعاف القوى المنتجة للاقتصاد وازدياد ندرة الكفاءات خاصة وأن الدولة قد تكبدت مصاريف طائلة في تكوين وتعليم هؤلاء.

كذلك من الآثار السلبية للهجرة أنها تؤدي إلى تدمير جزئي للثروة البشرية المتجسدة في العمالة المهاجرة نتيجة لعمل بعض المهاجرين في أعمال أدنى من مستوى تأهيلهم ومهاراتهم، إن الهجرة تتسبب في انتشار البطالة وانخفاض المستوى المعيشي للأفراد المهاجرين وتؤثر في خلق أوضاع اجتماعية غير متجانسة وضغوط على المساكن والمرافق العامة فتؤدي الهجرة عموماً إلى استنزاف معظم القوى البشرية النشيطة مما انعكس سلباً على مشاريع التنمية بالبلد المصدر وإنتاجها الصناعي.¹

أما فيما يخص الآثار المترتبة على دول الاستقبال فيشكل المهاجرون عبئاً وعائقاً على الاقتصاد، بالإضافة إلى تورط هذه المجموعات المهاجرة في الآفات الاجتماعية، خاصة في ظهور أنماط عمل

¹ - عبد الفتاح لطفي عبد الله: مدخل الجغرافيا الاقتصادية، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 1992، ص 73

الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة الدولية وهجرة الأدمغة

جديدة غير مرغوب فيها كالبيع على الطرقات وتتنظيف السيارات في محطات الوقوف، وتورط هذه المجموعات من المهاجرين في مشاكل مختلفة يترتب عليها إنفاق هائل من أموال المجتمع بدءاً بإجراءات القبض وما يستدعي ذلك من تحويلهم إلى القضاء والحكم عليهم وما يتطلب ذلك من نفقات مالية وبشرية كبيرة.¹

وهناك من يرى أنه في إطار العمل والبطالة، يوجد العديد من المهاجرين الوافدين والسكان الأصليين لا يحل كل منهم محل الآخر في سوق العمل، ولذلك فإنهم لا يتنافسون على الوظائف نفسها التي يعمل بها العمال الأصليون في مهن أخرى، حيث إن المهاجرين الوافدين يقبلون الأعمال التي يرفضها السكان الأصليون، والتي تتميز بكونها وظائف منخفضة الأجر وغير مرغوب فيها اجتماعياً، كالعمل في المناجم والمطاعم والبناء وغيرها... الخ.²

2. الآثار الاجتماعية الثقافية:

إن انتقال الأفراد من بيئة اجتماعية إلى بيئة اجتماعية أخرى خارجية معاكسة لها تماماً يؤدي إلى حدوث آثار اجتماعية واسعة فالمهاجر يواجه العديد من الثقافات والعادات والمظاهر الاجتماعية التي تختلف عن بيئته، حيث يتسبب انتقال الفرد في قطع أهم الصلات والروابط الاجتماعية.³

ومن نتائج ذلك تضاول شعور الأفراد المهاجرين بعدم الانتماء لمجتمعهم الأصلي، وما ترتب كذلك من تغير يصيب حياتهم كالتغير في أنماط الزواج والأسرة مثل الزواج بالأجنبيات مما يؤدي إلى ازدياد نسبة العنوسة في الوطن الأم، كذا انخفاض معدل المواليد وقلة الانتماء العائلي هذا إضافة إلى تأثير امتزاج الثقافات الذي تنتج عنه آثار سلبية نتيجة وجود بعض التناقضات.⁴

أما بالنسبة للدول المستقبلية، تعتبر مشكلة الامتزاج أو اللاتجانس الثقافي والاجتماعي والسلالي وحتى اللغوي في بعض المجتمعات هي المردود الأول للهجرة، إذ كلما كان المجتمع أكثر استقبالية لتيارات

¹ - راضي عمارة محمد الطيف: مرجع سبق ذكره، ص 74

² - ربيع كمال كردي صالح: مرجع سبق ذكره، ص 38

³ - راضي عمارة محمد الطيف: مرجع سبق ذكره، ص 84

⁴ - طالح نصيرة: مرجع سبق ذكره، ص 156

الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة الدولية وهجرة الأدمغة

الهجرة الوافدة إليه، كلما تنوعت الأصول العرقية ليوافه بمشكلة اختلاطها أو امتزاجها، وكلما تفككت ثقافته الأصلية لتعدد الثقافات الفرعية، وتباين أنساق القيم وتنوع العقائد الدينية والسياسية واختلافها، أو تصارعها في بعض الأحيان واختلاف اللغات واللهجات وغيرها، الأمر الذي يؤدي في نظر الباحثين إلى تفكك إن لم يكن ضياع التكامل الثقافي للمجتمع.¹

3. الآثار النفسية:

تعتبر الآثار النفسية من أهم النتائج المترتبة عن الهجرة الخارجية، إذ تفوق في خطورتها الآثار الأخرى للهجرة لكونها تعكس الصحة النفسية للمهاجر، كأهم جانب في حياته على الإطلاق، قد بينت دراسات كثيرة أن الهجرة كثيرا ما تكون سببا في الاضطرابات النفسية والعقلية، كما بينت وجود ارتباطات بين الهجرة والشعور بالاغتراب، وبينها وبين التوافق النفسي الاجتماعي، ومن الصعب كذلك أن نتجاهل أثر الهجرة في مجال الجريمة والعنصرية.

ومن أهم الآثار النفسية للهجرة:

- معاناة المهاجر من تصورات وذكريات ممزوجة بالرضا والأسف معا.
- يعاني المهاجرون من الشعور بعدم الاستقرار، وفقدان الثقة بالنفس والشعور بالاغتراب والعزلة.
- الشعور بالقلق والحيرة بسبب الحنين إلى الوطن.
- الشعور بالعزلة والاكتئاب بسبب البعد عن الأهل والوطن.²

4. الآثار الديموغرافية:

تحدث الهجرة تغييرا في التوزيع السكاني، وتؤثر على التركيب العمري للسكان، ويعد تغير حجم السكان من أكثر نتائج الهجرة وضوحا ولا تقتصر تغيرات خصائص التركيب السكاني على كبر أو تقلص حجم السكان في مجتمع الأصل ومجتمع المهاجر على التوالي - بل تمتد هذه التغيرات لتشمل تغير العديد من الخصائص الديموغرافية لكل من المجتمعين، وتؤثر الهجرة الدولية في تركيب السكان من حيث النوع

¹ - راضي عمارة محمد الطيف: مرجع سبق ذكره، ص 91

² - طالح نصيرة: مرجع سبق ذكره، ص 159

الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة الدولية وهجرة الأدمغة

ثم من حيث الخصوبة والزواج، حيث بهجرة الأفراد يفقد الموطن الأصلي فئة من السكان ما يؤثر على التركيب العمري واحتمال انخفاض مستويات الخصوبة فلما كان معظم المهاجرين من الذكور كان من الطبيعي أن تزيد نسبتهم في البلاد المستقبلية وتنخفض في البلاد المرسلة للمهاجرين، مما يعني أن تتأثر تأثيراً كبيراً بسبب هجرة أبنائها الذي يتسبب في فقدانها للأيدي العاملة خاصة وأن أغلب المهاجرين هم من الشباب حيث يحدث ذلك اختلالاً سكانيًا للبلد الأصلي لأن الخسارة البشرية التي تتكبدها كبيرة. وإذا كانت الهجرة من فئة عمرية محددة في الهرم السكاني دون فئات أخرى، فاتهاها يجذب عادة فئات الذكور عن الإناث مما يترك فجوات في الهرم السكاني خاصة في فئات الذكور الشابة في المجتمع المهاجر منه واستطالة غير طبيعية في جسم الهرم السكاني للمجتمع المهاجر إليه، وكلا الأمرين (الاستطالات، الفجوات) يؤثران في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن حيث تأثير الهجرة على حجم سكان المجتمع المهاجر إليه فيبرز في اختلال الموازنة ما بين الفئات العمرية وانعكاساتها على العلاقات الاجتماعية وضغط السكان على الخدمات الاجتماعية والمنافسة في سوق العمل، كما أن انتقال أعداد كبيرة من الأفراد من الموطن الأصلي إلى الموطن الجديد يؤدي إلى اختلاط الأجناس وامتزاجها أحياناً، وكذا اكتظاظ بعض المناطق على حساب الأخرى، أما على التغيرات التي تطرأ على عدد السكان فمن المعروف لدى المهتمين بالدراسات الجغرافية أن المناطق المستقبلية للمهاجرين تحتضن أو تمتص أعداداً جديدة من السكان، ومن ثم تتسع المدن كما تأخذ أعداد سكان الريف في الزيادة، وعلى النقيض من المناطق المستقبلية تشهد المناطق الطاردة انكماشاً في عدد سكانها وازمحلالاً في عدد مدنها.¹

5. الآثار السياسية:

تعتبر الآثار السياسية التي أصبحت هاجساً مقلقاً لكل الدول، فالأخطار التي تكمن وراء تدفق مئات الآلاف من الأفراد تؤثر على العلاقات السياسية. وبما يشكله تدفق هذه الأعداد التي تختلف في طبيعة شخصيتها وثقافتها ومقاصدها من خطر على الأمن السياسي والاجتماعي والاقتصادي، فتدفع آلاف الأفراد يمكن أن يتخذ عدة طرق وأساليب للتحايل على القانون والسلطات السياسية والأمنية ويمكن أن يكونوا مصدراً حقيقياً لمختلف أشكال الخطر الأمني والصحي لبلدان العبور وأداة سلبية للعبث بالأمن الوطن ووسيلة لتهديد الاستقرار. كما أنها يمكن أن تكون وسيلة يسهل اصطياها وتوظيفها لأهداف أمنية

¹ - راضي عمارة محمد الطيف: مرجع سبق ذكره، ص 93

الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة الدولية وهجرة الأدمغة

وسياسية معادية مما يؤدي إلى دفع العلاقة بين دول المنطقة إلى حالة من التوتر وتبادل الاتهامات بشأن التهاون في التعامل مع هذه الظاهرة فطالما ارتبطت الهجرة الخارجية بتوتر العلاقات بين الدول.¹

ومن العوامل الرئيسية التي تؤثر في حجم الهجرة الخارجية المعاملة التفضيلية للجاليات المختلفة في دول الاستقبال، وتنتج هذه المعاملة بالنسبة للدول المصدرة للعمالة تقديم الدعم السياسي لجالياتها في الخارج، ومساعدتها على الحصول على أفضل شروط للعمل. ويتحقق ذلك على حساب الجاليات الأخرى والحصول على المعاملة التفضيلية يتحقق على أساس القوة وعمق العلاقات السياسية بين الدول المستقبلة للمهاجرين والدول المصدرة للعمالة المهاجرة.²

مما سبق يتضح أن الهجرة الخارجية تنتج آثارا سياسية خطيرة على كافة الأطراف ذات العلاقة حيث تؤدي إلى توتر العلاقات السياسية الدولية الثنائية والجماعية والإقليمية، مما يؤدي إلى عرقلة سير عملية التنمية السياسية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الإفريقية.

6. الآثار الأمنية:

ترتبط ظاهرة الهجرة الخارجية بعدد من القضايا مثل الإرهاب والعنف وتجارة المخدرات والتجارة في البشر والاستغلال الجنسي للنساء والأطفال، ومن الآثار الأمنية لها الاختراقات الأمنية التي تتعرض لها دول الاستقبال حيث تكون مسرحا لتلاقى فيه العصابات الإجرامية في مجالات السرقة والنصب والتزوير وجمع الأموال بأي طريقة، وقد تعنى دول الأصل بهذه الآثار الأمنية بمجرد عودة الأفراد إلى بلدانهم وسلوكهم نفس السلوك.³

كما أن تواجد المهاجرين في تجمعات سكنية في مناطق مختلفة يؤدي إلى ظهور العديد من ظواهر الانحراف التي تخالف القوانين والأعراف، كانتشار ظاهرة تزوير العملات والمتاجرة في المخدرات

¹ - راضي عمارة محمد الطيف: مرجع سبق ذكره، ص 87

² - عبد الله عبد الغني غانم: مرجع سبق ذكره، ص 41

³ - راضي عمارة محمد الطيف: مرجع سبق ذكره، ص 95

الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة الدولية وهجرة الأدمغة

وانتشار ظاهرة التسول والسرقة والدعارة وغيرها من الأعمال الإجرامية الأخرى التي تتسبب في عدم الطمأنينة وعدم الاحساس بالأمن للموطن والدولة.¹

7. الآثار الصحية:

يترتب على الهجرة العديد من الآثار الصحية التي يتعرض لها المهاجر أثناء هجرته، كتلك الأمراض التي ينقلها المهاجر معه أو التي يتعرض لها أثناء هجرته، مما يترتب على ذلك آثار صحية على دول الإرسال وعلى دول الاستقبال تنعكس على الوضع الصحي بشكل سلبي في هذه البلدان، وتكمن الخطورة في إصابة المهاجر بمرض معد مما يتسبب في حدوث الخطر لكافة الذين يتعامل معهم وبالتالي يتعرض مواطنو الدول الأصلية ودول الاستقبال إلى مشاكل صحية تتطلب من هذه الدول القضاء على هذه الأمراض من شخص إلى آخر، وبذلك فإن انتقال هؤلاء الأفراد عن طريق الهجرة الخارجية يؤدي إلى نتائج مأساوية على كل من الدولتين وعلى المهاجر نفسه مما يعرض الصحة العامة لخطر انتشار مختلف الأمراض .

من خلال النتائج والآثار المترتبة عن الهجرة ، يلاحظ أنه رغم وجود سلبيات عديدة ناتجة عنها سواء بالنسبة للوطن الأصل أو الوطن المستقبل أو بالنسبة للمهاجرين أنفسهم، إلا أن هناك تأثيرا إيجابيا للهجرة والذي يعود بالفائدة على الفرد وعلى المجتمع الأصلي ومجتمع الوصول الذي يجعل نسبة المهاجرين في ارتفاع مستمر، ومن أهم الآثار الإيجابية للهجرة دورها في التحويلات من العملة الأجنبية مما يسهم في تحسين الاحتياجات من النقد الأجنبي، وفي تمويل مشاريع وخطط التنمية في المجتمع، كما تسهم الهجرة في تخفيف حدة البطالة وتحسين الوضع الاقتصادي للمهاجر سواء أكان في زيادة الدخل والمدخرات والممتلكات، أم رفع مستواه المعيشي وتحسين ظروف حياته بوجه عام.

ومن الآثار الإيجابية في الجانب الاقتصادي للهجرة أنه يساعد المهاجرين على تنمية وتطوير الموطن الجديد من خلال إضافة القوى عاملة مؤهلة، وكذا على تنمية وتطوير الموطن الأصلي من خلال التحويلات المالية لذوي المهاجرين ولمواطنيها. كذلك ارتباط التحضر والتصنيع بعملية الهجرة حيث شجع كل منهما على الهجرة التي تلعب هي الأخرى دورا مهما في تشجيع الصناعة، استغلال الطاقة الإنسانية

¹ - طالح نصيرة: مرجع سبق ذكره، ص 159

الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة الدولية وهجرة الأدمغة

بطريقة مثمرة لأن انتقال الأفراد من جهة لا عمل فيها إلى ميادين تحتاج إلى أيدٍ عاملة لا شك أنه يعود بالفائدة على المجتمع الإنساني ككل، ومن النتائج الأخرى للهجرة انتقال رؤوس الأموال من مكان إلى آخر وما يتبع ذلك من تغييرات تكون ذات فوائد أخرى كرفع مستوى المعيشة بهذه المنطقة حيث يقل الضغط السكاني على الوضع الاقتصادي.

ومن نتائجها من الناحية الاجتماعية والثقافية أنها تساعد على نشر اللغة والثقافة والتقنية فقد انتشرت اللغات والثقافات والتكنولوجيا في العصور السابقة من خلال موجات الهجرات، كما ساعدت أيضا على نشر الديانات إلى مناطق مختلفة من العالم فقد يعتبر المهاجرون رسل ثقافة فيعملون على نشر لغاتهم وآدابهم وأفكارهم وتراثهم الثقافي.

أما عن النتائج الديموغرافية الإيجابية فتعتبر الهجرة عاملا ديناميكيا في تفاعل المجتمعات البشرية والسعي لتحقيق وحدة بشرية وزوال الفوارق الجنسية والعنصرية.¹

مما سبق يمكن القول أن للهجرة الخارجية آثار ونتائج عديدة على الفرد وعلى المجتمع سواء على المجتمع الأصلي أو على مجتمع الاستقبال، ومنها ما هو سلبي كآثار الاقتصادية: فحركة السكان تؤدي بالضرورة إلى تسرب رؤوس الأموال والأيدي العاملة التي تنعكس بدورها على النشاط الاقتصادي وازدهاره، كما للهجرة نتائج واضحة في حجم السكان وتوزيعهم وتركيبهم ونموهم فهي تحدد ملامح تغيير حجم السكان في اتجاهين عكسيين يتمثل أحدهما في زيادة سكان المناطق المستقبلية والآخر في تناقص عدد السكان في مناطق الهجرة المغادرة، كما تحدث الهجرة تغييرات في التركيبات السكانية لما يكون لها انعكاس في الحالة التعليمية والحالة العائلية بل على الحالة العمرية، إذا ما تبين أن كل من يهاجر منها الشباب وأغلبهم من الذكور ولذلك أيضا يزداد عدد العزاب والمتعلمين من الذكور في المناطق التي يهاجر إليها، ويترتب عن ذلك آثار سلبية على الأمن والصحة العامة للفرد والمجتمع.

كما ويمكن أن تساعد الهجرة على تخلص البلاد من وضع مشحون بعوامل التوتر المتمثلة في وجود خريجي جامعات أو عمال مهرة يعانون من البطالة، ومن ثم خروج هذه الأعداد إلى الخارج يعد متنفسا للهدوء والتخلص من بعض الأعباء.²

¹ طالح نصيرة: المرجع السابق، ص 159

² فيضي عمر محمود: مرجع سبق ذكره. 29.../62-reasons-and-motives-of-the-a...29 www.arabmed.de/...

الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة الدولية وهجرة الأدمغة

المبحث الثاني: هجرة الأدمغة:

أولاً: أسباب هجرة الأدمغة من الوطن:

لقد تم تناول هجرة العقول والكفاءات العربية ليستنتج أن أسبابها واضحة ومتشابكة، والعوامل الاقتصادية والأمنية والسياسية كانت ولا تزال، تحتل الأولوية في التأثير المباشر على هجرة الكفاءات العربية، ويمكن تلخيص الأسباب العامة لهجرة الكفاءات العربية في:

➤ عدم توفير الظروف المادية والاجتماعية التي تؤمن المستوى المناسب لعيش الكفاءات في المجتمعات العربية.

➤ البيروقراطية والفساد الإداري وتضييق الحريات على العقول العلمية المبدعة.

➤ عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي، وتهميش الباحث من قبل القيادات العلمية والسياسية والتي تؤدي إلى شعور بعض أصحاب الخبرات بالغبرة في أوطانهم، أو تضطربهم إلى الهجرة سعياً وراء ظروف أكثر حرية وأكثر استقراراً.

➤ حالة الركود في تطور القوى المنتجة وحرمان سكان المجتمع من أبسط الخدمات الإنسانية.

➤ وسائل الاتصالات الحديثة فتحت أفاقاً جديدة للشباب وأصبح الشاب العربي مطلعاً على الفرص الموجودة أمامه في العالم ومقارنتها بما يوفره وطنه الأم.

➤ عدم احترام الأنظمة العربية الحاكمة لحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الغنية والفقيرة في حالة البطالة إذ أنها لا تدفع للبطال تعويضاً لحين أن توفر له عملاً أو تدريبه للقيام بعمل آخر، إذ تنص المادة 23 من (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) الذي صادقت عليه معظم البلدان العربية، على ما يلي:

• لكل شخص الحق في العمل، وله حرية اختياره بشروط عادلة مرضية، كما أن له حق الحماية من البطالة.

• لكل فرد يقوم بعمل الحق في أجر عادل ومرضٍ، يكفل له ولأسرته عيشة لائقة وبكرامة.

الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة الدولية وهجرة الأدمغة

ينصّ (الإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان) في مادته 13:

- العمل حق تكفله الدولة لكل قادر عليه.
- للإنسان حرية اختيار العمل اللائق به.
- للعامل حقه في الأمن والسلامة وفي الضمانات الاجتماعية الأخرى كافة.

➤ العوامل المغرية من الدول المتقدمة المؤدية لهجرة العقول العربية: تعتبر (المعرفة العلمية) في دول العالم المتقدم كثرة وقوة، وحددت أسس التعامل معها بقوانين شاملة في إدارتها وتمويلها وخضعت لإجراءات صارمة لحقوق الملكية، رغم وقوف الدول الغربية ضد هجرة مواطني الدول النامية إليها إلا إنها تتبنى سياسات مخططة ومدروسة بدقة لاجتذاب أصحاب الكفاءات والمهارات الخاصة من هذه الدول وتهيئ الدول الرأسمالية المتقدمة المحيط العلمي الذي يحفز على مواصلة البحث والتطوير وزيادة الخبرات حيث أن ظروف العمل في البلدان المتقدمة وسيلة لتحقيق الطموحات العلمية، كما تعمل على توفير الثروات المادية التي تمكنها من تمويل فرص العمل الهامة والتي تشكل إغراءً قوياً للعقول العربية بما توفره من مستوى دخل ممتاز وضمانات اجتماعية.¹

كما يمكن عرض أسباب هجرة الكفاءات من إفريقيا حسب تفسير مدرستين:

✓ الأولى وهي المدرسة الفردية: وتحدد مجموعة من العوامل المهمة التي تدعو الكفاءات للهجرة من الدول الإفريقية في:

-انخفاض مستوى الدخل وتدني مستوى المعيشة.

-الإحباط العلمي والمهني العائدان لعدم توفر إمكانيات البحث (الكتب والمجلات العلمية، والمعدات والأجهزة والوقت اللازم للبحث، البنيان المؤسسي للبحث العلمي والاتصال الدولي) هذا بالإضافة إلى غياب الفكر والرأي والأسلوب العلمي لإدارة المجتمع.

¹ - فيضي عمر محمود: المرجع السابق. 29...a-62-reasons-and-motives-of-the-a.../www.arabmed.de/

الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة الدولية وهجرة الأدمغة

إلا أن بعض نتائج الدراسات التي تنطوي تحت المدرسة الفردية تشكك في أهمية بعض الأسباب، كالدخل والعوامل المادية، مما أدى إلى استنتاج عوامل مساعدة على زيادة هجرة الكفاءات من القارة الإفريقية منها:

- ضعف انتماء الكفاءات المهاجرة لحضارة البلد الأصل في مواجهة تأثير الحضارة الغربية التي ساعدت العولمة على انتشارها.

- ضعف انتماء الكفاءات المهاجرة على المستوى المجتمعي كونهم ينتمون في العادة إلى أقليات مضطهدة مثلا.

- غياب التماسك في العلاقات الاجتماعية والعائلية والشخصية أو ضعفه.

✓ أمّا المدرسة الثانية والممثلة في مدرسة الاقتصاد السياسي: فنقدم السبب الأساسي لهجرة الكفاءات الإفريقية في الارتباط العضوي لدول القارة الإفريقية بمركز النظام الرأسمالي العالمي في دول الغرب المصنعة، لتعبر عن علاقات التخلف والتبعية ذات الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية، ويقوم هذا الارتباط العضوي على ثلاث دعائم أساسية هي:

- سوق دولية للكفاءات تحمل مزايا فردية ضخمة عكس سوق العمل ببلدان الأصل.

- سيادة خلفية المنافسة الفردية في الإطار الرأسمالي السائد بإفريقيا والتي تدفع بالفرد نحو السعي لتحقيق أعلى مستوى من الرفاه الفردي-المادي، بغض النظر عن المقياس الاجتماعي للرفاهية.

- نسق التعليم والتأهيل في إفريقيا، يعد مقلداً لأنساق التعليم العالي في الدول الغربية والدليل على ذلك وفود الدراسة والتكوين بالخارج، وكذا فرض السوق الدولية لمعايير نوعية إنتاج الكفاءات.

ويتضح جلياً مما سبق أن هدف قيام السوق الدولية للكفاءات، وسيادة خلفية المنافسة الفردية والمصلحة الخاصة هو أن تصبح فرص العمل في أحد بلدان الغرب هي أكثر بدائل العمل إغراءً للفرد في دول التخلف ليبقى الوصول إليها تطلعا فرديا مشروعاً، وفي هذا السياق تسعى بلدان الغرب إلى إغراءات متعمدة من خلال المراكز النشطة عبر الشركات العابرة للجنسيات أو المتعددة الجنسيات والتي

الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة الدولية وهجرة الأدمغة

تشكل القطب الرئيسي لنظام العولمة، لتكون العملية جد طبيعية حسب مبادئ التنظيم الرأسمالي للنشاط الاجتماعي-الاقتصادي للعالم في ظل العولمة.

ويعكس النظام التعليمي كما سبق الذكر صفة الانتماء الثقافي والمعرفي لمراكز النظام الرأسمالي لتزداد صلة هذا الانتماء مع زيادة كفاءة وسائل الاتصال والإعلام على صعيد العالم، فإنتاج نسق التعليم في إفريقيا لا يتواءم مع الإنتاج المحلي وإنما يوافق ما تخرجه أنظمة التعليم في الدول الغربية وما تحتاجه ضمن سياساتها التنموية، وبذلك تصبح الكفاءات المحلية لإفريقيا صالحة للتداول في السوق العالمي للكفاءات.¹

ويقدم أنطوان زحلان تفسيراً لهجرة الأدمغة بين قوى دافعة وأخرى جاذبة، حيث أن القوى الدافعة تنشأ في البلد الأصل لأدمغة المهاجرة، والقوى الجاذبة تنشأ في البلد المضيف.

1- القوى الدافعة:

وتمثل القوى التي تدفع الأفراد إلى خارج مكان إقامتهم الأصلي ويقسمها أنطوان زحلان إلى أربعة أنواع في الأكثر تختلف تأثيراتها بحسب البلد والزمن وهذه الأنواع هي:

أ. **المحيط السياسي:** وتتمثل أساساً في القمع الظلم الاجتماعي والديكتاتورية وكذلك انتهاك حقوق الإنسان، فالمتقف والمتعلم يساهم في بناء وطنه من خلال قدرته على النقد والتحليل، والقمع يحد من هذه المساهمة، بل ويؤثر في سلوك هؤلاء المثقفين وأبرز سلوك هو السعي للهجرة الخارجية، والحروب سبب وهذا ما يمكن ملاحظته في لبنان والسودان وسوريا والعراق والكثير من الدول العربية بفعل الثورات.

ب. **محيط العمل والتقدم في المهنة:** إن فرص العمل تتوقف على الطلب بالنسبة للخبرات، ولعل افتقار بعض البلدان إلى سياسة اقتصادية ضرورية، يحول دون استغلال الرأسمال البشري والفكري

¹ - ربيعة خليفة الصرماني: هجرة الكفاءات العلمية من إفريقيا من منظور استراتيجية لتطوير التعليم العالي (دراسة حالة)،

مجلة دراسات، ع 11، السنة الثالثة، طرابلس-ليبيا، 2002، ص-ص 103-104

الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة الدولية وهجرة الأدمغة

بفاعلية، ولا يسعها الحفاظ على مواردها البشرية، والمشكلة أساساً أن السياسات التي اعتمدتها الحكومات العربية عملت بصورة أساسية على تصدير فرص عمل عربية إلى مقاولين أجانب وصناعيين أجانب¹.

ج. **أنظمة التعليم العالي:** إن النظام السائد في التعليم العالي العربي الإجمالي يتميز بالضعف الشديد في البحث والدراسات العليا وكذا ضعف الإنتاج البحثي، إضافة إلى أن تطوير التعليم الجامعي الرفيع المستوى يسير بوتيرة بطيئة جداً وذلك لكون الدراسات العليا لا يمكن تطويرها قبل توفير اقتصاد قوي يستوعب الباحثين ويوفر لهم سوق للبحث والتطوير².

د. **السياسات الثقافية:** الثقافة الحديثة تمتاز بالتعقيد حيث أنها تفرض على العلماء والمدراء والمهندسين وجميع الأطراف الفاعلة العمل معاً ضمن منظمات مستمرة قصد الإنتاج أو الاستثمار في التعليم لتطوير المنظمات والأعمال، وتفتقر البلدان العربية إلى سياسات الثقافة الملائمة التي تعزز تطوير المعاهد والمنظمات الوطنية التي ستكون قادرة على القيام بالخدمات التقنية المرغوب فيها، وهذه الأوضاع تمثل قوة دفع قوية وراء هجرة الأدمغة العربية وبهذا تعرقل عمليات التنمية الوطنية.

2- القوى الجاذبة:

إن إمكانية استقبال الكفاءات من بلدٍ ما يفتح المجال لتوسع نطاق الهجرة وفي هذا يمكن تحديد القوى الجاذبة في جانبين أساسيين يمكن تصنيفها في فئتين اثنتين وهما: القوى المتولدة في البلدان الأجنبية والقوى المتولدة في البلدان الأصلية.

أ. القوى الجاذبة في البلدان الأجنبية:

وتتمثل أساساً في:

- توفير فرص عمل تتناسب مؤهلات وحاجات المهاجر.
- تسهيلات تربوية تعليمية وصحية ملائمة لأسرته.
- حرية الثقافة والديانة والعادات الاجتماعية، أمثال الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزلندا، التي تمثل جميعها مراكز جذب المهاجرين من المغرب العربي الكبير من ذوي المهارات الضعيفة والمتوسطة، غير

¹ - أنطوان زحان: هجرة الكفاءات العربية-السياق القومي والدولي، المستقبل العربي، مجلد15، مركز دراسات الوحدة

العربية، ع159، بيروت-لبنان، 1992-1993، ص-ص 07-08

² - المرجع نفسه، ص08

الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة الدولية وهجرة الأدمغة

أنهم يستفيدون من فرص تعليم جيدة لأولادهم، ليزيدوا بذلك حجم المتخصصين وذوي النوعية من الأصول العربية والمفידين لها ولسياستها التنموية.

وتشجع الولايات المتحدة الأمريكية بصفقتها مجتمع مهاجرين-الهجرة وتعمل على دمج المهاجرين وخاصة من يمثلون الهجرة العلمية من خريجي الجامعات والخريجين المتخصصين.

والسياسة التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية في جذب ذوي الاختصاص من المهاجرين قد تم اعتمادها كذلك من معظم البلدان الأوروبية وكذلك في كندا وأستراليا وفرنسا، وتتبع بلدان التعاون الاقتصادي والتنمية بنشاط سياسات علمية وثقافية تتطلب أعداد متزايدة من المتخصصين في العلوم وتعوض دول أوروبا خسائرها من هجرة كفاءاتها نحو الولايات المتحدة الأمريكية بمكاسب من أوروبا الشرقية والعالم الثالث، فتعمل على إغراء الطلبة العرب في الجامعات الأجنبية، ويتم استقطابهم بواسطة العروض المغرية التي يفتقدون لها في بلادهم الأصلية.

ب. القوى الجاذبة في الدول العربية:

منذ مطلع الخمسينيات مثلت الأقطار العربية مركزا جيدا للجذب نتيجة إنتاجها للنفط، وارتفاع مداخلها من وراءه فتم استقطاب خريجي الجامعات لملا مراكز حكومية، والمدارس، والمستشفيات، والجامعات، والشركات الاستثمارية والمقاولات، من خلال توفير ظروف عمل ملائمة، فاستجابت كفاءات عديدة لهذه القوى الجاذبة أغلبها من دول: مصر، فلسطين، الأردن، سوريا ولبنان.¹

كما يمكن إضافة عاملين مستقلين عن باقي العوامل السابقة الذكر وهما:

5- العوامل الثقافية الطاردة للعقول:

يشكل نقص التقنية في الدول العربية وعدم توفرها بما يخدم العقول والكفاءات العربية في مجالات عملها وعدم قدرة الدولة على توفيرها بشكل كاف، عوامل طاردة للكفاءات العربية قصد التعليم في الخارج والتدريب على تلك التقنيات والأجهزة، وبالتالي يتعرض الشخص لإغراءات متنوعة ترضي طموحاته ورغباته فيستقر بتلك البلاد ويتأثر بثقافتها.

¹ - أنطوان زحلان: المرجع السابق، ص-ص 79-80.

6-العوامل الشخصية (طموحات الكفاءات وضغوط الإحباط):

لكل فرد أو شخص طموحات وتطلعات يسعى لتحقيقها سواءً على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو الفكري والعلمي، وهذه الطموحات تمارس ضغطاً على صاحبها فيسعى من أجل تحقيق الإشباع، إلا أنه لا يستطيع توفيره نتيجة ظروف تخص موطنه الأصلي ليعكس لديه شعوراً بالإحباط، يتحول بمرور الزمن إلى السعي وراء فرص أفضل لإشباع طموحاته وتحقيقها فيكون المهجر ملاذ، فحاجة الكفاءات للإبداع قوية تبحث عن مناخ يساعد على تحقيق أهدافهم وطموحاتهم ليكون بلد المهجر البديل الأفضل أمام هؤلاء.¹

ثانياً: أثر هجرة الأدمغة على بلدان الأصل:

لا يتم التركيز في موضوع الهجرة فقط على هجرة الطلبة بل أيضاً على المهنيين المدربين الذين تتوفر فيهم مواصفات تتناسب مع متطلبات سوق العمل المعولمة، وفي هذا السياق وفي مسألة الجدل القائم حول المكاسب والخسائر جراء هجرة الأدمغة - ظهر تياران اقتصاديان يفسران الظاهرة هما: الدوليون، والقوميون، حيث يرى التيار الأول الهجرة الدولية كظاهرة طبيعية في السوق الدولية، لأنهم يقولون أن المهارات تذهب حيث تكون أجورهم وإنتاجيتهم مثلى، في حين القوميون قدموا أطروحتهم على افتراضين:

- أن الاقتصاد الدولي لا يسمح بتوزيع عادل للكفاءات -التي تذهب إلى الشمال في حين تفتقر إليها دول الجنوب بشدة.

- تحركات الهجرة اصطناعية تقودها سياسات الهجرة الانتقائية في البلدان المضيفة، بهدف الربح المباشر.²

¹- السيد علي شتا: هجرة العقول العربية والتخطيط لاستقطابها في الدول العربية، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009، ص-ص 31-33

² - Anne-Marie Gaillard, Jacques Gaillard: **Fuite des cerveaux, circulation des compétences et développement en Afrique :un défi global** ,Mai 2005,p40 .
https://www.researchgate.net/.../Jacques_Gaillard/...Fuite_des_cerve...

1- الآثار الإيجابية لهجرة الأدمغة:

مع ظهور ظاهرة العولمة وثورة المعلومات أصبح العالم متقارب الزمن والمسافات، لذلك فإن هجرة الكفاءات العلمية تحمل اليوم بعضاً من الجوانب الإيجابية، حيث يمكن الاستفادة من الخبرات العلمية والبحثية والمهنية في أي مكان من العالم.

وبناء على ذلك فإن هجرة الكفاءات العلمية رغم خطورتها على حاضر ومستقبل الأمم، فإنها لا تخلو من بعض الآثار الإيجابية، ومن أبرزها :

- تنمية العنصر البشري علمياً ومهنياً: ذلك أن هجرة الكفاءات العلمية تعمل على تفاعل العنصر البشري في البلاد الأصلية مع ما توصلت إليه الحضارة الغربية في بلاد المهجر من العلوم والتقنيات والاختراعات والنظم الإدارية المتطورة، وذلك عن طريق نقل هذه المكتسبات العلمية المتوفرة في بلاد المهجر من قبل المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية وتيسير سبل الاستفادة منها.
- التحويلات المالية من بلاد المهجر إلى الوطن الأصلي: ذلك أن البلدان الأصلية تستفيد مالياً نتيجة عمل أبنائها من ذوي الكفاءات العلمية والمهنية في بلاد المهجر، مما يدفع باتجاه القيام بنشاطات تنموية واستثمارية في الوطن الأصلي.
- المساهمة في الحد من مشكلة البطالة: تساهم هجرة الكفاءات العلمية والمهنية في الحد من مشكلة البطالة في الدول الأصلية، ذلك أن تلك الدول النامية غالباً ما تعاني من ارتفاع معدلات النمو السكاني وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، لذلك تكون الهجرة واحدة من الأسباب التي تعمل على حل ولو مؤقت وجزئي لظاهرة البطالة في مجتمعات الدول النامية.¹
- المساهمة في التقدم الصناعي والتكنولوجي: فقد ساهمت الكفاءات العلمية والمهنية إسهاماً فاعلاً في التقدم الصناعي والتكنولوجي العالمي، وعملت على تسريع حركة التنمية الشاملة في بلاد المهجر وعلى المستوى العالمي أيضاً، ولعل أكبر دليل على ذلك حصول بعض العلماء المهاجرين ممن يتمتعون بالكفاءة العلمية على جوائز عالمية متخصصة.

¹ - عبد الستار الهيتي: الأبعاد الاقتصادية في هجرة الكفاءات - أسبابها وآثارها

الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة الدولية وهجرة الأدمغة

• تحقيق التفاعل الحضاري: تؤدي هجرة الكفاءات إلى الانفتاح على الآخر والتواصل معه، وكذلك التفاعل الحضاري بين الأمم.

ومن خلال هذه النتائج الإيجابية للهجرة فإنه يمكن القول: أنه بإمكان البلدان الأصلية للمهاجرين أن تستفيد من رصيد الكفاءات العلمية المهاجرة عن طريق الارتقاء بالواقع على جميع المستويات، باعتبار أن الخبراء والعلماء ومواقعهم العلمية ومراكزهم البحثية التي ينتسبون إليها يمكن أن تكون ميادين خبرة تساهم في تقدم الدول الأصلية.¹

إن هجرة الكفاءات تؤدي إلى خسائر يتكبدها البلد الأصل إذ لا تتوقف هذه الخسائر عند الأضرار والمشكلات الاقتصادية، فهجرة أي شخص يمتاز بالكفاءة ينجم عنها خسارة أولية للبلد الأصل تكمن في التكلفة التاريخية التي يتكبدها المجتمع في تكوين وتعليم المهاجر حتى وقت الهجرة، في حين يقابل هذا حصول بلد المهجر على مكسب أولي يعادل التكلفة التي تم ذكرها سابقاً، هذا بالإضافة لإنتاجية الفرد المهاجر لفائدة البلد المستقبل من الناحية الاقتصادية، في حين تزيد قيمة خسارة البلد الأصل إذا ركزنا على فئة المهاجرين ذوي الكفاءات والمهارات العالية، فالكثير من الدول النامية تفتقد للإطارات والكفاءات الدافعة لعجلة التنمية الشاملة، خاصة في ظل خصائص الاقتصاد الجديد المعتمد على المعرفة كما أن هجرة الكفاءات والإطارات يؤدي بالضرورة إلى وجود عجز في إنتاج كفاءات محلية تمتاز بالجودة والنوعية اللازمين، أي أن الهجرة وخاصة هجرة الأدمغة والكفاءات تؤدي في الأجل المتوسط والطويل إلى تدهور وانخفاض الرصيد المعرفي ومن ثم تدني الناتج المحلي.

ويمكن أن نضيف إلى الآثار السلبية لهجرة الكفاءات، صعوبة التحكم في نسق الأجور في سوق العمل المحلي وضعف السياسات الاجتماعية، نظراً لعامل الدخل المرتفع المتوقع عن طريق الهجرة.

كما أن هجرة الكفاءات تستدعي بالضرورة وبهدف سد الفراغ المعرفي إلى استخدام كفاءات أجنبية لدعم التنمية الوطنية ما يسبب تكلفة مادية واجتماعية ضخمة.²

¹ - عبد الستار الهيتي: المرجع السابق، 6... library.islamweb.net/newlibrary/ummah_Chapter.php?lang...

² - ربيعة خليفة الصرماني: مرجع سبق ذكره، ص 102-103

الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة الدولية وهجرة الأدمغة

ولهجرة العقول العربية إلى الغرب آثار على مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليم منها:

- ضياع الجهود والطاقات الإنتاجية العلمية التي تذهب إلى البلدان الغربية، بينما تحتاج التنمية العربية لمثل هذه الكفاءات في مجالات الاقتصاد والتعليم والصحة والتخطيط والبحث العلمي والتقنية.
- فقد الموارد الإنسانية والمالية العربية التي أنفقت في تعليم وتدريب الكفاءات التي تحصل عليها البلدان المتقدمة من دون مقابل.
- ضعف وتدهور الإنتاج العلمي والبحثي في البلدان العربية مقارنة مع الإنتاج العلمي للمهاجرين في البلدان الغربية.¹

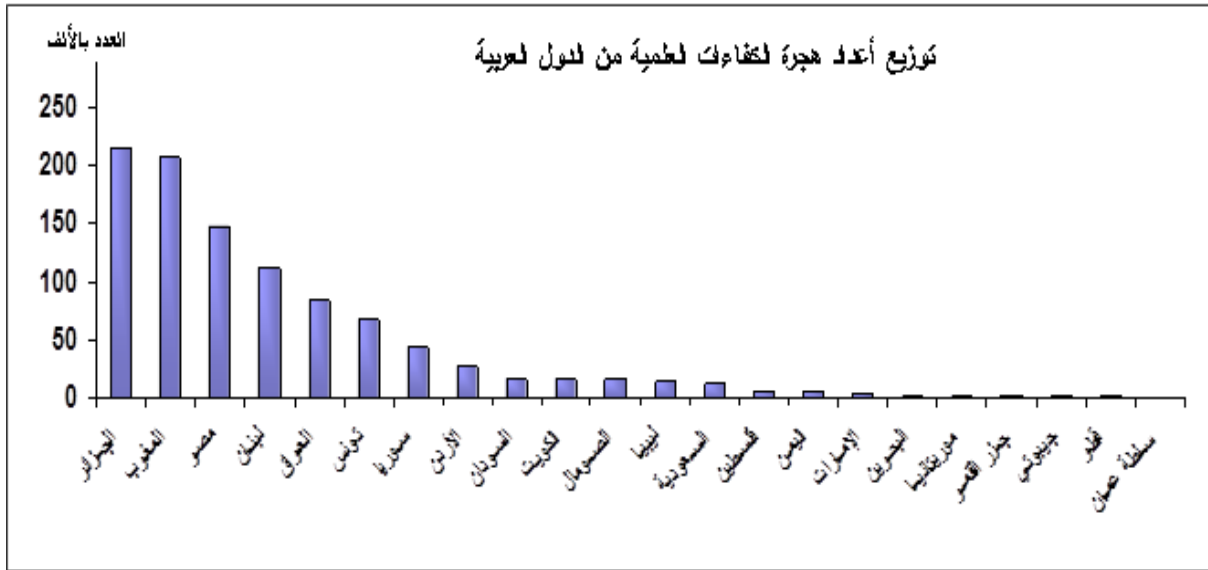
ثالثاً: هجرة الأدمغة العربية:

" تعتبر منظمة اليونسكو أن هجرة العقول أو الكفاءات "شكل من أشكال التعاون والتبادل العلمي الشاذ أو غير السليم بين الدول"، باعتباره يعني تدفق هجرة العلماء في اتجاه واحد نحو الدول المتقدمة، فيما تميز منظمة التعاون والتنمية الدولية بين مفهوم "تبادل العقول" ومفهوم "إهدار العقول"، على اعتبار أن "تبادل العقول" أمر طبيعي ناجم عن تفاعل الحضارات وحوار الثقافات، إلا أن تعدد النواحي السلبية لظاهرة هجرة الكفاءات وعلى رأس ذلك توسيع الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة جعل النظر إلى تلك الظاهرة يتركز في الغالب على تأثيراتها السلبية.

وفيما يخص حجم ظاهرة هجرة الأدمغة فقد أشارت دراسة صادرة عن إدارة السياسات السكانية والهجرة بجامعة الدول العربية خلال السنوات الأخيرة إلى أن عدد الكفاءات العلمية العربية في الخارج يصل إلى مليون و91 ألفاً و282 كفاءة علمية، وكشفت الدراسة عن إحصائية تفصيلية لتوزيع نسب وهجرة الأدمغة والكفاءات العلمية من الدول العربية، على النحو التالي:

¹. فيضي عمر محمود: مرجع سبق ذكره.

الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة الدولية وهجرة الأدمغة



الشكل رقم (01): يوضح توزيع أعداد هجرة الكفاءات العلمية من الدول العربية

وينتضح من الشكل البياني أن الجزائر جاءت في مقدمة أكثر الدول هجرة لعقولها البشرية بعدد 215 ألفاً و 347 كفاءة، يليها المغرب بـ 207 آلاف و 117 كفاءة، ثم مصر بـ 147 ألف كفاءة و 835، فـ لبنان بـ 110 آلاف و 960 كفاءة، والعراق بـ 83 ألفاً و 465 كفاءة، وتونس بـ 68 ألفاً و 190 كفاءة، فيما تعد كل من سلطنة عمان وقطر الأقل من حيث عدد العقول والكفاءات البشرية المهاجرة منهما بإجمالي 1012 و 1465 كفاءة على الترتيب.

وبحسب دراسات أخرى للجامعة العربية، فإنه يهاجر حوالي مائة ألف من أرباب المهن وعلى رأسهم العلماء والمهندسون والأطباء والخبراء كل عام من ثمانية أقطار عربية هي لبنان وسوريا والعراق والأردن ومصر وتونس والمغرب والجزائر، كما أن 54% من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلادهم، ولدرجة أن الأطباء العرب يمثلون 34% من إجمالي عدد الأطباء في بريطانيا، كما تشير هذه الدراسات إلى أن 20% من خريجي الجامعات العربية يهاجرون إلى الخارج،

الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة الدولية وهجرة الأدمغة

وحوالي 60% ممن درسوا في الولايات المتحدة خلال الثلاثين عاماً الأخيرة لم يعودوا إلى بلادهم، و50% ممن درسوا في فرنسا لم يعودوا أيضاً إلى بلادهم.¹

وبحسب هذه الدراسات، فإن الوطن العربي يساهم بنحو 31% من الكفاءات والعقول المهاجرة من الدول النامية ككل، كما أن نحو 50% من الأطباء و23% من المهندسين و15% من العلماء من مجموع الكفاءات العربية يهاجرون إلى أوروبا والولايات المتحدة وكندا، و75% من الكفاءات العلمية العربية مهاجرة إلى ثلاثة دول تحديداً هي بريطانيا وأمريكا وكندا.

وأشارت إحصائيات أخرى إلى أن إجمالي الصرف على العلماء في الغرب يعادل ضعف إنتاج النفط العربي سنوياً، وأن 12% فقط من بلدان العالم تستحوذ على 95% من العلماء.²

أما عن إفريقيا وبالرغم مواردها الطبيعية وصادراتها الكبيرة إلى الأسواق الدولية تواجه تحديات اقتصادية كبيرة، كزيادة النمو السريع للسكان وزيادة مستويات الفقر والآفات وارتفاع القابلية للهجرة خارج الحدود الوطنية لا سيما إلى بلدان الشمال حيث تكون ظروف الحياة أفضل، ويؤدي الانخفاض الناتج في مجموع القوى العاملة الماهرة وغير الماهرة المتاحة إلى اهتمام العاملين في مجال التنمية في كل من التعاون الإنمائي العلمي والدولي، والمسألة الرئيسية هي ما إذا كانت الهجرة تشكل عقبة أو أصلاً للتنمية الاقتصادية لبلدان أفريقيا، فضلاً عن البلدان الأخرى التي لها نفس المستوى من التنمية، والإجابة على هذا السؤال ليست بسيطة لأن التنقل الدولي للسكان له عواقب قصيرة وطويلة الأجل على بلدان المغادرة، التي يمكن أن تكون إيجابية وسلبية على السواء.

ومن الناحية النظرية، عندما يأخذ المرء منظور التوازن العام ودون مراعاة هيكل المؤهلات للمهاجرين، يتبين أن الهجرة كانت نتيجة لفقدان الرفاه في بلد المغادرة بشكل أساسي، وملاحظة الفوارق في المستوى المعيشي بين السكان بسبب هجرة جزء من هؤلاء، كما أن التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام

¹ - تامر علي أحمد، أحمد عاطف طه حسين: هجرة العقول البشرية العربية إلى الغرب... واقع مخيف وآمال ممكنة، ورقة بحثية للمشاركة في ندوة "الشباب والهجرة" - تونس، إدارة السياسات السكانية والهجرة - جامعة الدول العربية، ديسمبر 2012، ص 04-05.

² - المرجع نفسه، ص 05.

الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة الدولية وهجرة الأدمغة

2005 الصادر عن اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، يشير إلى أن الفقر آخذ في الازدياد في إفريقيا على الرغم من بعض التحسينات التي سجلها معدل نمو قياسي في المنطقة، ويأخذ في الاعتبار الخسائر المحددة لبلد المغادرة المتعلقة بهجرة العمالة الماهرة التي لا تزال تعرف باسم من "هجرة الأدمغة". ومن ثم يمكن أن تؤدي الهجرة إلى نقص المديرين المؤهلين في القطاعات الحساسة مثل الصحة والتعليم. وتفسر أهمية التكاليف الاقتصادية المرتبطة بهجرة العمالة الماهرة بالعوامل الخارجية الإيجابية المرتبطة بتراكم رأس المال البشري على النحو الذي أبرزته نظريات النمو الداخلي والخسائر التي تكبدتها السلطات العامة نتيجة للاستثمارات في تعليم المهاجرين الدوليين.

وبالإضافة إلى الآثار السلبية يشير الخبراء على أنه يمكن للمهاجرين المساهمة بشكل إيجابي في تطوير بلدهم على المدى الطويل، إذ أن الأموال التي يرسلها المهاجرون إلى أسرهم أصبحت مصدرا مهم لكثير من البلدان في تطوير الدخل. وفقا لإحصائيات رسمية من البنك الدولي، في عامي 2000 و2002 المبالغ الإجمالية للتحويلات المالية من المهاجرين الدوليين إلى بلدهم الأصلي بلغت 68.4 و88.1 مليار دولار على التوالي، مقابل 53.7 و58.3 مليار دولار للمساعدة الإنمائية الرسمية هذه الأموال، وفقا للبنك الدولي (2004)، تأتي في عام 2003 أساسا من الدول الصناعية في الشمال ولا سيما من الولايات المتحدة، ألمانيا وبلجيكا وسويسرا.

وتستمر الهجرة الدولية في الزيادة على الرغم من الأزمة الاقتصادية والمالية. ومع ذلك، فقد تباطأ العدد الإجمالي للمهاجرين منذ عام 2007 وفي عام 2013، كان عدد المهاجرين الدوليين المولودين في دولة جنوبية ويعيشون في بلد شمالي أو "الهجرة من الجنوب إلى الشمال" أقل بقليل من متوسط عدد المهاجرين المولودين في بلد جنوبي ويعيشون في بلد جنوبي أو "الهجرة بين الجنوب والجنوب"، وقد تراوحت نسبة النساء بين المهاجرين بين 52 ٪ في الشمال إلى 43 ٪ في الجنوب في عام 2013. من أصل 10 مهاجرين دوليين تحت سن 20، كما ارتفع عدد المهاجرين المتعلمين من التعليم العالي في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بنسبة 70 ٪ في عشر سنوات، ليصل إلى 27 مليون في 2010/2011. وفي منطقة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كان حوالي 30٪ من المهاجرين من المتعلمين من التعليم العالي، وخُمسهم من الهند أو الصين أو الفلبين. عانى العمال المهاجرون وخاصة الرجال بشدة من الأزمة الاقتصادية. في 2010/2011، في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كان

الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة الدولية وهجرة الأدمغة

هناك 7.1 مليون عاطل عن العمل من أصل أجنبي، بمعدل بطالة بلغ 11.6%. وارتفعت معدلات الهجرة إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ولا سيما بالنسبة لأوروبا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. تجاوزت معدلات هجرة ذوي المهارة العالية المعدلات الإجمالية لمعظم بلدان المنشأ، مما يعكس الطبيعة الانتقائية للهجرة من بين خريجي التعليم العالي الذين ولدوا في أفريقيا، وخطر هجرة الأدمغة واضح بشكل خاص في البلدان ذات الكثافة السكانية المنخفضة ولكنه محدود في البلدان ذات الكثافة السكانية الكبيرة.¹

يوجد حالياً حوالي 232 مليون مهاجر دولي في جميع أنحاء العالم، يعيش حوالي ستة من كل عشرة منهم في المناطق المتقدمة. منذ عام 1990، ارتفع عدد المهاجرين الدوليين بنحو 53 مليون (65%) في الشمال وحوالي 24 مليون (34%) في الجنوب اليوم، يعيش حوالي ستة من أصل عشرة مهاجرين دوليين في المناطق المتقدمة (الجدول 1). وخلال الفترة 2000-2010، نما العدد الإجمالي للمهاجرين مرتين بنفس السرعة التي كان عليها في العقد السابق. وبذلك ازداد بمتوسط 2 مليون في السنة خلال التسعينيات، ولكن بمقدار 4.6 مليون في السنة خلال الفترة 2000-2010. ومع ذلك، فم منذ 2010، تباطأت الزيادة في العدد الإجمالي للمهاجرين. وقد انخفضت الزيادة السنوية في إجمالي عدد المهاجرين إلى حوالي 3.6 مليون في السنة، ويرجع ذلك جزئياً إلى آثار الأزمة الاقتصادية. منذ عام 2000، ازداد العدد الإجمالي للمهاجرين بشكل أسرع في الجنوب منه في الشمال. بين عامي 2000 و 2010، كان متوسط معدل نمو المهاجرين في الجنوب 2.5 % سنوياً. في الشمال، كان هذا المعدل 2.3 %. منذ عام 2010، انخفض إلى 1.8 % في المناطق النامية و 1.5 % في المناطق المتقدمة.

في الوقت الذي تستمر نسبة المهاجرين الدوليين من مجموع السكان في الزيادة في الشمال، فإنها لا تزال مستقرة في الجنوب ففي عام 2013، عدد المهاجرين مثل ما يقرب من 11 % من مجموع سكان الدول المتقدمة مقارنة مع أقل من 9% في عام 2000 في العالم النامي، يعيش حوالي نصف المهاجرين الدوليين عشرة دول في عام 2013، ترحب الولايات المتحدة بالأكبر عدد المهاجرين الدوليين (45.8 مليون)، يليها الاتحاد الروسي (11 مليون)، ألمانيا (9.8 مليون)، المملكة العربية السعودية (9.1 مليون)، الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة (7.8 مليون لكل منهما)، فرنسا (7.5 مليون)، كندا (7.3 مليون)، استراليا وإسبانيا (6.5 مليون لكل منهما).

¹–NKOA François Colin: **Migrations Sud–Nord, Fuite des cerveaux et développement économique en Afrique**, Faculté des Sciences Economiques et de Gestion Université de Yaoundé2–Soa. P01

الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة الدولية وهجرة الأدمغة

ازداد عدد المهاجرين على نطاق واسع غالبية الدول بين عامي 2000 و2013، وزادت في 165 دولة أو منطقة وانخفضت في 63 دولة أخرى، وكانت تشكل النساء 48% من القوى العاملة في العالم. لكن هذه النسبة تتباين بشكل كبير من منطقة إلى أخرى. في أوروبا ان حصة النساء بين المهاجرين هو الأعلى (51.9%)، ثم في أمريكا اللاتينية وفي منطقة الكاريبي (51.6%)، في أمريكا الشمالية (51.2%)، في أوقيانوسيا (50.2%)، في أفريقيا (45.9%) وأخيرا في آسيا (41.6%) لا يمثل اللاجئين إلا نسبة متواضعة من العدد الإجمالي للمهاجرين في عام 2013، قدرت بنحو 15.7 مليون عدد اللاجئين حول العالم، 7% من المهاجرين الدوليين. ما يقرب من تسعة من أصل عشرة لاجئين وجدت اللجوء في المناطق النامية فالهجرة بين الجنوب والجنوب تفوق الهجرة قليلا بين الجنوب والشمال في عام 2013.¹ وفيما يلي بعض نماذج عن هجرة الأدمغة من بعض البلدان العربية:

1- هجرة الأدمغة المصرية:

تعتبر مصر من أكثر الدول العربية التي غادرتها كفاءاتها العلمية، حيث يقدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصريين عدد الكفاءات التي هاجرت بـ824 ألف مهاجر، من بينهم 2005 عالم، حسب إحصاء صدر عام 2003م كما تشير الإحصائيات إلى أن مصر قد قدمت حوالي 60% من العلماء العرب والمهندسين إلى الولايات المتحدة الأمريكية أمثال الدكتور فاروق الباز الذي هاجر من مصر منذ ستينيات القرن الماضي، ليحتل مؤخرا منصب مدير مركز الاستثمار عن بعد في جامعة بوسطن بعدما عمل لسنوات طويلة مع وكالة الفضاء الأمريكية في مشاريع استكشاف القمر والفضاء.

2- هجرة الأدمغة العراقية:

يعتبر العراق من أكثر الدول العربية التي عانت ولا تزال تعاني هجرة كفاءاتها العلمية بسبب تأزم وضعها السياسي والأمني، إذ تجلت البدايات الأولى لهجرة هؤلاء بين 1991-1998 حيث هاجر نحو 7350 عالما إلى دول عربية وأخرى أجنبية نتيجة الوضع السياسي والأمني، وتقدر نسبة أساتذة الجامعات بـ67%، و23% من العاملين في مراكز أبحاث علمية، هذا حسب تقرير منظمة العمل العربي الصادر عام 2007.

¹Nékao François Colin : *idem*, p02

الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة الدولية وهجرة الأدمغة

ونتيجة تقطن الدولة العراقية للحجم الهائل من خسائرها البشرية أصدر مجلس الوزراء العراقي القرار 441 لسنة 2008 الذي تضمن القيام بالعديد من الإجراءات قصد استرجاع ذوي الكفاءات والخبرات العلمية، وفي سنة 2009 تم تشكيل لجنة عليا تتألف من ممثلي وزارات الهجرة والمهجرين والمالية والعلوم والتكنولوجيا والصحة تتولى مهمة تفعيل عملية عودة هؤلاء المهاجرين والسعي من أجل استثمار قدراتهم وخبراتهم عن بعد وذلك بإشراكهم في تطوير برامج البحث العلمي بصفة مشرف على الأبحاث ودعم أبحاثهم وأفكارهم.¹

3- هجرة الأدمغة المغربية:

تعتبر دول المغرب العربي أكثر تصديرا للعقول العربية وتهاجر الكفاءات عادة باتجاه دول أوروبا وبالأخص فرنسا، وتشير التقارير والدراسات أن غياب ونقص مناصب الشغل المناسبة للخريجين وذوي الكفاءات العالية يفسح المجال لهجرة الأدمغة المغربية، لتؤثر بذلك على مسار التنمية الاقتصادية والمغربية في دول المغرب وتؤثر على تركيبه الهيكلي للسكان، ويعود النزيف المتواصل لهجرة الأدمغة المغربية، حسب التقارير والدراسات العربية إلى فشل السياسات الحكومية المتناوبة في هذه الدول وإلى غياب برامج واستراتيجيات واضحة لتوفير فرص العمل المواتية، وتشكل الكفاءات الجزائرية والمغربية والتونسية نسبة عالية من المهاجرين إلى أوروبا خاصة فرنسا التي تعج مراكزها بالجالية المغربية، وهنا نشير إلى أحد مراكز الأبحاث الذي يستقطب أكثر من 1600 إطار مغربي من بينهم 700 مغربي، و 500 جزائري و 400 تونسي، وهذا بعكس خطورة الظاهرة وتناميها.

4- هجرة الأدمغة التونسية:

لقد ساهمت العديد من العوامل في بروز فئة الكفاءات في تركيبة الجالية المغتربة، لترتبط بالتغيرات الجديدة كبروز فرص التعلم والتكوين بالخارج واتساع فضاء الاستثمار المرتبط بالمعرفة في دول الاستقبال وكذا ما توفره من آفاق في مجال البحث العلمي والارتقاء الاجتماعي، فقد بلغ عدد الكفاءات التونسية المهاجرة حوالي 7789 كفاءة عالية لسنة 2007، يتوزعون على المجالات الاستراتيجية المرتبطة بالمعرفة.

¹ - لبيب الويزة: مرجع سبق ذكره، ص-ص 79-80.

الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة الدولية وهجرة الأدمغة

وتستقبل البلدان الأوروبية لوحدها 61,4% من مجموع الكفاءات والإطارات التونسية المهاجرة لتتوزع نسبة 38,6% بين الولايات المتحدة وكندا ودول الخليج.¹

رابعاً: هجرة الأدمغة الجزائرية:

1- معالم هجرة الأدمغة الجزائرية:

باعتبار ظاهرة هجرة الأدمغة ظاهرة عالمية تمثل مصدر قلق لدى الكثير من الدول ما دعى إلى عقد الكثير من المؤتمرات وإجراء العديد من الدراسات قصد التحكم بالظاهرة.

ففي الأيام الأولى من الاستقلال وعقب زيارة مصطفى الأشراف ومالك بن نبي نصح الزعيم الصيني ماوتسي تونغ الوفد الجزائري بانتهاج سياسات للحفاظ على الكفاءات الوطنية الجزائرية وعدم السماح للإمبريالية بالاستيلاء عليها، وقد كان الاعتقاد في ذلك الوقت بأن هذا الخطر لا يزال بعيداً عن الجزائر، ولم تنته سنوات الستينيات حتى أشار الرئيس الراحل هواري بومدين خلال الافتتاح الرسمي للسنة الجامعية 03-11-1967، أن هناك مساومة وتهديد إذ أن هناك بعض المتخرجين يطالبون الحكومة بأجر يتجاوز نصف مليون فرنك قديم، مقابل خدماتهم وإلاّ فهم يهددون بالذهاب إلى فرنسا وأمريكا للعمل، رغم أن الكفاءات الجزائرية العالية في الصناعة في منتصف الستينيات تتألف من 28%.

إن إحصائيات هجرة الكفاءات الجزائرية مصدرها البلدان الصناعية والولايات المتحدة الأمريكية فالبلدان العربية والجزائر تعد فقيرة من حيث الإحصائيات والمعلومات المرتبطة بالظاهرة، وتشير الإحصائيات الحديثة أن هناك حوالي 30 ألف إطار غادروا البلاد خلال الخمس سنوات الممتدة في 2007م حتى 2011م.

ورأى رئيس الهيئة الجزائرية للترقية الصحية وتطوير البحث السيد مصطفى خياطي لسنة 2005م أن ثمة أسباب مباشرة لانتشار الظاهرة يلخصها في: دوامة المشاكل الاجتماعية، الأجور الزهيدة إضافة إلى قلة فرص العمل أمام حاملي الشهادات خاصة أن البطالة وصلت في مرحلة التسعينيات إلى 30% ما دفع بالكفاءات إلى الهجرة نحو البلدان التي تحتوي فضاءات ملائمة للبحث العلمي والعيش اللائق، ويؤكد

¹ - ورده صالح: التحويلات المالية للمهاجرين-دراسة مقارنة بين الجزائر-المغرب وتونس، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير علوم اقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، 2011، ص-ص 83-84.

الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة الدولية وهجرة الأدمغة

مصطفى خياطي أن عودة هؤلاء إلى بلادهم ضئيلة، ودعا إلى وضع استراتيجية جديدة للتعامل مع هذه الكفاءات من خلال دعوتها إلى المساهمة في مسار تنمية البلاد.¹

وخلال المؤتمر 21 للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لعام 2002 خص هذا الأخير إلى حوالي 400 ألف إطار هاجر من البلاد خلال سنوات 1992-1996 وهذا العدد يعادل ما تكوّنه الجامعة الجزائرية خلال 10 سنوات.

وقد تم في السنوات القليلة الماضية توظيف 300 خبير في الإعلام الآلي بألمانيا، وفي فرنسا يوجد أكثر من 700 طبيب جزائري في المستشفيات الفرنسية من أصل 10000 طبيب أجنبي، ويتمركز في العاصمة لوحدها حوالي 200 طبيب منهم 70 بدرجة بروفيسور.

وقد اهتم جيلالي اليابس باعتباره وزير التعليم العالي سابقا، بهذا المشكل فكلف باحثين في علم الاجتماع أمثال محمد بن قرنة وحسين خلفاوي وبإشراف علي الكنز بإجراء بحث عام في كل من فرنسا وبريطانيا وأمريكا الشمالية، فاستنتجوا بأن هجرة الأدمغة الجزائرية جاءت نتيجة استقرار الطلبة المرسلون إلى الخارج قصد إتمام تكوينهم، وكشفت وزارة الهجرة والجنسية بكندا أن الجزائريون يحتلون الصدارة قائمة المهاجرين، ومن جهة أخرى أكد العديد من الخبراء في المنطقة العربية للتربية والثقافة والعلوم بأن البلدان العربية تفقد قرابة 50% من أدمغتها كل عام، والجزائر تأتي في الصدارة لتفقد بذلك خدمات 45 ألف إطار على الأقل موزعين عبر العالم.²

¹ - لبيب الويزة: مرجع سبق ذكره، ص-ص 93-94.

² - بوساحة عزوز: مرجع سبق ذكره، ص 95

الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة الدولية وهجرة الأدمغة

والجدول التالي يمثل إحصائيات هجرة الكفاءات العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

الدولة	أخصائون	مهندسون	علوم طبيعية	علم الاجتماع	أطباء	مرضات	مجموع
مصر	2716	564	231	32	171	25	9315
لبنان	1211	277	95	20	169	97	8191
الأردن	886	117	47	11	27	42	9548
العراق	794	165	67	04	45	13	4192
المغرب	238	18	03	00	14	09	2473
تونس	139	04	06	01	13	02	497
الجزائر	113	09	02	06	01	01	981
المجموع	6097	1154	451	74	440	189	35197

الجدول رقم (01): يمثل إحصائيات هجرة الكفاءات العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية

أما من الناحية الاقتصادية فإن عدد الجزائريين المقاولين في الخدمات والتجارة تقدر نسبتهم بـ 9,4% من مجموع المقاولين، كما أحصى المعهد الوطني للإحصائيات والدراسات الاقتصادية في أوروبا ما يقارب 100 ألف من أرباب المؤسسات من أصل جزائري يوظفون أكثر من 02 مليون شخص.

وقد قامت الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة "زهرة بوشملة" لسنة 2003 بالإشراف على مجموعة للعمل تهدف للعمل لتوفير الوسائل لتحسيس الجزائريين المهاجرين وجلبهم إلى أرض الوطن رغبة في تحقيق التنمية للبلاد، وبالرغم من هذه الجهود المبذولة تبقى ضعيفة مقارنة بمخاطر هذه الظاهرة، فالجزائر لم تخصص مؤتمر لمناقشة الظاهرة وإقامة لجان علمية تهتم بالبحث في تشخيص الظاهرة ومعرفة أسبابها ونتائجها واقتراح حلول موضوعية للحد أو التقليل من حدتها.¹

وحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE تم تقدير حوالي 210 ألف جزائري ذوي شهادات يعيشون في دول الأعضاء في المنظمة، وقدر عدد الباحثين في أمريكا بـ 3000 باحث، كما بين المعهد الوطني للدراسات الاقتصادية الفرنسية L'NSEE أن المقاولين المبدعون الأجانب المهاجرين أغلبهم من جنسية جزائرية ومغربية بحيث هناك أكثر من 85 ألف مقاول بنسبة 8% من منشئي المؤسسات بفرنسا وعدد المقاولين العام.

¹- بوساحة عزوز: المرجع السابق، ص 95

الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة الدولية وهجرة الأدمغة

كما أكد نفس المعهد L'NSEE أنه يوجد في أوروبا 99 ألف من أرباب المؤسسات هم من أصل جزائري يوظفون حوالي 02 مليون و 20 ألف شخص ماكثين في فرنسا.¹

ورغم النقص في البيانات الإحصائية عن أعداد الكفاءات العملية الجزائرية التي هاجرت إلى العالم الغربي، إلا أن دراسة حديثة كشفت عن إحصائية تفصيلية لتوزيع نسب هجرة الأدمغة والكفاءات العلمية للدول العربية، حيث جاءت الجزائر في مقدمة أكثر الدول هجرة لأدمغتها وكفاءاتها بنسبة 215 ألف و 347 كفاءة علمية، يليها المغرب الأقصى بـ: 207 آلاف، ثم مصر بـ: 147 ألف كفاءة، وحسب الدراسة فإن هجرة الأدمغة العربية والكفاءات العلمية تتفوق على نظيراتها المهاجرة من الصين والهند إلى الخارج رغم الفارق الرهيب في عدد السكان في 21 دولة عربية إذ لا يزيد عدد السكان على 340 مليون نسمة، بينما يصل عدد سكان الصين لوحدها إلى 1.4 مليار نسمة والهند 1.1 مليار نسمة.

وأشارت الدراسة كذلك إلى أن آخر الإحصائيات الرسمية المسجلة عن تحويلات العرب المهاجرين إلى أوروبا وأمريكا تزيد على 22 مليار دولار سنوياً، حيث يتقدم المغرب كافة الدول العربية في هذا القطاع بحوالي 4 مليارات دولار سنوياً. كما ونبهت الدراسة أن هناك العديد من الدول العربية تزيد فيها نسبة تحويلاتها غير الرسمية عن التحويلات التي تتم عن طريق البنوك والمصارف، وتمثل بالنسبة للجزائريين 57%.²

وحسب ما جاء في الموقع الصحفي الإلكتروني *Algerie focus* فإن 25% من مجموع الأطباء الأجانب في فرنسا هم جزائريون، وفي أوروبا المهاجرين الجزائريون المؤهلين يقدر عددهم بحوالي 268000 شخص، وفي فرنسا 75% من المهاجرين المؤهلين الجزائريين، بينما هناك 11% في كندا و 4 % في بريطانيا، وأيضاً تم التصريح بأن حوالي 71500 من المتخرجين الجزائريين تركوا الجزائر ما بين 1994 إلى 2006، وأن الجامعات في أمريكا الشمالية تستقطب ما لا يقل عن 14000 طالب وإطار عالي

¹ - بوساحة عزوز: المرجع السابق ، ص95

² - جمال وهبي: الجزائر والمغرب ومصر من أكثر الدول التي تهاجر أدمغتها، دراسة صادرة عن إدارة السياسات السكانية والهجرة بالقطاع الاجتماعي في جامعة الدول العربية، الاجتماع الأول لوزراء الهجرة العرب، جريدة المساء، ع 446، 25، 2008. فيفري،

الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة الدولية وهجرة الأدمغة

المستوى من أصول جزائرية، وحسب الباحث أحمد قسوم فإن هجرة الأدمغة تكلف الجزائر حوالي 40 مليار دولار.¹

2-عوامل هجرة الكفاءات الجزائرية:

إن هجرة اليد العاملة ظاهرة قديمة ذات جذور تاريخية تعود إلى آلاف السنين، فيما تعد هجرة الكفاءات الجامعية ظاهرة حديثة نسبيا، ولم تصبح من بين خصائص المجتمع الجزائري إلا منذ عقدين من الزمن على أقل تقدير أي منذ أواخر الثمانينات من القرن الماضي. ويعود ذلك إلى عدة أسباب نوجزها كما يلي:

- المرحلة الجنينية التي مرت بها الجزائر بعد الاستقلال لإعداد وتكوين الكفاءات الجامعية ذات مستوى عالي، وامتدت هذه المرحلة من عام 1963 إلى 1979 م، بمعنى أنها كانت في مرحلة بناء وتكوين.
- بروز الأزمة الاقتصادية العالمية مع بداية الثمانينات من القرن الماضي، والتي تأثرت بها الجزائر خصوصا بعد انخفاض عائداتها البترولية والغازية وتراكم الديون الخارجية على الجزائر وما صاحبها من أعراض كانتشار البطالة وانخفاض القدرة الشرائية وغير ذلك.
- تبني الجزائر لنظام السوق وتخليها عن الاقتصاد الموجه (الاقتصاد الاشتراكي) الذي ساهم في فتح الأبواب على الأسواق العالمية وبصفة خاصة السوق العالمية للعمل.
- بروز الأزمة السياسية مع بداية التسعينات من القرن الماضي، والتي أدت إلى هجرة جماعية للكفاءات العلمية الجزائرية نحو الدول الغربية ودول الخليج العربي، وقد كان تأثيرها وخيما وبصفة خاصة على التعليم الجامعي والتعليم العالي.

¹ - Algrie Focus : **Fuite des cerveaux : 26800 algeriens vivent et travaillent à l'étranger.**

15 avril 2015. <http://algerie-focus.com>. 31Mai 2018, 10:00h

الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة الدولية وهجرة الأدمغة

- التقدم العلمي في ميدان التكنولوجيا والاتصالات والمواصلات، مما جعل العالم كله عبارة عن قرية كونية واحدة يسهل فيه اصطيد الكفاءات العلمية من بلدان العالم النامي لصالح البلدان المتطورة بمختلف أساليب الإغراءات وعوامل الجذب ولم تكن الكفاءات الجزائرية بمنأى عن ذلك.¹

هجرة الكفاءات الجامعية الجزائرية كغيرها من الدول العربية تتحكم فيها مجموعة عوامل جذب واستقطاب ودفع، ف وراء كل قرار بالهجرة خارج الوطن عوامل جذب من الخارج وفي الوقت نفسه هناك عوامل طرد تدفع بهذه الكفاءات إلى مغادرة وطنهم، وذلك بدءا بسوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية والعلمية التي تعيشها إلى حالة التخلف العام، فهجرة هذه الكفاءات الجزائرية تحكمها مجموعة عوامل وأسباب تتربط وتتشابك فيما بينها نوجزها كالآتي:

- عوامل التخلف العلمي والتكنولوجي: يحتل العالم العربي بما في ذلك الجزائر في ميدان العلوم والتكنولوجيا مؤخرة الأمم والشعوب خصوصا مع هذه الألفية الجديدة التي أصبح فيها التنافس على أشده بين الدول في مجال تكنولوجيا المعلومات، بينما لم يبرح عالما العربي مكانه منذ ميلاد النهضة العربية الحديثة في القرنين الماضيين، فقد بقي مستهلكا لما تنتجه الأمم والشعوب الأخرى، مما زاد من حدة نزيف العقول العربية ومن بينها العقول الجزائرية.²

- العوامل المادية: تقف على رأس هذه العوامل الأسباب المادية التي بدون شك لها دور كبير في هجرة الكفاءات العلمية، ومنها فوارق الدخل وحواجز الأجور المرتفعة في الدول الصناعية، والاعراض المادي من شأنه أن يحفز الكفاءات العربية بما فيها الجزائرية إلى الهجرة خارج الوطن.

- العوامل الاجتماعية والثقافية: إن الثقافة والمجتمع هما الوسيطان الطبيعيان للكفاءات العلمية، فأى اختلال فيهما سيترك آثارا مباشرة على هذه الشريحة المثقفة وهجرها لأوطانها في العالم العربي ماهي في حقيقة الأمر إلا مظهرا من مظاهر هذا الخلل الاجتماعي والثقافي، ذلك لأن هناك قوة طرد مركزية تعمل على دفع هذه الكفاءات للهجرة خارج أوطانها، فتهميش المثقفين والعلماء يدفع بهؤلاء إلى الهجرة.

- انقطاع الصلة بين المؤهلات العلمية وبين الاحتياجات المحلية: لقد ساهم النظام التعليمي في الوطن العربي بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة إلى تحديد كبير في هجرة كفاءاته إلى الدول الصناعية

¹ - بوساحة عزوز: مرجع سبق ذكره، ص 96

² - المرجع نفسه: ص 152

الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة الدولية وهجرة الأدمغة

الكبرى، وذلك لأن الجامعات العربية بما فيها الجزائرية ومعاهدها العلمية لم تراع في تكوينها لهذه الكفاءات احتياجات المجتمعات العربية، فساهمت بذلك في تهيئة الأرضية لهجرة كفاءاتها العالية إلى البلدان المتقدمة.

1

كما أن ما تقدمه الدول المتقدمة من تسهيلات للكفاءات المهاجرة من الشباب يشجع على الاستقرار بالخارج، كما أن وجود الهوة بين مناهج التكوين والتدريب وسوق العمل الداخلية ينجم عنها عدم التوازن، وفائض في القوى العاملة ومناصب عمل محدودة مما يجعل المتخرجين من الجامعات ومؤسسات التكوين يبحثون عن العمل خارج الوطن وعن الحياة الكريمة والمناخ الاجتماعي والثقافي المناسب.

3- نتائج هجرة الأدمغة الجامعية الجزائرية:

مما لا شك فيه بأن هجرة الكفاءات الجزائرية خارج الوطن تكبد الجزائر خسائر فادحة في رأسمالها البشري المؤهل للقيام بمهمة النهوض الاقتصادي والعلمي والتربوي، كما أنها تعكس حالة العجز والخلل التي أصابت مؤسسات المجتمع الجزائري، بحيث أصبحت غير قادرة على استيعاب العقل الجزائري وفتح المجال أمامه لصياغة الواقع المعاصر ومواجهة المتغيرات العالمية.

لذلك فإن رحيل هذه الكفاءات يترك آثارا سلبية لا يمكن تقويم حجمها وخسارتها المادية والمعنوية، من أهم هذه الآثار:

- تأخر مشاريع التنمية الشاملة وبطء شديد في عمليات التطور العلمي والتحديث الاقتصادي والاجتماعي.
- تغير التركيبة الهيكلية للسكان والقوى العاملة البشرية، وذلك من حيث إفراغ المجتمع الجزائري من طاقاته الفاعلة فيه والمتمثلة في كفاءاته العلمية ذات التكوين والتأهيل العالي.
- حرمان المجتمع الجزائري من الاستفادة من خبرات ومؤهلات هذه الكفاءات في مجال التنمية الشاملة والمستدامة.

¹ - بوساحة عزوز: المرجع السابق، ص 162

الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة الدولية وهجرة الأدمغة

- استمرار تخلف البلد نتيجة استنزاف عقول كفاءاته العالية والحد من إمكانياته وقدراته في النهوض والإقلاع الحضاري وتجاوز خط الفقر والتخلف.
- استيراد الخبرات الأجنبية وبصفة خاصة من البلدان الصناعية نظرا للفراغ الذي تتركه هجرة الكفاءات والخبرات، وهذا ما يكلف خزينة الدولة مصاريف جديدة بالعملة الصعبة هي في أشد الحاجة إليها لإنفاقها على المشاريع الإنمائية الضرورية.
- ارتفاع فاتورة الخسارة من سنة إلى أخرى بسبب المصاريف التي تضخها خزينة الدولة الجزائرية من أجل إعداد هذه الكفاءات المهاجرة لأن رأس المال الذي تم إنفاقه يعتبر خسارة للاقتصاد الوطني.
- ضياع الجهود والطاقات الإنتاجية والعلمية لهذه العقول الجزائرية التي تهاجر للبلدان الغربية، بينما تبقى المشاريع التنموية في الجزائر بحاجة ماسة لمثل هذه العقول في مجالات الاقتصاد والصحة والبحث العلمي والتعليم وغيرها.¹

ولكن هناك آثار إيجابية في الجانب الاقتصادي لهجرة هذه الكفاءات، إذ أن المهاجرون يعمل ونعلى تنمية وتطوير الموطن الجديد من خلال إضافة قوة عاملة مؤهلة، وكذا تطوير وتنمية الموطن الأصلي من خلال التحويلات المالية لذوي المهاجرين وأوطانهم.

يتضح من خلال ما سبق أن الهجرة إلى الخارج قد تتحكم فيها عوامل الطرد بدءًا بالظروف السياسية كالحروب والاستعمار، والظروف الطبيعية والديموغرافية، وصولاً إلى الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، ومنها عوامل الجذب المتعلقة بدول الاستقبال، والتي تترتب عنها آثار ونتائج سلبية وإيجابية بالنسبة لدول الإرسال ودول الاستقبال حتى بالنسبة للجزائر، لكن من أهم آثار الهجرة إلى الخارج في الوقت الحاضر هي هجرة الشباب ذكورا وإناثا، وبالأخص هجرة الأدمغة التي تعتبر عماد المجتمع، وعليه تطلب الأمر وصف الظاهرة وتحديد أهم المتغيرات المحلية والعالمية المؤثرة على الكفاءات الجزائرية وهجرتها.

¹ - بوساحة عزوز: المرجع السابق، ص-ص 160-163

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

❖ المبحث الأول: تأثير المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على هجرة الأدمغة

✓ أولا: علاقة البطالة بهجرة الأدمغة

✓ ثانيا: علاقة الفقر بهجرة الأدمغة

✓ ثالثا: الفساد وتأثيره على هجرة الأدمغة

❖ المبحث الثاني: واقع البحث العلمي وعلاقته بهجرة الأدمغة

✓ أولا: مشكلات البحث العلمي في الوطن العربي

✓ ثانيا: مشاكل البحث العلمي في الجزائر

✓ ثالثا: الإنفاق على البحث العلمي

✓ رابعا: الإنتاج العلمي في الوطن العربي

✓ خامسا: البحث العلمي وإشكالية هجرة الأدمغة العربية

❖ المبحث الثالث: علاقة العولمة والمستجدات العالمية بهجرة الأدمغة

✓ أولا: العولمة وهجرة الأدمغة

✓ ثانيا: اقتصاد المعرفة وهجرة الأدمغة

✓ ثالثا: الشركات المتعددة الجنسيات وهجرة الأدمغة

إن الهجرة الخارجية عامة وهجرة الأدمغة خاصة تخضع للعديد من العوامل ذات التأثير المباشر أو غير المباشر، وتعد العوامل الطاردة عوامل مرتبطة بالأوضاع الاجتماعية والإقتصادية، السياسية وحالة ومناخ البحث والتطوير داخل البلدان الطاردة للعقول، وإجمالاً تنحصر هذه العوامل في: ظاهرة البطالة والفقر - بطالة ذوي الكفاءة-، ظاهرة الفساد وواقع البحث والتطوير، كما سنتناول العوامل الخارجية التي تدفع بالكفاءات للهجرة مثل العولمة، إقتصاد المعرفة والشركات المتعددة الجنسيات.

لهذا سوف نتناول في هذا الفصل بشيء من التفصيل هذه العوامل قصد توضيح علاقتها وتأثيراتها على الكفاءات العلمية وحالتها النفسية، وما تسلكه من سلوكات نتيجة هذه الأوضاع وشعورها بالتهميش وإنعدام فعاليتها، خاصة وأنها قد امتلكت الإمكانيات المعرفية والكفاءة المطلوبة لتكون لها وظيفة مهنية ومكانة اجتماعية تتماشى مع قدراتها وطموحاتها.

المبحث الأول: تأثير الاجتماعية والإقتصادية على هجرة الأدمغة

أولاً: علاقة البطالة بهجرة الأدمغة

تمثل البطالة مشكلة نفسية-اجتماعية كبيرة تحتاج إلى البحث والتأمل في نتائجها وتحليل آثارها لمعرفة حجمها وتحديد أسبابها وتأثيراتها على المجتمع، ومن ثم العمل على تقليص حجم أضرارها عن طريق البحث المستمر عن الطرق الناجعة والملائمة اجتماعياً، إقتصادياً وتربوياً، من أجل حصر تلك المشاكل ومعالجتها في بداية نشوئها قبل أن تصل إلى مرحلة الانتشار.

فالعمل يعتبر من الضروريات الهامة لحياة الإنسان كونه يمثل من الناحية الاقتصادية الطريق للكسب المادي وتوفير متطلبات العيش، ويعتبر معياراً هاماً لقيمة الإنسان ومكانته الاجتماعية، ووسيلة لخلق التفاعل الاجتماعي، أما من الناحية النفسية فالعمل يوفر للفرد عوامل الرضا عن الذات والاستقرار النفسي.

وبالرغم من ذلك إلا أن مشكلة البطالة لايزال الكثير من الشباب في مختلف المجتمعات يعانون منها نظراً للعديد من العوامل المختلفة والمتداخلة، فلا يكاد مجتمع من المجتمعات الإنسانية على مر العصور يخلو من وجود هذه الظاهرة، فهي مشكلة قديمة وليست طارئة، لها آثار مدمرة على الفرد والمجتمع،

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

إلا أن نسبتها تختلف من مجتمع إلى آخر، كما أن كيفية التعامل مع العاطلين عن العمل أخذت أساليب مختلفة من تجاهل التام لهم إلى الدعم الكلي أو الجزئي لوضعهم.

والبطالة حسب تعريف قاموس الخدمة الاجتماعية هي: "حالة وجود الشخص البالغ بدون وظيفة وبدون الدخل اللازم لمواجهة الاحتياجات الاقتصادية"¹

إضافة إلى ذلك أدت الأوضاع الشاذة التي تملحها الأوضاع الاقتصادية الجديدة على سوق العمل، إلى تفاقم ظاهرة البطالة وتزايد معدلاتها خاصة في صفوف خريجي التعليم العالي بوجه خاص، يزيد من خطورة ظاهرة البطالة هذه أننا نشهد تضخما متزايدا في أعداد طلاب التعليم العالي على الرغم من عدم تيقن خريجه من العثور على فرص العمل بعد التخرج، وكأن الالتحاق بالتعليم العالي أصبح يعني في كثير من الأحيان وفي العديد من البلدان، مجرد تأجيل البطالة عدة سنوات أو رفع مستوى البطالة الدنيا إلى بطالة عليا.²

وللبطالة عدة أنواع يمكن ذكرها كما يلي:

- **البطالة الاحتكاكية:** وهي الناتجة عن دخول الناس في قوة العمل وخروجهم منها، وكذلك الناتجة عن خلق فرص عمل جيدة وتسريح أعمال قائمة، أي أنها تحدث بسبب التقلبات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة.
- **البطالة الدورية:** تنتج عن الدورات الاقتصادية التي تتسبب في تسريح العمال أثناء فترات الكساد، وإعادة تشغيلهم في فترات الرخاء، ومداهما الزمني بين ثلاث وعشر سنوات.
- **البطالة الموسمية:** وهي ناتجة عن تباين الأنماط المناخية فعادة ما تزداد البطالة نسبيا في الشتاء مقارنة بالصيف، وترتبط بصورة خاصة بمجال الزراعة حيث تكون الأعمال الزراعية مرتبطة بمواسم معينة.

¹ - أحمد شفيق السكري: قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000، ص179

² - أحمد الخطيب: التعليم العالي الإشكاليات والتحديات، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، أريد، الأردن، ط01، 2009،

• **البطالة الهيكلية:** وهي نوع من التعتيل يصيب جانب من قوة العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي، وتؤدي إلى حدوث نوع من عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة والقدرات والمؤهلات البشرية الموجودة في سوق العمل، وهذه التغيرات قد تكون ناتجة عن تغيير في الفن الإنتاجي المستخدم في إنتاج المنتجات، أو تغيير في هيكل الطلب على المنتجات.¹

أو حتى في تغيرات في سوق العمل نفسه، أو بسبب انتقال الصناعات إلى مناطق جديدة، ويعتبر هذا النوع من أخطر أنواع البطالة حيث يجد المتعطل صعوبة في الحصول على فرصة عمل، كما أن فترة البحث قد تطول كي يتمكن من تحصيل وظيفة، إضافة إلى أن العوامل التي أدت إلى عدم حصوله على فرصة عمل قد يصعب حلها والتغلب عليها في الأجل القصير.

• **البطالة السافرة:** يقصد بها حالة التعتيل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل والتي يمكن أن تكون دورية أو احتكاكية أو هيكلية، وتزداد حدة البطالة السافرة في الدول النامية حيث تكون أكثر قسوة وإيلاما نتيجة عدم وجود نظم لإغاثة البطالة وغياب أو نقص برامج المساعدات الاجتماعية الحكومية.

• **البطالة المقنعة:** وهي الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحالة الفعلية مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيئا تقريبا، ويسود هذا النوع من البطالة في أغلب المؤسسات والشركات بسبب زيادة التوظيف الحكومي والتزام الدولة بتعيين خريجي الجامعات "المعاهد الملترمة".²

وللبطالة تأثيرات متعددة على مجالات مختلفة من حياة الفرد والمجتمع يمكن إجمالها في مايلي:

1- تأثير البطالة على الصحة النفسية والجسدية: يتسم كثير من العاطلين عن العمل بعدم السعادة وعدم الرضا والشعور بالعجز وعدم الكفاءة، مما يؤدي إلى اعتلال في صحتهم النفسية، إضافة

¹ - محمد نبيل جامع: البطالة قنبلة موقوتة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008، ص-ص 06-07

² - صلاح محمد عبد الحميد: أزمة البطالة دراسة مقارنة مصر، السعودية، الكويت، مصر، 2007، 2008، ص-ص 12-

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

إلى أن العاطلين عن العمل يتعرضون للضغوط النفسية أكثر من غيرهم بسبب معاناتهم من الضائقة المالية التي تنتج عن البطالة.

فالدراسة التي قام بها كل (waters, moore 2002) أكدت وجود علاقة بين البطالة وحالة التوتر النفسي عند الفرد وذلك من خلال مقارنة الحالة النفسية بين الأفراد العاطلين والعاملين، ودلت نتائج الدراسة أن حالة التوتر النفسي ترتفع بشكل ملحوظ لدى العاطلين عن العمل مقارنة بالعاملين، وتؤدي حالة البطالة لدى الأفراد إلى التعرض لكثير من مظاهر عدم التوافق النفسي والاجتماعي إضافة إلى أن كثيراً من العاطلين عن العمل يتصفون بحالات من الاضطرابات النفسية والشخصية.¹

وأكدت الدراسة التي قام بها كل من والترس ومور (Waters & Moore, 2002) وجود علاقة بين البطالة وحالة التوتر النفسي عند الفرد، وذلك من خلال مقارنة الحالة النفسية بين الأفراد العاطلين والعاملين، إذ دلت نتائج الدراسة على أن حالة التوتر النفسي ترتفع بشكل ملحوظ لدى العاطلين عن العمل مقارنة بالعاملين.²

* القلق:

وهو حالة انفعالية تتسم بالخوف وترقب وقوع الشر، فهناك القلق العادي الذي يزول بمجرد زوال أسبابه، والقلق المزمن الذي يطلق عليه عصاب القلق، والقلق يمثل قوة دافعة قد تكون هذه القوة مدمرة أو بناءة ويتوقف ذلك على درجة شعور الفرد بتوقع وقوع الشر، والبطالة هي أحد أهم مسببات القلق الذي يتطور بفعل الضغوط المتكررة من القلق العادي إلى القلق المزمن أو الحاد.³

¹ - زيني فريدة، شيشة نوال: الآثار الاقتصادية للبطالة، المركز الجامعي خميس مليانة

...-الآثار-الاقتصادية-للبطالة-زيني-فريدة،-شيشة/.../iefpedia.com/

² - فتية كركوش، عائشة بن صافية: موقف العاطلين عن العمل-دراسة ميدانية للأبعاد الاقتصادية والنفس-اجتماعية، مخبر "تربية-تكوين-عمل" بجامعة الجزائر 2، ص 07

موقف-العاطلين-عن-العمل،-دراسة-ميدانية-للأبعاد-ال.../iefpedia.com/

³ - عبد الرحمان محمد العيسوي: الصحة النفسية من المنظور القانوني، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، 2004، ص28

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

وقد أكد argyle 1989 في دراسة له أن البطالة تؤدي دوراً أساسياً في الإصابة بمظاهر الإعياء الجسدي المختلفة.

كما أن دراسة: iloffman 1988 أشارت إلى أهم النتائج السلبية المرتبطة بحالة البطالة عن الصحة العامة وذلك من خلال قابلية الفرد العاطل للإصابة أو التعرض للعديد من الأمراض منها: ارتفاع نسبة الإصابة بالذبحة الصدرية وأمراض التنفس، القرحة، احتمالية الإصابة بالسرطان، الاكتئاب، الانتحار.¹ وإلى جانب ذلك هناك العديد من الأمراض التي تصيب العاطل عن العمل ك فقدان الشهية العصبي وكذلك الشره والسمنة والعديد من الاضطرابات الناجمة عن سوء التغذية.²

يمكن اجمال أثر البطالة على التنمية الاجتماعية في:

- للبطالة أثر على التنمية الاجتماعية على مستوى الفرد العاطل عن العمل، ويتمثل ذلك بصورة أساسية في ممارسة العاطل عن العمل أي عمل حتى لو كان لا يتناسب مع مؤهلاته العلمية، و يتولد لدى العاطل عن العمل شعور بأنه عالة على المجتمع لأنه غير قادر على تقديم خبراته والمساهمة في بناء المجتمع ، كما تولد البطالة لديه اضطراباً وإحباطاً شديداً من ضعف الأمل في وجود فرصة للعمل، وتؤدي إلى تأخره في الزواج نظراً لتكاليفه، كما تسهم في حدوث الاغتراب المتمثل في الإحساس بالإحباط وانعدام القدرة على العمل، وتؤدي إلى الشعور بالحرمان من الحقوق الأساسية
- وتؤثر البطالة على التنمية الاجتماعية على مستوى أسرة الفرد العاطل عن العمل، ويتمثل ذلك بصورة أساسية في تحمل الأسرة عبء معيشة المتعطلين، حيث تضطر الكثير من الأسر التي يعاني فيها رب الأسرة من البطالة إلى توجيه أبنائه لترك مقاعد الدراسة وزجهم في سوق العمل، كما أنها غالباً ما تلجأ إلى الاستدانة نتيجة زيادة الأعباء المالية للأسرة الملقاة على عاتقها.
- هناك أثر للبطالة على التنمية الاجتماعية على مستوى المجتمع المحلي، ويتمثل ذلك بصورة أساسية في تحمل المجتمع عبء معيشة العاطلين، حيث تؤدي البطالة أحياناً إلى سوء توزيع الثروة والدخل في المجتمع، كما تمثل قلة توفر فرص العمل أمام الشباب عقبة يترتب عليها هدر لرأس المال

¹ - صلاح محمد عبد الحميد: مرجع سبق ذكره، ص 109-110.

² - عبد الرحمن عيسوي: التغذية والصحة النفسية، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2005، ص 17

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

البشري، وضعف في النمو الاقتصادي والتكافل الاجتماعي وتسهم في التخلف الحضاري، وضعف الانتماء للوطن

- هناك آثار أخرى للبطالة على التنمية الاجتماعية، وتتمثل في ضعف العلاقات والروابط الأسرية، فهي تسهم في تعميق نظرة الكراهية للأغنياء، كما تؤدي إلى عدم القدرة على القيام بالواجبات الاجتماعية، وتؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي، والميل نحو العنف والعصبية، وسيطرة الشعور بالقلق، وارتفاع وتيرة العنف الأسري، كما أنها تجعل من العاطل عن العمل أكثر ميولاً إلى العزلة عن المجتمع.¹

ويمكن إجمال تأثيرات البطالة على الوضع الاقتصادي في:

-تؤدي البطالة إلى انتقاد الوضع الاقتصادي حيث يفقد الفرد دخله الأساسي وربما الوحيد مما يعرضه لألام الفقر والحرمان هو وأسرته.

- تؤدي البطالة إلى زيادة العجز في الميزانية العامة بسبب مدفوعات الحكومة للعاطلين

- تؤدي إلى خفض مستويات الدخل من خلال خفض مستويات الأجور الحقيقية

- تؤدي إلى شلل الحياة في بعض القطاعات بسبب لجوء العمال أحيانا للإضرابات والمظاهرات

- تؤدي البطالة إلى إهدار في قيمة العمل البشري وخسارة البلد للنواتج القومي.²

أما في الجانب السياسي نستطيع القول أنه في عالم اليوم لم تعد الحقوق والحريات العامة التقليدية كافية للحكم على ديمقراطية النظام السياسي بل ينضم إلى ذلك معايير اقتصادية واجتماعية كثيرة في هذا المجال، ووجود البطالة وآثارها من شأنه أن يخل بهذه المعايير.

¹ - فائق علي منصور: البطالة وأثرها على التنمية الاجتماعية -دراسة ميدانية لمحافظة اللاذقية-، رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في السكان والتنمية، جامعة تشرين-سوريا، 2014.

www.univ-setif.dz/MMAGISTER/images/facultes/SEG/2010/Agoune%20salim.pdf

² - صلاح محمد عبد الحميد: مرجع سبق ذكره، ص 13-14.

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

إن انتشار ظاهرة البطالة في كل الفئات العمرية ومختلف فئات المجتمع يؤثر بشكل كبير في خلق أوضاع اجتماعية متدهورة خاصة وأن التطور التكنولوجي خلق أنماط جديدة من المعايير التي يتطلبها سوق العمل وهذا كله مهد لاتساع دائرة الفقر وزيادة تأثيرها على كل الفئات الهشة في المجتمع، وأمام انتشار الفقر والبطالة تزداد مع ذلك طلبات العمل خاصة في الفئة التي تكون أعمارهم ما بين 25 إلى 35 سنة. وتصبح بذلك تحديات الدول كبيرة في التخفيف من حدة التهميش الاجتماعي للفئات الأكثر تضررا من الفقر والبطالة.¹

وتنتشر ظاهرة الفقر بشكل كبير وواسع في مختلف أنحاء العالم فبالرغم من التقدم التكنولوجي والتطور في مختلف المجالات إلا أنه وتزامنا مع هذا التقدم نشهد استمرار ظاهرة الفقر بصورة غير مسبقة، إذ يعيش حوالي نصف سكان العالم البالغ عددهم ستة مليارات نسمة على أقل من دولارين يوميا للفرد الواحد ويعود ذلك إلى نقص الدخل ويعيش حوالي خمس سكان العالم على أقل من دولار واحد يوميا للفرد وهذا حد الفقر المتفق.²

أما الوطن العربي فقد أصبح البيئة الحاضنة لنتامي ظاهرة الفقر وتتجلى مؤشرات خاصة في المناطق الريفية ويكون أكثر انتشارا في البلدان منخفضة الدخل وهي السودان، الصومال، جيبوتي، موريتانيا، اليمن وفلسطين.³

ويؤثر الفقر بشكل كبير في أوساط الفئات الهشة في المجتمع على الرغم من الخطوات الهامة التي خطتها البلدان العربية في مجالات متعددة -خاصة التعليم- لا تزال تواجه تحديات كبيرة في توفير فرص المتعلمين في التوظيف وهذا يصحبه تدني الرعاية الصحية.⁴

¹ - زيني فريدة، شيشة نوال: الآثار الاقتصادية للبطالة، ص-ص 09،10 /iefpedia.com/...

² - فراحتبة العيد، شريف مراد: أهمية نظم المعلومات في تشخيص ومعالجة مشكلة البطالة، مداخلة بملتقى دولي بعنوان "استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة محمد بوضياف المسيلة، نوفمبر 2011، ص 10.iefpedia.com/arab/?p=31526

³ - سمير التير: الفقر والفساد في العالم العربي، دار الساقى، بيروت، ط01، 2009، ص45.

⁴ - تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، المكتب الإقليمي للدول العربية، ص90.

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

ويمكن توضيح ظاهرة البطالة في الجزائر انطلاقا من دراسة قامت بها الباحثتان نعيمة بوكلتوم، داود خيرة إذ قامتا بتحليل مختصر لظاهرة البطالة في الجزائر من خلال توضيح معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1996-2008)

الجدول رقم (02): يبين معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1996-2008):¹

السنوات	الفئة النشيطة	عدد البطالين	معدل البطالة %
1996	7811000	2186000	27.98
1997	8072000	2257000	27.96
1998	8326000	2333000	28.02
1999	8589000	2516000	29.2
2000	8153716	2427726	29.8
2001	8568221	2339449	27.3
2003	8762326	2078270	23.7
2004	9469946	1671534	17.7
2006	10109700	1240900	12.3
2007	9969000	1375000	13.8
2008	10315000	1169000	11.3

لقد أثرت مسيرة التنمية التي عرفت الجزائر مباشرة بعد الاستقلال وخاصة سياسة التصنيع المكثف على مستوى المديونية إذ شهدت ارتفاعا كبيرا ما بين 1970 إلى 1980 بحيث بلغت 18 مليار دولار كما أسهم التوجه إلى تطبيق نظام جديد ابتداء من سنة 1980 إلى إحداث أثر في تحديد الأولويات في التنمية وتقدر الدراسة التي قام بها البنك العالمي عدد الفقراء في الجزائر ب: 6.360.000 فرد سنة 1995 وارتفعت دائرة الفقر ما بين 1988 إلى 1995 ما يتراوح بين 10 إلى 20% وأحدثت مظاهر العنف التي

¹ - نعيمة بوكلتوم، داود خيرة: الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1998-2010،

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

عانت منها الجزائر ظهور معايير جديدة للفقر إذ لم يعد الفقير هو الذي يعاني من مستويات منخفضة في العيش والتعليم.¹

ثانيا: علاقة الفقر بهجرة الأدمغة

لا يرتبط الفقر فقط بانخفاض الدخل أو الإنفاق ولا بعدم التمكن من تلبية الاحتياجات الأساسية بل يكاد يكون مرادفا للعجز فهو يخلف مجموعة من المظاهر ويخلف جملة من الظواهر التي تستدعي من الدول الوقوف عليها وهذا بدوره سيؤثر بصورة مباشرة على الأولويات التي تسعى الدولة لعلاجها ويزيد ذلك في معدل عبء الإعالة.²

إن الأمر الجوهري الذي يحاول دارسو الفقر إبرازه هو الوضع المزري الذي يعيشه ملايين البشر في عالم يتزايد فيه عدد الفقراء، وبخاصة في جزئه الجنوبي الذي يعاني كثير من بلدانه تدهورا شديدا في الظروف الاجتماعية، مع تزايد سوء التغذية والبطالة والفقر المطلق، وبطء التحسينات في مجال الصحة أو حتى تراجعها، وأمام هذا الوضع، اتسمت الجهود النظرية والسياسية والإمبريقية في تعاملها مع الفقر بالتردد بين الإجراءات القمعية ومحاولات التحكم فيه والاهتمام به، وذلك بالحوار الدائر بين المؤيدين لأعمال الخير الفردية والمؤيدين لضرورة تدخل المجتمع، وبخاصة أولئك الذين يستندون في تحليلاتهم إلى تجارب البلدان النامية التي أثمر بعضها عن تأكيد وجود علاقة ارتباطية بين التقليل من عدد الفقراء والنجاح بعملية التنمية. وهذا ما أكدته تقرير البنك العالمي عام 1994 الذي ربط بين النمو الاقتصادي وتحسين حال الفقراء، ولفت انتباه المهتمين إلى أنها ليست قضية مستعصية على المجتمعات التي تجند طاقاتها حقا لمكافحتها، إذ أعطى محرر هذا التقرير أمثلة على النجاح الذي حققته بعض البلدان النامية في المجال الاقتصادي وما صاحبه من ارتفاع في متوسط حق الفرد من الاستهلاك في جميع قطاعات توزيع الدخل وفي انخفاض مستويات الفقر. ففي إندونيسيا انخفضت الفقر (1970-1990) من 60% إلى 20% من مجموع السكان، وفي الصين من 33% إلى 10%، وفي كوريا من 23% إلى 5%، وفي ماليزيا من 18% إلى 5%، أما في الهند فقد انخفضت مستويات الفقر (1975-1989) من 55% إلى 39%، وفي باكستان من ثلث السكان في أوائل الثمانينات إلى حوالي الربع في عام 1991. وإلى جانب هذا، تؤكد الشواهد التاريخية

⁻¹ بلقاسم سلاطينية، سامية حميدة: العنف والفقر في الجزائر، دار الفجر، بسكرة، ط1، 2008، ص18

⁻² تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام، 2002، مرجع سبق ذكره، ص90.

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

والواقعية أنه في الفترة ما بين الحرب العالمية الثانية وأوائل الثمانينات سار النمو الاقتصادي السريع في أمريكا اللاتينية جنبا إلى جنب مع التحسينات الاجتماعية الكبيرة، حيث ارتفع المستوى المعيشي لأغلب الفقراء بمتوسط معدل ارتفاعه نفسه بالنسبة للسكان في مجموعهم تقريبا. والجدير بالذكر أن هناك العديد من الدراسات الاجتماعية التي أوضحت العلاقة الإيجابية بين ترشيد التنمية وتحسين ظروف معيشة السكان، كما أثار بعض المهتمين بالفقر جملة من القضايا الجديرة بالتأمل ف ويجنارجنا (Wijanarjina) يشير في دراسته عن استئصال الفقر إلى أهمية التخطيط الموجه لصالح الفقراء ومبادرات التعبئة الاجتماعية، وهذا ما تصوره دراسة أزداد عن كفاح المرأة الهندية وكيف استطاعت النساء الفقيرات الخروج من حالة الفقر والإنسانية المسلوقة عن طريق عملية التعبئة والتوعية والتنظيم، وفي هذا السياق أكدت دراسات أخرى قدرة الفقراء على انتشار أنفسهم من برائن الفقر إذا ما أتاحت لهم الفرص.¹

ثالثا: الفساد وتأثيره على هجرة الأدمغة

الفساد لغة: هو إلحاق الضرر بالشيء، اللهو، اللعب، أخذ المال ظلما، الجذب والقحط، التلف، والعطب، الاضطراب، الخل²

والفساد ضد الصلاح، فيقال أصلح الشيء بعد إفساده، أي أقامه، ومنها أيضا التقاطع والتدابير، فيقال تفاسد القوم أي تدابروا وتقاطعوا.³

* تعريف صامويل هنتغتون: هو سلوك الموظف العام عندما ينحرف عن المعايير المتفق عليها لتحقيق أهداف وغايات خاصة.

¹ - إبراهيم توهامي، اسماعيل قبيرة، عبد الحميد دليمي: **التهميش والعنف الحضري**، مخبر الإنسان والمدينة، سلسلة الدراسات الحضرية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، جامعة منتوري قسنطينة - الجزائر، 2004، ص-ص 99-101.

² - علي بن هادية وآخرون: **القاموس الجديد للطلاب**، معجم عربي مدرسي، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط7، الجزائر، 1991، ص775.

³ - أحمد محمد بن علي الغيومى المقرئ: **المصباح المنير**، معجم عربي، دار الحديث، القاهرة، مصر، 2001، ص-ص 280-281.

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

* تعريف رونالد رلث وسيمبكنز: هو كل فعل يعتبره المجتمع فسادا، ويشعر فاعله بالذنب وهو يرتكبه.¹

* أما المنظمة الدولية للشفافية عرّفت الفساد بأنه إساءة استعمال سلطة أُوْتمن عليها الشخص، لتحقيق مصالح شخصية.

* تعريف هيئة الأمم المتحدة: الفساد هو سوء استعمال السلطة العامة للحصول على مكاسب شخصية مع الإضرار بالمصلحة العامة.²

من خلال التعاريف السابقة نجد أن الفساد هو الخروج والانحراف عن القواعد والمعايير المتفق عليها والموضوعة من أجل تحقيق غايات وأهداف خاصة مع الإضرار بالمصلحة العامة.

وللفساد العديد من المظاهر منها:

1- البيروقراطية الإدارية:

تعرف الإدارة وبالأخص الجزائرية ثقلا كبيرا وبيروقراطية خانقة -فالحصول على ورقة إدارية مثلا- يكون الشخص ملزم بتقديم وثيقة أخرى، وللحصول على الوثيقة الأخرى يحتاج إلى وثيقة إثبات، وهكذا تستمر حلقة المطالب والوثائق والأوراق، وللحصول على أي وثيقة لابد من ملفات يدفعها وينتظر إصدارها، وقد يطول الانتظار، لذلك يحتاج إلى وسيط وإن لم يكن له معارف فلا بدّ من رشوة لتسريع عملية الحصول على الوثائق المطلوبة وقضاء الحاجات الإدارية المختلفة.

لا يمكن تعميم مثل هذه الممارسات، إلا أنها في الواقع منتشرة انتشارا واسعا في غالبية الإدارات والمصالح الإدارية والمالية.

1- **الرشوة:** لقد أصبح من الصعب حصول المواطن البسيط على خدمات وقد تكون عويصة من دون دفع رشوة، وفي كثير من الحالات تذكر بغير اسمها حيث أطلقت عليها أسماء مثل "هدية" (un

¹ - صلاح الدين فهمي محمود: الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1994، ص39.

² - محمد الأمين البشري: الفساد الإداري، الفساد والجريمة المنظمة، منشورات جامعة نايف العربية، الرياض، 2007، ص41.

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

(petit cadeau)، والأجر وغيرها من التسميات الشعبية، كما يستعملون حججا للتعامل بها، وقد أدت الرشوة إلى إلحاق الأذى البالغ بالمواطنين، وهكذا أصبح بعض الموظفين الإداريين البسطاء يتحكمون في العمليات الإدارية والإنتاجية ويعرقلون سيرها قصد الحصول على المقابل المادي للامشروع للخدمة الإدارية، ليس هذا فحسب- فما يصعب فهمه هو تواطؤ المسؤولين وعدم قيامهم بإجراءات مضادة ومراقبة سير العمل في وقت يتحدث الكل عن الصعوبات والعراقيل الإدارية، وهكذا تفشت الرشوة في قطاعات واسعة من الإدارة الجزائرية.¹

2- اختلاس وتبديد الأموال العمومية:

إلى جانب الرشوة؟، سرقة أموال البنوك والمؤسسات العمومية ولم يظهر من أخبارها على صفحات الجرائد اليومية والقنوات الإعلامية وأخبار المحاكم إلا القليل، ومن أشهر هذه القضايا "قضية القرن" بنك ومؤسسات "ال خليفة"، إلى جانب بنك الجزائر التجاري والصناعي، والبنك الوطني الجزائري، وبنك بدر وغيرها من الفضائح، فخلال سنوات عدّة كشفت قضية الخليفة عن أفراد معنيين بنهب المال العام في غياب الأجهزة الرقابية للدولة والمسؤولين على مراقبة تنقلات الأموال وممارسات البنوك الخاصة، وقد عرفت السنوات الأخيرة وخاصة بعد ظهور فضيحة الخليفة تسارع الأخبار التي تكشف عن الاختلاسات والسرقات وتبديد الأموال العمومية بمبالغ وصلت إلى مئات الملايير من الدنانير.²

3- الغش والتزوير:

انتشرت ظاهرة الغش انتشارا كبيرا، سعيا وراء الربح السريع لبعض التجار المستوردين، إذ نجد الكثير من السلع المغشوشة أو المقلدة في السوق، مما يجعل الزبائن ضحايا هذه المعاملات التجارية وما شجع على ذلك وما زاد قضية الغش استفحالا وخطورة، حسب ما كتبه بوفلجة غيات هو توسعها إلى القطاع التربوي، وقد مسّ شهادة البكالوريا الشهادة الوحيدة التي كان لها نوع من المصداقية، فعندما بدأت التربية الوطنية في معاقبة الولايات والثانويات ذات النسب المنخفضة من الناجحين، إلّجأ كثير من مديري التعليم الثانوي بل حتى بعض مديريات التربية، إلى تنظيم عمليات غش ممنهج من أجل رفع نسب الناجحين وهو

¹ - بوفلجة غيات: التذمر الاجتماعي في الجزائر أسبابه وتداعياته، دار الغرب للنشر والتوزيع، ط01، 2007، ص-ص

39. 40 .

² - المرجع نفسه، ص-ص 41-42

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

ما أدى إلى معاقبة الطلبة النزهاء مرتين: الأولى من خلال جدّهم وعملهم، والثانية من خلال عمليات التوجيه، حيث يحصل الطلبة الذين يلتجئون إلى الغش على معدلات عليا في شهادة البكالوريا، تمنحهم الأولوية في التوجيه إلى التخصصات التي يرغبونها (صيدلة، طب، هندسة معمارية...). في حين يوجه الطلبة الذين يعتمدون على جهودهم للنجاح إلى تخصصات قد لا تروقهم.¹

وللفساد آثار سلبية وخيمة على جميع الأصعدة والمجالات سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، وتتمثل الآثار السلبية للفساد الإداري فيما يلي:

أ- آثار الفساد الإداري على التنمية الاقتصادية: يؤثر الفساد الإداري على الأداء الاقتصادي ومن أبرز الآثار السلبية في هذا المجال ما يلي:

- يؤثر الفساد الإداري على النمو الاقتصادي فالفساد الإداري يضعف ويعرقل النمو الاقتصادي بطرق شتى، فهو يضعف الاستثمار المحلي، والأجنبي عن طريق زيادة فرص السعي للحصول على مزايا اقتصادية دون مراعاة مصلحة المجتمع، كما يخلق جو من عدم الثقة ويقلل الحوافز المشجعة للاستثمار ويؤدي إلى تقليل الأرباح، وقد أكد التقرير العالمي للتنمية لسنة 1997 أن الفساد مشكلة عامة تواجه المستثمرين، وأن هناك علاقة عكسية بين تفشي الفساد ومستوى الاستثمار في الاقتصاد القومي، فكلما زادت درجة الفساد قل حجم الاستثمار والعكس.²

كما يؤدي الفساد إلى التقليل من فعالية المشروعات العامة والتأثير السلبي على نمو الدخل القومي، إذ يؤدي إلى تراجع معدلات الإيداع والاستثمار، ومن ثم الحد من زيادة القيمة المضافة للدخل القومي.³

- يؤدي الفساد الإداري إلى خفض الإيرادات العامة خاصة الضرائب والرسوم الجمركية، حيث يلجأ الكثير من المتعاملين الاقتصاديين إلى دفع الرشوة لمفتشي الضرائب والجمارك، قصد خفض قيمة

¹ - بوقلجة غيات: المرجع السابق، ص، ص 45، 47

² - طارق محمود عبد السلام السالوس: التحليل الاقتصادي للفساد، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص 37.

³ - أمير فرج يوسف: مكافحة الفساد الإداري والوظيفي وعلاقته بالجريمة على المستوى المحلي والإقليمي والعربي والدولي في ظل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009، ص 100.

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

التزاماتهم الضريبية أو التهرب الكامل من دفع الضرائب والرسوم، هذا بالإضافة إلى الإعفاءات الضريبية التي يستفيد منها بين الحين والآخر.¹

إن الحكومات تخسر دخولا ضخمة من الإيرادات المالية المستحقة لخزينة الدولة بسبب الرشوة التي يتقاضاها موظفوا الدولة حتى يتجاهلوا جزء من الإنتاج أو الدخل أو الواردات في تقييمهم للضرائب المستحقة على هذه الأنشطة الاقتصادية.²

• يؤثر الفساد سلبا على الإنفاق العام من خلال تغيير وجهته الأساسية، فالحكومات الفاسدة تكون أكثر ميلا إلى توجيه وصرف نفقاتها على مشروعات يسهل فيها الحصول على الرشوة والعمولة، وذلك بسبب انعدام الرقابة على هذا النوع من الإنفاق، حيث يتم بالسرية التامة من ناحية ضخامة مدفوعاته مما يسمح بالحصول على عمولات كبيرة من ناحية أخرى، وفي مقابل هذا يقل الإنفاق على الخدمات التعليمية والصحية نظرا لانخفاض عائد الفساد فيها.

• يؤثر الفساد سلبا على مناخ الاستثمار، حيث يفضل المستثمرون الأجانب الإبتعاد عن الاستثمارات الإنتاجية والميل إلى الأنشطة الخدمانية لأن تأثير الفساد عليها أقل، كما قد تؤدي البيئة التي يتحكم فيها الفساد والتي لا تخضع لمعايير أو ضوابط أو قوانين واضحة إلى عزوف المستثمرين الجادين بل ويؤدي إلى هروب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج.³

وفي الجزائر رغم المجهودات التي بذلتها الدولة لترقية الاستثمار وتشجيعه سواء بتعديل القوانين المتعلقة بالاستثمار أو الإعفاءات الضريبية وتوفير الظروف الملائمة، إلا أن هذه الجهود باءت بالفشل نظراً لأن البيئة الاستثمارية تعاني من الفساد الذي انتشر في مختلف الميادين، هذا بالإضافة إلى البيروقراطية

¹ - منير الحمش: الاقتصاد السياسي، الفساد، الإصلاح، التنمية، إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2006، ص29.

² - سيد شوريجي عبد المولى: مواجهة الجرائم الاقتصادية في الدول العربية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2006، ص104.

³ - عبد الكريم بن سعد إبراهيم الخثران: واقع الإجراءات الأمنية المتخذة للحد من جرائم الفساد من وجهة نظر العاملين في أجهزة مكافحة الرشوة في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، قسم العلوم الشرطية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2003، ص39.

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

والتعقيدات الإدارية التي أدت إلى عزوف كثير من رجال الأعمال الأجانب عن الاستثمار في الجزائر ما عدا القطاع النفطي الذي يبقى كاستثناء لا يقاس عليه.

• يؤدي الفساد الإداري إلى ضياع واستنزاف جزء كبير من الأموال والممتلكات نتيجة حصول رجال الأعمال والمستثمرين المحليين والأجانب على الأشياء والعقود بأسعار أقل مما هي عليه، هذا بالإضافة إلى الاختلاسات التي يرتكبها بعض القادة السياسيين والإداريين، وعمليات تهريب وتحويل الأموال إلى الخارج، والتي قدرتها الهيئات الجزائرية بما قيمته 02 مليار دولار تهرب سنويا باتجاه الخارج، كما يتجلى تبذير الأموال من خلال مظاهر الإسراف والتبذير المالي الذي تشهده بعض الوزارات والهيئات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري أو الاقتصادي والذي يظهر في الإنفاق على المظهر الخارجي للأبنية والأثاث والتجهيز المبالغ فيه واستخدام الخبرات الأجنبية ذات التكلفة العالية.¹

ب- آثار الفساد الإداري على التنمية السياسية:

يؤدي الفساد الإداري إلى عدم الاستقرار السياسي أو فقدان النظام السياسي لشرعيته وإلى شيوع الفوضى والاضطرابات وغيرها وهي كما يلي:

• إن الفساد يشوه الهياكل الأساسية في الدولة كما قد يستخدم لشراء الضمير والولاء السياسي للنظام، مما يضعف شرعية السلطة ومصادقيتها، حيث تتورط شخصيات فاعلة ومؤثرة في السلطة في أعمال متعلقة بالفساد وعدم محاسبتها واستمرارها لكونها قريبة ومحسوبة على السلطة، وبناء علاقات فيما بينها على قاعدة تبادل المصالح.

• يتسبب الفساد في التوترات الاجتماعية والسياسية في الدولة مما يؤدي إلى فقدان ثقة الشعب للنظام فيفقد التواصل بين الشعب والسلطة.

• ضعف المشاركة السياسية أي عدم مشاركة المواطنين في العملية السياسية كالتصويت والانتخابات والاستفتاء، نتيجة غياب الثقة وعدم قناعة المواطنين بنزاهة المسؤولين وعدم الثقة بالمؤسسات القائمة وأجهزة الرقابة والمساءلة.

¹ - فيصل بن طلع بن طايح المطيري: معوقات تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008، ص55.

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

- ضعف المناخ الديمقراطي في الدولة: عندما يتفشى الفساد في أي دولة بمختلف صوره فإنه يؤدي إلى إضعاف وتشويه المناخ الديمقراطي في المجتمع وإن لم يكن القضاء عليه.
- انتشار الفوضى وانعدام الاستقرار السياسي: حيث تتعطل القوانين والأنظمة مما يؤدي إلى عدم الالتزام بأحكام القوانين والنصوص.¹

ت- يؤثر الفساد الإداري على التنمية الاجتماعية:

تتمثل الآثار الاجتماعية للفساد الإداري في الإخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية وانهيار القيم الأخلاقية وفقدان الاستقرار الاجتماعي.

- الإخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية: إذ يؤدي الفساد الإداري إلى انتشار التمييز الطبقي بين الفئات والشرائح الاجتماعية، كما يؤدي إلى تفاقم الفقر حيث يعمل على تخفيض إمكانية الدخل لدى الفقراء، بسبب تضائل الفرص المتاحة، وكذلك من خلال الحد من الإنفاق على خدمات القطاع العام وزيادة كلفتها.
- انهيار القيم الأخلاقية: إن الفساد الإداري يزرع القيم الأخلاقية السائدة بالمجتمع والقائمة على الصدق والأمانة والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص، ويصبح التمسك بالعادات والتقاليد والدين والقيم والأخلاقية عند المفسدين تخلفاً وجهلاً، كما يؤدي إلى انتشار الجرائم والحدق بين شرائح المجتمع
- انعدام الاستقرار الاجتماعي: إن الفساد الإداري يؤدي إلى حدوث الاضطرابات الاجتماعية، حيث يهدد الاستقرار الاجتماعي للأفراد، ويعرض كيانه المادي والمعنوي للخطر، ومعه تضعف العلاقات الإنسانية القائمة أساساً على الثقة والاطمئنان وتقل صور التكافل الاجتماعي.²

ث- الآثار القانونية للفساد:

- إن لظاهرة الفساد آثار وخيمية على كل من المنظومة القانونية والقضائية للدولة نجمها فيما يلي:
- ظهور تشريعات جديدة لا تحقق الردع الكافي، وتساعد الفاسدين على الهروب من العقاب، وذلك لكثرة ما بها من ثغرات قانونية.

¹ - فيصل بن طلع بن طابع المطيري: المرجع السابق، ص 60.

² - عبد الله أحمد المصراطي: الفساد الإداري نحو نظرية الاجتماعية في علم الاجتماع والانحراف والجريمة (دراسة ميدانية)، المكتب العربي الحديث، 2011، ص 81.

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

- عدم جدوى وفعالية تطبيق القوانين نتيجة فساد القائمين على تنفيذها من العاملين بالأجهزة الأمنية والرقابية والقضائية.
- بطء إجراءات المحاكمة: حيث يتم اللجوء إلى عرقلة إجراءات العدالة والمحاكمة حتى يتم التهرب من المسؤولية القانونية.¹

ج- تأثير الفساد الإداري على التنمية الإدارية:

تعتبر الإدارة عاملاً أساسياً في التنمية فهي التي تحول الخطط والبرامج والسياسات إلى مشاريع وخدمات واقعية، وهي التي تتكفل العدالة في توزيع الحقوق والواجبات وتضمن الحراك لعجلة التنمية، ولكن توجد بعض الإدارات عكس ذلك حيث نجد أن العاملين بها يرتكبون بعض الجرائم والمتمثلة في التزوير والاختلاس والسرقة خاصة بالميزانيات المخصصة للتنمية، وهذا له آثار سلبية ومدمرة للجهاز الإداري تتمثل في التأثير على عملية التخطيط، عملية اتخاذ القرار، عملية التنظيم وإعاقة جهود الرقابة الإدارية، وكذا تدني أخلاقيات الوظيفة وانتشار القيم العامة السلبية.²

ومن هنا يتضح أن هناك علاقة وثيقة بين هجرة العقول العربية والبطالة والفقر والفساد، فالفساد يعني سوء توزيع موارد الدولة وبالتالي زيادة مشكلة البطالة والفقر في أوساط الشباب بصفة عامة وبطالة وفقر الإطارات العلمية بصفة خاصة، مما يدفع بهذه الأخيرة نحو الهجرة الخارجية لتتسأ ظاهرة هجرة العقول في الواقع فإن هجرة العقول بمثابة إهدار لموارد الدولة وإهدار للثروة البشرية التي يجب توظيفها.

ففي دراسة لمؤسسة فلسطين الدولية للأبحاث كشفت على أن: عشرة آلاف عربي من العلماء والأطباء والمهندسين والفنيين ذوي المهارات العالية يهاجرون سنوياً إلى الغرب، نصفهم يهاجر إلى الولايات المتحدة، ويقدر عدد العلماء العرب الذين استقطبتهم الولايات المتحدة الأميركية منذ عام 1977م بحوالي مليون ونصف المليون عالم عربي يعيشون في الغرب، وتشير الإحصائيات إلى أن 54% من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى وطنهم الأم، وأثبتت الدراسات أن 90% من زيادة النمو

¹ - يوسف جلال: الفساد وأثره على التنمية، أساليب الرقابة الإدارية والمالية، تصحيح التجاوزات والانحرافات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006، ص 06.

² - عبد الرحمن أحمد هيجان: الفساد وأثره على الجهاز الحكومي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2003، ص 12.

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

الاقتصادي في الدول المتقدمة يرجع الفضل في تحقيقها إلى التقدم العلمي والتقني، كما أن 50% من الزيادة في حصة الفرد من الدخل القومي تعود للسبب ذاته، ولذلك فإن الدول المتقدمة تستحوذ على 95% من العلماء في العالم، وتستحوذ أيضا على النسبة ذاتها من البحث العلمي، وعلى 97% من براءات الاختراع في العالم، في حين أن عدد سكان هذه الدول لا يتجاوز 12% من عدد سكان العالم، وتستحوذ أيضا على 64% من الدخل العالمي.

ويتفق الدكتور محمد محمود يوسف مع دراسة مؤسسة فلسطين الدولية "العقول العربية المهاجرة"، في أن العلماء العرب في الخارج يقدمون للولايات المتحدة الأميركية دخلا لا يقل عن 40 بليون دولار سنويا، وهو ما يعادل نصف دخل الوطن العربي من النفط، ولا شك أنها قضية قومية واقتصادية تستحق العمل الجاد والحقيقي لاستيعابها وتوظيفها.¹

من هذا نجد أن تعقد المشاكل الاجتماعية وصعوبات ظروف الحياة، من العوامل التي تؤدي إلى دفع الشباب، بما في ذلك الكفاءات العلمية، إلى التفكير في الهجرة. وقد يعمد الشباب إلى استعمال طرائق مختلفة للهجرة. فالمحاولة الأولى عادة ما تبدأ بإخراج جواز سفر والسعي إلى الحصول على تأشيرة الدخول إلى إحدى الدول الغربية. وفي حالة الفشل في ذلك، يضطر الشاب إلى اللجوء إلى طرق سرية وغير قانونية. وقد شملت الهجرة مختلف شرائح المجتمع من شباب وكبار، من ذكور وإناث، بل من عمال وإطارات وكفاءات علمية.

فأمام انسداد الأفق الاقتصادي، سعى الشباب الجزائري إلى الهجرة بكل الطرق، مهما كانت درجة خطورتها، كركوب مخاطر الأمواج والمجازفة بالحياة فمن الطرق التي كانت سائدة، ركوب بواخر السلع بطرق غير قانونية، وقد يكون ذلك بتواطؤ مع بعض عمال البواخر والموانئ، ومن الذين يقومون بمساعدة المهاجرين السريين، أو ما يطلق عليهم بـ "الحراقة"، للوصول إلى البواخر الراسية ومساعدتهم على الاختباء داخلها، إلا أن تعدد الحالات المكتشفة وتشدّد الإجراءات حول بواخر السلع، دفع المترشحين للهجرة غير القانونية يعتمدون أساليب أخرى.²

¹ - محمد محمود يوسف: حوار حول البطالة وهجرة العقول، موقع رسالة أون لاين وموقع الشبكة العربية العالمية، ص-ص

04-03 . 01.pdf /7-14.../Mohamed_Yossef www.cpas-egypt.com/pdf/

² - بوفلجة غيات: مرجع سبق ذكره، ص 53

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

فعلى الرغم من صعوبة الإجراءات الضرورية للحصول على تأشيرات الدخول إلى الدول الأوروبية خاصة، والحصول على الوثائق المطلوبة عامة، إلا أن ذلك لم يوقف الشباب عن عزمهم وعن محاولاتهم المتكررة ولو باللجوء إلى تزوير الوثائق المطلوبة، وتقديم الرشوة لبعض موظفي السفارات الأجنبية، مما أدى إلى ظهور عصابات متخصصة في تزوير تأشيرات الدخول إلى الدول الأوروبية.

وهكذا نجد الشباب الجزائري يوميا في طوابير طويلة أمام السفارات الأجنبية والأوروبية خاصة، بطريقة مذلة أحيانا. عادة ما تقدم تبريرات وحجج لدخول تلك الدول، منها الدراسة أو العلاج أو زيارة أحد الأقارب، بل وحتى التجارة، ولكن الهدف الحقيقي هو البقاء والاستقرار هناك. وكثيرا ما يلتجئ الشباب إلى الزواج بإحدى الجزائريات، أو غيرهن من القاطنات بالمهجر والحاصلات على جنسية غربية، ولو تكبره سنا كل ذلك من أجل تسهيل عملية الهجرة، لذلك أصبحت الطريقة الأخيرة موضحة لم تستثن حتى الإطارات العليا، من كفاءات وإطارات جامعية.

إذ يعرف المجتمع الجزائري حالة من عدم احترام الكفاءات وذوي الخبرة والاختصاص، وهكذا فالمثل الشائع هو أنه "لا أحد ضروري"، وهو شعور سائد، دفع كثيرا من الجزائريين إلى الهجرة من وطنهم، بما في ذلك إطارات عليا، صرفت الدولة مبالغ باهظة لتكوينها بأرقى الجامعات الدولية، ومع ذلك أهملوا وهمشوا، ولم يبق لهم من خيار إلا الهجرة، وهكذا نجد من بين هؤلاء العديد من أساتذة الجامعات الجزائرية والباحثين والإطارات المكونة تكوينا عاليا عادة بالخارج وعلى نفقات الدولة، ومع ذلك فهي تهاجر وذلك لأنها تشعر بضعف الدخل المادي وصعوبات المحيط والتهميش وغياب شروط العمل العلمي من أجهزة بحث ومراجع وكتب، إلى جانب ما هو أولى وأسمى هو التقدير والاحترام. لهذا يهاجرون إلى حيث تثن جهودهم ويجدون العناية والتقدير والاحترام، إلى جانب الإمكانيات المادية التي لم يحصلوا عليها في وطنهم، إنه نزييف حقيقي تعاني منه الجزائر، في وقت هي فيه أحوج لهذه الكفاءات.¹

¹ - بوفلجة غيات: المرجع السابق، ص 57

المبحث الثاني: واقع البحث العلمي وعلاقته بهجرة الأدمغة

أولاً: مشكلات البحث العلمي في الوطن العربي:

هناك عدد من الإشكاليات والتحديات التي يواجهها البحث العلمي في الوطن العربي عامة. وتتنوع هذه المشكلات والتحديات لترتبط بالجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والجانب السياسي والإداري، يمكننا تلخيص أهم هذه المشكلات على النحو التالي:

- ✓ تدني مستوى الانفاق على البحث العلمي.
 - ✓ نقص الأدوات البحثية اللازمة.
 - ✓ تشتت الجهود البحثية في الوطن العربي.
 - ✓ عدم توفر البيئة والظروف البحثية الملائمة.
 - ✓ عدم ربط الجهود البحثية بأهداف التنمية الشاملة.
 - ✓ العقوبات الإدارية والبيروقراطية التي تواجه الباحثين في نشر بحوثهم.¹
- كما حدد الأعرجي (1995) عددا من المشكلات التي تواجه البحث العلمي في الوطن العربي، ومن أبرزها:
- ✓ نقص كميات ونوعيات المعلومات المطلوبة، الأمر الذي يؤدي إلى ارتكاب الأخطاء في تشخيص المشكلات البحثية والتوصل إلى الاستنتاجات السليمة.
 - ✓ النسب العالية من المعلومات المتقادمة، الأمر الذي يؤدي إلى تضليل الباحثين وبالتالي عدم مصداقية النتائج التي يتم التوصل إليها.
 - ✓ ضعف الثقة بمناهج البحث العلمي والاعتماد على طرق تقليدية في معالجة المشكلات الإدارية، مثل الاعتماد على الخبرة والبداهة والحدس في التصدي للمشكلات الإدارية.
 - ✓ النقص في الإمكانيات المادية والتكنولوجية والأجهزة والأدوات التي تستخدم في البحث العلمي.

¹ - أعرب فتحة: معوقات البحث العلمي لدى الأستاذ الجامعي في الجامعة الجزائرية-دراسة ميدانية على أساتذة جامعة الجزائر 02، بوزريعة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص علم الاجتماع الثقافي التربوي، 2010-2011، ص66-67

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

- ✓ التدخلات غير المبررة من قبل بعض القادة الإداريين في المؤسسات، والتأثير على الباحثين لتكون نتائج بحوثهم مساعدة على تكريس الأمر الواقع والتغطية على العيوب وجوانب الخل.
- ✓ المقاومة التي تبديها المؤسسات تجاه الباحثين ورفض التعاون معهم، وذلك خشية من هذه المؤسسات أن تكشف نتائج البحوث عن جوانب الخل. والاضطراب في تلك المؤسسات.¹

ولقد أشار محمود (1999) إلى أهم مشكلات البحث العلمي في الوطن العربي ... فيما يلي:

- تدني مستوى الانفاق على البحث العلمي.
 - نقص التجهيزات العلمية والتقنية الضرورية لإنجاز البحوث العلمية.
 - نقص الفنيين والمتخصصين في التقنيات الحديثة المستخدمة في البحث العلمي.
 - غياب المؤلفات والمراجع الضرورية لعمل الباحث.
 - غياب سياسات واضحة للبحث العلمي.²
- كما أشار غانم (2000) إلى عدد من المعوقات التي تواجه البحث العلمي في الوطن العربي، ومن أبرزها ما يلي:
- غياب السياسات العلمية والتكنولوجية في الدول العربية، فضلا عن البحث العلمي والتكنولوجي يحتل مكانة هامشية في أنشطة الدول واهتماماتها.
 - الضعف الكمي والكيفي للمجتمع العلمي والتكنولوجي في الوطن العربي، وعزلته عن النشاط الوطني والإقليمي.
 - قلة الموارد المخصصة لدعم البحوث العلمية والتكنولوجية.
 - عدم إدراك القطاعات الاقتصادية لأهمية البحث العلمي والتكنولوجي ودوره في تحقيق الخطط والبرامج والأنشطة في تلك القطاعات.
 - ضعف مراكز المعلومات العلمية، وتدني خدمات التوثيق والمكتبات.
 - عدم توفير المناخ الملائم لإجراء البحوث، وانتشار البيروقراطية وقلة الحوافز.
 - التبعية العلمية والتكنولوجية للدول المتقدمة.

¹ - أحمد الخطيب: مرجع سبق ذكره، ص-ص 47-48

² - أعراب فتيحة: مرجع سبق ذكره، ص 67

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

- ضعف البنى الأساسية للبحث العلمي.
- هجرة الكفاءات العربية إلى الخارج.
- تدني مستوى الوعي العلمي والتكنولوجي للشعب العربي.
- ضعف العمل العربي المشترك في مجالات العلوم التكنولوجية.¹

ثانيا: مشاكل البحث العلمي في الجزائر:

رغم كل الخطوات العملاقة التي شهدتها قطاع البحث العلمي في الجزائر، إلا أن البحث العلمي تواجهه مشاكل متعددة وكبيرة تخللته والتي تتمثل أساسا في نقص الإمكانيات المالية والمشاكل الإدارية. كما أكد الدكتور عبدو الجلفاوي، وإذا ذهبنا إلى الدراسة التي قام بها الأستاذ "أحمد هاشمي" في جامعة وهران وذلك في سنة 1998، والتي تحوي على مجموعة من الأساتذة من مختلف المعاهد وحملت هذه الدراسة أهم المشاكل والعراقيل التي تعرقل مسار البحث العلمي في الجزائر عند الأساتذة.

ومن خلال هذا الجدول يستعرض المعطيات والنسب المستنتجة وهي كالتالي:

الجدول رقم(03): يوضح أهم المشاكل المعيقة للقيام بالبحوث العلمية في الجزائر:

الرتبة	أهم المشاكل المعيقة للبحث	النسبة %
1	إهمال الأستاذ من طرف الدولة	86.04
2	عدم تشجيع الباحثين ماديا ومعنويا	79.07
3	عدم توفر شروط البحث العلمي	79.07
4	قتل روح البحث وعزيمة الباحثين	76.74
5	إهمال نتائج البحوث من قبل الجهات المعنية	74.41
6	العراقيل الإدارية للباحثين	73.21
7	صعوبات نشر البحوث العلمية	72.09

ومن خلال هذا الجدول يتبين أن هناك عدة مشاكل لازال يعاني منها البحث العلمي في الجزائر خاصة التي ذكرها الباحث في مقدمتها إهمال الأستاذ من طرف الدولة بأكثر نسبة تقدر بـ 86.04% وتأتي

¹ - أحمد الخطيب: مرجع سبق ذكره، ص 49.

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

في مقابلها أصغر نسبة قدرت بـ 72.09% المتعلقة بصعوبة نشر البحوث العلمية، وهذه المشاكل تبقى محصورة في أقوال الأساتذة المستجوبين.

أما فيما يخص الجانب الآخر الخاص بسبل ترقية وتطوير البحث العلمي في الجزائر فقد أجمع الأساتذة المنضمين إلى الاستجابات على ما يلي: ¹

الجدول رقم (04): يوضح سبل ترقية وتطوير البحث العلمي في الجزائر

الترتبة	سبل ترقية البحث العلمي	النسبة %
1	توفير مراجع ومصادر حديثة	83.72
2	تحسين ظروف العمل والبحث	79.07
3	توفير وسائل البحث العلمي	76.74
4	وضع القانون الأساسي للباحث	76.74
5	إيلاء مهمة البحث إلى مشرفين نزهاء وفعالين	74.41
6	تشجيع الباحثين ماديا	72.09
7	الرفع في الإنفاق على البحث العلمي	72.09
8	إشراك الباحثين في المشاريع التنموية	72.09
9	وضع إدارة فعالة حسب متطلبات العصر	72.09
10	منح مسؤولية البحث للأفراد الفعالين	72.09

¹ - أعراب فتيحة: مرجع سبق ذكره، ص122.

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

من خلال الجدول يظهر لنا كل النسب كانت متقاربة وأجمع جل المستجوبين من الأساتذة على البحث وذلك من خلال توفير الإمكانيات اللازمة للقيام بالبحوث وتوفير المناخ الملائم لإجرائها وكل تلك العوامل تساهم بقدر كبير في ترقية البحث العلمي في الجزائر.

ويتطرق الأستاذ أحمد هاشمي إلى مجمل الوسائل الكفيلة بتطوير البحث العلمي في الجزائر حسب ما أكدته الأساتذة المستجوبون في الجدول التالي:

الجدول رقم(05): يوضح الوسائل اللازمة لتطوير البحث العلمي في الجزائر:

الرتبة	الوسائل اللازمة لتطوير البحث	النسبة %
1	الإسراع في إجراءات نشر البحوث	91.0
2	الإسراع في تقييم البحوث العلمية	90.0
3	تبني الجامعات لعملية نشر البحوث	88.4
4	تقليل عدد ساعات التدريس في الأسبوع	85.4
5	توفير المراجع والمصادر الحديثة	84.9
6	الاستفادة مما تقدمه المنظمات العلمية من دعم لإجراء البحوث	84.9
7	تعميم نتائج البحوث	83.4
8	توفير الدعم المادي لتمويل البحوث	83.0

من خلال هذا الجدول أكد معظم الأساتذة المستجوبون تقريبا على نفس ما ذكر في الجدول السابق، والغاية الأولى من كل ذلك هي البحث، وذلك عن طريق تسهيل عمليات نشر البحوث.¹

¹ - أعراب فتيحة: المرجع السابق، ص 123.

ثالثاً: الإنفاق على البحث العلمي:

1- الإنفاق على البحث في الدول المتقدمة:

- **الولايات المتحدة الأمريكية:** بلغت نسبة الإنفاق على البحوث العلمية في الولايات المتحدة الأمريكية ما بين (2,77%) في عام 1990م و(2.5%) في عام 1998م من إجمالي الدخل القومي، حيث يقع عبء تمويل البحث العلمي في الولايات المتحدة الأمريكية على عاتق القطاع الخاص بنسبة بلغت في عام 1995م (59.4%) من مجمل الإنفاق في هذا القطاع، وبلغت نسبة الإنفاق الحكومي نحو (35.5%) في حين تقوم الجامعات الحكومية ببقية الإنفاق ونسبته (5.1%)
- **اليابان:** تراوح الإنفاق على البحث العلمي في اليابان بين (3.35%) في عام 1990م و(2.8%) في عام 1994م من الدخل الإجمالي الوطني، وبمتوسط (2.91%) خلال السنوات العشر الماضية حيث أنفق القطاع الخاص (81.7%) من إجمالي الإنفاق في عام 1991 والإنفاق الحكومي (18.3%) لنفس العام.
- **فرنسا وألمانيا:** تراوحت نسبة الإنفاق في البحث العلمي في فرنسا بين (2.25%) عام 1997، وبمتوسط (2.39%) في العشر السنوات الأخيرة. أما في ألمانيا فقد تراوحت نسبة الإنفاق بين (2.22%) عام 1990م و(2.95%) عام 1991 بمتوسط بلغ (2.28%) خلال الفترة نفسها. وقد أنشأت كل من فرنسا وألمانيا الاتحادية نظاماً للتمويل مزدوج القنوات بلغ فيه إنفاق القطاع الخاص (48.7%) في فرنسا و (61.4%) في ألمانيا من إجمالي الإنفاق على البحث العلمي.¹
- **كندا وإيطاليا:** في هذه الدول يقل الإنفاق في مجالات البحث والتطوير عن سابقتها من الدول الصناعية. ففي كندا تراوح الإنفاق على البحث العلمي من إجمالي الدخل الوطني بين (1.51%) في عام 1990م و(1.69%) في عام 1994 بمتوسط بلغ (1.61%) خلال الفترة بين 1990-1998م. وفي إيطاليا تراوح الإنفاق بين (1.3%) و(2.21%) في عامي 1995 و1997م على التوالي. وكما هو في الدول الصناعية فإن عبء التمويل يقع على عاتق القطاع الخاص بنسبة (50.7%) في كندا

¹ - فيصل بن عبد الله البوادي: معوقات البحث في مجال العلوم الإدارية- بحث ميداني على هيئة التدريس في الجامعات السعودية، مركز البحوث السعودية، 2005، ص 32.

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

و(42.7%) في إيطاليا، وللجامعات الحكومة بنصيب كبير من دعم البحوث العلمية بلغ (20.1%) في كندا و(50.2%) في إيطاليا.

• **الدول الآسيوية:** تراوحت نسبة ما تتفقه الحكومات الآسيوية على البحث والتطوير من (0.14%) في إندونيسيا و(2.44%) في كوريا الجنوبية من مجمل دخلها الوطني، فقد حاولت كوريا الجنوبية رفع معدلات التنمية وتحسين وضعها الاقتصادي بمضاعفة الإنتاج من خلال البرامج البحثية الوطنية التي توفر التمويل اللازم لها من القطاعين الحكومي والخاص.

2- الإنفاق على البحث في بعض الدول العربية والخليجية:

كان إسهام الدول العربية في الإنفاق على البحث العلمي محدودا ودون مستوى الطموحات، حيث تراوح الإنفاق ما بين (0.4%) و(0.22%) في كل من مصر وتونس والكويت وقطر والأردن. ومن خلال مقارنة الإنفاق في الدول العربية مع الدول الصناعية والآسيوية فإن المخصصات العربية لدعم البحوث العلمية خلال الفترة 1990 إلى 1998 متواضعة بدرجة كبيرة، كما أن تمويل نشاط البحث العلمي في الدول العربية يعتمد اعتمادا شبة كلي على الدولة.

• الإنفاق على البحث في المملكة العربية السعودية:

إن الإنفاق على البحث العلمي في المملكة العربية السعودية لا يختلف كثيرا عن بقية الدول العربية، فيما يتعلق بقيام الدولة بالعبء الأكبر في تمويل البحوث العلمية. فقد بلغ الإنفاق المحلي على البحث والتطوير خلال العام 1996م نحو 1284 مليون ريال مقارنة بمبلغ 491.1 مليون ريال لعام 1992م. وبذلك فإن نسبة إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير في المملكة خلال عام 1996م بلغ نحو (0.25%) من الناتج المحلي والبالغ 510 بليون ريال.¹

إذن يمكننا اعتبار حجم الإنفاق على البحث العلمي أحد المؤشرات الهامة لقياس تقدم الشعوب. فضلا عن أن حجم الإنفاق إنما يعكس مدى اهتمام وتقدير أي مجتمع من المجتمعات لتدعيم سيرة العلم والتقدم التكنولوجي من جانب، والارتقاء بمجالات التنمية وتحقيق الرفاهية للشعوب من جانب آخر.

وهناك اتفاق دولي حول نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير قيمته 1% من الناتج المحلي الإجمالي، باعتبار أن هذا المستوى من الإنفاق يمكن أن يحقق أثرا إيجابيا في قطاعات الإنتاج في المجتمع، وما دون هذا المستوى يمكن اعتباره إنفاقا غير منتج، وهذا هو الحال بنسبة للوطن العربي، حيث بلغ حجم

¹ - فيصل بن عبد الله البوادي: المرجع السابق، ص33

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

الإنفاق على البحث العلمي لأقطار البحث الوطن العربي لعام 1992 نحو (548) مليون دولار، وهي تمثل 0,11% من الناتج المحلي لنفس السنة وهذه النسبة تقل عن 0,1% في 60% من أقطار الوطن العربي، بينما تتراوح بين 0,2-0,14% في باقي أقطار الوطن العربي.

وإذا ما دققنا في نسب الإنفاق على البحث العلمي في الوطن العربي بالمقارنة مع إسرائيل واليابان وأمريكا، نكشف أن هذه النسب تعتبر من أقل النسب حيث بلغت (0,36%) في مصر، تليها الأردن بنسبة (0,31%)، والكويت (0,24%). وبلغت (0,22%) في اليمن و(0,16%) في سوريا و(0,15%) في السعودية. في حين بلغت هذه النسبة (2,84%) في اليابان و(2,10%) في أمريكا و(2,5%) في إسرائيل. أي أن إسرائيل تنفق على البحث العلمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أكثر مما تنفقه أمريكا، وتعتبر هذه النسبة من النسبة التي تتفقه اليابان على البحث العلمي. ولعل هذه المقارنة بين نسب الإنفاق على البحث العلمي من النتائج المحلي الإجمالي في الوطن العربي وبين نسب الإنفاق على البحث العلمي في إسرائيل واليابان وأمريكا، إنما تكشف عن القصور الكبير في الإنفاق على البحث العلمي في الوطن العربي، فضلا عن أن تدني هذه النسب إنما تمثل نموذجا للتحدي العلمي والتكنولوجي الذي يواجه الوطن العربي بما يمثله هذا التحدي من عدم قدرة الوطن العربي على التنافس في مجال الإنتاج العلمي والتكنولوجي والمعرفي.

وللتدليل على عدم الجدية وقلة الاهتمام بالبحث العلمي في الجامعات العربية هو هزالة المخصصات المالية المرصودة في الموازنات السنوية لهذه الجامعات والمقررة لأغراض البحث العلمي. وأن أية مراجعة للموازنات السنوية لغالبية الجامعات العربية إما تكشف بوضوح على أن هذه المخصصات تقل كثيرا عن المخصصات المرصودة لأغراض شراء السيارات لرؤساء الجامعات، والتي يحرص على تجديدها كل عام.¹

• ميزانية البحث العلمي في الجزائر:

إن التحديات والرهانات التي تواجه العالم اليوم خاصة المتخلف، لا تكمن فقط في الحاجة الملحة على المشاركة في مجتمع المعرفة، وإنما تكمن أيضا في كيفية التطبيق الفعال والناجع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال والتحكم فيها، وكيفية استخدامها في سبيل تضيق الفجوة التنموية بين الدول المتقدمة والمتخلفة والنظر في تطوير وترقية البحث العلمي في الجزائر من خلال إزالة العقبات والصعوبات التي تحد من

¹ - أحمد الخطيب: مرجع سبق ذكره، ص-ص 50-52

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

الإنتاج العلمي في الجامعة، وذلك عن طريق تخصيص ميزانية كافية لمباشرة الدراسات والأبحاث العلمية، فإذا أخذنا قيمة ميزانية البحث العلمي في الجزائر إلى الناتج المحلي نجد أنها سجلت أصغر المستويات مقارنة بإفريقيا حيث بلغت نسبة 18% .

وقدر المتوسط الإفريقي بنسبة 36% إلى غاية سنة 1999، حيث وفرت الجزائر إمكانيات كبيرة من أجل الوصول إلى نسبة 01% سنة 2000 وذلك كان بعد تأسيس الصندوق الوطني لتطوير البحث التكنولوجي، ومن خلال الدراسة التي قام بها "عبد الكريم بن أعراب" حول مستقبل البحث العلمي في الجزائر، يبين تطور ميزانية البحث العلمي من سنة 1996 إلى غاية 2000 في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): يوضح تطور ميزانية البحث العلمي في الجزائر من (1996-2000) (الوحدة 1000 دينار جزائري).

السنة	1996	1997	1998	1999	2000
طبيعة الميزانية					
البحث الجامعي	375500	30400	400000	504100	554000
المراكز والوكالات	914000	892600	1057169	784544	5618804
مجموع إنفاق الجزائر	1289500	196600	1457169	1285644	6172804
النسبة إلى مجموع الاعتمادات المخصصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي	%6.59	%6.23	%5.99	%3.87	%15.99

من خلال هذا الجدول نترغب في إيصال ميزانية البحث العلمي إلى 01% من الناتج المحلي الإجمالي، لكن خبراء البنك الدولي اعتبروا هذه "النسبة غير كافية لخروج الاقتصاد الجزائري من التبعية المطلقة للمحروقات".

وفي ملتقى "الاقتصاد القائم على المعرفة" الذي نظمه المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي هو هيئة استشارية تابعة لرئاسة الجمهورية، حيث وصف خبراء البنك الدولي المشاركون بنتائج البحث العلمي الجزائري منذ عام 2000 بالهزيلة.

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

وقد اعتبر رئيس معهد الموارد البشرية بوهان الدكتور محمد بهلول في حديثه "للجزيرة نت" أنه حتى نسبة الـ 01% لا تستجيب للمعايير العالمية، حيث المعدل العام الدولي يبلغ نحو 03%، وفي بعض الدول مثل سنغافورة كوريا الجنوبية يتراوح بين 4 و 4.5%، غير أنه أقر بأن نسبة 01% تعد بالنسبة للجزائر جهدا كبيرا مقارنة مع دول الجوار. أضاف قائلاً بأن البحث العلمي لا يعاني من الموارد المالية، بل من التسيير البيروقراطي للإدارة التي تأخذ أكثر من 60% من ميزانية البحث العلمي.¹

وكل هذه المبالغ المالية للبحث العلمي وإن تبدو مهمة وتسجل قفزة واضحة إلا أن بلوغ نسبة 01% من الناتج المحلي الخام يظل هدفا بعيدا لأنها تمثل أقل من 0.40% فقط، لكن الباحثين قد ارتاحوا لهذه السياسة الجديدة المدعمة للبحث العلمي، من خلال توفير الإمكانيات المادية الكبيرة، والتي وضعت في تصرف الأساتذة الباحثين لاسيما بعد إقرار العمل بالمخابر.

رابعاً: الإنتاج العلمي في الوطن العربي:

لقد أصبحت استراتيجية البحث العلمي تعبيراً عن طموحات الأمم والمجتمعات وتطلعاتها المستقبلية، وأصبح تقدم المجتمعات يقاس بمقدار تقدمها العلمي والتكنولوجي، وما لديها من مخزون من الابتكارات وتراكمات الخبرة العلمية والتكنولوجية، ولذلك يجب أن يكون الهدف الاستراتيجي للبحث العلمي بالنسبة للأمة العربية معبراً عن طموحاتها في البناء والنمو القومي، وما نلاحظه أن هناك تفاوت في حجم المساهمة من بلد إلى آخر، كما أن المقياس الذي يأخذ بعين الاعتبار تقدم المجتمعات الذي ذكر سابقاً وأيضاً من عدد البحوث وإنتاجية الباحثين والمختصين، ومن خلال بعض الدراسات المهمة بالبحوث العلمية في الوطن العربي أكدت أن ما ينشر سنوياً لا يتعدى 15 ألف بحث، وعدد أعضاء هيئة التدريس ما يقارب 55 ألف، فإن معدل الإنتاجية يقارب 0.3 وهذا الحال سيء من حيث الإمكانيات العلمية والتكنولوجية المقدمة لهذا المجال، حيث قدر في البلدان المتقدمة ما يعادل 10% من معدلات الإنتاجية.

لقد بلغ إجمالي البحوث العلمية في الوطن العربي حوالي 465 بحث وذلك في سنة 1967، وهذا ما يعني أن الزيادة المسجلة تبلغ 19 ضعفاً في عدد البحوث خلال 30 سنة الماضية، وإذا رجعنا إلى كل من دولة الكويت والسعودية فقد قدرت الزيادة ما يقارب مائتي ضعف، كما أن معدل الدراسات المنتجة بالنسبة إلى الفرد الواحد في كلتا الدولتين يضاهي حالياً هذا المعدل في آسيا، وأيضاً نجد أن أقطار مجلس

¹ - أعراب فتيحة: مرجع سبق ذكره، ص-ص 53-55

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

التعاون الخليجي هي الآن في المقدمة وفي صدارة الترتيب من حيث النشر في الوطن العربي والتي يقدر سكانها بـ 50% من سكان الوطن العربي، كما أن الإنتاج العلمي في السعودية ازداد من 05 من إنتاج مصر في سنة 1975 إلى ما يقارب 70% منه في سنة 1995.

كما ساهم العلماء العرب في المجتمعات العربية بما يقارب 108 آلاف بحث علمي في سنة 1996 للمجالات العالمية، وهو رقم قياسي أكثر مما أنتج في دولة البرازيل. كما بلغ 60% مما أنتج في دولة الصين، و 50% مما أنتج في الهند، ويزيد بنسبة 30% عما نشر في دولة كوريا الجنوبية في نفس العام. كما أشار غانم إلى عدد من المعوقات التي تواجه البحث في الوطن العربي ومن أبرزها ما يلي:

- غياب السياسات التكنولوجية في الدول العربية، فضلا على أن البحث العلمي والتكنولوجي يحتل مكانة هامشية في أنشطة الدول العربية واهتماماتها.

- الضعف الكمي والكيفي للمجتمع العلمي والتكنولوجي في الوطن العربي، وعزلته عن النشاط الوطني والإيمائي.

- ضعف مراكز المعلومات العلمية، وتدني خدمات التوثيق والمكتبات.
- عدم توفير المناخ الملائم لإجراء البحوث، وانتشار البيروقراطية وقلة الحوافز.
- التبعية العلمية والتكنولوجية للدول المتقدمة.
- ضعف البنى الأساسية للبحث العلمي.
- هجرة الكفاءات العربية للخارج.
- تدني مستوى الوعي العلمي والتكنولوجي للشعب العربي.
- ضعف العمل العربي المشترك في مجالات العلم والتكنولوجيا.¹

خامسا: البحث العلمي وإشكالية هجرة الأدمغة العربية:

تعد قضية هجرة العقول والكفاءات من المشكلات التي تتطلب اهتمام الدول، خاصة الدول التي تعاني من تسرب أو فقدان العديد من العقول والكفاءات العلمية إلى الخارج. إذ أن لهجرة العقول العربية تأثيرات سلبية على عملية التنمية العربية، فهنفعلى سبيل المثال هناك حوالي 10 آلاف مصري يعملون في مواقع حساسة بالولايات المتحدة الأمريكية، من بينهم 30 عالم يعملون

¹ - أعراب فتيحة: المرجع السابق، ص، ص 65، 68

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

في مراكز الأبحاث النووية، ويشرف بعضهم على تصنيع تقنية الأسلحة الأمريكية الموضوعة تحت الاختبار، كما يعمل 250 باحث في الوكالة الأمريكية للفضاء "ناسا" بقيادة العالم الدكتور "قاروق الباز"، إضافة إلى حوالي 300 آخرين يعملون في المستشفيات والهيئات الفيدرالية، وأكثر من ألف متخصص بشؤون الكمبيوتر والحاسبات الآلية.

ويشير هذا إلى مساهمة عدد من أساتذة الجامعات العربية في تطوير العديد من الدراسات الفيزيائية والهندسية في الجامعات ومراكز الأبحاث الأمريكية، وخاصة في جامعة كولومبيا في نيويورك وجامعتي بوسطن ونيوجرسي، وعلى رأسهم العالم المصري "أحمد زويل" الذي منح جائزة نوبل للكيمياء في عام 1999، هو الذي يعمل في معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا.

وعموماً فإن هجرة الكفاءات البشرية المتخصصة تجعل الدول تفقد مورداً حيوياً وأساسياً في ميدان تكوين القاعدة العلمية للبحث والتكنولوجيا، وتبدد الموارد المالية العربية الضخمة التي أنفقت في تعليم هذه الكفاءات وتدريبها، والتي تحصل عليها البلدان الغربية بأدنى التكاليف، ففي وقت هاجر فيه مئات الآلاف من الكفاءات العربية إلى الولايات المتحدة وكندا وأوروبا الغربية، تدفع البلدان العربية أموالاً طائلة لاستقطاب الخبرات الدولية، الأمر الذي يحمل المشروعات الصناعية العربية تكاليف إضافية للخدمات الاستشارية والعمولات بنسبة تتراوح بين 200-300% مقارنة بالتكاليف الأولية، وأن قيمة الارتفاع في هذه التكاليف خلال خمس سنوات فقط (ما بين 1975 و 1980) بلغت 25 مليار دولار، أي أكثر من إجمالي الإنفاق العربي في مجالات التعليم والبحوث والتقانة في المدة (من 1960 إلى 1984).¹

وبالنسبة لحصر أسباب هجرة العقول والكفاءات المتعلقة بالظروف الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الإدارية، وظروف البحث العلمي نورد ما يلي:

✓ انعدام الاستقرار السياسي والاجتماعي، بالإضافة إلى اختفاء الديمقراطية التي تؤدي إلى شعور أصحاب العقول والخبرات بالغربة في أوطانهم، مما يدفعهم إلى الهجرة سعياً وراء ظروف أكثر حرية واستقراراً.

¹ - عبد الله شمت المجيدل، وآخرون: البحث العلمي في الوطن العربي إشكاليات وآليات للمواجهة، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، مصر، 2008، ص-ص 31-33

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

- ✓ انخفاض مستوى المعيشة وضعف الدخل المادي لأصحاب الكفاءات العلمية الذي يضمن لهم حياة كريمة ويؤمن مستقبل أبنائهم.
 - ✓ سفر الطلاب إلى الخارج، وتأقلمهم مع أسلوب الحياة الأجنبية واستقرارهم في الدول التي درسوا فيها والتأثر بمجتمعاتها، بالإضافة إلى توفر الجو العلمي المناسب مقارنة بالموجود في بلادهم.
 - ✓ نقص المستلزمات الضرورية للنهوض بالبحث العلمي، مثل التسهيلات البحثية الفاعلة كالمعامل والأجهزة والمعدات، ونظم المعلومات والاتصال والتوثيق والحاسبات الآلية وغير ذلك.
 - ✓ يعاني بعض العلماء العرب من انعدام وجود تخصصاتهم كعلماء الذرة، وصناعات الصواريخ والفضاء والعلوم البيولوجية.
 - ✓ التقدير غير الكافي للعلم والعلماء في معظم الدول العربية، وعدم ثقة الدول العربية في أصحاب الاختراعات والأفكار غير التقليدية من العلماء.¹
- وقد حالت كل هذه الظروف دون أن يكون بإمكان الجزائر كغيرها من البلدان العربية أن تصبح رائدة في ميدان الطب والبحث والتطوير العلمي والتقني، على مستوى الوطن العربي والمستوى العالمي، حيث أن الجزائر استثمرت أموال طائلة، حتى منتصف الثمانينات، في تكوين أخصائيين، في جميع الشعب الطبية، وقد اشتهر أطباء الجزائر، منذ السبعينيات في فرنسا وبعض الدول الأوروبية، وكانت الجزائر، تستطيع أن تترجم العالم العربي، في عدة ميادين تكنولوجية، لما قامت به من استثمارات في الطاقات البشرية، وفي منتصف الثمانينات، كانت الجزائر تملك نخبة متميزة، من الأخصائيين في أغلب الشعب الطبية، وكانت لها قاعدة استثمارية يمكن تطويرها، لتصبح رائدة بميدان الطب على مستوى العالم الثالث، فقد وجدت أدمغة الجزائر نفسها مهجورة، ليس في ميدان الطب فقط، ولكن في جميع الميادين العلمية، التي كنا نمتلك بعضا من قواعد الاستثمار العلمي فيها، إذ أن التسيير بطريقة فوضوية ديكتاتورية، أدى إلى تراجع القطاعات الجزائرية لتأخذ كل من تونس والأردن الريادة لتستقطب المسؤولين ورجال الأعمال الجزائريين للعلاج في هذين البلدين بأموال طائلة.²

¹ - عبد الله شمت المجيدل، وآخرون: المرجع السابق، ص 34

² - محمد السعيد بوقابس: كيف يمكن للجزائر أن تقوم بقفزة نوعية من دولة نامية إلى دولة عصرية في ظرف 05 سنوات؟، دار الشنفرة للنشر والتوزيع والطباعة، حسين داي - الجزائر، 2010، ص 587.

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

وفي هذا السياق يجدر بنا ذكر أهم المشاكل التي تواجه عودة الكفاءات العلمية الجزائرية، وألتي يمكن أن تكون عاملا مانعا ومعرقلا لعودة هذه النخبة العلمية، في حالة تعدُّ إيجاد حلول جذرية لهذه المشاكل من قبل الجهات المسؤولة، ومنأهم هذه المشاكل الآتي:

أ- **إشكالية السكن:** تعد إحدى أهم وأعقد المشاكل، التي تواجه عودة الكفاءات العلمية إلى الجزائر، فكما هو معروف ومنذ السبعينات من القرن الماضي، فإن الغالبية العظمى من الكفاءات العلمية التي هاجرت إلى الخارج، ولأسباب مختلفة، قامت ببيع بيوتها الخاصة وغيرها من الممتلكات الأخرى، إن هذه النخبة العلمية المتواجدة في الخارج، وخاصة في أمريكا، كندا، دول أوروبا الغربية وغيرها من البلدان الأخرى، قد حصلت على عمل أو مساعدات إنسانية وسكن، فاليوم وفي حالة عودة هؤلاء فهم لا يستطيعون شراء بيت أو شراء أرض سكنية، بسبب الارتفاع الجنوني للأسعار، وعليه تعتبر هذه المشكلة هامة جدا، ولا بد من إيجاد حلول لها .

ب- **إشكالية الترقية العلمية:** إن مشكلة الترقيات العلمية تعد من المشاكل التي تواجه عودة الكفاءات العلمية، والتي غادرت الجزائر خلال الفترات المختلفة، وإن الغالبية العظمى من هذه الإطارات العلمية، عملت ولا تزال تعمل في جامعات عربية وأجنبية معترف بها، ولكن في حالة عودتهم، سوف يواجهون قوانين الجامعات الجزائرية، التي لا تعترف بالخدمة السابقة، ولا يتم احتسابها لأغراض الترقية العلمية والتقاعد، وتحت مبررات بيروقراطية وغير علمية، حيث ترجع العائد إلى الخدمة الجامعية من الصفر.

إن حل هذه المشكلة يتطلب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والجامعات الجزائرية، أن تعترف بالخدمة الجامعية للأساتذة الجامعيين، الذين عادوا، والذين سيعودون للعمل الجامعي، سواء كان عملهم في جامعات عربية أو أجنبية، وأن تحسب هذه الخدمة لأغراض الترقية العلمية والتقاعد، ولكن بعد تقديم الوثائق الرسمية المطلوبة.

ت- إشكالية احتساب الخدمة الجامعية:

تعتبر مشكلة احتساب الخدمة الجامعية إحدى أهم المشاكل، التي سوف تواجه عودة الكفاءات العلمية الجزائرية، ومن أجل إيضاح جوهر المشكلة معرفة ما يلي:

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

✓ كما هو معروف، فإن قسما من الذين غادروا الجزائر، هم من حملة الشهادات العليا، الماجستير والدكتوراه، وكانت لديهم خدمة جامعية في الجامعات والمعاهد الجزائرية، وقسم منهم اليوم، عمل أو يعمل في جامعات عربية أو أجنبية.

✓ إن بعض الشباب الذي هاجر من الجزائر، للأسباب أعلاه، قد حصلوا على شهادات عليا، -الماجستير والدكتوراه- وهم اليوم يعملون في جامعات عربية أو أجنبية مرموقة، ولديهم ما يثبت ذلك. فمن الضروري أن يتم احتساب الخدمة الجامعية، للمفصولين السياسيين، الذين يحملون الشهادات العليا، الماجستير والدكتوراه، وعادوا إلى الوطن، وهم يمارسون الخدمة في الجامعات والمعاهد الجزائرية، كخدمة جامعية كاملة، لأغراض الترقية والتقاعد. ومن الخطأ الكبير أن يتم التفريط أو عدم الاهتمام، بهذه النخبة العلمية المدربة، والتي تملك من القدرات العلمية والفنية التي يحتاجها المجتمع والاقتصاد والعلم في الجزائر، ذلك أن إعداد الإطار العلمي من حملة الشهادات العليا، يحتاج إلى حوالي 30 عاما، فخسارة هذه النخبة يعني خسارة المجتمع الجزائري.¹

إن تحقيق ما تم ذكره أعلاه، سيكون عاملا هاما ومحفزا، لعودة الكثير من الكفاءات العلمية الجزائرية، من أجل الإسهام في إعادة بناء الجزائر وتطوير العلم والتكنولوجيا، فعلى السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، وقادة الأحزاب السياسية، والمنظمات، والجمعيات المدنية، أن تفكر بأمن ووحدة ومستقبل الجزائر، السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والعلمي، وأن لا يتم أو ينحصر التفكير لدى البعض، في كم سيكلف ذلك مليا، لأن هذه النخبة العلمية، هي رأسمال لا يعوض ولا يمكن تقييمه تقييما مجردا، من ناحية حسابات الكلفة فقط.

ث- إشكالية التسيير الروتيني في الإدارة والبيروقراطية:

إن من أخطر المشاكل التي تواجه السلطة التنفيذية هي البيروقراطية الكارثية، إذ يمكن القول أن أنضج القوانين الموضوعية التي يتم تشريعها، وأحسن التوجيهات السليمة التي يمكن أن تصدر من أي جهة تنفيذية يمكن أن لا يتم تنفيذها، إن السبب الرئيسي وراء كل ذلك، هو تفشي الروتين وخطر البيروقراطية الإدارية القاتلة.²

¹ - محمد السعيد بوقابس: المرجع السابق، ص-ص 582-583

² - المرجع نفسه، ص-ص 583-584

المبحث الثالث: علاقة العولمة والمستجدات العالمية بهجرة الأدمغة

أولاً: العولمة وهجرة الأدمغة

لقد نتج عن التغيرات الإقليمية والدولية والتحولت الاقتصادية والاجتماعية نظام عالمي جديد بمضامينه وأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والمالية والثقافية والسياسية المبني على اقتصاد السوق، وتقليص دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي وتنامي دور الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية، التي أخذت تفرض على الدول النامية سياسات وبرامج إعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي وإحداث تغييرات جوهرية في طبيعة العلاقات الدولية وصياغة علاقات مجتمعية إنسانية جديدة، وتعتبر الشركات متعددة الجنسيات أو الشركات متعددة القومية من الظواهر البارزة في الاقتصاد العالمي ذات التأثير الكبير في سياسات الدول المتقدمة، فدفعتها لتحقيق أهدافها في إطار تعديل أسس الولاء من الدولة الوطنية إلى الولاء إلى المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات ولقد تعددت تعاريف ومفاهيم هذه الشركات بتعدد جوانبها وأبعادها وأدوارها والتي أخذت أنماطاً مختلفة منها ما هو تجاري أو خدمي أو صناعي أو كلي .

ولقد تجسدت ممارسة هذه الشركات في نشاطاتها في الاقتصاد الدولي بنمو دورها في تدويل الاستثمار والإنتاج والخدمات والتجارة والقيم المضافة والمساهمة في تشكيل نظام تجارة دولية حرة والتسريع في نمو أكبر للاستثمار المباشر العالمي والتطور السريع للعولمة المالية وتنامي التأثير على السياسات الاقتصادية للدول والمساهمة في تعميق الفقر في العالم وهجرة الأدمغة وتعميق الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والدول النامية.

ويمكن تحديد أهم مظاهره العولمة فيما يلي:

- قيام التكتلات الجهوية أو التجمعات الإقليمية: شهد العالم خلال النصف الثاني من القرن العشرين بروز تكتلات وتجمعات إقليمية قوية وقفت الند للنند أمام الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن كانت الزعيم الأوحده اقتصاديا، ويعد قيام التكتلات الإقليمية وتنامي وزنها الاقتصادي والسياسي والمالي من أهم مظاهر العولمة فقد أدت الحاجة والضرورة إلى قيام مثل هذه التكتلات لمواجهة المنافسة وإمكانية البقاء على الساحة الدولية مثل ما يحدث من صراع بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، فهذه التكتلات تكسبها القوة والهيبة، ومن أبرز هذه التكتلات على الإطلاق اتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية، اتحاد السوق

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

المشاركة لأمريكا الجنوبية، دول جنوب شرق آسيا ASEAN، ويعد الاتحاد الأوروبي هو أرقى وأهم ما حققته منطقة أوروبا الغربية إذ يمثل أول سوق عالمي يستحوذ على أكثر من عشرين بالمائة من الناتج العالمي، وعشرين بالمائة من حجم التجارة الدولية، كما يعتبر أهم مركز لاستقطاب رؤوس الأموال.¹

- **تحرير التجارة الدولية:** بعد الحرب العالمية الثانية تضافرت الجهود الدولية لتقليص القيود والحواجز المفروضة على التجارة الدولية وتأكدت الجدية في تكريس تحريرها في عقدي الخمسينات والستينات في إطار جولات الجات التي عملت جاهدة على التخفيض المستمر للتعريفات الجمركية وإزالة الحواجز غير الجمركية، وجاءت بعدها المنظمة العالمية للتجارة مكملتها لمبادئ الجات وما حققته.

- **تحرير حركة رؤوس الأموال:** مع انهيار نظام بروتن وودز في 1971 وظهر سوقي الأورو والدولار كان الاتجاه نحو التحرير المالي وأصبح من السهل انتقال رؤوس الأموال بكميات كبيرة وبسرعة مذهلة عبر الأسواق المالية العالمية بفضل التطور الهائل في وسائل الاتصال والمواصلات. هذا ما أدى إلى خلق سوق وحيد للأموال على المستوى العالمي كله مرتبط بعولمة تبادل السلع والخدمات.²

- **تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات:** بلغ عدد الشركات المتعددة الجنسيات عام 2002، 64 ألف شركة تراقب 870 ألف فرع عبر العالم، وتستحوذ كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وفرنسا وألمانيا وانجلترا على أربعين بالمائة منها في حين تنتمي ثمانية وستون شركة إفريقية إلى الدول المتقدمة وعلى رأسها إيطاليا وسويسرا وهولندا وكندا وأستراليا، فأصبحت الشركات المتعددة الجنسيات ذات الحجم الكبير تسيطر على التجارة في العالم واتبعت في ذلك سياسة الاندماج لتحكم تجارة الكثير من السلع وتتحكم في أسعارها، فهناك ستة 06 شركات تسيطر على 85% من تجارة الحبوب، و08 شركات تسيطر على 60% من تجارة الكاكاو، و03 شركات تسيطر على 08% من تجارة الموز في العالم وتتمتع هذه الشركات بزمة مالية كبيرة إذ تستأثر بحوالي ثلث الناتج العالمي وثلثي التجارة العالمية، وقد بلغ الناتج المشترك لهذه الشركات في عام 1993 حوالي 5.5 مليار دولار أي ما يقارب قيمة ناتج الولايات المتحدة الأمريكية ككل هذه القوة مكنتها من التأثير على القرار السياسي وذلك من خلال الوعود والتهديدات بالتوسع في الاستثمارات المباشرة أو سحبها.

¹ - بن صغير مراد: مرجع سبق ذكره، ص 75.

² - صليحة جعفر: مرجع سبق ذكره، ص 75.

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

ويمكن القول أن البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة هم الفاعلين الأساسيين في العولمة. فقد وسع كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي دائرة نشاطيهما الأصليين المتمثلين في المحافظة على الاستقرار النقدي والعمل على التنمية، لتتسع على ما يعرف بالإصلاح الهيكلي أي العمل على وضع سياسات وبرامج اقتصادية للدول التي تعرف العجز بهدف تحقيق استقرارها الاقتصادي.¹

وللعولمة مجموعة من المؤسسات ساعدت في انتشارها وهي:

- **صندوق النقد الدولي:** تلعب الهيئات الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي كبرا في محاولة تعميم لبييرالية الاقتصاد الذي يعتبر الطريق الملكي للاندماج في العولمة. كانت المهمة الأساسية لصندوق النقد الدولي منح الإعانات لمختلف الدول الأعضاء للمحافظة على ثبات معدلات الصرف، وتعديل الاختلال في موازين المدفوعات ثم أصبح يقوم بوظائف جديدة تتمثل في معالجة الأزمات المالية وتقديم المساعدة الاقتصادية للدول التي تلجأ إليه في شكل وصفات لبرنامج التعديل الهيكلي للحصول على قروض، ومن خلال ما يتضمنه برنامج التعديل الهيكلي يمكن القول أن هذا البرنامج ليس في النهاية سوى وسيلة تندمج بصفة تامة مع ديناميكية العولمة، فهو إذا وسيلة لخدمة العولمة أو مفتاح العبور إليها.

- **البنك الدولي:** هو أحد مؤسسات اتفاقية بروتون وودز، أنشئ لتمويل عملية إعادة بناء وتعمير ما دمرته الحرب العالمية الثانية، وتنمية اقتصاديات الدول المختلفة، ولا يعتمد البنك الدولي في منح القروض أو ضمانها على رأسماله المدفوع فقط وإنما يعتمد على ما يستطيع جذبه من رؤوس الأموال الخارجية ويقوم البنك الدولي إلى جانب الإقراض بوظائف من بينها:

- تشجيع الاستثمار الخاص.

- تدريب موظفي حكومات الدول الأعضاء على إدارة التنمية.

- تقديم المعرفة الفنية للدول الأعضاء.²

وللعولمة آثار نافعة وأخرى ضارة، وهذه الآثار تمس جميع الأطراف الفاعلين فيها من منتجي العولمة ومستهلكيها لكنها تتفاوت من بلد إلى آخر، وتتعدد هذه الآثار إلى ما يلي:

¹ - صليحة جعفر: المرجع السابق، ص 76.

² - المرجع نفسه، ص 77.

1- أثار العولمة المالية: إن الأسواق المالية في عصر العولمة تختلف كثيرا عن الشكل التقليدي للبورصات بسبب إزالة العوائق والقيود التي تقف حائلا في وجه التداول الحر للأسهم والسندات من طرف الأجانب، ولقد سهل التعامل بالكمبيوتر هذه التعاملات، مما فتح المجال لمستغلي الفرص من ملاك رأس المال للتلاعب بمصير دولة ما وتدمير اقتصادها ليمتد هذا التدمير إلى اقتصاديات أخرى مرتبطة بها في وقت قياسي، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

- أزمة 1929 أين شهدت الأسواق المالية أول انهيار لها حيث أفلس خمسة آلاف بنك.
 - أزمة شرق آسيا 1997 حيث استطاع يهودي اسمه جورج سورس وحلفاؤه أن يشتروا ما هو معروض من الأسهم وإغراق السوق بها، ثم انسحبوا بشكل سريع تاركين فوضى في العرض والطلب.
- كما ساهمت الأسواق المالية بعولمة المديونية الخارجية وأصبح من الممكن التنازل عن هذه الديون مقابل مساهمات في الشركات المخصصة.¹

2- أثار العولمة الناجمة عن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية: إن الشكل الأكثر أهمية في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية هو الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي تجسده مشاريع الشركات المتعددة الجنسيات وعلى الرغم من الفوائد التي تميزها كمصدر لنقل المعرفة الفنية والتكنولوجيا وأساليب التسيير المتطورة والتشغيل وتدريب الموارد البشرية. فإنه يعاب عليها التركيز والتمييز في المعاملة بين مختلف الدول النامية.

3- الآثار الناجمة عن الجات والمنظمة العالمية للتجارة: أنشأت المنظمة العالمية للتجارة كوريثة لاتفاقية الجات بغرض استكمال الركن الثالث من أركان النظام الاقتصادي العالمي الجديد، بشكل يضمن زيادة التبادل التجاري الحر بين الدول بعد أن عانى العالم طويلا من القيود الجمركية قبل الحرب العالمية الثانية، ورغم هذا الهدف النبيل إلا أن الدول النامية لم تستفد من خياراته الموعودة، بل تحملت لوحدها وزر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فبعد أربع سنوات من إنشاء المنظمة سجل انخفاض صادرات الدول النامية بسبعة بالمائة، وارتفاع حجم المديونية الخارجية وتدهور موازين المدفوعات نتيجة لعدم تعويض الدول النامية المستوردة للغذاء عن رفع الدعم.

إن الحديث عن هذا الكم من السلبيات لا ينفي أن للعولمة جانبا إيجابيا على الدول النامية، لكن أكثرها تبقى مجرد آمال وتوقعات ونتائج دراسات تختلف باختلاف الافتراضات التي تم الاعتماد عليها

¹ - صليحة جعفر: المرجع السابق، ص 79.

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

كمراقبة دائمة لأداء عمل الموارد البشرية، كما قد تقوم بعض المؤسسات بتقييم أداء مواردها البشرية بعد الانتهاء من كل مشروع.¹

ويجب التأكيد على أن العولمة لا تعتبر الدواء الشافي فهي لن تعطي الحلول للمشكلات الاقتصادية في إفريقيا ولن تحقق التكامل في الاقتصاد العالمي بمفردها بل هذا يحتاج إلى عوامل أخرى بما في ذلك: استقرار الاقتصاد الكلي وزيادة نسبة الاستثمارات من أجل تحسين الناتج المحلي الإجمالي مع وضع نظم قانونية ومحاسبية موثوقة من المؤسسات العامة المسؤولة، يجب على دول إفريقيا أيضاً أن تبني وجهات نظرها التنموية في تطوير رأسمالها البشري وتطوير البنية التحتية، كما يجب أن يتم تعزيز القطاع الخاص من أجل التنمية وتحرير التجارة مع ضمان الجودة، وكذلك ترشيد الحكم من خلال تفعيل نظم المساءلة والشفافية وتفعيل النظام المصرفي القوي والنظام القضائي، دون أن ننسى ضرورة الاستثمار في المعرفة والتعليم... فالعولمة ظاهرة عالمية لا تضمن نفس مستوى النمو للجميع.²

ومن أهداف العولمة في المجال الثقافي، أن يسير البشر على نمط واحد يصنعه الأقوى إعلامياً وثقافياً، وفق تقليده وسلوكه ومن الأنشطة التي تعتبر مظهراً من مظاهر السيطرة، مؤتمرات المرأة العالمية، كمؤتمر بكين الذي انعقد في عام 1995م، والذي خرج بوثيقة مشهورة تدعو إلى إلغاء التحفظات التي تستند إلى أساس ديني أو حضاري واعتبار أن الأسرة والأمومة والزواج من أسباب قهر المرأة، وأن حق الإنجاب حق مكفول للأفراد والمتزوجين على حد سواء وقد خاطبت الوثيقة مؤسسات التمويل الدولية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي لضمان تطبيقها، ومن انعكاسات العولمة على الجانب الثقافي ما بدا واضحاً في مؤتمرات الأمم المتحدة، كمؤتمر الأمم المتحدة للسكان الذي انعقد في القاهرة عام 1992م، ومؤتمر حقوق الإنسان الذي انعقد في فيينا عام 1993م والتي كشفت عن تغليب معايير الثقافة الغربية، ويبدو واضحاً أن ما تخرج به مثل تلك المؤتمرات من مقررات وما تقوم به مؤسسات التمويل الغربية من أنشطة ينم عن انعكاس حقيقي لمفهوم العولمة في بعدها الثقافي فالعولمة على المستوى الثقافي تعني تعميم أنماط

¹ - صليحة جعفر: المرجع السابق، ص 80.

² - S. Ibi Ajayi : **Comment l'Afrique peut bénéficier de la mondialisation**, Finances &

Développement / Décembre 2001, p 08

<https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/fre/2001/12/.../ajayi.pdf>

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

الثقافة الغربية عامة والأميركية خاصة من خلال توسيع نطاق انتشارها بطرق حضارية جديدة تخضع لمعطيات تكنولوجيا المعلومات بحيث ترتبط أطراف العالم بالثقافة الغالبة والمهيمنة على العالم، من خلال السطوة الإعلامية المتمثلة في وسائل الإعلام المتطورة المنظورة والمقروءة والمسموعة، فعولمة الإعلام تعني عولمة الحياة عن طريق الإعلام باعتباره المنتفس الحقيقي لوسائل الثقافة العامة وهو سمة مميزة من سمات العصر الحديث، ونتيجة لتطور وسائل الإعلام والاتصال التكنولوجية جعل بالإمكان فصل المكان عن الهوية والقفز فوق حدود الثقافات الوطنية والقومية لشعوب العالم وجاءت نتيجته التقليل من شعور الانتماء إلى المكان المحدود وقد كانت نظريات كثيرة بهذا الخصوص سواء سياسية أو اجتماعية وكلها تهدف إلى عولمة العالم ضمن قرية كونية، وتعني عولمة الإعلام تركيز وسائل الإعلام في عدد من التكتلات الرأسمالية العابرة للقارات والتي تروج إلى النمط الرأسمالي العالمي من خلال ما تقدمه وسائل الإعلام العالمية، فمن خلال السيطرة على الإعلام يتم السيطرة على إنتاج القيم والرموز والذوق في المجتمعات ويمكن القول أن وسائل الإعلام وشبكات الاتصال تؤدي مجموعة من المهام مجتمعة ضمن هدف واحد هو تحقيق ثقافة جديدة مشتركة واحدة.¹

ويعد الإعلام في حد ذاته بعداً للعولمة كما يعتبر أيضاً آلية من الآليات التي لا يمكن الاستغناء عنها في تنفيذ الأبعاد الأخرى للعولمة، وإن من القوى الرئيسة التي تعتمد عليها العولمة عالمية الاتصالات التي تترتب على تطور تقنيات الأقمار الصناعية، ومن هنا يبرز دور القنوات الفضائية التلفزيونية بصفة خاصة في ترسيخ العولمة.²

والحقيقة هي أن كلا الظاهرتين -العولمة والإعلام- متلازمتان لا يمكن أن ينفصل أحدهما عن الآخر على الأقل في عالمنا المعاصر الذي استغرق شوطاً من الزمن توسعت فيه دائرة العولمة من ناحية وكثرت

¹ - عبد المجيد علاونة: العلاقة بين الإعلام المرئي والعولمة، فلسطين، 2003، ص 21

<http://t1t.net/book/index.php?action=view&id=979>

² - مجذوب بخيت محمد توم: أبعاد العولمة وتأثيرات التدفق الإعلامي على الدول النامية، ص-ص 5-7، 41.67.53.40/handle/123456789/4738?show=full7،

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

وتشعبت وسائل الإعلام فيه من ناحية أخرى، فالإعلام الغربي يؤمن بمبادئ السوق الحرة في التعامل مع الآخرين.¹

وترتبط العولمة بالتقدم والتوسع الاقتصادي ارتباطاً وثيقاً، ولذلك كانت العملية الرقمية في نقل الصوت والصورة والكلمة حاسمة في تسهيل وصول هذه المواد للمستهدف، كما أنها خفضت التكلفة مما ساعد على توسيع دائرة الانتشار عالمياً، كذلك ساعدت شبكات الاتصال الفائقة في تسهيل نقل كميات كبيرة من المعلومات وبدرجة نقاء عالية وبوقت قصير حول العالم، وأصبح هناك تحالف ظاهر بين شركات الاتصالات وشركات التقنية والبرامج مع المؤسسات الإعلامية نظراً للمصالح المشتركة بين هذه الأطراف.²

فأهم ما يميز العولمة اليوم هو الانتشار الواسع لوسائل الإعلام والاتصال باعتبارها ذات تأثير واسع على اتجاهات وأفكار الأفراد ومن ثم سلوكياتهم، لتجعلهم في غالب الأحيان منقادين نحو التقليد الذي ينجر عنه انسلاخ المواطن عن هويته الأصلية وتبنيه خصائص عامة تمثل هوية المجتمع الذي أثر فيه، وجعله يعيش حالة اللاوعي واللاشعور لهويته الحقيقية، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى قد يكون هو المؤثر في هوية غيره من خلال سلوكياته كالسلوك الديني بالاعتماد على وسائط الإعلام والاتصال، وهذا ما تخشاه غالبية الدول إذ تراه خطراً يهدد هويتها الثقافية والوطنية وتسعى من خلال مختلف مؤسساتها لتحقيق الثبات الهوياتي ومحاربة كل ما يهدده.

وقد مثل الإعلام في هذا السياق إحدى أبرز أدوات الحرب النفسية التي تعتمد على وسائل وأساليب متنوعة ومتشعبة قصد استمالة جمهور معين وتوجيه سلوكياته بما يتماشى مع مصالح الدول المسيرة له، لهذا نتطرق فيما يلي إلى بعض هذه الوسائل والأساليب:

• **وسائل الإعلام المرئية:** يعتبر الإعلام المرئي، من خلال التلفزيون، أهم أداة تستعمل حالياً في الحروب النفسية، وخاصة بعد انتشاره واستعمال الأقمار الصناعية في البث مما وسع مجال

¹ - عمر غازي: الإعلام والعولمة، قراءة نقدية وتلخيص لكتاب الدكتور عبد الرزاق محمد الدليمي، مركز المنشاوي للدراسات والبحوث، 2011.

www.minshawi.com/sites/.../%20الإعلام%20كتاب%20.doc

² - مالك بن إبراهيم الأحمد: العولمة في الإعلام، ص 08

fac.ksu.edu.sa/.../%20الإعلام%20في%20مالك%20.doc

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

التقاطه من مختلف أنحاء العالم، ويتم بث مواد الحرب النفسية من خلال قنوات التلفزيون، من خلال الأساليب التالية:

- الموائد المستديرة: وتستغل لغرض إبراز الآراء الموالية وإبراز مخاطر العدو.
- التحقيقات المصورة: ويتم من خلالها استعمال الصورة والعمل على إظهار الحقائق، وقد تكون مفبركة، محاولة إقناع المشاهد بصحة ما يشاهد، مما يساهم في تحقيق الأهداف المرجوة من البرنامج.¹

- تنظيم لقاءات تلفزيونية مع المسؤولين

- الصحافة المكتوبة

- الصحافة المسموعة

- الوسائل الثقافية

- المنشورات الدعائية

- بث الإشاعات.²

تؤدي ظاهرة الإحباط وما يترتب عنها من اكتئاب، إلى مجموعة من التداعيات النفسية والسلوكية، ومن أهم مظاهرها:

توسع ظاهرة الهجرة بين الشباب العاطل والمحبط، وتوسعت هذه الظاهرة إلى الكفاءات من خريجي الجامعات. إن كان بالإمكان تبرير هجرة فقراء بطالين أو مستهدفين أمنياً أو سياسياً، فإننا نجد كثيراً من الميسورين مادياً يهاجرون للعيش والاستثمار بالدول الغربية، نفورا من الجو الاجتماعي والاقتصادي والسياسي السائدين في بلدانهم.³

فالعولمة الإعلامية هي سلطة تكنولوجية ذات منظومات معقدة لا تلتزم بالحدود الوطنية للدول وإنما تطرح حدوداً فضائية غير مرئية ترسمها شبكات اتصالية معلوماتية على أسس سياسية واقتصادية وثقافية وفكرية لتقيم عالماً من دون دولة ومن دون أمة ومن دون وطن وهو عالم المؤسسات والشبكات

¹- عبد القادر بن محمد عطا صوفي: الثغرات التي يتسلل منها الغزو الفكري وسبل تلفيها، مكتبة العلوم والحكم-المدينة المنورة، دار العلوم والحكم-سوريا، ط01، 2004، ص 65.

²- بوقلجة غيات: الحرب النفسية وإحباطات الإنسان العربي، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر ص-ص 21-23

³- المرجع نفسه، ص 90

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

التي تتمركز وتعمل تحت إمارة منظومات ذات طبيعة خاصة وشركات متعددة الجنسيات يتسم مضمونها بالعالمية والتوحيد على رغم تنوع رسائلها التي تبث عبر وسائل تتخطى حواجز الزمان والمكان واللغة لتخاطب مستهلكين متعددي العقائد والرغبات والأهواء.

إذاً: عولمة الإعلام هي سمة رئيسية من سمات العصر المتسم بالعولمة وهي امتداد أو توسع في مناطق جغرافية مع تقديم مضمون متشابه وذلك كمقدمة لنوع من التوسع الثقافي نتيجة ذلك التطور لوسائل الإعلام والاتصال، التي جعلت بالإمكان فصل المكان عن الهوية، والقفز فوق الحدود الثقافية والسياسية، والتقليل من مشاعر الانتماء إلى مكان محدود، ومن الأوائل الذين تطرقوا إلى هذا الموضوع عالم الاجتماع الكندي مارشال ماكلوهان، حيث صاغ في نهاية الستينات ما يسمى بالقرية العالمية.¹

إن قضية العلاقة بين مفهوم الهوية والعولمة من أهم القضايا لدى النخبة الثقافية والسياسية ذلك أن انعكاساتها الفكرية والمعنوية ونتائجها المادية مست كل مجالات الحياة، إذ يذهب بعض المفكرين والباحثين إلى أن العولمة فعل يقلص امتداد الكون في هوية واحدة متجانسة ثقافياً واقتصادياً واجتماعياً فالعولمة بهذا المعنى تعمل على بناء ثقافة واحدة، وتسعى إلى إلغاء الحدود والحواجز الثقافية والفكرية والاقتصادية بين الأمم فهي سعي نحو بناء المجتمع الإنساني المتميز بالثقافة الواحدة والحياة الاقتصادية الواحدة ، وبالتالي فإن ثقافة العولمة هي ثقافة الشركات العابرة للجنسيات والقوميات والثقافات.²

والآن في ضوء العولمة ومجتمع المعرفة اختفت تدفقات العمل المؤقت وظهر ما يعرف بـ "تبادل الأدمغة" من أجل الاستفادة من الخبرة المتخصصة من الكفاءات الأجنبية ولم تعد مقتصرة على الاستفادة من تحويلاتهم المالية، وأحسن مثال على ذلك الدور الذي لعبه الفنيين الهنود المهاجرين إلى الخارج في إنشاء صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بنغالور (الهند).

وتهدف مبادرة اليونسكو إلى تعزيز الجامعات في البلدان النامية عن طريق إقامة شراكات عالمية وتجسيد فكرة جامعة بلا حدود، ومنذ عام 1996 بدأ مشروع "تداول الأدمغة" بدعم من اليونسكو إذ يتم

¹ - أدهم عدنان الطيبيل: الإعلام الحديث في ظل العولمة، 2007،

fac.ksu.edu.sa/sites/.../%20الأحمد20%مالك20%د20%-في20%الإعلام20%...d...

² - خلف بشير: الهوية والعولمة، محور العولمة وتطورات العالم المعاصر، الحوار المتمدن، ع 1616، 2006،

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=70310

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

السماح للباحثين الماليين المغتربين بالعودة إلى بلدهم الأصلي للقيام بمهام تدريس قصيرة الأجل، تهدف منصة اليونسكو / هيو ليت باكارد لتكنولوجيا المعلومات في جنوب شرق أوروبا إلى تعزيز بيئة مواتية للتميز الأكاديمي وريادة الأعمال وبناء الاتصالات الرقمية، وتشجيع المهاجرين على العودة إلى بلادهم من خلال الحوافز، وتهيئة الظروف المواتية لتداول العقول أو حتى إعادة الإدماج، وفي هذا السياق تختلف الاستراتيجيات المنتهجة من أجل عودة هؤلاء والهادفة إلى الاحتفاظ بالمزيد من المتخصصين في البلاد مع الاستفادة من النخب المغتربة.¹

ومن آثار العولمة في الهوية الثقافية العربية والإسلامية ما يلي:

- شيوع الثقافة الاستهلاكية - لأن العولمة تمجد ثقافة الاستهلاك- التي استخدمت كأداة قوية فاعلة في إطلاق شهوات الاستهلاك فالمنتجات الاستهلاكية الثقافية تكرر مفهوم الغربة عن الذات، والدين والمعتقد، والتقاليد والأعراف.
- تغريب الإنسان المسلم وعزله عن قضايا وهمومه الإسلامية، وإدخال الضعف لديه، والتشكيك في جميع قناعاته الدينية، وهويته الثقافية.
- اختفاء القيم النبيلة، ليصبح الربح هو الهدف كما تروج العولمة، فأصبحت قيمة الإشباع المادي هي التي ستحدد السلوك.
- إشاعة ما يسمى بأدب الجنس وثقافة العنف التي من شأنها تنشئة أجيال كاملة تؤمن بالعنف كأسلوب للحياة وكظاهرة عادية وطبيعية
- ومن آثار عولمة الثقافة انتشار نوعية مميزة من الثقافة المادية والمعنوية الأمريكية حيث سيطرت الثقافة الأمريكية الشعبية على أذواق البشر فأصبحت موسيقى وغناء وتلفزيون وسينما أمريكا هي الآليات والنماذج السائدة في مختلف أنحاء العالم وأصبحت اللغة الإنجليزية ذات اللكنة الأمريكية هي اللغة السائدة.
- ومن آثار العولمة في طمس الهوية الثقافية للأمة الإسلامية انتشار الأزياء والمنتجات

¹-Peter Smith: **Fuite des cerveaux-perdre pour gagner?**, Le bulletin d'information du Secteur de l'éducation de l'UNESCO ،l'éducation aujourd'hui, n° 18 octobre 2006 – janvier 2007.. unesdoc.unesco.org/images/0014/001477/147739f.pdf

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

الكمالية الأمريكية في كثير من الدول الإسلامية، يقول زكي الميلاد: "ولسنا وحدنا في العالم العربي والإسلامي من يتظاهر بهذا الخوف، فهناك من داخل الغرب نفسه من يحذر بشدة ويقاوم هذه العولمة، وفي مقدمة هؤلاء الفرنسيون وأوروبا بصورة عامة أخذت تدافع عن هويتها ونموذجها المجتمعي والقيمي، في مواجهة ما تسميه بالغزو الثقافي والأمركة الثقافية، والذي سوف يعزز معه حدة التباينات الثقافية بين أوروبا وأمريكا¹. وتحل الجزائر موقعا جغرافيا متميزا فهي تقع على أحد ضفتي البحر الأبيض المتوسط بساحل شاسع وقريب مع الشريك الأوروبي، لكن بالمقابل لها سياسة اقتصادية غير قوية كما بين "روبيرت ماندل". الذي ألقى محاضرة حول "الاقتصاد المعلوم بحاجة لعملة معولمة" في ملتقى نظمه مركز "الخبر" للدراسات الدولية، واحتضنه فندق الشيراظون يومي: التاسع والعاشر من شهر جوان 2005: "إن السياسة التجارية في الجزائر تركز بشكل واضح على المحروقات، إلى جانب ذلك، فإن منظومتها البنكية جد سيئة، بسبب عدم خصوصية كافة بنوكها" وقال عن الشركات الجزائرية "أنها فاشلة وأن الناتج القومي الخام جد ضعيف، يضاف إلى ذلك التدخل الواضح للدولة في تسيير الاقتصاد"، داعيا إلى ضرورة أن يتم استغلال القدرات السياحية بشكل أفضل، "فالجزائر لديها إمكانات متعددة، منها ساحل شاسع، وموقع جغرافي هام، بسبب قربه من أوروبا، ويضاف إلى كل ذلك، فهي لديها أفضل شريك وهو الاتحاد الأوروبي"²

إن عولمة الثقافة هي نتاج آليات عولمة الاقتصاد بشكل أساسي، حيث حملت عولمة الاقتصاد في طياتها إيديولوجية التتميط والاختراق الثقافي التي تركز على صياغة ثقافة عالمية تفرض قيمها وعاداتها وأخلاقياتها ومعاييرها لضبط سلوك الأفراد والشعوب والدول، وبما أن التتميط الثقافي يتعارض مع الخصوصية والهوية الثقافية للشعوب، فإن العولمة الثقافية تؤدي إلى سلب الأفراد إرادة الاختيار فالسلع والخدمات المستوردة، وأنماط الإنتاج والاستهلاك تحمل معها ثقافة المجتمع القادمة منه. مما يؤدي مستقبلا إلى تغيير العادات والقيم والعلاقات، أي تغيير ثقافة الناس إراديا أو لا إراديا، وهذه الثقافة الجديدة ليست نتاج التطور الاقتصادي والاجتماعي لهذه المجتمعات، وهذا يعني أن التبادل الثقافي العالمي في مرحلة العولمة، لا يؤدي إلى نمو الثقافة والارتقاء بها إنسانيا، إنما يؤدي إلى تفتيت هذه الثقافة، وتوجيه الوعي

¹ - صالح حسين سليمان الرقب: العولمة الثقافية آثارها وأساليب مواجهتها، مؤتمر العولمة وانعكاساتها على العالم الإسلامي في المجالين الثقافي والاقتصادي، عمان -الأردن، 2008

2.docمواجهتها-أساليب-آثارها-الثقافية-العولمة/.../site.iugaza.edu.ps

² - عبد القادر تومي: العولمة فلسفتها مظاهرها وتأثيراتها، مطبعة دار هومة، الجزائر، 2009، ص، ص190، 193

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

الجماعي، وتعطيل فاعلية العقل، وتشويش نظام القيم بحيث يسهل تكريس نوع من السلع والخدمات والأفكار، وتعميم ثقافة الاستهلاك المعتمدة على الصوت والصورة التي تعمل على خلق حاجات الاستهلاك فحسب، ويبدو هذا التأثير الثقافي والإعلامي قويا في المجتمع العربي وبخاصة في الجزائر، نظرا لقابلية احتكاكها مع المصادر الثقافية العالمية.¹

كما أن العولمة تعبر عن الاتجاهات الاقتصادية، التكنولوجية والعلمية الواسعة التي تؤثر مباشرة في التعليم العالي، إذ تتضمن هذه الظاهرة: مساهمة تكنولوجيا المعلومات، استخدام لغة مشتركة للتواصل العلمي، زيادة الطلب على التعليم العالي وأفراد ذوي مستوى تعليمي عالي مما أدى إلى إعادة التفكير في تمويل التعليم العالي، وتشير إلى سياسات و برامج خاصة متبنات من طرف الحكومات والمؤسسات الأكاديمية لدعم تبادل الطلاب/الأساتذة، تشجيع البحوث التعاونية مع الخارج، إعداد برامج تعليمية مشتركة مع دول أخرى...، فأغلب الجامعات تعتمد هذه السياسات كطريقة لعملها أو نشاطها، فعالمية التعليم العالي تضع الطرق التي تساعد المؤسسات التعليمية على التعامل مع العولمة التي أدت إلى:

-زيادة أهمية العلاقات /الروابط بين المؤسسات الجامعية في العالم.

-انتشار الاتفاقيات بين المؤسسات الجامعية في مختلف البلدان، فتح فروع خارجية.

-انتشار التقييم في التعليم العالي بالإضافة إلى ضمان الجودة و اتجاهات أخرى في مجال الإدارة والتنظيم.

-خلق تحديات وفرص خاصة بالتعليم العالي.

-ظهور سوق عالمي، خلق طلب هائل على الكفاءات حول العالم (رأس مال بشري كفاء).²

ولا شك أن إفرازات العولمة والاقتصاد الجديد أثرت بشكل أو بآخر على الوسط التنافسي داخل السوق، مما أثر مباشرة على المؤسسات وخاصة الأفراد -نظرا لاعتبارهم المؤثر والمتأثر في نفس الوقت

¹ كامل عمران: العولمة ومستقبل هوية الجزائر الثقافية، الجزائر والعولمة، منشورات جامعة منتوري-قسنطينة، قسم علم الاجتماع، 2001، ص 292.

² نوال نمور: كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي-دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة منتوري قسنطينة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

بهذه العناصر -كظهور بعض العلوم الجديدة والتقنيات المتطورة والذكية والتي انعكست مباشرة على كفاءة الفرد، فنتيجة لظهور تكنولوجيا المعلومات على ساحة الاقتصاد عموما وعلى الإدارة خصوصا، كان ولا بد أن تستفيد الإدارة من هذه الفرصة لتطوير وتنمية أفرادها عن طريق تنمية كفاءاتهم للاستجابة لهذه التحديات، ونذكر منها:

- ضغط وتراكم المعلومات (خاصة مع ظهور وانتشار الانترنت).
 - تحتم التنقل من مكان لآخر والعمل عن بعد في بعض النشاطات خاصة في المحروقات.
 - الوسط التنافسي الذي يتسم بالحدة والذي كان نتيجة ظهور ما يسمى بمرحلة ما بعد المادية أي مجتمع المعلومات، عصر المعلومات، القرية الكونية، تدفق المعلومات المتخفية للحدود.
- وتكمن العلاقة بين الأفراد وتكنولوجيا المعلومات في تلك العلاقة المتبادلة، أي أن تنمية الكفاءات زادت في قوة ودرجة الابتكار والإبداع وبالتالي ظهور تكنولوجيا المعلومات، والعكس فهذه الأخيرة فرضت على المتعاملين مع هذه التكنولوجيا ضرورة التكيف والتعليم، ومن بين تأثيرات تكنولوجيا المعلومات على الكفاءة ما يلي:

- استحداث مناصب خاصة وتأهيل وتدريب الأفراد القائمين على فرز وتحليل المعلومات الهائلة المتواجدة في الانترنت، البريد الالكتروني... إلخ.¹
- تدفق للكفاءات من الجنوب إلى الشمال، أي من الدول النامية إلى الدول المتقدمة والذي يصل إلى 80 % من مجموع الطلبة المهاجرين من الدول النامية، لإتمام الدراسة (الماجستير، الدكتوراه أو الشهادات المهنية)، أما الحركة من الجنوب إلى الجنوب؛ فغالبا ما تكون اتجاه دول الخليج التي تستقطب الكفاءات من مختلف الدول العربية والغربية برواتب مغرية، فالإمارات العربية المتحدة مثلا قامت بطلب تأسيس فروع لجامعات أجنبية عريقة بهدف تسهيل إلحاق طلبتها بها.²
- استخدام طرق جديدة في التدريب لتنمية الكفاءات عن طريق الانترنت، وظهور ما يسمى بالجامعات والمراكز التدريبية الافتراضية، واستخدام طرق جديدة في التعلم عن طريق الانترنت.

¹ - زلماط مريم: دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إدارة المعرفة داخل المؤسسة الجزائرية دراسة حالة سوناطراك فرع STH، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير بمدرسة الدكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،

2010/2009

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

- ظهور طرق جديدة منفتحة على العملاء خاصة مع تزايد امتلاكهم أجهزة الكمبيوتر الشخصية وارتباطهم بشبكة الانترنت (التجارة الالكترونية)، مما أجبر المؤسسة على تدريب الأفراد وتعليمهم وإكسابهم كفاءات جديدة (خاصة رجال البيع والمندوبين)، لكي تتمكن من تصريف منتجاتهم وخدماتها بصورة فاعلة وسريعة (اختصار طرق التوزيع).

لقد فرضت العولمة قانونها على الإنسان، وحطمت الفوارق حتى تجعل البشر في القرية الصغيرة التي هي الآن كل العالم، والمسألة هنا تبدأ من تحديد ماهية العولمة فكل إنسان ينظر إليها حسب واقعه وفكره وجذوره واتجاهه، لكن فقدان الموقع لا يعني بالضرورة فقدان الذات، من هذا المنطلق تتجلى العولمة وتنعكس على الأمم كتيار جديد يفرض سلطته في هذا العصر على كل العالم ويمكن تحديد العولمة في ثلاث دلالات:

- العولمة استغلال للثروات البشرية والأرضية.
 - العولمة هيمنة بالقوة السياسية والعسكرية.
 - العولمة هي الحداثة والانفتاح المعرفي والحضاري والتقني والاتصالية بين الإنسان والآخر.
- إن هذه المفاهيم المفترضة لو حاولنا تفكيكها لوجدناها تمثل سلطة السيد على العبد وتعبر عن الاستغلال، فمن المفروض أن يبحث المثقف في خبايا العولمة حتى تنشأ عنده قناعات تعكس وعيه في تحديد اختياراته السياسية، الاقتصادية، العلمية الثقافية حتى وإن كانت تبدو أغلبها حتمية، كون الخيار الاقتصادي صعب لإحداث النقلة الحضارية وكذلك السياسي ويبقى الخيار الثقافي والعلمي الذي يبعث الأمل وبإمكانه أن يحرك طاقة الفكر والإبداع في المجتمع، فالمثقف هو المسؤول الوحيد عن حرية الاكتشاف والاختراع الإبداع الذي يخرج الواقع من متاهة العدم والسلبية الحاملة كونه إنسان له وعي ومعرفة وحرية يسعى لتطوير المجتمع. ويسعى إلى تطوير المعارف والأفكار لخدمة الآخر في الواقع العلمي، ويحاول بكل ملكاته أن يخلص في المبدأ ويجعل المجرى ممكن التحقيق على أرض الواقع، ومن جهة أخرى يبرهن على أن المعرفة هي المسألة الجريئة والطرح الموفق الذي يفتح أبواب العقل وأفق الكشف العلمي الناجح، فما يمكن قوله هو إمكانية حدوث علاقة انسجام وتفاعل بين المثقف والعولمة، فالعصر يتطور

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

بشكل رهيب والمتقف أمام تحدي صعب في عصر العولمة، لهذا وجب عليه تكوين هوية وإرادة ومعرفة تضمن له الخلاص من متاهات العولمة.¹

ويمكن القول أن الهجرة في الدول النامية بما في ذلك الدول العربية تأثرت بأحداث لها علاقة بالعولمة منذ سنة 1990، فحرب الخليج التي حدثت سنة 1991 لها علاقة بالعولمة في مرحلتها الجديدة. وقد ظهر أن لها علاقة بالعولمة. حيث كانت الهجرة نحو الخارج أكثر تأثرا بالحرب، فعلى سبيل المثال كان العراقيون يتسابقون نحو السفارات لطلب التأشيرة نحو الخارج، منهم من يحمل شهادات أكاديمية ذات اختصاصات إستراتيجية.

وبسبب حرب الخليج الثاني، عاد بسببها نحو 1.2 مليون عربي إلى بلادهم خاصة اليمن ومصر والأردن، وتحولت القوى العاملة العراقية إلى الهجرة واللجوء بأعداد تقدر بالملايين. كما تغيرت تيارات الهجرة وتضاءلت الهجرة من البلدان العربية وأصبحت تلك الحرب وتحالفاتها مرجعا لتحديد تيارات الهجرة بعد ذلك. أيضا كان لأحداث (9-11)، آثار سلبية على الهجرة العربية والإسلامية، خاصة باتجاه أمريكا وأستراليا وبريطانيا وكندا، والبلدان التي تسعى للانضمام إلى محيط الاتحاد الأوروبي.² كما كان للتحول العميق الذي تمثل في انتقال مواقع الشركات الكبرى نحو الأماكن التي تتوفر فيها الأيدي العاملة الرخيصة، الأثر الكبير في فتح أبواب الهجرة وخاصة هجرة الأدمغة من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة.³

فسوء الأحوال السياسية والأوضاع الاقتصادية المتدهورة تدفع بالكثير من الأفراد على الهجرة من الدول النامية باتجاه الدول المتقدمة. هذه الأخيرة التي ترى في المهاجرين عبئا على اقتصادها خاصة اليد العاملة غير الماهرة، فلجأت إلى اتباع سياسات تحدّ من الهجرة وإليها، عن طريق تقديم معونات أو عقد اتفاقات استثمار وتجارة مع البلدان النامية.

وقد كان لظهور العولمة وتمدها الأثر السلبي على الهجرة، ففي الوقت الذي تتم فيه إزالة الحواجز القانونية والمادية، أمام تقدم رؤوس الأموال والسلع والخدمات تواجه الهجرة الدولية تحديات وهواجس أمنية

¹ - بشير أونيسي: **عصر العولمة والمتقف**، الثقافة الوطنية وتحديات العولمة، رابطة الفكر والإبداع، الوادي-الجزائر، دون سنة، ص، ص34، 35، 36.

² - عبد القادر رزيق المخادمي: **الكفاءات المهاجرة بين واقع الغربة وحلم العودة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص105

³ - أحمد الخطيب: مرجع سبق ذكره، ص11

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

وحضارية وسياسية، أيضا: في الوقت الذي تتوسع فيه التكتلات الدولية، فيما بينها كحال دول الاتحاد الأوروبي، في المقابل تقام الحواجز والإجراءات المانعة للهجرة من خارج هذه التكتلات، وتبرز تبعات العولمة وأسواق العمل المعاصرة، في ظاهرة التنافس على جلب وتوظيف العقول والكفاءات في كافة أنحاء العالم، وإن هذا التنافس على جذب الكفاءات الأجنبية والجنوبية منها بالأخص قد جعل من جاليات المهاجرين أكثر تعليما من السكان المحليين. ففي فرنسا مثلا نجد ما يزيد عن 40% من الكفاءات المهاجرة العربية المولد، ارتفعت نسبة الجامعيين من مجموع المهاجرين المقيمين بهذا البلد، بأكثر من 60%، مقارنة بتمثيلها لدى السكان المحليين.

وطبقا لبيانات منظمة التعاون لاقتصادي للتنمية (OECD)، فإن حالة الكفاءات العربية المقيمة بدول المنظمة تقدم مثالا صارخا **لنقل المعاكس للمعرفة**. إذ فاقت أعدادهم المليون كفاءة -أصحاب الشهادات العليا- وهذا العدد يشمل فقط المولودين في دول عربية ولا يشمل الأجيال الجديدة المولودة في دول الاستقبال، ونقيد البيانات المتوافرة لدينا أن هناك ارتفاع هائل ومذهل لهجرة الكفاءات الصحية نحو بلدان (OECD) خلال السنوات الأخيرة. فقد تضاعف عدد الأطباء من أصل أجنبي بما يزيد على ثلاث مرات في كل من استراليا وانجلترا ونيوزلندا وأمريكا الشمالية، خلال العقدين الأخيرين (1970م-2005م). ومن خلال نفس الفترة تضاعف عدد الأطباء من أصل أجنبي العاملين في فرنسا.¹

كما تعد الولايات المتحدة الأمريكية من البلدان الجاذبة والمستقطبة للكفاءات وذوي المهارات وخريجي الجامعات من مختلف بلدان العالم لعدة أسباب منها: القرب الجغرافي من بعض الدول، وعامل اللغة وحجم الاقتصاد والتجارة الخارجية، وتجدر الإشارة إلى أن هناك عدة وجهات أخرى تعد دول جذب للأدمغة أهمها الدول الأوروبية والصين والهند، وهي القوى الاقتصادية الصاعدة والتي تسعى للمنافسة بالإعتماد على القوى المعرفية أي باستقطاب الخريجين الوطنيين ولذلك سيكون من الصعب تحديد حجم الهجرة أو التنبؤ بوجهات المهاجرين.²

¹ - عبد القادر رزيق المخادمي: مرجع سبق ذكره، ص 107.

² -Brahim Boudarbat, Marie Connolly : **Exode des cerveaux : Pourquoi certains diplômés d'études postsecondaires choisissent-ils de travailler aux États-Unis?**, Ce rapport a été préparé dans le cadre d'un projet pour Ressources humaines et Développement des compétences Canada, 2013, p 71. <https://www.cirano.qc.ca/pdf/publication/2013RP-13.pdf>

ثانيا: اقتصاد المعرفة وهجرة الأدمغة

1- مفهوم المعرفة واقتصاد المعرفة:

لقد استمر الاهتمام بالمعرفة على مر العصور وازداد وتوسع مع ثورة الاتصالات وثورة المعلومات والتقنيات الحديثة، وما اتسمت به من تسهيلات في نشر المعرفة وتبادلها وبالتالي تجديدها، وقد أدى هذا الارتفاع في معدلات النمو إلى إحداث تغييرات هائلة في طبيعة العمليات الاقتصادية وإنتاج أدوات ووسائل وطرق الإنتاج والتسويق والتمويل وتنمية الكوادر البشرية، وظهرت المنظومات المفتوحة للإنتاج الابتكاري والإبداعي وظهر اقتصاد جديد ذو طابع لا يستمد خصوصيته من اعتبارات الحاضر أو الماضي ولكن من أهميته ودوره في المستقبل، ألا وهو اقتصاد المعرفة .

المعرفة هي عبارة عن مجموعة من المعاني والمعتقدات والمفاهيم والتصورات الفكرية التي تتكون لدى الإنسان نتيجة محاولاته المستمرة لفهم الظواهر والأشياء المحيطة به.¹ وعرفت كذلك المعرفة بأنها العملية التي نتعرف من خلالها على البيئة ونحاول تفسيرها، وتضم المعرفة كافة عمليات الإدراك والتفكير والتذكر والتعميم والحكم.²

كما تعني المعرفة الإدراك والفهم والتعلم وترتبط المعرفة بحالة أو واقع أو جانب أو مشكلة معينة استنادا على البيانات والمعلومات المتوفرة عنها والمتصلة بها، ولذلك فإن المعرفة ذات علاقة مباشرة بكل البيانات والمعلومات التي تتيح الوصول إليها.³

فالمعرفة مفهوم واسع ومتجدد، وهذا يتضح من خلال تعدد أنواعها من جهة واتساع سماتها من جهة أخرى، كما تتضح الأهمية البالغة للمعرفة في مختلف المجالات وخاصة المجال الاقتصادي باعتبارها من أهم الموارد الاقتصادية وعناصر الإنتاج.

¹ السيد عبد العاطي السيد: علم اجتماع المعرفة، دار المعرفة الجامعية، 2000، ص04.

² فاروق مداس: قاموس ومصطلحات علم الاجتماع، دار مدني للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، دون طبعة، دون سنة، ص248.

³ فليح حسن خلف: اقتصاد المعرفة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2007، ط1، ص8-10

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

نظرا لكون موضوع اقتصاد المعرفة موضوعا واسعا ومعقدا وغامضا بعض الشيء فمن الضروري الإطلاع على مضمونه وذلك من خلال تحديد المفهوم وتبيان صفاته ومميزاته، والأهمية والدور الذي تلعبه المعرفة في الاقتصاد بشكل مباشر وفي الفكر التنموي بطريقة غير مباشرة.

فاقتصاد المعرفة هو اعتماد المعرفة باعتبارها العامل الأكثر أهمية في تحديد النمو والتطور أكثر من عوامل الإنتاج التقليدية المتمثلة في رأس المال، حيث أن الاقتصاد الجديد هو المعتمد على إنشاء واستثمار المعرفة كسبيل في خلق الثروة أي اقتصاديات يحركها الإنتاج والتوزيع واستخدام المعرفة والمعلوماتية، وتتميز بزيادة التغيرات التكنولوجية التي تعمل على زيادة الإنتاجية وتطويرها.¹

كما يعني اقتصاد المعرفة القدرة على الابتكار وإيجاد منتجات فكرية معرفية جديدة لم تكن تعرفها الأسواق من قبل، وهو اقتصاد مفتوح لا توجد فيه فواصل زمنية أو عقبات مكانية.²

إن اقتصاد المعرفة يتضمن الاستخدام الكثيف للمعرفة في القيام بالنشاطات الاقتصادية وتوسيعها وتطويرها ونموها، وما يرتبط بها من صناعات وخدمات تتسع وتنمو بالشكل الذي ترتفع معه أهمية المعرفة والعلم وبحيث يتسع فيها الاعتماد على الاستخدام الكثيف للمعرفة والعلم ويتسع معه الاستثمار في تكوين رأس المال المعرفي لتحقيق إنتاج معرفي بدرجة متزايدة.

2- خصائص اقتصاد المعرفة:

من سمات اقتصاد المعرفة ما يلي:

- ✓ الاستخدام الكثيف للمعرفة العلمية والعملية في عمل الاقتصاد وأداء نشاطاته وفي توسعه ونموه.
- ✓ استخدام موارد ضخمة وإمكانيات كبيرة في المجالات المعرفية العلمية منها سواء تلك المتصلة بالبحوث العلمية والتطوير التكنولوجي في مجالاته الأساسية والتطبيقية والذي تقوم به المشروعات الاقتصادية بمساندة الحكومات وبالأخص في الدول المتقدمة، كذلك موارد ضخمة في

¹ - شريف كامل شاهين: الاستثمار في بنية المعلومات والمعرفة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بالقاهرة، جمهورية مصر العربية، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2006، ص 37-38.

² - جمال داود سليمان اليازوري: اقتصاد المعرفة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 15.

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

الاستثمار في المعرفة والتي يتم من خلالها تكوين رأس المال المعرفي وتوليد وسائل وأساليب معرفية جديدة واستخدامها.

✓ الاعتماد على الجهد الفكري بدرجة أساسية في عمل اقتصاد المعرفة وفي القيام بنشاطاته وإحلاله محل الجهد العضلي وإحلال العمل الفكري القائم على المعرفة العلمية والعملية من نوعية أعلى محل العمل الفكري من نوعية أدنى.

✓ بشكل مستمر ومتزايد ومتسارع وهو الأمر الذي يحفز العاملين نحو تطوير معارفهم وقدراتهم الفكرية ومهاراتهم العملية والتخصصية منها بالذات بما يتناسب مع التقنيات المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة.

✓ إن اقتصاد المعرفة اقتصادا لا تنافسيا نتيجة احتكار بعض الشركات على مضامينه وتقنياته ومعطياته وبالتالي تتيح لها السيطرة والقوة والقدرة التنافسية الكبيرة في الأسواق والنشاطات الاستثمارية والإنتاجية والتجارية والتسويقية حيث أن الحماية القانونية تتمثل في براءة الاختراع والعلامات التجارية وحقوق الملكية الفكرية، وبذلك يصبح الاقتصاد المعرفي لا تنافسي ويكاد احتكاريا وتحقق من خلاله أرباح مرتفعة وبما يحقق عائد مرتفع للاستثمار.

✓ ارتفاع المدخلات المعرفية في بعض مجالات ونشاطات اقتصاد المعرفة كنشاطات البحث التي تستهدف تطوير تقنياته، إضافة إلى أن مدخلات اقتصاد المعرفة تكون أساسا في مجموعة من الباحثين المتخصصين ذوي القدرات عالية المستوى، والذي تتوفر فيهم قدرات الابتكار والاختراع والتطوير بحيث تكون بها عوائد مرتفعة تفوق عدة مرات المبالغ التي أنفقت كرواتب ومزايا ومستلزمات العمل، فاققتصاد المعرفة يتميز بانخفاض التكاليف أو المصاريف مقارنة بالعائد أو المداخيل.

✓ التسارع في حصول التغيرات من مضامين اقتصاد المعرفة ومعطياته وبالذات تقنياته حيث يتم باستمرار وفي الغالب إنتاج منتجات ووسائل وأساليب معرفية يتم من خلالها تحسين المنتجات وتجديد النشاطات الاقتصادية وتحديثها وتطويرها ونموها وبالتالي تحقيق الربح بشكل يفوق التكاليف.¹

3- مؤشرات اقتصاد المعرفة:

في ظل التغيرات الكبيرة والمتسارعة في ظل الاقتصاد العالمي، الناجمة عن دخول تكنولوجيا المعلومات في كل ركن من أركان الاقتصاد الذي أصبح عنصرا لا يمكن الاستغناء عنه، أصبحت تكنولوجيا

¹ - فليح حسن خلف: مرجع سبق ذكره، ص 17-21.

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

المعلومات حجر الزاوية الذي يركز عليه الاقتصاد، يشمل اقتصاد المعرفة على عدة مؤشرات مهمة وضرورية يمكن من خلالها معرفة إمكانية انضمام الدول ضمن هذا الاقتصاد الجديد، وسوف نتناول عددا من هذه المؤشرات التي يشمل عليها اقتصاد المعرفة بغية إضفاء صورة أوضح لهذا الاقتصاد والتي يمكن تصنيفها ضمن أربع فئات مختلفة وهي:

أ- مؤشرات العلم والتكنولوجيا:

وهي أهم العناصر بالنسبة للاقتصاد القائم على المعرفة لأنها تعد الركيزة المهمة في تطوره ونجاحه، لذا سنتناولها بشيء من التفصيل.

- **الأبحاث والتطوير:** تشكل بيانات الأبحاث والتطوير المؤشرات الأساسية لاقتصاد المعرفة وهذه المؤشرات تخضع منذ مدة طويلة لعملية جمع منظمة ومعارية للبيانات مما يسمح بإجراء تحليل ديناميكية ومقارنات دولية، وتتصل هذه المؤشرات بدعم بلد معين ومؤسساته للبحث والتطوير.¹
- **إحصائيات براءات الاختراع:** براءة الاختراع هي حق الاحتكار المؤقت الذي تمنحه الحكومة للمخترع مقابل نشر اختراعه لمدة زمنية محدودة وفق شروط معينة، وبراءة الاختراع هي الأداة الأولى المهمة لحماية أحد الشركات أو أحد الأفراد للحصول على حقوق النشر على أنشطة الإنتاج والخدمات المبنية على مفهوم ابتكار⁰، وحصيلة البراءات التي يولدها نظام وطني للعلم والتكنولوجيا تشكل مؤشرا إجماليا على الحالة التكنولوجية ويستعمل لتقييم النجاح والتخصص بالنسبة إلى البلدان الأخرى.
- **المنشورات العلمية:** تعد المنشورات العلمية من المؤشرات المهمة التي يمكن من خلالها معرفة إمكانيات الباحثين وقابليتهم في الدول، وكلما ازداد عدد المنشورات العلمية عكس ذلك اهتمام الدولة بهذا الجانب، فضلا عن أنها تكشف سعي الباحثين من أجل تطوير قدراتهم من جهة وتطوير الاقتصاد من جهة أخرى.
- **ميزان المدفوعات التكنولوجي:** هو إجراء لعمليات نقل دولية للتكنولوجيا ويتيح هذا الميزان تسجيل الأموال المتعلقة بالملكية الفكرية، ويشمل ميزان المدفوعات التكنولوجي شراء وبيع التكنولوجيا

¹ - هاشم الشمري، ناديا الليثي: الاقتصاد المعرفي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ط1، 2008، ص34.

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

غير المجسدة ومنها حقوق الملكية الفكرية والتراخيص والمساعدة الفنية إضافة إلى المدفوعات التي لا تتعلق بالتكنولوجيا مثل الخدمات الإدارية، وبذلك فإنه يعتبر مؤشرا للتطور التكنولوجي والمعرفي للبلد.¹

ب- مؤشرات متعلقة بالموارد البشرية:

الاستثمار في الموارد البشرية هو أكثر الاستثمارات كثرة في العوائد مقارنة بالمجالات الأخرى خاصة في وقتنا الحالي لذلك تعتبر مؤشرات مهمة جدا لها مصادر رئيسية وهي:

- **التعليم والتدريب:** تسمح المؤشرات القائمة على البيانات المتعلقة بالتعليم والتدريب على تقييم المعارف والمهارات المكتسبة خلال العملية الرسمية للتعليم، وتسمح هذه المؤشرات كذلك بتقييم المخزون والاستثمار في رأس المال البشري.

- **مخزون الرأسمال البشري:** رأس المال البشري هو المورد الاستراتيجي في العملية الإنتاجية، فهو المورد الذي يصعب نسخه أو تقليده من قبل أي مؤسسة أخرى، ففي هذا العصر أصبح من السهل على المؤسسات نسخ وتقليد جميع برامج العمل والآلات والتقنيات والبرمجيات المستخدمة للإنتاج والخدمات إلا العنصر البشري، وقد طورت ثلاث مقاربات لتقدير مخزون رأس المال البشري:

الأولى: تركز على قياس مستوى تدريب السكان ومدى قدراتهم الفكرية.

الثانية: تقوم على قياس المهارات الراشدين مباشرة.

الثالثة: تركز على تحديد فروقات التي تميز عائدات الراشدين التي تبدو مرتبطة بخصائص فردية خاصة ومن ثم تحديد قيمة المخزون البشري.

ت- **استثمار رأس المال البشري:** يمكن تقييم الاستثمار في رأس المال البشري من خلال العنصرين التاليين:

✓ الإجراءات المالية للاستثمار: تركز هذه الإجراءات على عدة جوانب منها النفقات العامة للتعليم التي يتم من خلالها تخصيص المبالغ التي يتم رصدها من قبل الدولة لتطوير عملية التدريس، كما يشمل النفقات العامة لتدريب الراشدين، أي الدورات التدريبية وفتح المعاهد المتخصصة ضمن اختصاصات

¹ - هاشم الشمري، ناديا الليثي: المرجع السابق، ص44.

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

معينة، ومراكز تتعاون مع الجامعات في سبيل تطوير المناهج الدراسية بما ينسجم مع روح العصر وتغيراته، وهناك جانب لا يمكن إغفاله وهو نفقات التدريب المهني المخصصة من قبل الشركات التي يتم بمقتضاها الإنفاق على البحوث وبراءات الاختراع من أجل تطوير الكوادر البشرية وتطوير الخطط الإنتاجية للوصول إلى مستويات عالية.¹

✓ **الاستثمار بالوقت في رأس المال البشري:** تعطينا معدلات ارتياد مؤسسات التعليم وفق مستويات التعليم فكرة أولية عن الوقت الذي يمضيه الأفراد في النظام التعليمي، وهناك مؤشران لأوقات التعليم والدراسة هما:

- متوقع التعليم المدرسي لكل ولد بلغ سن الخامسة.

- متوقع التعليم في مؤسسات التعليم العالي لشاب 17 سنة.

- **مؤشرات نشر تكنولوجيا المعلومات:** يعد هذا المؤشر ذو أهمية كبيرة لما ينطوي عليه من عدد التفاصيل التي ترتبط بالتكنولوجيا والجاني الاقتصادي والسياسي في نفس الوقت، ويعرف البنك الدولي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأنها "مجموعة من الأنشطة تسهل تجهيز المعلومات وإرسالها وعرضها بالوسائل الإلكترونية"، ومع ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة إلتقى الاقتصاد المعرفي بقاعد تكنولوجيا ملائمة مما أدى إلى تعزيز ازدهار النشاطات المكثفة في المعرفة والإنتاج ونشر التكنولوجيا الجديدة.²

من خلال ما سبق يتضح أن مؤشرات اقتصاد المعرفة هي إمكانية ودرجة الاستعداد الموجودة لدى مجتمع معين لاستثمار المعرفة في مجالات حياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وغيرها من خلال أفرادها ومنظوماته.

4- أثار اقتصاد المعرفة:

✓ ارتفاع معدلات البطالة إلى أكثر من 15 % من قوة العمل نتيجة التطور الكبير الذي شهدته قطاعات التكنولوجيا مع نهاية التسعينات وبداية الألفية الجديدة.

¹ - هشام الشمري، ناديا الليثي: المرجع السابق، ص، ص 54، 47.

² - المرجع نفسه، ص-ص 54-55.

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

✓ تفكك العادات والمجتمعات نتيجة تسارع تناقل الأفكار الجيدة منها والسيئة فالعائلة أصبحت أقل تماسكا بسبب حاجة الوالدين لكسب الرزق والوفاء لحاجات المنزل والأولاد، كما أن المجتمعات أصبحت أقل تماسكا بسبب المخاطرة الزائدة والمصالح المتضاربة والرغبة في الكسب المادي على حساب الأخلاق والقيم.

✓ انعدام الولاء للغير بسبب المنافسة المتزايدة على الشهرة أو المهنة أو الثروة، كما انعدم الولاء للسلعة أو الخدمة بسبب التنوع، وتغير الأذواق بسرعة وبالتالي أصبح من المستحيل على التاجر التحكم بالمستهلك الذي أصبح حرا أكثر بسبب الاقتصاد الجديد، فأصبحت المنافسة أقوى لمصلحة المستهلك وأصعب على رجل الأعمال الذي يجب عليه التجدد دائما للحفاظ على زبائنه وأسواقه.

✓ انخفاض كلفة الاتصال الناتجة عن استخدام الأقمار الصناعية.

✓ تسهيل الحصول على الاكتشافات الحديثة¹.

كل هذه المميزات تعكس في الوقت ذاته تنامي عوامل الهجرة الخارجية نتيجة الانفتاح الذي فرضته العولمة من خلال إحدى مظاهرها المتمثلة أساسا في اقتصاد المعرفة.

وتبرز أهمية اقتصاد المعرفة من خلال الدور الذي تؤديه مضامينه ومعطياته وما تفرزه من تقنيات متقدمة في مختلف المجالات وما ينجم عنه من إسهامات أساسية وهامة في عمل الاقتصاد وفي أداء نشاطاته وفي الوسائل والأساليب التي يتم استخدامها فيه، وتبرز هذه الأهمية في:

✓ تساهم المعرفة العلمية والعملية في توليد الثروة وزيادتها وتراكمها وحسب آدم سميث تتحقق من خلال التخصص وتقسيم العمل ونذكر بعض النماذج التي حققت الثروة أمثال: بيل جيتس الذي ارتبطت ثروته وغناه بالحاسوب وتقنياته في عمر مبكر وخلال فترة وجيزة، وثالث أغنى رجل في العالم ترتبط ثروته بالاتصالات.

✓ الإسهام في تحسين الأداء ورفع الإنتاجية وتخفيض كلفة الإنتاج وتحسين النوعية من خلال استخدام الوسائل والأساليب التقنية المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة، إضافة إلى ما يتاح من قدر واسع من المعلومات التي تساهم في توفير الاتصالات وبالشكل الذي يساعد على حسن إدارة المشروعات التي تؤدي النشاطات الاقتصادية والإنتاجية.

¹ جمال داود اليازوري: مرجع سبق ذكره، ص-ص 21-27.

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

- ✓ المساهمة في زيادة الإنتاج والدخل القومي وتطوير صناعات الأجهزة ومعدات الالكترونيات الدقيقة ومعدات تصنيع أجهزة الحاسوب وبرمجياته ومعدات الآلات والإنسان الآلي وتصنيع معدات الدقة العالية وصناعات معدات الفضاء، ومعدات الاتصال القريب والبعيد المدى منها وغيرها، التي تحقق زيادة مهمة في إنتاج الاقتصاد وفي الدخول التي تتحقق ارتباطا بذلك.
- ✓ الإسهام في توليد فرص العمل بالذات في المجالات التي يتم استخدام التقنيات المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة، والتوسع منها في فرص العمل يرتبط في الغالب بتوسع وتنوع النشاطات الاقتصادية التي تستخدم التقنيات المتقدمة، وهذا التوليد في فرص العمل سوف يكون على المدى البعيد نتيجة توسيع الاقتصاد ونموه.
- ✓ إسهام مضامين اقتصاد المعرفة ومعطياته وتقنياته في إحداث التجديد والتحديث والتطوير للنشاطات الاقتصادية وبالتالي ضمان استمرارها.
- ✓ المساهمة في تكوين رأس مال معرفي يسهم بشكل مباشر في توليد إنتاج معرفي وزيادته.
- ✓ المساهمة في إحداث تغيرات مهمة واضحة وملموسة تتمثل في:
 - زيادة الأهمية بالنسبة للإنتاج المعرفي المباشر منه غير المباشر وبالذات الإنتاج غير الملموس.
 - زيادة الأهمية بالنسبة للاستثمار في المعرفة وتكوين رأس مال معرفي.
 - زيادة الأهمية بالنسبة لاستخدام التقنيات المتقدمة من قبل ذوي المهارات والقدرات المتخصصة عالية المستوى.
 - زيادة الأهمية النسبية للصادرات من منتجات المعرفة.
- ✓ تتيح المعرفة للدول المنتجة لها الاستفادة من مزايا نسبية تتمثل في زيادة القدرة والقوة على المنافسة في الأسواق نتيجة احتكارها للمعرفة وتقنياتها والمساهمة في تقدم وتطور الاقتصاد ونموه واستمراره.¹

5- هجرة الأدمغة واقتصاد المعرفة

تعتبر ظاهرة هجرة الأدمغة ذات تأثير سلبي على الاقتصاد، حيث أنّ النفقات الطائلة التي خصصت للاستثمار في الرأسمال البشري لم تحقق العائد المنتظر، ولأن اقتصاد المعرفة يقوم أساسا على الرأسمال البشري، فهو مهدد بشكل مباشر بظاهرة هجرة الأدمغة خاصة في مجال التكنولوجيا، ونتيجة هذا

¹ - فيلح حسن خلف: مرجع سبق ذكره، ص 22-29.

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

وجب اتخاذ القرارات العملية اللازمة لاسترجاع هذه العقول المهاجرة والحفاظ على العقول التي لم تهاجر بعد، وذلك من خلال توفير الظروف الملائمة التي تهيئ لهذه الطاقات البيئية الملائمة للعمل والإبداع،

إن ما يجب الإشارة إليه هو أن الدول المتقدمة تركز جهودها في تحقيق قفزات عملاقة في اقتصاد المعرفة من خلال استقطاب العقول من الخارج خاصة من الدول النامية وذلك بتوفير أحسن الامتيازات، وقد نجحت إلى حد كبير في ذلك، بينما تعجز الدول التي تنطلق منها هذه العقول فيوضع حد لهذا النزيف الهائل لرأسمالها البشري، وبالتالي إذا كان من شروط الاندماج في اقتصاد المعرفة الاستثمار في الرأس مال البشري فإنه من الضروري تبني إستراتيجية عملية لمنع أو تقليص ظاهرة هجرة الأدمغة من خلال توفير ما تفتقده هذه الأخيرة في بلدها الأم وتجده في المهجر، إضافة إلى بعض المشاكل المرتبطة بمناطق بعينها لخصوصية مكوناتها ونسلط الضوء مثلا على بعض مشاكل الدول العربية نذكر منها:

- انخفاض مستوى التعليم
- انخفاض مستوى البحث والتطوير
- البيروقراطية
- ضعف التمويل
- غياب التفكير السليم حول تبني اقتصاد المعرفة وتطوير المعرفة.¹

وهنا تجدر لإشارة إلى أن نسبة المهاجرين المتخرجين من مؤسسات التعليم العالي الذين يعيشون في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هي حوالي 25% بالنسبة لإيران، 15% لكوريا و 10% للفلبين، أما فيما يتعلق بإفريقيا تجدر الإشارة إلى معدل الهجرة في غانا يصل إلى نسبة 26%، كما أنها في جنوب إفريقيا فوق 08%، بينما في مصر 2.5% من المهاجرين يتجهون إلى الولايات المتحدة الأمريكية، و 5%

¹ - حسين شنيني: التجارة الإلكترونية كخيار استراتيجي للتواجد في الأسواق الدولية ومقومات إقامتها في الوطن العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013-2014، ص-ص 154-156.

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والهجرة من جمايكا تصل إلى 33% للمهاجرين ذوي المستوى التعليمي الثانوي، وأكثر من 77% للذين لديهم مستوى التعليم العالي.¹

ثالثا: الشركات المتعددة الجنسيات وهجرة الأدمغة

1- تعريف الشركات المتعددة الجنسيات وخصائصها:

نظرا للخصائص العديدة التي تميز الشركات المتعددة الجنسية فإنه من الصعب الوصول إلى تعريف واحد يمكن أن يزودنا بمقياس معين يؤهل شركة ما لأن تكون متعددة الجنسية، فقد اختلف المختصون في وضع تعريف موحد للشركات متعددة الجنسيات. "وترجع أولى استخدامات تعبير الشركة متعددة الجنسية إلى عام 1960 حينما أشار إليه E. Lilienthal للدلالة على تلك الشركات التي تمارس نشاطها الاقتصادي في أكثر من دولة مع تحمل مسؤولية الإدارة المباشرة عن تلك الأعمال التي تؤديها داخل الدولة الأم وخارجها بإحدى الدول المضيفة، ومنذ هذا التاريخ والكتاب يتسابقون فيما بينهم على وضع تعريف يلقي قبولا بين مستخدميهم".²

كما امتد الخلاف ليشمل حتى التسميات ونذكر منها: الشركات العابرة للحدود، الشركات الكوكبية، الشركات الغير القومية، الشركات العملاقة...³.

تعريف الأستاذ توجندات (TUGENDAHT): "هي عبارة عن الشركات الصناعية التي تنتج وتبيع منتجاتها في أكثر من دولة واحدة". كما عرفها الأستاذ ماتيزو بأنها: "المؤسسات التي تسيطر على عدد معين من الوحدات الإنتاجية (عشرة على الأقل) في عدد معين من الدول (ستة دول على الأقل) والتي

¹ – William J. Carrington, Enrica Detragiache: **Quelle est l'ampleur de l'exode des cerveaux», et quels sont les pays et régions les plus touchés?**. p-p 48-49

² - سامي عفيفي حاتم: التأمين الدولي، دار المصرية اللبنانية، ط01، 1986، ص202

³ - غضبان مبروك: المجتمع الدولي (الأصول وتطور الأشخاص)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص588.

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

تحقق نسبة هامة من إنتاجها (25% على الأقل) "الشركة التي تعمل على نطاق عالمي وتساهم بشكل أساسي في تدفق الاستثمارات".¹

وتعتبر الشركة متعددة الجنسية إذا توافرت على ثلاثة خصائص:

-أنها شركات ذات طابع وطني، تخضع لدولة أو أخرى حسب مكان مقرها الرئيسي.

-أنها شركات عبر وطنية بالنسبة لمجال أعمالها.

-أنها شركات ذات طابع متعدد الجنسيات لرأس مالها الاجتماعي.²

وتتميز هذه الشركات المتعددة الجنسيات بمجموعة من الخصائص تتمثل في:

- الحجم الكبير: تتميز هذه الشركات بكبر حجم نشاطها في التجارة الدولية وخاصة في ميادين صناعة السيارات والمعادن والمواد الكيماوية والبتروولية.
- تنوع المنتجات: حيث تخرج الشركات عن دائرة التخصص في الإنتاج بما ينطوي عليه من الارتباط بقيود سلعة معينة وذلك تقاديا لأخطار تقلبات السوق.
- التنوع في النشاطات: مثل الأنشطة الزراعية والصناعية والتجارية والسياحية في وقت واحد، من أجل تقادي أخطار الكساد الذي قد يلحق بأحد الأنشطة الاقتصادية.
- التشتت الجغرافي: حيث يصل التوزيع بين الدول في المتوسط إلى 12 دولة، وقد يصل في بعض الحالات إلى 100 دولة، وهذا التوزيع يعطي الشركة العملاقة إمكانيات ضخمة في التعامل مع حكومات متعددة.
- التفوق التكنولوجي: إن هذه الشركات هي المركز الأساسي لتلقي ما تتفقه الدول الرأسمالية الكبرى على تطوير الأسلحة فتستفيد من نتائج هذا التطور في إنتاجها المدني، ولا شك أن امتلاك مفاتيح التقدم التكنولوجي هو أحد الأسلحة الأساسية في يد الشركات المتعددة الجنسيات في فرض سيطرتها.

¹ - عدي قصور: مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 339.

² - سلطان محمد سلطان: العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريح للنشر، الطبعة العربية، 1987، ص 699.

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

- مركزية الإدارة العليا: حيث تمارس الشركات سيطرة مركزية كاملة من البلد الأصلي على فروعها المنتشرة في أنحاء العالم، وقد ساعد على قيام هذه المركزية التقدم الكبير في استخدام الحاسبات الإلكترونية في جمع وتصنيف المعلومات ومعالجتها رياضياً بالأساليب الحديثة.¹
- تتعدد دوافع ظهور الشركات متعددة الجنسيات بتعدد أنواعها ولكن يبقى هدف تحقيق أعلى ربح بأقل التكاليف هو الدافع الأساسي لنمو هذه الشركات: "فهي تنتج في البلدان التي تكون فيها عناصر الإنتاج منخفضة النفقات، ثم تباع هذه المنتجات في البلاد مرتفعة الأسعار، فهو نوع من التنظيم الاحتكاري عن طريق الاستفادة من التمايز بين أماكن الإنتاج وأماكن البيع".²

2- التأثيرات التي تخلفها الشركات متعددة الجنسيات:

أ- التأثيرات الاقتصادية للشركات متعددة الجنسيات على الدول النامية:

- أثر الشركات على التجارة وميزان المدفوعات: تؤكد الانتقادات الموجهة إلى الشركات متعددة الجنسيات على أنها لا تساعد في تحسين ميزان المدفوعات بقدر ما تساهم في زيادة المشاكل التي تعاني منها الدول النامية، فمثلاً: 79% من فروع الشركات متعددة الجنسيات ممنوعة من تصدير إنتاجها من قبل الشركة الأم لأن هذه الأخيرة لا ترغب في التنافس مع الفروع الأخرى³، بينما يرى المؤيدون لهذه الشركات بأن تحسن ميزان المدفوعات للدول النامية عن طريق زيادة صادراتها وإنتاجها المحلي الذي سوف يستورد إن لم ينتج محلياً.⁴
- تحويل الصناعات المعوضة عن الاستيراد إلى صناعات تصدير، كما قد تلجأ فروع الشركات إلى التحكم بما تصدره من إنتاجها من السلع المصنعة.
- تحكمها المذهل في تجارة السلع الأساسية، وقد سمحت العديد من الأبحاث التي قامت ببعضها الأمم المتحدة بالتعرف على شبكة النشاطات التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات، وإلقاء الضوء على عملياتها وتقنياتها المتفننة في الاستغلال، فهذه الشركات العملاقة التي تحاول فرض

¹ - عدي قصور: مرجع سبق ذكره، ص 34.

² - زينب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي (نظرة عامة على بعض القضايا)، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1998، ص 397.

³ - غضبان مبروك: مرجع سبق ذكره، ص 603.

⁴ - عدي قصور: مرجع سبق ذكره، ص 348.

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

نظامها الاقتصادي العالمي الخاص، ليست ببعيدة عن الاتجاهات الخاطئة لأسعار السلع الأساسية وعلى النسبة الضئيلة جدا للسعر النهائي، الذي تحصل عليه البلدان المنتجة.

- ممارستها السعرية في التجارة أو ما يسمى: السعر التحويلي، ويهدف إلى تقليل الضرائب إلى أدنى حد، فتلجأ الشركات للتلاعب بالأسعار، فإذا كانت الشركة الأم تصدر إلى المنشأة التابعة، فإنه سيكون من مصلحة الشركة متعددة الجنسيات أن تسعر صادراتها إلى الدولة المضيفة بسعر أقل من المألوف.

- وتتسبب هذه الشركات أيضا (بتنفيذها لمشروعات ليست ذات أولوية عالية في التنمية وإنتاج سلع في متناول دخول الجماهير وتستهلكها الأقلية الغنية)، في انقسام الاقتصاد القومي إلى قطاعين أحدهما يستجيب لحاجات الأقلية والآخر متخلف يضم غالبية السكان، كما تلعب هذه الشركات دورا في استمرار التبادل غير المتكافئ بين البلدان النامية والدول المتطورة، لأنها تستفيد من جميع الفوائد النسبية المتوفرة في مختلف أنحاء العالم بفضل خصائصها المعروفة.¹

ب- أثرها على استخدام الموارد الوطنية وأهداف ونمط التنمية: يترتب عن المركزية التي يتم بها اتخاذ القرارات في الشركات متعددة الجنسيات إهمال مصادر العرض المحلي والإخفاق في تنمية الإدارة والمهارات الوطنية، فما يهم هذه الشركات هو زيادة أرباحها باستغلال الثروات الطبيعية وأجور العمل المنخفضة، كما أن أثر الشركات على نمط التنمية في البلدان النامية يمكن أن يلحق أضرارا ببعض القطاعات الاقتصادية المحلية كطرد بعض الشركات من السوق على بعض الحرف اليدوية، كما تتسبب في تركيز الاستثمارات في مناطق محددة من العالم النامي، في جعلها مقاطعات أجنبية مما يؤدي إلى النمو دون التنمية.

ت- التأثير السلبي في الميدان الزراعي: ويظهر في امتلاكها لأفضل الأراضي في بعض البلدان، وفرض نماذج زراعية وغذائية غريبة عن الحاجات الوطنية، والضبط الاحتكاري لميكانيزمات التسويق الداخلية والخارجية، ويتجلى ذلك في التبدل الجماعي للمزروعات التقليدية التي ساهمت في الاستهلاك الشعبي والتي كان ينتجها الزراعيون الصغار في أغلب الأحيان، بمزروعات لغرض التصدير لا تلبي حاجات الاستهلاك ولا تتناسب مع النماذج التاريخية الثقافية للبلدان المضيفة، ومن أبرز صور التدمير الإجباري للمزروعات التقليدية وتحويلها لزراعة منتجات

¹ - سلطان محمد سلطان: مرجع سبق ذكره، ص 730.

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على هجرة الأدمغة

تعطي هوامش ربح عالية للشركات متعددة الجنسيات، تحول الكثير من بلدان العالم الثالث إلى بلدان مستوردة أساسية لمواد غذائية كانت تصدرها تقليداً.

ث- **أثرها على التوظيف وتوزيع الدخل:** تعد مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في خلق فرص عمل ضئيلة خاصة عندما تساهم في الصناعات الإستراتيجية لتمييزها بارتفاع كثافة رأس المال، كما أن الأجور وباقي الدخل الناجمة عن استثمارات هذه الشركات عادة تذهب إلى الأقلية الغنية.

ج- التأثيرات التقنية والإدارية للشركات متعددة الجنسيات:

• أثر الشركات على انتقال التكنولوجيا: كبدائية يمكن تعريف التكنولوجيا بأنها: "فن وعلم أصول الصناعة وذلك بما يحتويه من دراسات وبحوث ومهارات وخبرات لازمة للتطبيق في مجالات معينة،¹ ويقال أن الشركات متعددة الجنسيات هي أهم قناة لنقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، عن طريق الدخل في مشروعات مشتركة مع رأس المال العام أو الخاص، أو عن طريق إعطاء تراخيص الإنتاج أو بيع الآلات اللازمة من خلال التعاقد على أداء خدمات الإدارة والتسويق، وعادة تثار مشكلتان في مجال الانتقال التكنولوجي، تتعلق الأولى بمدى ملائمة التكنولوجيا التي توفرها الشركات لظروف البلد النامي، وتتعلق الثانية بالتكلفة التي تتحملها البلدان النامية مقابل الحصول على التكنولوجيا.

فبالنسبة للمشكلة الأولى فإن الشركات لا تهتم إطلاقاً بملائمة التكنولوجيا للظروف الاقتصادية كما تؤدي إلى تزايد التبعية والاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية، مما يقتل روح الإبداع والتجديد، وقد قلبت التقنيات الحديثة الموازين التقليدية لحماية الملكية الفكرية وغيّرت التكلفة الاجتماعية والعوائد المقترنة بتلك التقنيات وتعتبر حماية حقوق الملكية الفكرية عنصراً منشطاً يزود المنتجين بالحافز لتزويد الأسواق بمنتجات تكنولوجية المعلومات كأساس للتنمية العلمية والتكنولوجية والتعليمية.²

¹ عبد السلام أبو قحف: مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مطبعة الإشعاع الفنية، ط4، 1998، ص112.

² جلال ناصر: الاستثمار والشركات متعددة الجنسيات، الأسلوب العملي لحماية الملكية الفكرية، دار الكتاب الحديث القاهرة، 2009، ص139، 140.

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

❖ المبحث الأول: بناء الرأسمال الفكري في الجزائر

- ✓ أولا: أهمية الرأسمال البشري وضرورة الاستثمار فيه
- ✓ ثانيا: بناء الرأسمال الفكري في التنظيمات
- ✓ ثالثا: الاستثمار في الرأسمال البشري في الجزائر
- ✓ رابعا: إستراتيجية تنمية الرأسمال الفكري في الجزائر
- ✓ خامسا: تحسين المناخ العلمي وتطويره

❖ المبحث الثاني: سياسات تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية

- ✓ أولا: استراتيجيات مكافحة البطالة
- ✓ ثانيا: استراتيجيات مكافحة الفقر في الجزائر
- ✓ ثالثا: استراتيجيات مكافحة الفساد

❖ المبحث الثالث: إستراتيجية التكيف مع إفرازات العولمة

- ✓ أولا: مستقبل هوية الجزائر في ظل العولمة
- ✓ ثانيا: مواجهة تهديدات العولمة الاقتصادية
- ✓ ثالثا: سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة
- ✓ رابعا: الحد من هجرة الأدمغة الجزائرية

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

تعتبر الموارد البشرية من المقاييس الأساسية التي تقاس بها ثروة الأمم باعتبارها تأتي على رأس المكونات الرأسمالية والأصول المؤثرة في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدول، حيث أصبح الفرد وكفائه هما العامل الحاسم لتحقيق التقدم.

كما يعتبر العائد على الاستثمار في الرأسمال البشري أكبر من العائدات على الاستثمار في الآلات والمباني، وبالتالي فالرأسمال البشري يلعب دوراً رئيسياً في الاستراتيجية التنافسية للمنظمة وتنميتها خاصة إذا تمت تنمية قدراته الفكرية، فالرأسمال الفكري باعتباره يمثل الجانب المعرفي والقدرات العقلية التي يمتلكها الرأسمال البشري بالمؤسسات ومنظمات الأعمال، فرض على المؤسسات تبني استراتيجيات من أجل إنتاج رأسمالاً فكرياً واستقطابه وكذلك توظيفه بالنماذج المناسبة بهدف تحقيق الغايات المرسومة للمؤسسة وضمان ميزتها التنافسية في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة.

المبحث الأول: بناء الرأسمال البشري في الجزائر

أولاً: أهمية الرأسمال البشري وضرورة الاستثمار فيه

يتميز الرأسمال البشري بأنه أحد أهم الركائز الأساسية التي يتم الاعتماد عليها في تقدم ونمو وتطور المؤسسات باعتباره له دوراً جوهرياً في رفع مستوى الأداء وجودته في المؤسسة، وهو أحد المخرجات التي اشترك في إنتاجها وتكوينها كل من مؤسسات الدولة والمجتمع، ليكون بذلك فهو أهم مخرجات المؤسسات الصحية والتعليمية السائدة في المجتمع وكذلك لجهود المؤسسات التي يعمل بها.

فالرأسمال البشري أحد الأصول غير الملموسة وبمثل الركيزة والعصب المؤثر في استغلال كافة الأصول الأخرى الملموسة، وأي خلل في جودة إدارة الرأسمال البشري ينعكس سلباً على جودة إدارة الأصول الأخرى، فيجب الحفاظ عليه من خلال تحقيق الاستقرار الوظيفي له وبالأخص العمالة ذات القيمة المضافة العالية والنادرة والتي يصعب تعويضها أو إحضارها في الوقت المناسب، وكذلك يجب تمكينها وتنميتها وحمايتها من أية إغراءات من المؤسسات المنافسة لندرتها في سوق العمل وباعتبارها المصدر الرئيسي للتنافسية المؤسسة لما تمتلكه من مهارات.¹

¹ - محمد جمال الكفاي: الاستثمار في الموارد البشرية للمنافسة العالمية، الدار الثقافية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1،

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

فالعنصر البشري هو أساس النشاط الإنتاجي والتكوين الاقتصادي فهو المستثمر الأساسي والممكن الوحيد من الاستفادة من الموارد المتاحة بشكل فعال، فالمورد البشري الذي يمثلته الأفراد وجماعات العمل هو أقوى وأعظم ثروة للأمم خاصة إذا لازم ذلك الرشد في تخطيط القوى العاملة.

وقد أدى الوعي بالأهمية البالغة للرأسمال البشري في نهضة المجتمع وتقدمه إلى إعطاء أولوية متقدمة للتنمية البشرية كمًّا ونوعًا، خاصة في ظل التقدم التكنولوجي الذي يقلل من قيمة الوظائف التي لا تحتاج إلى مهارات عالية لتخلق في مقابل ذلك وظائف جديدة تركز على المعرفة وتعمل على تغيير الأهمية النسبية لوسائل الإنتاج المادية.¹

فالمنظمة تستثمر الرأسمال البشري لتحقيق أهدافها وبالتالي فإن لهذا الأصل البشري تأثير على الناتج النهائي حيث يثبت الواقع أن الجهد البشري في بعض العمليات الإنتاجية يحقق الفعالية ولو في حالة وجود خلل في الآلات وبالتالي فالفعالية تكمن في البشر وليس بالآلات.²

والأكيد أن التحديات التي يحملها العصر الجديد لن يتصدى لها إلا الرأسمال البشري ذو الكفاءة العالية والدائم التطوير والنمو سواء على المستوى الفردي أو على مستوى المجتمعات حتى تتمكن هذه الأخيرة من المشاركة من موقع القوة في العالم الجديد المتميز بحدة المنافسة، غير أن الارتقاء بالثروة البشرية لن يحققه إلا تعليم تتوافر فيه شروط الجودة الكلية في كافة مراحله ومستوياته وذلك من خلال استحداث المنظومة التي توفر له ذلك، ويبقى للتعليم الجامعي أو التعليم العالي دورا رئيسا في حياة الأمم من خلال تلبية احتياجاتها من القوى البشرية المؤهلة التي تصنع مستقبل التنمية فيها.³

ومن هنا يتواصل التفاعل الإنساني المستمر بين الإنسان والهدف في مفهوم التنمية البشرية من خلال الفعل الإنساني ذاته وإسهاماته، والانتفاع به في توظيف الموارد والمدخلات بالمهارات المطلوبة

¹ - مهدي محمد القصاص: بيئة استثمار رأس المال البشري، المؤتمر العلمي الدولي الثالث للبيئة، جامعة جنوب الوادي، مصر، نوفمبر، 2008، www.mahdyelkassas.name.eg/.../Human_Capital_Investment.doc

² - اتحاد الخبراء والاستشاريون الدوليون (Intec): عائد الاستثمار في الرأسمال البشري، 2004، ص 205.

..عائد+الاستثم!1~!TL~!1~!search~%3D1~!layout?...hip.jopuls.org.jo/...

³ - تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003: نحو إقامة مجمع المعرفة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، ص 52.

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

والكفاية العالية في توليد النمو الاقتصادي الفعال ومن هنا تتضح مقولة: أن التنمية البشرية للإنسان تكون بالإنسان.¹

فالأهمية الحقيقية للرأسمال البشري تكمن في قدراته وجهوده وكفاءته التي ينبغي أن تعكس بصورة إيجابية الأهداف المسطرة والمخطط لها والممكن إنجازها وتنفيذها مما قد يؤدي إلى جلب أو جذب نوع من الرضا عن العمل المنجز.²

كما تظهر أهمية الرأسمال البشري في أن استراتيجيات التطبيق لابد أن تتوافق مع مراحل الإدارة الاستراتيجية، وأن تساهم في مواجهة التحديات والمشاكل التي يحتمل وجودها والتي يمكن أن يواجهها العمال وأن تُجهز لها سياسات وإجراءات عمل تساعد العمال ومنظمات العمل، زيادة على ذلك فإن هذه الأهمية للرأسمال البشري تتجلى في كونه يستطيع تنظيم الشؤون داخل المؤسسة ويحقق مطالب كل من أصحاب العمل والمجتمع كما يساعد على تعيين الأفراد في جميع المستويات وتحديد صلاحياتهم ومسؤولياتهم، وتظهر الأهمية الكبرى للعنصر البشري في كونه يستطيع إدخال وعصرنة الإعلام الآلي في مجال الأنشطة المختلفة كالتكوين وتقييم الأداء وغيرها من المهام.³

وتتجلى أيضا أهمية الرأسمال البشري من خلال كونه متخذ القرار وهو المسؤول عن التجديد والابتكار فالعنصر البشري هو بكل المقاييس العنصر الحاكم في عملية اتخاذ القرارات.⁴

وانطلاقا من الأهمية التي يحتلها الرأسمال البشري جاءت الأهمية في الاستثمار فيه فقد أكد علماء الاقتصاد منذ وقت طويل أهمية تنمية الموارد البشرية في تحقيق النمو الاقتصادي حيث ذكر آدم سميث A.smith في كتابه الشهير "ثروة الأمم" أن كافة القدرات المكتسبة والنافعة لدى سائر أعضاء المجتمع تعتبر ركنا أساسيا في مفهوم رأس المال الثابت، وحقيقة أن اكتساب القدرة أثناء التعليم يكلف نفقات مالية ومع

¹ - حامد عمار: مقالات في التنمية البشرية العربية، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2007، ص- 54-55.

² - مصطفى محمد أبو بكر: الموارد البشرية مدخل لتحقيق الميزة التنافسية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص45.

³ - Jean-Marie peretti: **gestion des ressources humaines**. Vinifert. 2000.p19.

<https://www.decitre.fr/media/pdf/feuilleteage/9/7/8/2/3/1/1/0/9782311012323.pdf>

⁴ - عادل زايد: الأداء التنظيمي المتميز، الطريق إلى منظمة المستقبل، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، ص 33.

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

ذلك تعد هذه المواهب جزء هاماً من ثروة الفرد التي تشكل بدورها جزءاً رئيسياً من ثروة المجتمع الذي ينتمي إليه.

كما أكد ألفرد مارشال A.Marshall أهمية الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره استثماراً وطنياً، وفي رأيه فإن أعلى أنواع رأس المال قيمةً هو الاستثمار في الإنسان إذ عن طريق الإنسان تتقدم الأمم، والاقتصاد ذاته ذو قيمة محددة إن لم يُستغل في سبيل التقدم وذلك عن طريق القوى البشرية التي تحول الثروات من مجرد كميات نوعية إلى طاقات تكنولوجية متنوعة ومتعددة تحقق التقدم والنمو الاقتصادي والاجتماعي، فنجد دول مثل الصين واليابان حققت معدلات عالية للنمو الاقتصادي واستطاعت أن تتخطى حاجز التخلف وتحتل مكانة متقدمة بين دول العالم ارتكازاً على ما لديها من موارد في ظل ما يشهده العالم من تطورات تكنولوجية، معلوماتية وتطورات الاتصالات الالكترونية.¹

أيضاً أدت المشاكل والأزمات الاقتصادية إلى تزايد أهمية الدور الاستراتيجي للعنصر البشري فالمشاكل الاقتصادية والعولمة والتكنولوجيا والتغيرات الكبيرة في العالم والاختلافات في قيم القوى العاملة كل هذا أدى إلى خلق بيئة تتميز بانخفاض القدرة على التنبؤ، لذلك أصبح ينظر إلى الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية على أنها جزء متكامل وحتمي في تكوين وتنمية عملية التخطيط الاستراتيجي.²

على الرغم من أن استثمارات الرأسمال البشري ليست مسؤولية إدارة الموارد البشرية فقط بل مسؤولية جميع الإدارات ابتداء من الإدارة العليا، فإذا لم يرق كل مستوى بدوره فلن يحصل العائد المتوقع من الاستثمار حيث يعتبر الرأسمال البشري المسؤول عن إنشاء المنظمة وتحديد صيغ وجودها وأهدافها ونشاطها، ويتعلق الرأسمال البشري بالموجودات والقدرات البشرية التي ستنتج مردوداً أو دخلاً في المستقبل وهو ما يتم الاستثمار فيه، فالعنصر البشري لا يقل أهمية عن الرأسمال المادي في عمليات الإنتاج ومستقبل البشرية لا يعتمد على المدى الزمني أو المكاني ولا على الطاقة ولا على الأراضي وإنما على تنظيم هذا المستقبل في الذكاء الإنساني وتقدم المعرفة، وهذا سبب اتساع الهوة بين العالم المتقدم والمتخلف، فالاستثمار في

¹ رايح عرابية، حنان بن عوالي: ماهية رأس المال الفكري والاستثمار في رأس المال البشري، الملتقى الدولي الخامس حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 13-14 ديسمبر 2011، ص10

ماهية-رأس-المال-الفكري-و-الاستثمار-في-رأس-المال-.../iefpedia.com

² استراتيجيات الاستثمار البشري، مركز الخبرات المهنية للإدارة، المؤتمر السنوي الثاني للتدريب، ط1، القاهرة، 1996.

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

البشر يعد استثماراً استراتيجياً كما يعبر عنه حكيم صيني بقوله : "إذا كنت تخطط لسنة فاغرس بذرة، وإن كنت تخطط لمائة عام فعلم إنسان لأنك عندما تزرع بذرة واحدة فإنك تحصد محصولاً واحداً وعندما تعلم الناس تحصد مئة محصول".¹

وفي هذا السياق تظهر أهداف الاستثمار في الرأسمال البشري فيما يلي:

- بلوغ مختلف المؤسسات والتنظيمات إلى تحقيق أهدافها بغض النظر عن طبيعة نشاطها وحجمها.
- تكوين قوة عمل مستقرة ومنتجة عن طريق تكوين قوة عمل فعالة ومستقرة تجمع مجموعة من القوى البشرية القادرة على العمل والراغبة فيه بحيث تشكل قوة الدفع الحقيقية للمنظمة.
- تهيئة مناخ تسود فيه علاقات منسجمة بين الإدارة والأفراد.
- يمكن للمؤسسات جذب واختيار والحفاظ على ما تحتاجه من عمالة على مستوى عال من القدرة والالتزام والدافعية للعمل.²
- تعدد التخصصات والخيارات يؤدي إلى ترشيح تخطيط القوى العاملة وربطها باحتياجات المنظمات، وحسن توزيعها وتقليل الضائع من عنصر الزمن.
- تخفيض معدلات الغياب ودوران العمل وزيادة الرضا الوظيفي وزيادة فعالية برامج التدريب وتحقيق التناسق في الوحدة الإنتاجية مما يؤدي إلى تحقيق الفعالية للمنظمة.
- تكوين الكفاءات واستغلال قدراتها وتحليل متغيرات البيئة الخارجية والتماشي مع التغير والابتكار والتطوير بما يناسب احتياجات المنظمة.
- تنمية المهارات السلوكية وخبرات العمل الجماعي والمهارات القيادية والمرونة في تطبيق الأساليب الإدارية وكذلك تنمية المهارات الفنية وأساليب وطرق العمل ومهارات الإشراف وتقييم الأداء وتحديد المسارات الوظيفية وأساليب ونظم ترقية الأفراد.
- التحول إلى مجتمع المنظمات والعمل الجماعي وتحسين ودعم أداء مؤسسات السوق وآلياته.

¹ - عبد الله الدائم وآخرون: تنمية الموارد البشرية، بحوث ومناقشات ندوة تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي، الكويت، دار الرازي، نوفمبر 1987، ص 231.

² - علي محمد ربابية: إدارة الموارد البشرية (تخصص نظم المعلومات الإدارية)، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2003، ص

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

- توزيع القوى العاملة في مستوى الإدارة الوسطى والتي تساعد المنظمة في تحقيق خطط وبرامج العمل ضمن الاستراتيجية الكلية للمنظمة.¹

وباعتبار الرأسمال البشري هو مجموعة من الاستعدادات والمعارف والمهارات التي يمتلكها الفرد والتي لها تأثير على أداء المنظمات، فمؤهلات الفرد وخبراته ومعارفه المتراكمة هي القادرة على إعطاء الإضافة اللازمة لتمكين المنظمات والمؤسسات من الاستقرار وتحقيق أهدافها وهذا من خلال المهارات والمعارف التي هي مصدرها والتي يكتسبها من خلال التعليم والتعلم وخلال الهجرة والتي قد تلعب دورا محددا في ذلك.

فيلعب التعليم والتعلم من خلال العمل أدوار هامة كمصادر للرأسمال البشري فمن ناحية ينبغي دائما استكمال العملية التعليمية وتطويرها لاستيعاب كل المهارات والمعارف الهامة والتي قد تظهر بشكل مستقل أثناء التعلم من خلال العمل، ولا ينبغي التقليل من أهمية هذا الاستيعاب فالحقيقة أن كثيرا من المهارات الجديدة تنشأ في الميدان قبل أن يتم تحليلها وتصنيفها وإدخالها في النهاية في النظام التعليمي ودراسة التاريخ الاقتصادي وتاريخ التعليم تلقي الضوء على هذه الحقيقة، والتي تبين أن أي تعليم فني أو تدريب علمي لم يكن بوسعه أن يطور مهارات تتماثل مع تلك التي تتطور بالتدريب أثناء العمل، وهذا يشمل العمال المخترعين والذين تمت نشأتهم وبطريقة محددة من خلال الممارسة العملية وأصبح من الضروري تعديل النظام التعليمي ليتواءم مع الحاجات المستجدة فيما يخص التطور العلمي والتكنولوجي.

كما تعتبر الهجرة مصدر من مصادر الاستثمار في الرأسمال البشري باعتبار العمال أو الأفراد يهاجرون من أجل الحصول على عمل فهناك علاقة بين الكسب الإضافي وبين مستويات المعرفة والمهارة، فهناك علاقة بين التعليم كمتغير تفسيري للهجرة وله أثر جوهري عليها كما أن الدول التي تتميز بمستويات عالية من التعليم تكون أكثر جذبا للمهاجرين من المناطق التي ينخفض فيها مستوى التعليم، وبشأن العلاقة بين ما يكسبه المهاجرين وبين الرأسمال البشري نجد أن المهاجرين من المناطق ذات الدخل المنخفض قد يكسبون أقل من المهاجرين الذي يستقرون بها، فالهجرة تنقل الرأسمال البشري عبر الأقاليم وتهيئ الظروف بشكل غير مباشر لصنع المزيد من الرأسمال البشري، وذلك عن طريق القدرات الإبداعية الإنسانية وسرعة

¹ - استراتيجيات الاستثمار البشري: مرجع سبق ذكره، ص-ص 61 - 71.

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

نشر المهارات والمعارف على المستوى القومي عن طريق المهاجرين وعلاقاتهم بالمناطق التي هاجروا إليها.

أيضا يمكن إضافة أحد مصادر الرأسمال البشري والمتمثل في التكنولوجيات الحديثة وهي المعدات الرأسمالية المتقدمة إذ يتم نقل المزيد من المعرفة التكنولوجية إلى أولئك الذين يستخدمونها، ويعتبر هذا المصدر هاما جدا خاصة في الدول النامية نتيجة استيراد التكنولوجيا فإن استخدمت بطريقة رشيدة تكون شديدة الفعالية خاصة إذا تم استخدام المعامل لتدريب التقنيين فسيؤدي ذلك إلى اكتساب التكنولوجيا ورفع المستوى العلمي لهم.¹

ثانيا: بناء الرأسمال الفكري في التنظيمات:

يمثل الرأسمال الفكري القدرات العقلية ذات المستوى المعرفي العالي التي تملكها مجموعة محدودة من العاملين، كما يمثل الأصول الفكرية الغير ملموسة والتي لها بالغ الأثر في زيادة الأصول المادية الأخرى للشركة وتعظيمها، فهو لا ينشأ من فراغ بل يحتاج إلى بناء داخل الشركة ويتضمن استقطاب الرأسمال الفكري ثم صناعته ثم تطويره والمحافظة عليه، ويصبح بمثابة السلاح التنافسي للمؤسسة ويضمن لها البقاء في عالم الأعمال إذا تم بناؤه داخل المؤسسات بفعالية.

ويستند بناء الرأسمال الفكري إلى آليتين هما آلية الاستقطاب وآلية الصناعة.

1- استقطاب رأسمال الفكري:

في ظل الاتجاهات السائدة في منظمات اليوم التوجه نحو خدمة الزبون والتنافسية الشديدة، أخذت معظم الشركات تولي اهتماما واسعا لموضوع استقطاب الموارد التي تتميز بالكفاءة، لاسيما بعد إدراكهم لحقيقة صورة توجيه إدارة الموارد البشرية للبحث عن النجاح والتميز.

¹ - حمدي الحناوي: رأس المال البشري، مركز الإسكندرية للكتاب لنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، 2006، ص-ص 09-

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

وعلى الرغم من هذا كله أغلب الشركات لا تعرف أين يوجد الرأسمال الفكري وأين تبحث عنه؟ وكيف تديره وتقسمه؟، وفي هذا الصدد قامت مجلة هارفارد للأعمال في مقالها الافتتاحي لعام 2004 المنشور في عددها الصادر في 16 فيفري للإجابة عن ذلك بما يأتي:

"ينبغي أن تكون لديك استراتيجيات واضحة كأساس لمجال عملك لاستقطاب القدرات العقلية" وقد تم حصر عدد من هذه الاستراتيجيات وهي:

- **شراء العقول من سوق العمل:** نظرا لأهمية الرأسمال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية فإن هذا الأمر يتطلب من إدارة الموارد البشرية أو اللجان المتخصصة في هذه الإدارات متابعة العقول البراقة والنادرة بغرض جذبها كمهارات وخبرات متقدمة تستفيد منها المنظمة في زيادة رصيدها المعرفي الذي ينعكس على زيادة عمليات الابتكار والإبداع باستمرار.

ومن أبرز الممارسات الميدانية لهذه الاستراتيجية هي ما قامت به كبرى الشركات الأمريكية أمثال: IBM، Motorola من استخدام خبراء من الهند بأدنى الأجور فكانوا يستأجرون في بعض الأحيان طائرات برمتها في نقل هؤلاء الخبراء وكانوا يسمون هذا بشراء العقول.

- **شجرة الكفاءات:** إن الكفاءة والأهلية تتضمن مكونين رئيسيين هما: المكون المعرفي والمكون السلوكي، المكون المعرفي يتضمن المفاهيم النظرية والمعلومات والمهارات والخبرات المتصلة بجدارة الشخص، وأما المكون السلوكي فيتضمن مجموع ما يقوم به الشخص أثناء تأديته للعمل والذي يمكن ملاحظته وتقويمه.

وأما شجرة الكفايات هي إحدى تقنيات إدارة الموارد البشرية الالكترونية، وتمثل مخطط يوضح المهارات والخبرات والمعارف المطلوبة للشركة، وهي تسهل استخدام أسواق الموارد البشرية (الاستقطاب الإلكتروني للرأسمال الفكري عن طريق شبكات الحواسيب).

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

ومن أبرز الممارسات الميدانية لهذه الاستراتيجية في ممارسة مصنع Dainlerchrysler في ألمانيا عندما استخدم هذه الاستراتيجية للحصول على نظرة شاملة للمديرين والعاملين ورؤية كفايتهم للشركة.¹ وتؤكد رؤية إستراتيجية الأنسجة الفكرية أن توفير الاستقلالية والمرونة والتفاعلات الكثيفة والمتنوعة بين مختلف المهنيين والابتكارين، تؤدي إلى التعلم السريع وزيادة القدرة المعرفية.

● القيادة الذكية:

يتطلب صنع المعرفة والتعامل مع الناس الأذكياء أو الرأسمال الفكري إلى قيادة ذكية، لأن المدير الذي يركز اهتمامه على التعلم المنظمي ويكون معدا للتعلم أكثر مما يكون مشرفا ومعلما أو معطيا للأوامر. فضلا عما تقدم فإن المدير الذكي هو القادر على ممارسة أساس التقدير الفعال والتي من أبرزها ما يأتي: الاستمرار/ العضوية/ الإمتاع/ الشمول/ الدستور: جزء من الثقافة التنظيمية.

ومن أبرز ممارسات هذه الاستراتيجية هو ما يجري في شركة Microsoft، William Henry Gates المشهور باسم بيل غيتس هو ضابط إيقاع له فاعلية لأن مرؤوسيه المباشرين يتمتعون بمهارات فنية عالية ومحفزون ولديهم دوافع ذاتية وبدورهم يميلون إلى استخدام أنماط القيادة القادرة على إحداث التأثير والتجاوب داخل أقسامهم.

وبعد هذا العرض لا بد من الإشارة إلى أن مسألة اختيار منظمة الأعمال لآلية الاستقطاب أو آلية الصناعة أو الاثنين معا تحكمها عدد من المؤشرات يراها الباحثون وأهمها يتلخص بما يلي:

- الموازنة بين كلفة الاستقطاب أو الصناعة والعائد منها.
- الموازنة بين توافر القدرات العقلية داخليا والحاجة إليها من خارج المنظمة.
- الموازنة بين الاستعداد لدخول أفكار جديدة ومقاومة التغيير لرأس المال الفكري العالي.
- الموازنة بين الحاجة الدائمة للرأسمال الفكري والحاجة المؤقتة.

¹ - سعد علي العنزي، أحمد علي صالح: إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 264-266.

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

• مراجعة منظمات المعرفة والتعلم:

تركز رؤية هذه الاستراتيجية على أن المنظمات التعليمية (مدارس، معاهد، جامعات) تعد مصدر مهم لاكتشاف المواهب واستقطابهم وأن زيارة هذه المنظمات تعتبر من أولويات الإدارة العليا.

ومن أبرز الممارسات الميدانية لهذه الاستراتيجية ما قامت به إحدى شركات النفط الكبيرة إذ كان المدير التنفيذي لها يختار بانتظام إحدى خريجي الجامعات الموهوبين ويعينه مساعده الخاص، ويعمل معه بشكل وثيق مدة عام، وفي نهاية السنة يكون التنفيذي المبتدئ جاهزاً لتعيينه في إحدى الأقسام بالشركة.

إضافة إلى إحدى الممارسات التي قام بها (إيراني بريتش) في شركة فورد عندما توظف الأطفال البارعين (whiz-kids) وكان بينهم (وريت ماكنمار) (بارو).

2- صناعة الرأسمال الفكري:

تعتبر صناعة رأس المال الفكري في غاية الأهمية وهذا ما أكدته بعض الدراسات الميدانية من خلال نتائجها، فقد أكدت دراسة (ghshat, nahpiet) ضرورة صناعة الرأسمال الفكري باعتباره يمثل مصدراً للميزة التنظيمية وتمثل هذه الاستراتيجية تراكم إمكانيات منظمة لابتكار المعرفة والمشاركة فيها، بما يجعلها تتفوق على الشركات المنافسة في السوق، وطالب الباحثان المذكوران بتأكيد عمليات الرأسمال الفكري أي معرفة كيف نصنع الرأسمال الفكري.

وقد أكد العنزي أن عملية صناعة الرأسمال الفكري تتطلب استخدام طرائق فاعلة للربط بين أدوات العمل الجديد والأنظمة المبتكرة والتصاميم التنظيمية الملائمة وهذه بعض الاستراتيجيات الخاصة بصناعة الرأسمال الفكري وهي:

• خريطة المعرفة: وهي تقديم عرض مرئي للمعرفة الحيوية المؤدية إلى تحقيق أهداف

الأعمال الاستراتيجية، ومن ثم التركيز على نوع المعرفة التي نأمل بمشاركتها ومع من؟ وأين يمكن أن نجدها؟

وتؤكد هذه الاستراتيجية على مجموعة من الغايات:

- تحديد المركز المعرفي للشركة مقارنة بالشركات المنافسة.

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

- تحديد فجوات المعرفة التي تمثل النقص أو الضعف في المعرفة من أجل العمل على غلق تلك الفجوات.

• **بناء الأنسجة الفكرية:** تمثل الأنسجة الفكرية تشكيل فرقي يشبه نسيج العنكبوت يشارك فيه مجموعة ابتكاريه تتفاعل وتتعلم من بعضها البعض ثم تتحل عند انتهاء المشروع ليشكل مشروع آخر بمجموعة ابتكارية جديدة ونسخة أخرى ومعلم جديد آخر.¹

3- تقييم الرأسمال الفكري:

إن الاهتمام بموضوع القياس في تزايد لدى متخذي القرارات والباحثين في مجال الإدارة، فقياس الظاهرة الإدارية وبالخصوص الرأسمال الفكري أمر ضروري ومهم في تحديد المعلومات ذات المعنى لمتخذي القرار للشروع باختيار البديل الأنسب من بين البدائل المتاحة لهم بالتوقيت الملائم.

ويظهر دافع قياس الرأسمال الفكري فمفهوم القياس يشير إلى مجموعة إجراءات تتبع لتحديد مدى توافر خصائص معينة في الشخص والحكم على إمكانية قياسه بمهام وأنشطة وظيفية معينة، وعلى هذا الأساس يبدو أن مفهوم قياس الرأسمال الفكري ينص على تحديد الخصائص المطلوبة فيه والتأكد من تأثيرها في متغيرات أخرى.

تنطلق أهمية قياس الرأسمال الفكري وضرورته من الحاجة الملحة لتطوير المعايير التي توظف في حساب قيمة المبادرات المعرفية لإقناع الإدارة والمالين بمبررات الاهتمام بها والإنفاق عليها. وتنبثق أهمية قياس الرأسمال الفكري من حقيقة مفادها ظهور علامات الهرم والشيخوخة على نموذج العصر الصناعي واستبداله بنموذج آخر يطلق عليه عصر المعرفة ولكن على الرغم من هذا التبادل مازال الكثير ممن يعملون وفقا لافتراضات النموذج الصناعي.

وتلخص ضرورات قياس الرأسمال الفكري بالآتي:

■ توفر أساسا لتقييم الشركة من خلال التركيز على الموجودات الفكرية، ويتفق مع هذا الاتجاه 2003 berz إذ يرى أن الرأسمال الفكري أساس تحديد قيمة منظمات الأعمال وأهم دعائم الاقتصاد الوطني.

¹ - سعد علي العنزي، أحمد علي صالح: المرجع السابق، ص-ص 266-270.

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

- يحفز الإدارة ويحثها على ما هو مهم عبر التركيز على النشاط أو الفعل لأن التركيز الحالي هو ليس على وجود أو عدم وجود أرصدة المعرفة، ولكن على وجود طرائق لقياسها وتقييمها.
- يستخدم كأساس لتبرير الاستثمار في أنشطة إدارة المعرفة بواسطة التركيز على المنفعة أو العائد.¹

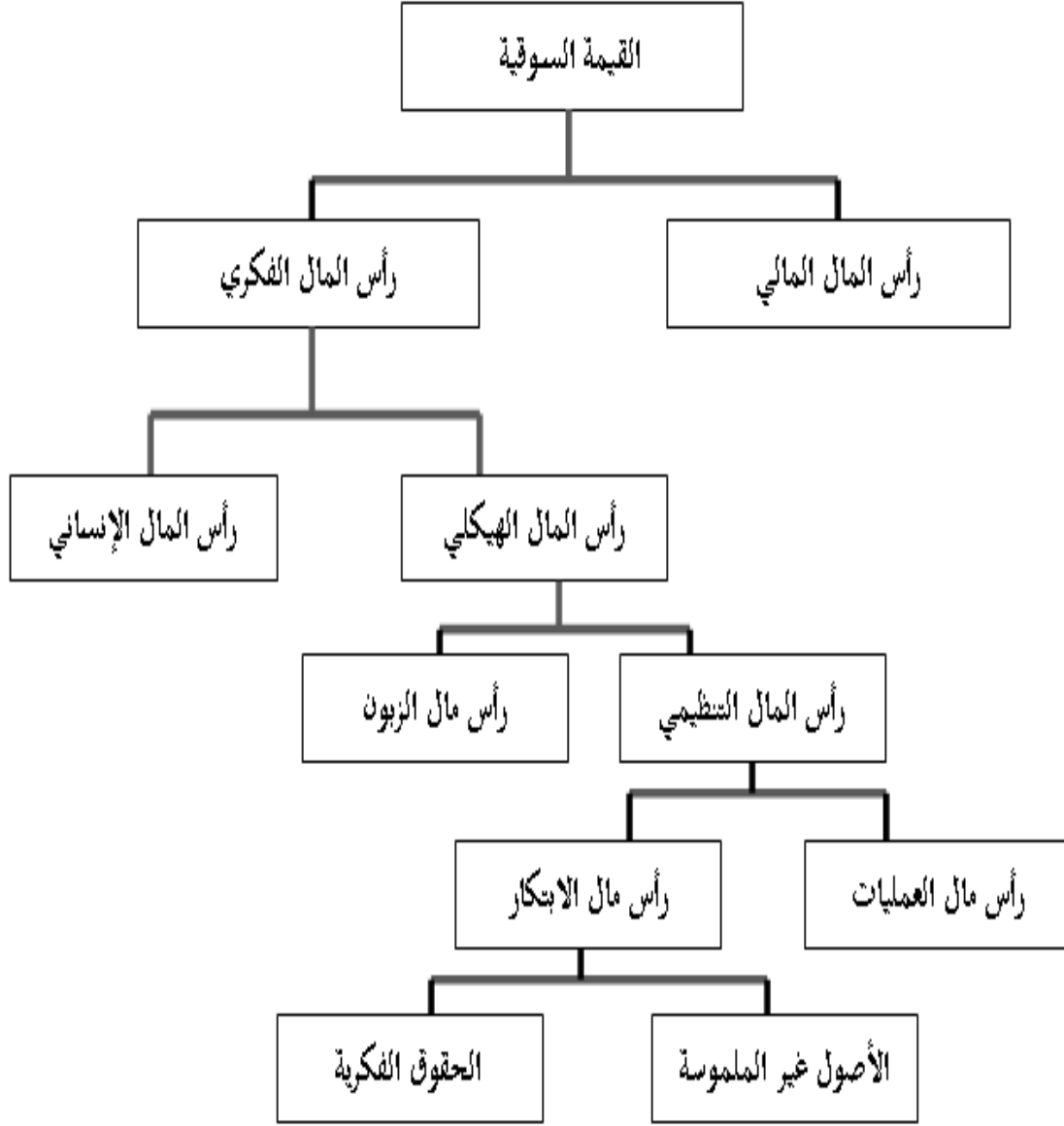
ولتقييم الرأسمال الفكري هناك نماذج تتمثل في:

- **نموذج ملاح سكانيديا:** يرتبط نموذج ملاح سكانيديا skandia Navigator بشركة التأمين السويدية سكانيديا التي كانت الشركة الأولى التي أعدت تقريراً سنوياً لتحليل الرأسمال الفكري، بل ذهبت إلى أبعد من هذا عندما عينت ليف ادفينسون L.edvinsson. مديراً للرأسمال الفكري، وقد قام مع زملاء له بتطوير نموذج رأس المال من منظور شامل لا يقتصر فقط على المؤشرات المرتبطة برأس المال المالي. والرأسمال الفكري من منظور ادفينسون يعني مضامين المعرفة والخبرات العملية والتكنولوجية التنظيمية وعلاقات الزبائن والمهارات المهنية المقدمة والضرورية للمنافسة في السوق، ولذلك يرى أن الرأسمال الفكري مكون من الرأسمال الإنساني الذي يتضمن المعرفة التنظيمية والمعرفة التقنية والمهارات والخبرات العلمية للعاملين، والرأسمال الهيكلي الذي يكون من عناصر الرأسمال التنظيمي ورأسمال الزبون، ويحتوي الرأسمال التنظيمي على الرأسمال الابتكاري (الحقوق الفكرية والأصول غير الملموسة)، ورأسمال العمليات (نظم المعلومات وقواعد البيانات)، أما رأسمال الزبون فيتضمن العلاقات التنظيمية باللاعبين الأساسيين في الخارج مثل: الموردين، الموزعين، أصحاب المصالح، ورأسمال الزبون هو الثروة المتضمنة في علاقات الشركة بزيائنه إذ أنه حقوق ملكية العلامة التجارية، وثقة الزبائن بالشركة إضافة إلى ولائهم لها.

ويعد هذا النموذج من أكثر نماذج تقويم الرأسمال الفكري استخداماً وتطبيقاً في دول الاتحاد الأوروبي والدول الصناعية المتقدمة عموماً، لأسباب كثيرة من بينها شمول النموذج أهم متغيرات الرأسمال الفكري التي يمكن قياس ومكوناتها من خلال مؤشرات محاسبة ومال.

¹ - سعد علي العنزي، أحمد علي صالح: المرجع السابق، ص-ص 274-276.

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة



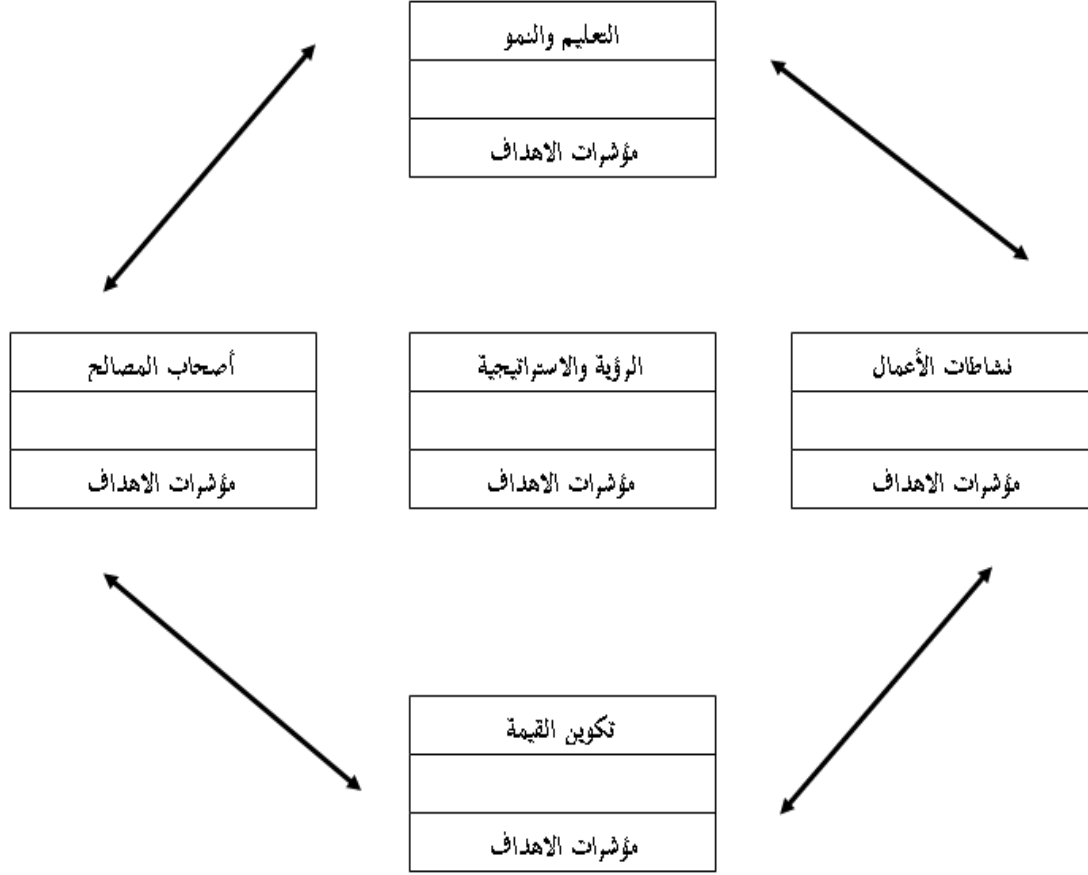
الشكل رقم (02): نموذج ملاح شركة سكانديا¹

- نموذج بطاقة الأداء المتوازن: يعرف نموذج بطاقة الأداء المتوازن balance score card (DSC) أيضا بنموذج كابلان ونورتون kaplan and norton، نسبة إلى واضعيه ويهدف هذا النموذج إلى تحقيق توازن بين المنظور المحاسبي التقليدي للأصول غير الملموسة والنماذج القياسية الأخرى لتقويم الرأسمال الفكري، ويضيف النموذج مكونات جديدة أهمها: متغيرات الابتكار والتعلم وتحسين نشاط الأعمال، علاقات الزبائن، وتكوين القيمة في ضوء المؤشرات المالية وغير المالية (غير الملموسة).

¹ - سعد غالب ياسين: نظم إدارة المعرفة ورأس المال الفكري العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2007، ص 62-65

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

إضافة لذلك يمكن أن نقول: أن ما يميز هذا النموذج عن غيره من نماذج قياس الرأسمال الفكري هو أنه يقدم رؤية شمولية للوضع الحالي للمنظمة وذلك من حيث ما تضيفه نشاطاتها من قيمة ملموسة وغير ملموسة ضمن سياق عملية تكوين القيمة، على خلاف النماذج الأخرى التي تركز على تحديد قدرات العاملين ومستوى انجازهم الحالي فقط.



الشكل رقم (03): نموذج بطاقة الأداء المتوازن BSC¹

وهذا يعني أن هذا النموذج يحاول أن يربط عملية تقويم الرأسمال الفكري برسالة المنظمة واستراتيجيتها، وذلك من خلال ترجمة الرؤية والاستراتيجية إلى حزمة شاملة ومتنوعة من مؤشرات الأداء، ويرتكز النموذج على فحص درجة نجاح المنظمة في تحقيق الأهداف المالية وبناء القدرات الذاتية الموجهة نحو استقطاب الأصول والموارد الملموسة لتحقيق النمو المستهدف في المستقبل، أي يحاول النموذج تحقيق التوازن ما بين القياس والتقويم للمتغيرات الخارجية المؤثرة المرتبطة بأصحاب المصلحة shareholders

¹ - سعد غالب ياسين: المرجع السابق، ص 65

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

وقياس المتغيرات الداخلية ذات العلاقة بنشاطات الأعمال الجوهرية وذلك كما هو واضح من الشكل السابق.¹

• نموذج مراقب الأصول غير الملموسة:

ويعرف نموذج مراقب الأصول غير الملموسة intangible asset monitor أيضا بنموذج سيفيبي sveby نسبة إلى كارل ايريك سيفيبي وهذا النموذج -كما يصفه سيفيبي- له هدف عملي أكثر منه نظري لفتح نوافذ قليلة للمديرين، وذلك من أجل المباشرة باختبار مفاهيم الرأسمال الفكري، والأصول غير الملموسة في المنظمة، ومن ثم فهو مدخل غير نقدي لقياس الأصول غير الملموسة في المنظمة، في ضوء أربعة معايير أساسية وهي: النمو، الابتكار، الكفاءة، الاستقرار.

ويقوم النموذج على مفهوم مقابلة الأصول الملموسة بالأصول غير الملموسة لاستخراج القيمة السوقية، وتكون الأصول غير الملموسة من ثلاثة مكونات أساسية هي: الجدارة، الهيكل الداخلي، الهيكل الخارجي، كما يوضح الشكل الموالي.

وبنظرة تحليلية معمقة إلى الشكل نفسه نجد أن كل فئة من الفئات الثلاث للأصول غير الملموسة يتم قياسها في ضوء المعايير الأربعة الوارد ذكرها سابقا.

كما يتم قياس القيمة الدفترية الصافية للأصول الملموسة في ضوء المؤشرات الأربعة السابقة الذكر.

¹ - عصام الدين محمد متولي، صلاح علي أحمد: مفهوم ونماذج القياس المحاسبي لرأس المال الفكري، المؤتمر السنوي الدولي الخامس والعشرون: إدارة المعرفة-الاستراتيجيات والتحديات، 04،05،06/5/2010، جامعة المنصورة، ص 19.

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

القيمة الدفترية	القيمة السوقية			
	الأصول الملموسة	الأصول غير الملموسة		
		الهيكل الخارجي	الهيكل الداخلي	الجدارة
النمو				
الابتكار				
الكفاءة				
الاستقرار				

الشكل رقم (04): نموذج مراقب الأصول غير الملموسة (نموذج سيفيبي)¹

لقد كان من النتائج التي ترتبت على نمو الرأسمال الفكري لدى شركات الأعمال في البلدان الرأسمالية المتقدمة أن تنامت الفجوة بين القيمة السوقية للشركة الواحدة، من جهة، وقيمة جميع موجوداتها المادية الملموسة، من الجهة الأخرى، وذلك على مدى العقدين الماضيين، بحيث أصبحت النسبة بين القيمة الأولى (السوقية) والقيمة الثانية (الدفترية) بحدود (2) إلى (1) وضعف ما كانت عليه خلال الفترة 1945-1990، هذا في الوقت الذي تراجع فيه استثمار الشركات في الرأسمال المادي، بحيث أصبح معدل قيمة الشركات الأمريكية تتراوح بين ضعف إلى تسعة أمثال قيمتها الدفترية. أدى ذلك إلى أن تصبح القياسات المحاسبية التقليدية عاجزة عن أن تحدد بكفاءة القيمة الحقيقية للشركة².

¹ - سعد غالب ياسين: مرجع سبق ذكره، ص 67

² - عصام الدين محمد متولي، صلاح علي أحمد: مرجع سبق ذكره، ص 20.

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

ثالثا: الاستثمار في الرأسمال البشري في الجزائر

لقد مر تسيير الموارد البشرية في الجزائر بمراحل تاريخية عديدة بمراحل تاريخية عديدة ارتبطت بتطوير الاقتصاد الوطني ككل، فكل مرحلة عبرت عن فترة زمنية عرفت فيها المؤسسات الوطنية وقائع وأحداث انعكست على نمط تسيير الموارد البشرية بها ففي سنوات ما بعد الاستقلال انشغلت الجزائر ببناء الدولة ومؤسساتها فكانت الجهود موجهة نحو الجانب السياسي للحفاظ على وجودها ككيان مستقل، أما الحالة الاقتصادية فميزها ضعف النسيج الصناعي، ارتفاع معدلات البطالة، ضعف القطاع الخاص، ارتفاع نسبة الأمية، وشهدت ندرة كبيرة في اليد العاملة ذات التأهيل والمهارة المناسبين، فكان التسيير الذاتي بمثابة الحل المناسب لهذه المشاكل.

أما تسيير الموارد البشرية خلال هذه الفترة كان هدفه الأساسي توظيف الأعداد الهائلة من اليد العاملة لتغطية العجز دون الاهتمام بالتنوع أو الكفاءة وأيضا تم التركيز على ضمان السير الحسن للإدارة والحفاظ على جهاز التكوين، فخلال هذه الفترة من تاريخ المنظمة الجزائرية كان تسيير الموارد البشرية لا هو بالمفهوم التقليدي التaylorي يعني الاهتمام بالقوة العضلية ولا هو بالمفهوم الحديث الذي يهتم بالقدرات العقلية فقد سيطر عليه البعد الوطني والحماسي من أجل بناء الجزائر.¹

أما سنوات السبعينات فقد تميزت هذه الفترة بالتركيز على بناء الاقتصاد الذي يعتمد على الصناعات المصنعة فهي مرحلة إنشاء الشركات الوطنية الكبرى باعتبارها أساس التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وأسندت لهذه الشركات وظائف ليست من اختصاصها فهي تنتج، توظف، توزع الدخل وتبني رياض الأطفال والسكنات فكانت فترة الاستثمارات الضخمة والمشروعات الاشتراكية الكبرى التي نتج عنها انخفاض نسبة البطالة، لكن ما يلاحظ على تركيبة اليد العاملة هو بساطة تكوينها لذلك كانت الأعمال التنموية تتم ممارستها بالتعاون مع الدول الأوروبية خاصة فرنسا وبعض الدول العربية، وفتحت التكوين في مجال التسيير وغيره من التخصصات الاقتصادية في الجامعات والمعاهد كما نظمت برامج تكوينية خارج الوطن.

¹ - ليندة رقام: إدارة الموارد البشرية من منطلق إدارة القوة العضلية إلى منطق إدارة الفكر والمعرفة، دراسة واقع إدارة الموارد البشرية في منظمات الأعمال الجزائرية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باجي مختار، عنابة الجزائر، عدد 24 جوان 2009، ص 135 - 136.

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

وخلال مرحلة التسيير الاشتراكي تميزت علاقات العمل بمشاركة العمال في تسيير مؤسساتهم فهؤلاء حسب الشعارات السياسية هم مالكين لمؤسساتهم، كما كانت أجور العمال مرتفعة مما أدى إلى تحسن المستوى المعيشي، وكذا تحسين الأداء وزيادة درجات الالتزام لدى العمال والإطارات مما أدى إلى انسجام في العمل داخل المؤسسات، وقد تم تغيير النظرة إلى وظيفة الموارد البشرية باعتبارها وظيفة اجتماعية بحتة تحتوي أبعاد مهنية (توظيف، أجور، ترقية، مشاركة) وأبعاد اجتماعية (سكن، نقل، طب، عطل...)، وبدأ الاهتمام بالتسيير التنبؤي للأفراد نتيجة التخطيط لمشروعات جديدة مستقبلية لذلك كان من الضروري التنبؤ بأعداد ومؤهلات الرأسمال البشري الجديد وضرورة تكوينه، وقد عبرت هذه المرحلة عن مفهوم ونظرة أخرى للموارد البشرية في الشركات الوطنية الكبرى، وكان الربيع البترولي هو الذي ينفق في توزيع الدخول وشراء الأجهزة والمعدات وهو الذي يظهر في شكل أرباح، فكان دور إدارة الموارد البشرية اجتماعي بحت بالإضافة إلى كونه إيديولوجي رغم أنها طورت بعض الآليات والتقنيات الإدارية.¹

في حين أن ما ميز سنوات الثمانينات التصحيحات الهيكلية للشركات الوطنية من أجل تحسين المردود الاقتصادي، فصعوبة تسيير المؤسسات جعل من الصعب التحكم فيها وإدارتها من خلال الإدارة المركزية حيث قامت بتقسيمها إلى مؤسسات صغيرة حتى تسهل إدارتها، لكن هدف تحقيق العقلانية والربح لم يتحقق خلال هذه المرحلة وزادت حدة البيروقراطية والتدخل السياسي في حياة المؤسسة الوطنية فلم يتحقق لا الأداء الاقتصادي ولا معالجة مسألة البطالة بل على العكس من ذلك تماما، مما فتح الباب لإصلاحات أخرى عرفت المؤسسة الوطنية ومنحتها الاستقلالية خلال نهاية الثمانينات، أي عدم تدخل الدولة في تسييرها.

أما فيما يخص تسيير الموارد البشرية فقد تم توقيف المبادرات البسيطة التي كانت موجودة في الفترة السابقة بصور القانون العام للعامل الذي ينظم ويقتن عمل ووظيفة الموارد البشرية، فينص القانون العام للعامل على أن الدولة هي المالكة الوحيدة للمؤسسات العمومية وهي أول مستخدم في البلد يحدد أجر كل وظيفة ونظام التعويضات المطبق، نظام الحماية الاجتماعية، نظام التكوين الذي يجب تنفيذه وطرق وإجراءات التوظيف، وكيفية وضع وعمل لجان التأديب، إن ثراء القانون العام للعامل حسم العديد من القضايا المرتبطة بتسيير الموارد البشرية كما قلص القانون العام للعامل هامش الحرية الذي كان أصلا محدودا، مما

¹ - ليندة رقام: المرجع السابق، ص 137

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

أدى إلى خيبة أمل متزايدة لدى العمال بسبب التراجع المستمرة لظروف معيشتهم وجعل من تنظيم العمل أكثر ضعفاً.

إن التقصير في تطبيق مبدأ اللامركزية في التسيير وتغلب أنماط الإدارة البيروقراطية أدى إلى فشل النموذج الاشتراكي فتسيير المؤسسات كما أن التصحيحات الهيكلية التي مست هذه المؤسسات مع بداية الثمانينات لم تحقق الأهداف المرجوة منها كتحسين المردود بل زادت من فوضى التسيير من طرف أشخاص غالبا ما يتم اختيارهم على أساس معايير سياسية فقط، هذا بالإضافة إلى العجز المالي الذي عانت منه هذه المؤسسات بالرغم من تعدد عمليات التطهير التي قامت بها الدولة- هذه المعطيات أدت إلى التفكير في إصلاحات جديدة والتي دعمت بصور قانون الاستقلالية في سنة 1988 حيث تتحصل المؤسسة الوطنية من خلالها على استقلالية حقيقية في إدارة شؤونها مع بقائها ملك للدولة، جاءت هذه الإصلاحات من أجل القضاء على الممارسات البيروقراطية وعلى الرقابة وتدخل الوصاية في العلاقات التجارية الداخلية والخارجية- هذا من جهة- ومن جهة ثانية جاءت لإعادة مهمة تسيير الموارد البشرية والتوجه إلى الاستقلالية خاصة بعد انخفاض أسعار البترول فخلال نهاية سنوات الثمانينات قررت الدولة العمل باقتصاد السوق ومبادئه منها: منح الاستقلالية النامية للمؤسسات، حرية الأسعار، البحث عن تحقيق الأرباح لذلك فقد عملت على :

- تشجيع الاستثمار الأجنبي
- تشجيع القطاع الخاص ومنح تسهيلات له
- إعادة النظر في القانون العام ومجموع قوانين العمل الجزائري، حيث تم سن قوانين 1991 لتنظيم العلاقات الاجتماعية في المؤسسة كما اعترف بحق الإضراب فيها.
- وضع نظام مصرفي صارم
- التخلي التدريجي للدولة عن المؤسسات العمومية لصالح القطاع الخاص، وخضعت المؤسسات الوطنية إلى تغييرات عديدة تمثلت في إعادة التأهيل المثالية والتي كانت نتيجتها تسريح العمالة مما تسبب ببطالة 400000 شخص.¹

¹ - ليندة رقام: المرجع السابق، ص 141

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

ونظرا لنقص خبرة مسيري الموارد البشرية في المؤسسات العمومية فقد تمت الاستعانة بخبراء مختصين ومكاتب استشارية لصياغة قوانين داخلية تنظم علاقات العمل ونظام التعويضات والأجور، وكذا توقيف العمل بالقانون العام للعامل الذي لم يعد صالحا مع التطورات الحديثة واقتصاد السوق، فتسيير الموارد البشرية في المؤسسات الخاصة الوطنية مزال في مرحلة إدارة الأفراد إذ لم يكن - في كثير من الحالات - من مسؤولية صاحب المؤسسة باستثناء بعضها التي تصنع بعض الوسائل المحتشمة للتكوين، أما بالنسبة للمؤسسات الخاصة الأجنبية فهي تعمل بأنظمة عصرية في تسيير الموارد البشرية في حين مازالت الجزائر متأخرة في وضع نظام معلوماتي لتسيير الموارد البشرية والملاحظ أن مدير الموارد البشرية في المؤسسات العمومية ورغم الأهمية التي حضي بها مؤخرا إلا أن دوره مزال بعيد عن دور الفاعل والمؤثر الاستراتيجي، لكن الأمور في تطوير هذه الوضعية تتجه نحو التعميم في العديد من المؤسسات فقد أدرك المسكرون أهمية هذه الإدارة وضرورة تشجيع وتحفيز العاملين وتسييرهم بطريقة مختلفة كما كان سائدا في الماضي لتحقيق الميزة التنافسية، باعتبارها أساس النظام الاقتصادي الجديد الذي تعمل في ظله المؤسسة الوطنية، لأن الطريق إلى عصنة الاقتصاد تمر أيضا عبر التفكير حول إشكالية تسيير الموارد البشرية في المؤسسة الوطنية سواء كانت خاصة أو عمومية بهدف إدارة مواردها البشري بمنطق العقل المفكر ومنح كل الأهمية لمعارفه باعتباره مصدر التميز والتفوق ومن ثم رفع الإدارة التي تهتم بشؤونه إلى المستوى الاستراتيجي وتؤمن العديد من المؤسسات الوطنية بهذه الحقيقة لكنها تجد صعوبة في التنفيذ.¹

لقد أفضت جملة التغيرات الحاصلة في بيئة المؤسسة إلى التشكيك في صدق النظريات المستندة على المقاربة الهيكلية في الاستراتيجية، التي ترى أن الصناعات ذات الهيكل الملائم الذي يتسم بالنمو في الطلب واتساع مقومات النجاعة الأساسية هي صناعات أكثر وضوحا وفاعلية من غيرها، لقد عزز ودعم هذا الواقع التفكير المركز على المؤسسة ومواردها بدل من الاهتمام بالصناعة والذي يرى أن المحدد الأقوى للربحية ليس هو هيكل الصناعة بل يتعلق الأمر بتجديد وتفعيل موارد المؤسسة وكفاءاتها المحورية وهذا طبقا للمقاربة المركزة على الموارد حيث يرى بورتر porter أن الموارد البشرية هي المسؤولة عن خلق القيمة وأن تسييرها يؤثر على الميزة التنافسية للمؤسسة من خلال تنمية الكفاءات وتحفيز المستخدمين وبالتالي تعتبر عاملا حاسما في تطوير المؤسسة وتعتبر الموارد والكفاءات البشرية موردا استراتيجيا على اعتبار أن تلك الكفاءات وما تمتلكه من معارف وخبرات تعتبر مقوما أساسيا للمؤسسة وعاملا مهما في خلق القيمة

¹ - ليندة رقام: المرجع السابق، ص 144.

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

وإحداث التغييرات الملائمة وعلى هذا الأساس يعتبر العنصر البشري ممثلاً في الموارد والكفاءات البشرية أحد أهم العوامل المسؤولة عن تحقيق الربح للمؤسسة ونجاحها في اختراق الأسواق العالمية.¹

فالكفاءات هي تلك الموارد البشرية ذات المعارف والمهارات القادرة على الإبداع والابتكار والتطوير خدمة لأهداف المنظمة وتعتبر الكفاءات أصل من أصول المؤسسة وهي صعبة التقليد من قبل المنافسين، وهي تشكيل متعدد الجوانب ناتج عن المعرفة، الخبرة، المكتسبات الفردية الرائدة للأفراد مع مرور الوقت، وتصبح بذلك المؤسسة عبارة عن مجموعة ديناميكية من الكفاءات.²

كما تعد الكفاءة هي ميزة الفرد الذي يقوم بما يجب القيام به: سريع التعلم، يمتلك فكر اتخاذ القرار، القيادة، ينشئ الجو المناسب للتطور.³

وتطوير الكفاءات هو واحد من أهم تحديات العالم خاصة في ظل التطورات التكنولوجية واستخدام الحاسبات الآلية، حيث تؤدي التغييرات الملحوظة في التكنولوجيا الإلكترونية إلى تغييرات جذرية في أنواع المهارات والأعمال التي تحتاج إليها المنظمات، كما تزداد أهمية بعض الأنشطة كالتمرين والتنمية والتخطيط للمستقبل الوظيفي بما يتناسب مع تلبية احتياجات هذه التغييرات. فلقد أصبحت تكنولوجيا ونظم المعلومات أحد أهم أعمدة منظمات الأعمال الحديثة وتشكل عنصراً كبيراً في موازنتها الرأسمالية، وأكثر بنود الموازنات التشغيلية نمواً، ويؤكد الخبراء (sheehy 1999) على أن الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات يمثل أكثر من 10% من العوائد التشغيلية في منظمات الأعمال الأمريكية، كما أصبحت تكنولوجيا المعلومات عنصراً مهماً من عناصر الميزة التنافسية للمنظمات.⁴

¹ - سملاي يحضيه، بلالي أحمد: الأهمية الاستراتيجية للموارد البشرية والكفاءات ودورها في تحقيق الميزة التنافسية من منظور المقاربة المرتكزة على الموارد، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، 10/19 مارس 2004، جامعة ورقلة.

...البشرية... والكفاءات- البشرية.../manifest.univ-ouargla.dz/

² - زكي حنوس: رؤية عربية للتعاون والشركة مع الاتحاد الأوربي والاستثمار والتكامل الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، عدد 4، سطيف، 2005، ص 61.

³ - محمد الصالح: المدخل إلى التدريس بالكفاءات، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 43.

⁴ - محمد محمد العجلوني: معايير الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات- الاستثمار في بنية المعلومات والمعرفة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006، ص 174.

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

يعتبر ميدان تطوير الكفاءات من أهم المسؤوليات لإدارة الموارد البشرية، ونظرا لأهميته فهناك من يرى أن محور عمل إدارة الموارد البشرية هو تفجير الطاقات البشرية الكامنة داخل التنظيم، وتعتبر برامج التكوين أهم مدخل مستعمل في هذا المجال، ولقد استفادت عملية التكوين من التطورات الحاصلة في مجال المعلوماتية، فهناك العديد من البرمجيات والتطبيقات المتوفرة الآن، فالغرض هو تنمية قدرات العاملين كنظام : Though ware`s management diagnosis للقيادة والتحفيز وتحديد الأهداف، وإدارة الوقت، وبرنامج Dimensions of leadership المتعلق بجوانب مختلفة في إدارة الموارد البشرية وبرنامج Decide لتطوير مهارات اتخاذ القرار.¹

لقد وفرت نظم المعلومات إمكانيات غير مسبوقة للأفراد في مجال تنمية وتنميين القدرات والكفاءات البشرية، حيث أتاحت خدمات التعليم عن بعد والتكوين عن بعد مما أدى إلى ظهور مصطلح إدارة علاقات العمال الذي يشير إلى أن العامل من الاستجابة لرغبات الزبائن الخارجين أكثر، فالمهارات البشرية ليست ثابتة ولكن متغيرة تبعا لاحتياجات العمل فالمهارات البشرية هي مجموعة المعارف وقدرات العمل وسلوكيات مهيكلة ومنظمة تبعا لهدف معين ووضعيات معينة، وهذه المهارات اللازمة لتأدية المعارف سوف تتغير استجابة لما أحدثته تكنولوجيا المعلومات.²

وفي هذا الصدد قامت إدارة العمل الأمريكية بدراسة سمحت لها بتحديد سبع مهارات أساسية ينبغي للفرد العامل أن تتوفر فيه للنجاح في عصر المعرفة والمعلومات وهي:

- التفكير الناقد والفعال: القدرة التحليل ووضع الحلول للمشكلات في ظل التغيرات المستمرة.
- الإبداع: وهو القدرة للوصول لحلول جديدة للمشكلات القديمة وإنتاج منتجات جديدة.
- التعاون: أي العمل الجماعي هو السبيل الوحيد لحل المشكلات وتشكيل فرق عمل متكاملة يؤدي إلى نتائج أحسن.
- فهم التدخلات الثقافية: فالإدارة أصبحت تعمل في عالم منفتح لا يعرف الحدود الجغرافية والمكانية، والتنوع البشري واحد من خصائص المنظمات الحديثة.
- الاتصال: إتقان الاتصالات الفعالة لتوصل الرسالة بفعالية وكفاءة.

¹ -S.L.Dalam et autres: **la gestion des ressources humaines, tendances enjeux et pratiques actuelles**, édition village mondial, paris, France.

² -بشار عباس: **المعلومات والتنمية الاقتصادية**، مجلة العربي، العدد 02، 2001، ص 163.

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

- استخدام الكمبيوتر: التعرف على المستويات العالية من الطاقة الرقمية والالكترونية لتحقيق النجاح. في المستقبل الوظيفي، والاعتماد على النفس لاكتساب المهارات المطلوبة وذلك للنجاح في الحياة العملية وتحقيق الأمن الوظيفي، فالتكنولوجيا الحديثة سمحت بتنمية وتطوير الكفاءات عن طريق برامج تكوينية مصممة، ولقد أصبحت للتنمية البشرية وتطوير الأداء البشري أهمية كبيرة خاصة مع المنافسة التي يعرفها قطاع الأعمال.¹

إن العنصر البشري في المنظمة لا زال دوره حيويًا بالنسبة لإدارة المعلومات، ومما لا شك فيه فإن القضاء على الوظائف الروتينية والمهام التقليدية يعمل على توجيه العمل الإنساني تجاه الأعمال الابتكارية والإبداعية وحث الأفراد على تنمية المواهب وصقل القدرات وتطوير الكفاءات تناسبًا مع متطلبات العصر الحديث.²

رابعًا: استراتيجية تنمية الرأسمال الفكري في الجزائر:

لقد أصبحت التنمية البشرية من الأولويات المتقدمة في المجتمعات المختلفة، وخاصة المؤسسات التي أصبحت الموارد البشرية الركيزة الأساسية التي تنشأ عليها هذه المؤسسات فأصبح بذلك إدراج المورد البشري ضمن المخططات الكبرى في الاستراتيجيات التنموية من الآليات المهمة في تكوين الطاقات البشرية اللازمة في المجتمع لخلق الثروة.

إن تنمية رأس المال البشري وما يتوفر للإنسان من خدمات وما يتطلع إليه من سمات في الحياة، هي محور الدائرة في كل الأنشطة المتصلة بالتنمية، فلقد أصبح دعامة رئيسية للتنمية الشاملة ولقد أصبح هناك مجال جديد هام وهو بناء إستراتيجيات لتنمية الموارد البشرية مما يسمح بخلق الرغبة في التقدم في العنصر الإنساني، والاستثمار البشري في إعادة الفنيين ورجال العلم والبحث وتسعى الجزائر كغيرها من

¹ - محمد سعيد أوكيل: العلاقة بين تكنولوجيا والتطور الاقتصادي في البلدان النامية والعربية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، ع 08، الجزائر، 2003، ص 27.

² - علي السلمي: أداء وتجديد المنظمات، دار قباء، للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1998، ص 188.

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

الدول إلى تنمية مواردها البشرية في إطار إدارة متخصصة التي تعتبر المؤطر لنشاط الأفراد داخل المؤسسة وذلك ضمن إدماجها في الاستراتيجية العامة للمؤسسة.¹

إن الاتصالات الجيدة تشكل عاملاً حيوياً لضمان التنفيذ الناجح لاستراتيجية الموارد البشرية ككل، وتعمل إدارة الموارد البشرية بشكل وثيق مع فريق كبار المديرين ومكتب البرمجة والإدارة وإدارة الخدمات المالية لتحديد احتياجات الموظفين المختلفة من المعلومات.

يعتبر تصنيف الوظائف وتحديد الرتب وسيلة رئيسية لتنفيذ الاستراتيجية العامة للموارد البشرية ويركز على متطلبات الوظيفة من حيث المخرجات والاختصاصات والقدرات كواحد من الأهداف الرئيسية لسياسة الموارد البشرية، وضرورة التركيز على الأكفأ من الموارد المتوفرة لمراكز التقييم والتنمية على ارتقاء المدراء والمدراء المستقبليين وتوظيف المهنيين ذوي المؤهلات الجيدة من الشباب وتطوير مسيرتهم الوظيفية كمصدر لتجديد الكفاءات لأن توظيف المهنيين من الشباب يشكل وسيلة قيمة للغاية للمساعدة على معالجة عدد من الأولويات الأساسية لسياسة الموارد البشرية من بينها السعي والرغبة الدائمة للتطوير والتجديد، ووضع مخططات وخلق برامج تطويرية وتنفيذ سياسة لتطوير المسيرة الوظيفية ضمن نظام جديد لإدارة الأداء والمكافآت وإصلاح سياسة العقود وذلك بالاستخدام المناسب للعقود المؤقتة إلى حين العثور على وظائف مستقرة.²

في مجال المتطلبات العالمية الجديدة ينظر للتعليم كواحد من أهم أعمدة النهضة والتقدم، كما أن رأس المال البشري عامل مهم وأساسي في بناء الدول، إلا أن عملية إعداد هذا الرأسمال تتطلب وجود نظام تعليمي وتكويني فعال من أجل تحضير هذا الأخير للدخول إلى سوق العمل والمساهمة في خلق الثروة ومن هذا المنطلق فإن مدى فعالية نظام التعليم والتكوين، لا يرتبط بحجم مخرجاته أو الهياكل والمنشآت

¹ حنان بن عوالي: متطلبات فعالية التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية لخلق الميزة التنافسية، الملتقى الدولي الراج حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، من موقع . Labocolloque. Voila met /133 benaoualich

² مكتب العمل الدولي: مجلة الإدارة - لجنة البرنامج والميزانية والإدارة البند السابع عشر من جدول الأعمال، استراتيجية الموارد البشرية لمنظمة العمل الدولية، www.lo.orgl.w.cms.gb-297

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

المجهزة له، بقدر ما تقاس بمدى قدرته على تزويد سوق العمل بأيدي عامل مدربة ومؤهلة ومتخصصة وفق متطلبات هذه السوق، وتسعى الجزائر منذ مدة إلى تطوير بنيتها البشرية من خلال:

- إعادة تأهيل الأطر الإدارية
- افتتاح المعاهد والكليات والجامعات
- تأمين الأجهزة اللازمة لفتح فرص التشغيل.¹

ويعتبر التعليم والتكوين مكونا أساسيا وشرطا ضروريا من شروط تنمية الرأس المال البشري من حيث الكم والكيف فوجود مستوى معين ومحتوى محدد للتعليم ضروري لتنمية الفرد والمجتمع ومن جهة أخرى يعد أيضا مطلبا من متطلبات تشكيل الاتجاهات والدوافع للنمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي، ولقد أدركت الجزائر على أن التحديات التي يحملها العصر الجديد لن يتصدى لها إلا الرأسمال البشري دائم الترقى ودائم النمو سواء على المستوى الفردي أو على صعيد المجتمعات.²

يتكون نظام التعليم والتكوين في الجزائر كغيره من باقي دول العالم من أربعة قطاعات تعمل على تأمين مهمات مختلفة لكن مكتملة لبعضها البعض من حيث الغاية، وتقع تحت الوصاية الإدارية والتربوية لثلاث وزارات منفصلة وهي وزارة التربية الوطنية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وزارة التكوين والتعليم المهني ويضم:

- تعليميا أساسيا وإجباريا لكل الأطفال يدوم تسع سنوات ويتكون من مرحلتين: التعليم الابتدائي والتعليم المتوسط ويتوج بشهادة التعليم المتوسط.
- تعليميا ثانويا يستغرق ثلاث سنوات ويتوج بشهادة بكالوريا التعليم الثانوي.
- تعليم عالي موزع على الجامعات والمعاهد.
- تكوينات مهنية وتوفر تكوينا أوليا وتكوينا مستمرا يتوج بشهادات مهنية أو تأهيل مهني في فروع واختصاصات مهنية متعددة.

¹ - صندوق النقد العربي: التطورات الاقتصادية والاجتماعية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006، ص 31.

² - منير نوري، فاتح مجاهدي: دور الابتكار في اكتساب المنظمة العربية ميزة تنافسية والحفاظ عليها، الملتقى الدولي حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والابتكار، جامعة 8 ماي 1945، 16 - 17 نوفمبر، 2008، ص 237.

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

وبلغ المنتسبون إلى نظام التعليم والتكوين والتعليم العالي في نسبة 1995، 7.5 مليون فرد ونجد 54% من العدد الإجمالي يمثلون ذكور، لينتقل العدد إلى 8.9 مليون مع حلول سنة 2005 تشكل الفئة السنوية فيها 50%. أما التطور العددي للطلاب فقد شهد تزايد كبيرا بنسبة 3.1 أضعاف خلال عشر سنوات من 1994 إلى 2004.¹

وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن الوضع في تحسن ملحوظ في معدلات النجاح وزيادة معدلات التكوين والتقدم وزيادة الرغبة عند الفئة الشابة في مواصلة التعليم وذلك لسعيها للحصول على فرصة الاندماج في سوق العمل، كما أن لقطاع التكوين المهني دور مكمل لنظام التعليم.

ويجدر القول أنه من الصعب جدا أن نحدد مستوى التنمية البشرية التي وصلت إليها الجزائر خاصة وأن التقرير الأخير حول التنمية البشرية والذي أعد من طرف CNES بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية في الجزائر أشار إلى أن الجزائر أصبحت تسجل نسبة مردودية داخلية غير كافية، فما يمكن ملاحظته هو ارتفاع نسبة الرسوب والتسرب، وهذا يساهم بشكل كبير في تأخير خروج المتعلمين لسوق العمل ويؤدي التسرب إلى انخفاض المستوى التعليمي للسكان وقوة العمل، وهذا ينعكس سلبا على مستقبل التشغيل في الجزائر وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن الجزائر تعاني من مشكلة الخروج المبكر للمتمدرسين من التعليم ومن ثم يصبح هذا العامل عنصرا إضافيا من عناصر الضغط على سوق العمل لأنه يفسر دور التعليم في التحديد الكيفي للتشغيل بالإضافة إلى الأداء أو على المستوى التكويني التأهيلي بسبب الانفصال الكبير بين مراكز التدريس والعمل الميداني أي الارتباط بالمؤسسات لدراسة مدى جدوى التعليم النظري وهذا يفسر بشكل كبير ضعف إنتاجية العامل.²

وعلى الرغم من الجهود المبذولة في مجال التعليم والتكوين في الجزائر خاصة في تنمية الموارد البشرية والاستثمار فيها فإن ذلك لم يحقق نجاحات كبيرة خاصة في تحقيق تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع وخلق المهارات والقدرات والخبرات الملائمة لمجالات العمل، كما أن الجدير بالذكر أن الاستثمار في الجزائر

¹-CNES. Rapport national sur le développement humain Algérie 2006, réalise en coopération Avec Pun, p 25.

www.undp.org/content/dam/algeria/docs/povred/Rapport_CNES2006.pdf

²- بوصافي كمال: حدود البطالة الظرفية والبطالة البنوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص، ص 168، 188.

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

في قطاع التعليم يحتاج إلى مراجعة بحيث يصبح المعيار هو الكيف والجودة وليس الكم، لأن الموارد البشرية في الجزائر تعاني نقص شديد في المهارات والتي يحتاجها سوق العمل الداخلي والخارجي، كما يجب إعادة توزيع الاستثمارات في قطاع التعليم بشكل مناسب، وتبني أنماط جديدة من التعليم خاصة التعليم المرتبط بالسوق بالإضافة إلى رفع المهارات والقدرات الإبداعية للثروة البشرية.¹

خامسا: تحسين المناخ العلمي وتطويره

من مشكلات المناخ العلمي في البلدان النامية كما تبين في المؤتمر الثقافي العربي الثامن المنعقد في القاهرة (20-30) ديسمبر 1969 ما يلي:

- أن البحث لا تتعده هيئات متكاملة مجرية.
 - عدم توفر ظروف ملائمة في الحياة والعمل الوظيفي تضمن رزقا كافيا للباحث يعينه على التفرغ والانصراف للبحث.
 - عدم تكون وسط علمي مؤهل لتنمية نتائج الأبحاث وتقدير مكانة الباحث.
 - عدم اقتران نتائج البحوث الأصلية بمكافأة مادية تتناسب مع أهميتها.
 - عدم وصول البحث في مراحله الأولى إلى نتائج ملموسة مما يجعل الناس يشككون في قيمته.
 - عدم توفر وسائل التوثيق والنشر العلمي، وعدم وجود المكتبات اللازمة لتتوير الأبحاث وبالتالي عدم وجود خدمات مساعدة للبحث العلمي.²
 - عدم ارتباط التنمية بالبحث، فالكل يعمل في اتجاه مستقل عن الآخر، مما لا يتيح مجالا لاستثمار البحث في إظهار أهميته.
 - عدم وجود نظام تعليمي يتكفل بإمداد البحث العلمي بالباحثين والمساعدین الضروريين.
 - عدم الانفتاح الفكري الذي يساعد على اتصال الباحثين بغيرهم من الباحثين في دول العالم.
- ويحتاج البحث العلمي في العصر الحاضر إلى موارد مالية كبيرة، نظرا لتعدد هيئات ومؤسساته والأشخاص العاملين فيه، والأدوات والأجهزة المتنوعة التي يستخدمها، لاسيما وأن هذه الأدوات والأجهزة تتجدد باستمرار وتكلفتها كبيرة.

¹ -CNES. Rapport National, sur le développement humain, p 84.

² - أعراب فتيحة: مرجع سبق ذكره، ص 48

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

وقد أحست الحكومات في الآونة الأخيرة بجدوى استثمار الأموال في مجالات الأبحاث، فقد أوضح EWELL RAYMOND التابع لمؤسسة العلم الوطنية في واشنطن من خلال بحث علمي نشر نتائجه عام 1955، أن الربح الذي تجنيه أمريكا في ربع قرن مما تنفقه على البحث العلمي في سنة يتراوح ما بين 100 ضعف إلى 200 ضعف، وهذا ما يدل على وجود علاقة جد وثيقة بين التنمية والبحث العلمي، مما جعل الدول تتسابق في الإنفاق على البحث، وتتهمك في إنماء مؤسساته، وإعداد الباحثين بل اجتذابهم من الخارج بأي ثمن.

والحقيقة أن قضية تمويل الأبحاث قضية معقدة خصوصا في البلدان المحدودة الموارد كالبلدان العربية، لأن القضية في هذه الحالة من الأولويات، فأى نوع من الأبحاث تمول؟ وهل تمول الأبحاث التطبيقية أم الأساسية أم بحث آخر؟، وهل يمكنها انتظار المدى الزمني الذي يستغرقه البحث الأساسي حتى ينتج؟، غير أن البعض صار يفكر في الآونة الأخيرة بمؤسسات بحثية في الوطن العربي، يستخدم فيه أمهر الباحثين الذين يمكنهم كفريق متعاون خدمة أهداف الأبحاث على المستوى القومي - العربي، والتعاون مع مؤسسات البحث على المستوى الدولي، وهناك عدة قضايا متشابكة مثل قضية توزيع التمويل، ومن القضايا الأخرى المتعلقة بالتمويل، إمكانية اعتماد تمويل الأبحاث على الحكومة، أم أن القطاع الخاص مكلف الآخر بالإنفاق على أبحاث أو على البعض منها؟، وهناك عدة مصادر للتمويل.¹

إن توفر الأدوات والأجهزة هي التي تزيد من قدرات الباحث مثل: الحاسبات والعقول الإلكترونية والتكنولوجيا العالية كالإنترنت، ويضاف إلى ذلك ضرورة توفر النشر والتوثيق والمكتبات والدوريات، وهذا كله ما يدل على أهميته ومكانته في تدعيم أعمال الباحثين وتعزيز جهودهم في البحث.

كما يجب تهيئة الباحث للتمكن من ممارسة البحث العلمي ويتحقق ذلك من خلال:

- تكليف الباحثين منذ بداية عملهم البحثي بالحصول على الرخصة الدولية للتحكم بالكمبيوتر، وذلك لتمكينهم من البحث على المصادر الأجنبية.²
- والتعامل بمهارة مع التكنولوجيا الحديثة، وتوظيفها في البحث العلمي.
- التقييم المستمر للباحثين.
- تطوير منظومة التعليم على اختلاف مراحله، حتى يتم إعداد الطالب منذ الصغر وتنمية المهارات البحثية لديه في مراحل التعليم قبل الجامعي من خلال تبني استراتيجيات مثل استراتيجية التعليم البحثي.

¹ - أعراب فتيحة: المرجع السابق، ص 49

² - عبد الله شمت المجيدل وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 39

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

- توفير العائد المجزي للموهوبين والمبدعين من الباحثين الذين تتوصل أبحاثهم إلى حلول إبداعية لمشاكل المجتمع.
- سن التشريعات التي تتيح للكوادر العلمية إمكانية التفرغ العلمي داخل الجامعات، سنة دراسية أو أكثر لإجراء البحوث والدراسات.
- ويتحسن البحث العلمي من خلال بناء قاعدة معلوماتية لإرساء الأسس السليمة للبحث العلمي: فلا بد من القيام بما يلي:
- تأسيس قاعدة معلومات بين الجامعات العربية تضمن نشر ملخصات البحوث الجاري القيام بها، وكذلك المدرجة في الخطط المستقبلية، بالإضافة إلى الأبحاث التي تم الانتهاء منها، وذلك حتى تتم الاستفادة من المقترحات والتوصيات والنتائج لتلك البحوث.
- ربط قاعدة المعلومات باحتياجات البحث العلمي.
- أن تنشئ الجامعة موقعا على الانترنت، تدرج به أسماء الباحثين والبريد الإلكتروني لكل منهم حتى يمكن التواصل معه وتبادل الأفكار والخبرات. والبريد الإلكتروني الخاص بالجامعة مما يساعد على كسر الحدود والحوجز المحلية والعالمية.
- طرح وتبادل البيانات والمعلومات بين الجامعات بالعربية دون تعقيم، لأن مواجهة الحقائق حتى ولو كانت سلبية أفضل بكثير من التستر عليها وإخفائها، خاصة التي تتعلق منها بالقضايا السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، وذلك من خلال نشر نتائج الدراسات والأبحاث العلمية التي تناولت تلك القضايا واقتُرحت سبلا لمواجهتها والتغلب عليها.
- تعظيم الاستفادة من تقنيات المعلومات والاتصالات والاشتراك في قواعد البيانات الأجنبية وإتاحتها في مجالات العلوم والتكنولوجيا والعلوم الاجتماعية والإدارية.
- وضع استراتيجية لتفعيل العلاقة بين مراكز المعلومات بالجامعات العربية لتحقيق أقصى استفادة من البحوث العلمية التي أجرتها تلك الجامعات.¹

وقصد توفير المبادئ التمويينية للبحث العلمي يجب:

¹ - عبد الله شمت المجيدل وآخرون: المرجع السابق، ص-ص 41-42

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

- إنشاء صندوق مشترك يمول من القطاعين العام والخاص من أجل دعم وتطوير البحث العلمي بالجامعات.
- إنشاء وحدات تسويق البحوث داخل الجامعات تساعد على دعم ميزانية الأبحاث.
- ترشيد برامج البعثات الدراسية والتدريبية للخارج، والحرص على إتاحة العرض أمام الباحثين للاطلاع على أحدث التطورات العلمية، واكتساب الخبرة في التعامل مع تطبيقاتها في المجالات المختلفة.
- تنفيذ مشاريع البحث التعاقدية التي تتمتع بميزانية محددة مسبقاً.
- فتح قنوات الاتصال بين المؤسسات الحكومية والخاصة من جهة، والجامعات من جهة أخرى، بحيث ترسل هذه المؤسسات احتياجاتها البحثية للجامعات وتتولى في نفس الوقت تمويل جزء منها مقابل الاستفادة بنتائجها. وتحويل جزء من ضرائب الدول إلى ميزانية البحث العلمي بالجامعات لتدعيمه.
- إن التوجهات السياسية للدولة تجاه البحث العلمي يجب أن تأخذ طريقها إلى التحقيق من خلال:
- استقلالية الجامعات عن السلطة السياسية من خلال إلغاء الوصاية السياسية على المجتمع الأكاديمي.
- وضع اللوائح والنظم والتشريعات لحماية الملكية الفكرية.
- نشر الحرية الأكاديمية داخل الجامعات، والتي تتضمن حرية الباحث في التعبير عن رأيه وحق نشر المعلومات والمعارف وتبادلها وإدارة نفسه بنفسه واتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير عمله.
- إن نظم العمل المشجعة على البحث العلمي التي تتمثل في نشر ثقافة البحث العلمي داخل الجامعات، تركز على العمل الجماعي وإذابة النزعة الفردية، حتى تتكامل العديد من التخصصات، وتتبادل المنفعة والخبرات بين الأفراد.¹

¹. عبد الله شمت المجيدل وآخرون: المرجع السابق، ص43

أولاً: استراتيجيات مكافحة البطالة

1- تكييف التكوين مع احتياجات التنمية:

مثلت سنة 1966 انطلاقة للقرارات الكبرى التي تهدف لإقامة دولة ذات سلطة على مؤسساتها بشكل قانوني بعد إصدار نصوص كانت محل دراسة وتساؤل بين القمة والقاعدة، كذلك مثلت سنة إحصاء السكان للتمكن من حصر كل المعطيات وبعث المخطط التمهيدي الثلاثي ابتداء من سنة 1967، وكان هدف هذا المخطط تلقين مختلف العمال مبادئ إعداد مخطط وطني أول للتنمية، وكانت سنة 1966 أيضاً سنة التوازنات الجهوية فقد انتقلت الحكومة إلى الجنوب لتجتمع هناك مدة أسبوع من أجل دراسة احتياجات ولايات الجنوب الأكثر حرماناً، وتم منح غلاف مالي لبعث أول برنامج للاستثمار الجهوي وللسماح لبلديات جنوب البلاد من تقليص الفوارق مقارنة ببلديات الشمال، فكان لبعض الإجراءات تأثير أكيد على مناهج ووسائل التكوين، لأنها ستجعل مختلف المسؤولين يدركون بدقة النقص في الإطارات المكونة، وشهدت سنة 1966 إنشاء عدد من الشركات الوطنية والمؤسسات ذات الطابع الصناعي والتجاري، حيث أن كثيراً من هذه الشركات ضمت إليها بعض الوحدات الصناعية الصغيرة المهجورة والمسيرة من طرف العمال.

وابتداء من سنة 1967، كان التركيز على: التكامل بين التربية-التكوين-الاقتصاد الذي يجب أن يشكل الاهتمام الأول والدائم في التخطيط للتكوين الذي يعد عنصراً أساسياً في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، وأيضاً هذا التكامل نفسه قد كان سبباً في إعادة النظر في النظام التربوي الذي بدا عاجزاً عن إمداد البلاد بالإطارات التي تحتاجها ومنه كان أول ملتقى للتكوين والتنمية.¹

لقد لاحظ جميع الخبراء الأجانب أنه: "لو أن الموارد البشرية المتوفرة، وإن كانت متفرقة في الوقت الحالي، نظمت في شبكات ووجهت نحو مشاريع دقيقة وملموسة بما فيه الكفاية، لاستطاعت الجزائر بالتأكيد في أقرب الآجال دفع عملية قوية من أجل تكوين الإطارات الضرورية بسرعة وتقليص تكاليف هذا التكوين"،

¹. تاوتي الصديق: تكوين الإطارات من أجل التنمية، دار الأمة الجزائر، 2001، ص-ص 145-148

http://bu.umc.edu.dz/catalogue/index.php?lvi=notice_display&id=10365

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

لقد بينت كل هذه الإجراءات نقص الإطارات الموجودة في كل قطاعات أو نشاطات البلاد لاسيما عجز جهاز التربية والتكوين الموجود عن تقليص هذا العجز.¹

2- تطوير سوق العمل في الجزائر:

أ- تطور الفئة النشطة ومصادر بيانات سوق العمل:

سوق العمل يضم مجموعة من المتعاملين الاقتصاديين من عارضين وطلابين للعمل، هذه الفئة الأخيرة التي يطلق عليها الفئة النشطة حيث تضم عاملين إضافة إلى عاطلين عن العمل، فسوق العمل هو نقطة التقاء عرض العمل والطلب عليه، ويكون محمي بجملة من النصوص والقوانين، لكن لا يخفى علينا وجود أنشطة تمارس خارج إطار هذه القوانين، ليقسم سوق العمل في كل الدول وفي الجزائر إلى: سوق رسمي، وسوق غير رسمي.

• سوق العمل الرسمي:

يمثل السوق المنظم والمحمي بجملة من القوانين والتشريعات التي تضمن سيره، ويتميز هذا السوق بالاستعمال المكثف لرأس المال والآلات العصرية، ويضم مجموعة من القطاعات هي:

- **القطاع الحكومي:** ويضم الذين يعملون في القطاع الحكومي، والشركات الكبيرة العاملة في ضوء أوضاع لائحية أو تعاقدية توفر قدر كبير من الاستقرار في العمل وثبات الدخل، وتتميز هذه المجموعة بنظام التأمين الاجتماعي والعمل النقابي ودقة إحصائيات العاملين والعاطلين عن العمل.

- **قطاع المؤسسات العمومية:** لعبت المؤسسات العمومية الاقتصادية دورا كبيرا في استيعاب اليد العاملة بجانب القطاع الحكومي قبل الثمانينات، ولكن هيكلة هذا القطاع جعل المؤسسات تستغني تدريجيا عن التوظيف وخاصة عند تطبيق برنامج الخصخصة، حيث تم تصفية وبيع الكثير من هذه المؤسسات وترتب عن ذلك انخفاض عدد العاملين بشركات القطاع العام، فتغير دور القطاع العام من قطاع الاستيعاب إلى أهم مصادر إفراز البطالة.²

¹ - تاوتي الصديق: المرجع السابق، ص 149

² - دموش وسيلة: أزمة البطالة في الجزائر واقعها وآفاقها: دراسة تحليلية للعشرية الأخيرة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل واستشراف اقتصادي، جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة، 2009-2010، ص - ص 51 - 52

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

- **القطاع الخاص:** ويضم فئة العاملين لحسابهم الخاص، وقد مر نمو هذا القطاع في الجزائر بثلاث مراحل أساسية:

✓ **المرحلة الأولى:** قبل 1979 أين كان مهمشا وهذا نظرا لأسلوب التنمية المتبع القائم على التخطيط المركزي.

✓ **المرحلة الثانية:** بين 1979 و1989 في هذه المرحلة بدأ القطاع الخاص يرى النور خاصة مع إنشاء أول منظمة مسؤولة عن رصد ومراقبة الاستثمارات الخاصة (OSCIP).

✓ **المرحلة الثالثة:** ابتداء من سنة 1989 أين أدرك القادة السياسيين أهمية القطاع الخاص في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية للبلاد. ولتحقيق ذلك فقد تم القيام بعدة إصلاحات اقتصادية لترقية الاستثمار الخاص.

وفي هذا الإطار نشير إلى أن غالبية مؤسسات القطاع الخاص في الجزائر هي مؤسسات فردية، كما سجل المركز الوطني للسجل التجاري (CNRC) أن 90% من التجار العاملين سنة 2009 هم أفراد، إلى جانب هذا فقد مثلت المؤسسات المتوسطة الخاصة 71% من إجمالي المؤسسات المتوسطة والتي يقدر متوسط حجمها بـ 3 عمال.

أما مساهمة مؤسسات القطاع الخاص في القيمة المضافة (خارج الفلاحة والمحروقات) فإنها تتجاوز 72%، وفيما يخص توزيعها عبر التراب الوطني نجد أن أكثر من 60% من المؤسسات الخاصة تتركز في الشمال وأن أكثر من الثلث في قطاع البناء والأشغال العمومية. وفي سنة 2008 مثل العمال في القطاع الخاص 65.2% من إجمالي العاملين، والقطاع الخاص قد يكون وطني أو أجنبي هذا الأخير الذي ينشط أكثر في قطاع المحروقات.¹

• سوق العمل الغير رسمي:

يمثل السوق الرئيسي الثاني للعمل، يخص الفئة الأقل مهارة ويتميز بالحركية والمرونة وبالاقتدار للحماية الاجتماعية، كما أن زيادة نسبة العمالة فيه تشير إلى غياب قوانين العمل، ويتسم بصغر حجم الوحدات، الدخول المنخفضة، فرص عمل ذات نوعية متدنية، ظروف عمل سيئة والقيمة المضافة التي يولدها ضعيفة، وقد عرف هذا السوق تطورا في الجزائر منذ بداية التسعينات في الوقت الذي تراجع فيه دور القطاع العام في التشغيل خاصة في فترة الإصلاحات.

¹ - دموش وسيلة: المرجع السابق، 52

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

وفي سنة 2002 مثل عدد المشتغلين في هذا القطاع 36.5% من إجمالي العاملين خارج قطاع الفلاحة و 39% من إجمالي العاملين في المدن، أما فيما يخص الإنتاج فقد انتقلت مساهمته في الإنتاج المحلي الإجمالي خارج المحروقات من 16% في فيفري 1989 إلى 20.3% في 2005، وكذلك انتقلت مساهمته في القيمة المضافة من 13% سنة 1989 إلى 16.3% في سنة 2005.

الجدول التالي يلخص تطور نسبة التشغيل غير الرسمي من إجمالي التشغيل في سوق العمل.

الجدول رقم (07): نسبة التشغيل غير الرسمي من إجمالي التشغيل. (الوحدة: %)¹

السنة	النسبة %
1990	11.7%
1991	12.5%
1992	13.0%
1993	15.3%
1994	16.1%
1995	17.1%
1996	17.5%
1997	18.8%
1998	18.9%
1999	19.3%
2000	20.2%
2001	21.2%
2002	21.1%
2003	21.1%

نسبة البطالة أصبحت تشكل تهديدا على المجتمع، مما توجب على الحكومة الشروع في إجراءات وتدابير استثنائية للتخفيف من حدتها وانعكاساتها السلبية خاصة في أوساط الشباب، وتمثلت هذه الإجراءات في وضع برامج عديدة لترقية الشغل، وإنشاء هياكل متخصصة لتنفيذها مع التركيز على حملة واسعة للتحسيس والتوجيه من أجل إنجاح هذه البرامج، وقد ساعد على ذلك عودة الهدوء والأمن والاستقرار إلى

¹ - دموش وسيلة: المرجع السابق، ص 53

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

كامل التراب الوطني خصوصا بعد انتخاب السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجمهورية عام 1999 والجهود الكبيرة التي بذلها في اتجاه تحقيق الوئام المدني ثم المصالحة الوطنية.

وبالموازاة مع البرامج التي وضعت للتطبيق في مجال التشغيل فإن الفترة من 1999 إلى 2004 عرفت انتعاشا اقتصاديا معتبرا حيث تم تجنيد إمكانيات مالية كبيرة سواء عن طريق الاستثمار المباشر للدولة أو بمساهمة الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، فنتيجة ارتفاع أسعار المحروقات سطرت الجزائر جملة من البرامج منها في هذه الفترة: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): الذي كان بمثابة تكملة للميزانية، وقد تم التركيز فيه على البنية التحتية باعتبارها من وسائل جذب الاستثمار الوطني، كما تم التركيز على تنشيط الطلب والحد من البطالة وخلق مناخ اجتماعي أفضل أكثر ملائمة للتنمية الاقتصادية، وقد خصص له مبلغ 07 مليار دولار تم توزيعه كآلاتي:

- 20% للتنمية المحلية.
 - 40% من أجل تعزيز الخدمات العامة.
 - 18% من أجل تنمية الموارد البشرية.
 - 18% لدعم الإصلاحات (خاصة تحسين ميزانية البنوك الوطنية لجعلها مؤهلة للمشاركة).¹
- وهذه الجهود استثمرت في إطار البرنامج الخماسي 2005-2009 الخاص بالبرنامج الإضافي لدعم النمو الاقتصادي بتخصيص إمكانيات مالية أخرى، فقد حققت الجزائر نتائج إيجابية على صعيد التوازنات الاقتصادية بعد تطبيقها لبرنامج التعديل الهيكلي، لكن الأمر لم يكن نفسه على الجانب الاجتماعي وسوق العمل الذي شهد معدلات البطالة المرتفعة وارتفاع معدل الفقر، وكانت لكل هذه المجهودات نتائج إيجابية في مجال التشغيل كما كانت البداية لإعادة التوازن بين العرض والطلب في سوق الشغل، ويظهر ذلك جليا من خلال نسبة البطالة التي تراجعت كثيرا حيث كانت سنة 1999 في حدود 30%، وفي سنة 2004 في حدود 17.7% حسب معايير المكتب الدولي للعمل، أي من دون الأخذ بعين الاعتبار معطيات الشغل في القطاع الموازي أو غير الرسمي.²

أما الأهداف المسطرة بالنسبة للسنوات الخمس 2010-2015، فإن البرنامج يسعى إلى خلق مليوني منصب شغل وبلوغ ذلك من خلال:

¹ - دموش وسيلة: المرجع السابق، ص 44

² - شفيق العلاء: البطالة والتشغيل عند الشباب، الملتقى الدولي: الشباب بين الأصالة ومسايرة العصر، 24-25-26 مارس

2008، منشورات المجلس الإسلامي الأعلى، 2009، ص 349

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

- تجنيد أكبر لكل الطاقات لتفادي النقائص المسجلة تماشياً مع متغيرات سوق الشغل والتطورات الجديدة.

- ربط الشغل بظاهرة الفقر وهو التداخل الذي دعمته المنظمة الدولية للعمل من خلال توصيتها "التحرر من الفقر عن طريق العمل" وهو أسلوب تنتهجه كل الدول.

- تدعيم استمرار كل برامج التشغيل السابقة وتحسينها لبلوغ نتائج أحسن وتوفير العمل لأكثر عدد من المواطنين وخفض البطالة إلى أدنى مستوياتها.¹

وفيما يلي عرض لتطور سوق العمل بين سنتي 2006-2009.

الجدول رقم (08): يمثل تطور سوق العمل من 2006 إلى 2009

السنة	طلبات التوظيف المسجلة	عروض التوظيف المسجلة	توظيفات منجزة		
			توظيفات مؤقتة	توظيفات دائمة	المجموع
2006	590784	132627	79223	17627	96850
2007	749678	168950	106334	19307	125641
2008	1176156	213194	133968	21304	155272
2009	963016	235606	149572	21286	170858

المصدر: وزارة العمل والحماية الاجتماعية.²

ب- **أجهزة وبرامج التشغيل:** وتعتبر صيغة من صيغ الإدماج وهي دعم المبادرين من أجل خلق نشاطات لحسابهم الخاص وتتمثل هذه الأجهزة في:

• الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب:

هي هيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني أنشئت عام 1997، ويشكل جهاز دعم تشغيل الشباب أحد الحلول الملائمة ضمن سلسلة الإجراءات المتخذة لمعالجة مشكل البطالة في ظل المرحلة الانتقالية للاقتصاد الجزائري.

ومن الأهداف الأساسية لهذا الجهاز:

- تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات.

¹ - شفيق العلاء: المرجع السابق، ص 350

² - الجزائر بالأرقام: الديوان الوطني للإحصائيات، 2009-2010. ص 11.

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

- تشجيع كل الأشكال والإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب
- وبذلك يمكن باختصار تقديم المهام الأساسية للوكالة على النحو التالي:
- تقديم الدعم والاستشارة لأصحاب المبادرات لإنشاء مؤسسات مصغرة في مختلف مراحل المشروع.
- إعلام المستثمر الشاب بالقوانين المتعلقة بممارسة نشاطه.
- إبلاغ أصحاب المبادرات المقبولة بالدعم الممنوح لهم والامتيازات المقررة في جهاز المؤسسات المصغرة.
- ضمان متابعة ومرافقة المؤسسات المصغرة سواء قبل الإنجاز أو خلال فترة الانجاز أو بعد الاستغلال وحتى في حالة توسيع النشاط.
- الجهاز موجه للشباب البطال من:
- أصحاب المبادرات للاستثمار في مؤسسة مصغرة الذين يظهرون استعدادا وميولا وتتراوح أعمارهم ما بين 19 إلى 35 سنة.
- يمتلكون مؤهلات مهنية أو مهارات فنية في النشاط الذي يقترحونه.
- كذلك الاستعداد للمشاركة بمساهمة شخصية لتمويل المشروع.
- وباستثناء النشاطات التجارية البحتة، فإن الجهاز يمول كل نشاطات الإنتاج والخدمات مع مراعاة عامل المردودية في المشروع بحجم استثماري قد يصل حتى: 10 مليون دينار جزائري أما صيغة التمويل فإنها موزعة على:
- قروض بدون فوائد من الوكالة.
- قرض بفوائد مخفضة من البنك.
- مساهمة شخصية من صاحب المبادرة تحدد وفقا للمبلغ الإجمالي للمشروع.
- وتلعب الوكالة دورا توجيهيا وإعلاميا كبيرا بفضل شبكتها المتكونة من 53 فرعا عبر كامل ولايات الوطن وذلك من خلال:
- حملات إعلامية وتحسيسية متواصلة.
- أسلوب المرافقة الفردية الذي انتهجته مع كل شاب مبادر.¹

¹. شفيق العلاء: مرجع سبق ذكره، ص-ص 350-351.

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

- المجهودات التي بذلتها الوكالة لمعرفة إمكانيات كل منطقة في الجزائر والفرص التي توفرها في مجال الاستثمار.

وقد تمكنت الوكالة بفضل كل هذه الجهود من تحقيق نتائج إيجابية في ظرف زمني قصير نسبيا، إذ تم خلال ست سنوات إنشاء أكثر من 68.000 مؤسسة مصغرة من طرف الشباب والتي مكنت بدورها من إنشاء أكثر من 135.000 منصب شغل دائم بحجم استثماري إجمالي يفوق 1.4 مليار دولار.

وتجدر الإشارة كذلك إلى جهاز آخر جديد لدعم الاستثمار، وضع حيز التنفيذ ابتداء من سنة 2004 موجه للأشخاص البطالين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 50/35 سنة، ويحمل نفس المواصفات التقنية لجهاز دعم تشغيل الشباب من حيث المحتوى والخطوات المتبعة في تجسيد المبادرات المقدمة وبحجم استثماري يصل: 5 مليون دينار جزائري، أما الهيئة المكلفة بهذا الجهاز فهي: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة أحد صناديق الضمان الاجتماعي التابعة لوزارة العمل والضمان الاجتماعي.

• الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 14/04 المؤرخ في: 22 جانفي 2004 كهيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني، مهمتها تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية ومساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم الخاص، وتقديم الدعم والاستشارة والمرافقة للمبادرين وضمان المتابعة لإنجاح المشاريع المجددة.¹

والقرض المصغر عبارة عن قروض صغيرة قد تصل إلى 500000 دينار جزائري موجهة لفئة البطالين والمحتاجين الذين بلغوا 18 سنة فما فوق ويمتلكون تأهيلا أو معارف في نشاط معين.

وبذلك فإن القرض المصغر موجه إلى فئات اجتماعية واسعة خصوصا أصحاب الدخل المحدود ليتمكنهم من الاستفادة من تمويل لمبادراتهم، فصيغة التمويل موزعة إلى قرض من الوكالة بدون فوائد وقرض بنكي بفوائد منخفضة ومساهمة مالية شخصية من المبادر، وتعتمد الوكالة على هياكلها بالتنسيق مع باقي هيآت ووكالات التشغيل وإشراك جمعيات من المجتمع المدني من أجل الوصول إلى أكبر عدد من أصحاب المبادرات وذلك بتنظيم حملات إعلامية وتحسيسية وبالاحتكاك المباشر، بالفئات التي يقصدها الجهاز.

وإذا كانت تجربة القرض المصغر في الجزائر قد بدأت عام 1999 إلا أنها لم تعط النتائج المرجوة، وما يميز الصيغة الجديدة هو إنشاء وكالة خاصة بتسيير البرنامج وهذا ما سيسمح ببلوغ أهداف وتحقيق

¹. شفيق العلاء: المرجع السابق، ص 352

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

نتائج أحسن في المستقبل-فإن أهداف القرض المصغر هامة وهي تجربة حققت نجاحا كبيرا في العديد من الدول في مجال محاربة البطالة وتحسين أوضاع المواطن كونه موجه إلى فئات اجتماعية واسعة. ويمكننا فيما يلي أن نذكر بعض الإجراءات التي اتخذت في مجال التشغيل باتفاق أطراف الثلاثية (الحكومة ونقابة العمال ومنظمات أصحاب الأعمال):

- إنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لتحمل تبعات تطبيق مخطط إعادة الهيكلة وذلك بالتكفل بالعمال المسرحين لأسباب اقتصادية لمدة ثلاث سنوات، في انتظار إعادة إدماجهم.
 - المصادقة على مخطط إعادة تأهيل وإصلاح الوكالة الوطنية للتشغيل.
 - الاتفاق على إبرام عقد اقتصادي واجتماعي يرمي إلى تجنيد جهود كل الأطراف.
 - إنشاء المرصد الوطني للتشغيل ومكافحة الفقر.
- إن المشاريع الصغيرة للشباب تساهم بشكل عام في التخفيف من ظاهرة البطالة¹

إن اهتمام الجزائر بمسائل البطالة والتشغيل أمر هام وضروري، غير أن معالجة ظاهرة البطالة والسعي للتخفيف من حدتها عملية معقدة في ظل الأزمة الاقتصادية التي يعيشها الكثير من بلدان العالم وخاصة البلدان النامية، إذ يتطلب الأمر بذل مجهودات كبيرة من أجل تنشيط سوق الشغل وفتح فرص جديدة للتشغيل حتى يتم إبعاد الشباب عن حالة الشعور بالإقصاء والتهميش بسبب البطالة، وقد جاء في خطاب فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة في الدورة 93 لمؤتمر العمل الدولي بجنيف (ماي 2006) أنه: " مهما تكن الأسباب الاقتصادية التي أدت إلى تفاقم ظاهرة البطالة فإنه لا يمكن بأية حال تبرير المعاناة التي عاشها الملايين من الرجال والنساء المحرومين من هذا الحق الأساسي إذ بدون الحق في العمل وفي عمل شريف فإن الحرية تبقى مجرد كلمة".

وقد تضمن هذا الخطاب في جزء كبير منه التجربة الجزائرية في مجال مكافحة ظاهرة البطالة، فالجهود التي بذلت والنتائج التي تحققت إلى غاية سنة 2009، هي دلالة على أن قضايا التشغيل والإدماج ومحاربة البطالة مثلت أولوية بالنسبة للجزائر.

خاصة بطالة الشباب وأصحاب الشهادات العلمية، فمن مجموع العاطلين عن العمل والبالغ عددهم الآن 17 مليون شخص نجد أن أكثر من 73% منهم تقل أعمارهم عن 30 سنة، ونسبة البطالة ارتفعت بشكل كبير حيث كانت:

¹ - شفيق العلاء: المرجع السابق، ص-ص 353-355

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

- سنة 1987 في حدود 17%.
- سنة 1995 في حدود 28%.
- سنة 1999 في حدود 30%¹.

ثانيا: استراتيجيات مكافحة الفقر في الجزائر

إن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر بالجزائر تقوم على تجسيد حدود الفقر ومفهومه من خلال معرفة:

- من هو الفقير؟
- أين يتواجد هذا الفقير؟
- لماذا هو فقير؟
- كيف يمكن معالجة فقره؟

والاستراتيجية هدفت إلى إرساء أسس تنمية اقتصادية مستدامة وتضامن اجتماعي للقضاء على أسباب إفقار السكان مع حلول سنة 2005، من خلال تسطير مجموعة من التدابير المؤسسية والهيكلية التي تعمل على:

- لا مركزية سلطة القرارات الإدارية من أجل مشاركة حقيقية للمواطنين.
- تعبئة الطاقات الاجتماعية وتأطيرها وتحقيق مبدأ توازن الفرص وتساويها بين الأفراد.
- المساعدة على الاندماج الاجتماعي والمهني بترقية روح المبادرة.
- ترقية طرق وآليات المشاركة.
- تعزيز دور الجماعات المحلية والعمل على ترقية سياسة شاملة للتنمية الاقتصادية ترمي إلى التخفيف من حدة الفقر.

لقد اتسمت المحاور الأربعة عشرة (14) للاستراتيجية الوطنية بتعدد القطاعات والمستويات، وكذا التدابير وتمثلت هذه المحاور أو الاستراتيجيات الفرعية في:

¹ - شفيق العلاء: المرجع السابق، ص-ص 347-348.

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

• **الاستراتيجية الأولى: ترقية النمو بمشاركة الفئات الفقيرة:** من خلال هذه الاستراتيجية يتم إعداد وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الكلية الرامية إلى تحقيق أمن واستقرار اقتصادي كلي مع مراعاة المشاركة الكاملة للفئات الفقيرة، واتخاذ إجراءات لحمايتها.¹

• **الاستراتيجية الثانية: الإصلاحات الخاصة بالقطاع المالي وإتاحة القروض للفئات الفقيرة:** يركز تنفيذ هذه الاستراتيجية على ضرورة الإسراع في الإصلاحات وعصرنة النظام المالي، حتى يتكيف مع المتطلبات الجديدة للاقتصاد الوطني والعالمي هذا من جهة، ومن جهة أخرى ضرورة استفادة الفئات المحرومة من الخدمات المالية خاصة فيما يتعلق بتمويل المشاريع، وفي هذا الإطار يتم إنشاء مؤسسة للقروض المصغرة المخصصة للفقراء.

• **الاستراتيجية الثالثة: تطوير القطاع الخاص ومشاركة الفئات الفقيرة:** في هذا الإطار يجب أن تشكل الخصخصة عاملاً لتنمية القطاع الخاص الذي من شأنه إدماج الفقراء في الحياة المهنية، والعمل على رفع مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تمكينها من مواجهة المنافسة الأجنبية.

• **الاستراتيجية الرابعة: تطوير الفلاحة قصد التخفيف من حدة الفقر والإقصاء:** إن هذه الاستراتيجية تهدف إلى إعطاء أولوية حقيقية للقطاع الفلاحي في إطار الاستراتيجية الشاملة الوطنية، والزيادة في تخصيص الموارد للفلاحة بفضل إعادة تخصيص الموارد فيما بين القطاعات، وترشيد النفقات العمومية في ميدان الفلاحة، ووضع إطار تحفيزي يرمي إلى تشجيع الاستثمار في الفلاحة واتخاذ تدابير محددة لصالح الفئات المحرومة.

• **الاستراتيجية الخامسة: التنمية الريفية عن طريق المشاركة:** تهدف هذه الاستراتيجية إلى تشجيع العمل الريفي ورفع إنتاجية الفئات الفقيرة، من خلال تحسين استفادتهم من الموارد ومنحهم الوسائل والإمكانيات اللازمة، وكذا تعزيز دور المنشآت القاعدية والمؤسسات التحسيسية وتحسين الخدمات.

• **الاستراتيجية السادسة: التنمية البشرية (ترقية الأفراد):** حيث يتم بناء رأس المال البشري من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير التي تهدف إلى تحسين المستوى التعليمي والصحي والمهني للأفراد خاصة الفقراء منهم، في جملة من التدابير:

- تشجيع القطاع الاقتصادي لاسيما القطاع الخاص على المشاركة في التنمية الاجتماعية.

¹ - حصروري نادية: تحليل وقياس الفقر في الجزائر -دراسة تطبيقية في ولاية سطيف-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير

في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل واستشراف اقتصادي، جامعة منتوري-قسنطينة، 2008-2009، ص 134

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

- الاستعمال العقلاني والعدل للموارد العمومية.

- التخفيف من حدة العنف في المجتمع.

- تحسين الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمعوقين.¹

• **الاستراتيجية السابعة: التوازن بين الجنسين:** تهدف هذه الاستراتيجية إلى القضاء على التفاوت والتمييز في القدرة البشرية بين الجنسين وجعلهما يستفيدان من الخدمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بشكل متوازن ملائم.

• **الاستراتيجية الثامنة: تطوير سوق العمل** ويكون ذلك بـ:

- تشجيع الاستثمارات في القطاعات ذات الكثافة العالية لليد العاملة قصد تخفيض عدد البطالين لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تحسين سير سوق العمل والقضاء على أسباب الخلل فيه.

- إنشاء وتعزيز مصالح تكوين الكفاءات وإعادة تأهيل الفقراء قصد إيجاد التلاؤم بين التأهيل التكنولوجي وترقية الشغل.

• **الاستراتيجية التاسعة: تطوير السكن الاجتماعي لصالح الفئات الفقيرة وتنويعه:** ويتم ذلك بتحسين نوعية السكن في المناطق الريفية أين يتواجد الفقراء أكثر، تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في البناء، تخفيف إجراءات القرض الرهنوي، توفير وتوزيع جيد للوسائل المخصصة للسكن.

• **الاستراتيجية العاشرة: استمرارية الأنشطة والمشاريع التنموية:** تتمثل هذه الاستراتيجية في ضرورة المتابعة المالية والاقتصادية والبيئية لجميع المشاريع التنموية والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية لضمان نجاعتها.

• **الاستراتيجية الحادية عشر: برنامج المساعدة الاجتماعية وشبكات الحماية لفائدة الفئات المحرومة:** من خلال تعديل القانون الأساسي للحماية والتدخل الاجتماعي، كذلك إنشاء صندوق للتنمية الاجتماعية يتكفل بتنسيق وتمويل البرامج الخاصة بمحاربة الفقر مع ضرورة متابعة وتقييم انعكاسات هذه البرامج على الفئات الفقيرة.

¹ - حصروري نادية: المرجع السابق، ص 135.

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

- الاستراتيجية الثانية عشر: توفير محيط مؤسساتي وإطار قانوني وتنظيمي: من خلال اعتماد تدابير وآليات في جميع المستويات تضمن تحسين استفادة الفئات الفقيرة من البرامج المعنية بمكافحة الفقر، وضمان حماية مصالح الفئات الفقيرة.
- الاستراتيجية الثالثة عشر: تشجيع التنمية الاجتماعية عن طريق المشاركة: من خلال دعم إنشاء مؤسسات تحظى الفئات الفقيرة فيها بتمثيل كامل وتشجيع ومساعدة المؤسسات والمنظمات المحلية للفئات الريفية قصد تمكينها من التفاوض والتشاور.¹
- الاستراتيجية الرابعة عشر: جهاز متابعة الفقر ومستوى المعيشة: من خلال:
 - إنشاء مركز وطني لتقييم ظاهرة الفقر والإقصاء ومستوى المعيشة والتنمية البشرية.
 - ضرورة تحسين بنك المعطيات الإحصائية وإعداد تقرير سنوي عن حالة الفقر والإقصاء في الجزائر.إن تنفيذ هذه الاستراتيجيات 14 السابقة يقتضي تعاون كل الجهود ويجب أن تتوفر لكل فرد مكانة في الاقتصاد الجديد من خلال الإدماج الاجتماعي والتأكد من تكافؤ الفرص بين جميع الجزائريين.²

ثالثا: استراتيجيات مكافحة الفساد

1- تطور الجهود الدولية في مكافحة الفساد:

تتمثل أهم الجهود المبذولة من قبل المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية في مجال مكافحة الفساد كما يلي:

أ- هيئة الأمم المتحدة:

نظرا لتفشي ظاهرة الفساد وأضرارها المرتبطة بالجرائم المنظمة والجرائم المالية والاقتصادية، فقد ظهرت الحاجة إلى التعاون الدولي بين كل دول أعضاء هيئة الأمم المتحدة وتضافرت جهودها لمكافحة هذه الظاهرة، ولقد أثمرت الجهود من خلال وضع مجموعة من المبادرات والقرارات والاتفاقيات الدولية وأهمها: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي اعتمدها الجمعية العامة في 31 أكتوبر 2003: وجاءت هذه الاتفاقية والتي تحتوي على واحد وسبعون مادة مصنفة في ثمانية فصول، لتلزم الدول الأطراف فيها

¹ - حصروري نادية: المرجع السابق، ص 136

² - المرجع نفسه، ص 137.

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

بضرورة إجراء وتطبيق تدابير وتعديلات واسعة تمس مختلف أجهزتها الإدارية والمالية، وتهدف أساساً إلى الوقاية من جرائم الفساد ومكافحتها وردع مرتكبيها إضافة إلى التعاون الدولي بين الدول الأطراف في هذا المجال، كما أولت أهمية في مواجهة الفساد في القطاع العام والخاص، ووفرت ضمانات الكشف والتحقيق في جرائم الفساد.

ب- منظمة الشفافية الدولية:

هذه المنظمة من أكثر المنظمات الدولية غير الحكومية نشاطاً وفعالية في مجال مكافحة الفساد في العالم وقد أنشأت سنة 1993 ببرلين، وتسعى إلى زيادة فرص مساءلة الحكومات ومحاربة الفساد بها.¹ وترى المنظمة أنه لا يمكن مكافحة الفساد إلا من خلال:

- ✓ نشر التقارير المتعلقة بالفساد وفضح الجهات التي تمارسه سرا، لزيادة الوعي العالمي من خلال الفروع القومية للمنظمة في الدول المختلفة.
- ✓ إعداد دراسات ميدانية عن الفساد على مستوى الصحة والتربية والتعليم والقضاء، وعقد ندوات لمناقشة ظاهرة الفساد وسبل مواجهتها.
- ✓ وضع خطط طويلة المدى لتأسيس فئة من ذوي الاهتمامات بالشأن العام لخلق إدارة سياسية قامة للفساد.

ت- البنك الدولي:

تبنى البنك الدولي منذ عام 1996 خطة لمساعدة الدول في مواجهة الفساد، وتتضمن ثلاثة عناصر هي أولاً: تشخيص ظاهرة الفساد وأسبابها وعواقبها، الثاني: إدخال إصلاحات على أنظمة الدولة من النواحي التشريعية والإدارية والاقتصادية، والعنصر الثالث: إشراك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام في مكافحة الفساد.²

¹ عبير مصلح: النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، دون دار نشر، فلسطين، 2007، ص 87.

² ناصر عبيد الناصر: دور البرلمانات والبرلمانيين في مكافحة الفساد، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص 159.

2- الجهود العربية لمكافحة الفساد:

إن أول المجهودات العربية في مواجهة الفساد ترجع إلى اتفاقية التعاون العربية التي أقرتها جامعة الدول العربية سنة 1983، لتعزيز التعاون بين الدول العربية في تبادل المعلومات والخبرات والمساعدة القضائية في مجال مكافحة الفساد والرشوة، وكذا الاتفاقية الأمنية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي التي أقرت سنة 1995 لمكافحة الجريمة بين هذه الدول من خلال تبادل المعلومات والخبرات وتسليم المجرمين.¹

ولقد لعبت المنظمة العربية للتنمية الإدارية التابعة لجامعة الدول العربية أيضا دورا قياديا في مجال التصدي للفساد وهذا انطلاقا من دورها في مجال التنمية والإصلاح الإداريين وذلك بعقد مؤتمرات علمية في هذا المجال.²

3- الهيئات الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته:

في إطار الجهود الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته أنشأ المشرع الجزائري هيئة في غاية الأهمية أسندت لها مهمة التصدي لظاهرة الفساد الإداري، وهي الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وهذا بموجب قانون رقم 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، والتي تنص المادة 17 منه على ما يلي: "تتشأ هيئة وطنية مكلفة بالوقاية من الفساد لمكافحته، قصد تنفيذ الاستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد"، وقد سبق هذه الهيئة المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها الذي أنشئ سنة 1996 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 233/96.³ والذي تم حله نظرا لفشله في مكافحة هذه الآفة سنة 2000 ولعل أهم أسباب ذلك هو عدم استقلاليته في أداء مهامه الموكلة له.

¹ - نواف سالم كنعان: الفساد الإداري والمالي، أسبابه، أثاره، وسائل مكافحته، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، كلية القانون، العدد 33، 2008، ص 98.

² - خالد بن عبد الرحمن بن حسن بن عمران آل الشيخ: الفساد الإداري، أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته، نحو نموذج تطبيقي أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007، ص 86.

³ - المرسوم الرئاسي رقم 233/96 في 02 جويلية 1996 يتضمن إنشاء المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 41، 1996.

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

- دور الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية والأمن الاجتماعي: أصبح من الضروري تحمل الدولة لمسئوليات ومهام جديدة تتناسب مع التوجه الاقتصادي الجديد والاعتماد على آليات العرض والطلب، وفيما يلي بعض الآليات التي يمكن إتباعها لتحسين دور الدولة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي:

- زيادة الدعم الحكومي للسلع الأساسية، للطبقات محدودة الدخل:

يهدف إلى تزويد هذه الطبقات بالسلع الأساسية بأسعار مناسبة لدخولهم، وبكميات مناسبة في الأسواق تكفي احتياجات هذه الطبقات، وتتركز في عدد محدود من السلع مثل: الخبز-الأرز-السكر-الزيت، وتختلف السلع الأساسية تبعاً لأهميتها من دولة لأخرى حسب ظروف كل دولة وعاداتها وتقاليدها ونشأتها التاريخية.

- زيادة الإنفاق العام الموجه للتعليم والتدريب:

تظهر أهمية التعليم والتدريب في أهمية توفير الخدمة التعليمية للطبقات المتوسطة ومحدودة الدخل بمستوى جودة معين حتى لا تحرم هذه الفئات من حقها في تحصيل المعرفة، وحتى يكون لها دور فعال في المجتمع.

إن التعليم من القضايا المهمة لذا يجب أن يكون هناك طلب على خريجي العملية التعليمية في سوق العمل باستمرار، حتى لا تأتي مرحلة لا يستوعب فيها السوق الأعداد الهائلة للخريجين كل عام، مما يتسبب ذلك في زيادة معدل البطالة بالإضافة إلى المشاكل والاضطرابات التي يمكن أن يسببها الشباب العاطل عن العمل.

فسوق العمل الآن لم يعد المقصود به السوق المحلية فقط، ولكن أيضاً يشمل سوق العمل الدولية بفعل الاتجاه نحو العولمة واندماج اقتصاديات الدول في الاقتصاد العالمي.

كما يجب وضع سياسة إعلامية على مستوى الدولة ككل وذلك من خلال وسائل الإعلام المختلفة، يتم فيها تشكيل عقول الأفراد تبعاً للتغيرات الجديدة نحو العولمة بالنسبة لأهمية وجدوى الأعمال والوظائف مهما كانت طبيعتها.¹

¹- فتحي أبو الفضل، عز الدين حسنين، محمد القفاص: دور الدولة والمؤسسات في ظل العولمة، مكتبة الأسرة الأعمال

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

وعلى الرغم من أن ناتج التعليم لا يمكن قياسه بطريقة مباشرة كما لا يمكن ظهور نتائجه في صورة مادية، إلا أن إسهامه مهم جدا في عملية التنمية البشرية، إن الاستثمار في التعليم من الأمور التي يجب أن تحظى بدراسة وافية واهتمام كبير.

أما بالنسبة للتدريب فهو مكمل للتعليم بسبب زيادة استخدام التكنولوجيا وأثرها على زيادة الإنتاجية وتأثيرها السلبي على عنصر العمالة، وترجع أهمية التدريب في أن الأعداد الكبيرة للخريجين كل عام هي نواتج عملية التعليم قد لا يستوعبها سوق العمالة، ولذلك يقوم التدريب بدوره في عملية تحويل هؤلاء الخريجين حيث يتم تأهيلهم وتدريبهم، وبذلك يقل معدل البطالة وتتم الاستفادة من الطاقات العاطلة لشباب الخريجين.

- زيادة الإنفاق العام الموجه للصحة:

إن تكاليف العلاج تزيد فترة بعد أخرى في هذا العصر حيث لا تقدر على نفقاته الكبيرة الطبقات الفقيرة في المجتمع، لذا وجب توفير الخدمات العلاجية والوقائية للطبقات التي لا تستطيع تحملها.

- العمل على تشجيع الصناعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة: والتي تستوعب عدد كبيرا

من العمالة (أنشطة كثيفة العمالة) وخصوصا المشروعات والصناعات الصغيرة، حيث تعتبر المشروعات والصناعات الصغيرة من الحلول الفعالة في استيعاب عدد كبير من العمالة وبالتالي تخفيض معدل البطالة، كما يمكن التوسع في تحفيز الأفراد على إقامة مشروعات صناعية تنتج سلعا بسيطة تستخدم في الصناعات الثقيلة كبيرة الحجم. مثل: التوسع في إنتاج مستلزمات السيارات اللازمة لإنتاج السيارات.

- محاولة تقليل الآثار السلبية لتنفيذ الجات على الاعتبارات الاجتماعية:

إن دخول الدول النامية في عضوية منظمة التجارة العالمية تفرض عليها التزامات معينة في أكثر من مجال، ولذلك لابد أن تعمل تلك الدول على التقليل من الآثار السلبية لمخاطر الاندماج في الاقتصاد العالمي، وعلاج الاختلالات الناتجة عن قوى السوق بالنسبة للنواحي الاجتماعية حيث يسبب هذا الاندماج في الاقتصاد العالمي والاتجاه نحو قوى السوق عدد من المشاكل مثل:

سوء توزيع الدخل القومي، سوء توزيع الثروة، عدم مراعاة البعد الاجتماعي في التنمية، انخفاض الإنفاق العام، خصخصة الشركات العامة وتأثيرها في تسريح العمال والموظفين مما يؤدي إلى زيادة معدل البطالة بصفة مستمرة.¹

¹ - فتحي أبو الفضل، عز الدين حسنين، محمد القفاص: المرجع السابق، ص-ص 121-126

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

- العمل على إنشاء شركات عامة في مجالات مختلفة يحتاجها الاقتصاد القومي عن طريق استخدام العائد المتحصل من الخصخصة:

لابد من العمل على إنشاء شركات عامة في المجالات الإنتاجية المختلفة التي يحتاجها الاقتصاد القومي، عن طريق استخدام العائد المتحصل من عملية الخصخصة والبيع للشركات العامة القائمة لتسيير في دورة متصلة

ومن أهداف الاقتصاد القومي ما يلي:

- ✓ إنتاج سلع وخدمات جديدة معينة بأسعار مناسبة للطبقات محدودة الدخل.
- ✓ إنتاج سلع وخدمات جديدة لم تكن تنتج أو تستورد من قبل.
- ✓ إنتاج سلع وخدمات جديدة كان يتم استيرادها.
- ✓ زيادة الإنتاجية في مجال إنتاجي معين.
- ✓ إمكانية دخول مجال إنتاجي معين يسوده الاحتكار.
- ✓ زيادة الاستثمارات المباشرة في تشغيل الموارد.
- ✓ استيعاب العمالة التي تم الاستغناء عنها نتيجة الخصخصة.
- ✓ تعبئة الموارد القومية في مشروعات تزيد من الناتج القومي.
- ✓ تعميق الإحساس لدى الأفراد بأن الدولة لا تزال موجودة ولا يزال دورها واضح ومؤثر في إنشاء المصانع وحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

- تشجيع الأفراد والمؤسسات على طرح أفكار تساهم في حل مشكلة البطالة، الركود والتنمية:

إن الدول النامية تزخر بمورد مهم جدا ألا وهو العنصر البشري، ويمكن من خلال استخدام طاقات وإمكانيات هؤلاء والاستفادة من أفكارهم واقتراحاتهم واختراعاتهم وابتكاراتهم إيجاد حلول جزئية أو كلية للمشاكل العديدة التي تقف عقبة أمام عمليات التنمية.

- توفير خدمات الكهرباء والمياه والغاز والاتصال بأسعار مناسبة:

يجب على الدولة توفير كل ما يلزم لحياة الأفراد ويعتبر ضروريا بالنسبة لهم، كتوفير خدمات الكهرباء والمياه والغاز والهاتف.¹

¹ - فتحي أبو الفضل، عز الدين حسنين، محمد القفاص: المرجع السابق، ص 127

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

ومن مجهودات الجزائر مؤخرا حسب برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2010-2014 التنمية البشرية: والذي يستهدف بالخصوص ما يلي:

أ- التربية الوطنية: حيث سيسمح بإنجاز أزيد من 3100 مدرسة ابتدائية، وأكثر من 1100 إكمالية، و 840 ثانوي، بالإضافة إلى أزيد من 2000 مؤسسة مزودة بالنظام الداخلي، والمطاعم والنظام النصف داخلي.

ب-التعليم العالي: لقد حدد البرنامج لنفسه أهداف تسمح بتحقيق 600.000 مقعد بيداغوجي و400.000 مكان للإيواء، مع توفير 44مطعم جامعي. وبالعودة إلى ميزانيات 2009-2010-2011، كنماذج لتوزيع القروض المفتوحة حسب القطاعات، وقد خصص للتعليم العالي مبلغ 212.830 دينار جزائري لسنة 2011.

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

الجدول رقم (09): يبين الأغلفة المالية لبعض القطاعات ذات الصلة بالتنمية البشرية للفترة السابقة:

القطاع	الغلاف المالي (مليار دج)
السكن	3709
الموارد المائية	2001
التعليم:	
- التربية الوطنية	852
- التعليم العالي	768
- التكوين والتعليم المهني	178
الصحة	619
الشباب والرياضة	380
الطاقة (كهرباء وغاز)	350
مجموع الأغلفة المالية	8857

يبين الجدول السابق، بأن قطاع التعليم لوحده قد تجاوز 24 دولار أمريكي، إذا استثنينا البرنامج الذي يستحوذ على أكثر من 16 مليار دولار لفترة (2010-2014).

الإنسان عنوان التنمية، على هذا الأساس فقد جاء البرنامج وهو يضع على رأس قائمته عنوان التنمية البشرية بغلاف مالي يستهلك قرابة نصف الاستثمارات العمومية المسخرة للفترة، حيث بلغت حدود 10.122 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 136 مليار دولار.

وقد جاء هذا في وقته بعد التدهور الذي لحق بتنمية الإنسان الجزائري، خاصة منذ بداية التسعينات من القرن الماضي. أين تم استنزاف خيرة علمائنا في كل المجالات. صاحب ذلك تدهور في جميع المجالات التنموية، كالخدمات الصحية والمرافق التعليمية، وأزمة المياه الصالحة للشرب، والنقل والاتصال والسكن. وقد وفر الأردن للعمالقة الفنية المهاجرة نفس ظروف المعيشة أو أحسن مما كانت عليه في بلدان أخرى، ووضعت المملكة العربية السعودية مخططا مفاده، استقطاب أفضل مائة (100) عالم في مختلف التخصصات من جنسيات مختلفة تعمل في حقل المعرفة، ومن برامج وأهداف محددة، وهو الأسلوب نفسه الذي ركزت عليه ماليزيا، وبلدان شرق آسيا. إن المراهنة على الاستفادة من الاستثمار في الإنسان يشكل

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

استثمار في رؤوس الأموال غير خاسر، إن الفرصة مناسبة لاسترجاع اليد العاملة العالية التدريب، والمتميزة بمستوى علمي أكاديمي عالمي لخدمة بلدها ودعم مسار التنمية.¹

المبحث الثالث: استراتيجية التكيف مع إفراغات العولمة

أولاً: مستقبل هوية الجزائر في ظل العولمة:

إن مستقبل هوية الجزائر الثقافية يتوقف على جملة من العوامل أهمها:²

- وجود إرادة سياسية قوية.
- تبني سياسات علمية وثقافية تعبئ الطاقات، وسياسات اقتصادية تهدف إلى التوازن بين الداخل والخارج، وسياسات ثقافية تواكب العصر ومتطلباته دون أن يؤدي ذلك في استحضر الماضي كله والعيش به.
- تطوير النظام السياسي والانتقال من الشمولية والسلطوية إلى الديمقراطية والتعددية، وتداول السلطة واحترام حقوق الإنسان.
- بناء ثقافة الجزائر كجزء من الثقافة العربية، وإعادة إنتاج منظومة القيم الاجتماعية وتنمية وتعميق الوعي المدني وتطوير مؤسسات التكوين.
- إعادة النظر بالطرق التعليمية وتعليم الفكر النقدي وتطويره، وزيادة الإنتاج الثقافي العربي الأصيل بشتى أشكاله مع التركيز على نوعية هذا الإنتاج.
- الابتعاد عن الموقف الذي يرفض العولمة دون العمل على مواجهتها فعلياً، أو الموقف الذي يقبل العولمة دون تحفظات عليها، ومحاولة فهم الضرورة الموضوعية الكامنة في ظاهرة العولمة باعتبارها مرحلة تاريخية. وهذا الفهم للضرورة الموضوعية يجعل الشعوب قادرة على التحكم في العولمة، وتعديل قيمها وقوانينها وحركتها، من قوانين اللاتكافؤ على الصعيد العالمي إلى قوانين التكافؤ والمساواة والاعتماد المتبادل بين المجتمعات والحوار بين الشعوب، وسيادة المنطق والعقل، وقبول الآخر،

¹ عبد الرحمان تومي: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة-الجزائر،

2011، ص 309-325.

² كامل عمران: مرجع سبق ذكره، ص 292

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

والتعايش معه بعيداً عن العنف والهيمنة والتسلط. ولن يكون هذا بناءً على القدرة الذاتية الوطنية والقومية التي تجعل آثار العولمة السلبية أقل ما يمكن على الثقافة.¹

- **ضرورة التواصل الثقافي والحضاري:** وهذا يعني أهمية الحفاظ على الهوية الثقافية من خلال القدرة على التعامل بشكل إيجابي مع التعددية الفكرية والثقافية والعرقية والسياسية والاقتصادية، وذلك لأن التعددية مبدأ تربوي إسلامي، ولذلك فإن تربية الفرد في ضوء هذه التعددية يمكن أن تنمي فيه روح التسامح ورفض التعصب، واحترام الآخر وقبول الاختلاف مع الغير، فالتنشئة السليمة تلزم الفرد بالتواصل وإقامة حوار مشترك مع الآخرين دون تردد.

ويمكن تحقيق التواصل الحضاري من خلال مجموعة من الإجراءات والآليات ومنها:

- **التأكيد على مفهوم وقيم المواطنة العالمية، والإفادة من برامج التربية العالمية:** وذلك لتعزيز التفاهم والتعاون الدولي بين الشعوب على اختلافها، فهي أحد سبل مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- العمل في مشروعات مشتركة، في ظل التعددية والحوار المتكافئ بين الثقافات.
- فهم الإنسان لدوره في النظام العالمي وأنه أحد مكوناته، ويحتاج إلى جهوده ومشاركته الإيجابية.
- إدراك الصورة الكلية للنظام العالمي بما يؤهله للحياة في مجتمع دولي.
- تكوين التقدير واحترام التباين والاختلاف الثقافي بين الشعوب، بغض النظر عن الجنس واللون. وهذا هو ما أشارت إليه منظمة اليونسكو في تقريرها عن التربية في القرن الحادي والعشرين، والذي تم تعريبه بعنوان "التعلم ذلك الكنز الكامن" حيث أشارت في هذا التقرير إلى مبدأ هام وهو "تعلم لتعيش الآخرين".

- التأكيد على التنوع الثقافي والتعددية في محتوى المناهج وأنشطة التعليم والتعلم.
- تزويد الطلاب بمعلومات وتجارب وخبرات أصيلة عن الدول الأخرى بثقافتها المتنوعة.
- استخدام شبكة الانترنت في ربط المدارس والطلاب بنظرائهم حول العالم، مما يعطي فرصاً كبيرة

¹ - كامل عمران: المرجع السابق، ص 293

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

- للحوار وتبادل المعلومات العلمية والثقافية مع مفكري وعلماء البلاد الأخرى.
- إسهام وسائل الإعلام بالشراكة مع المؤسسات الأخرى للتربية في التحذير من القيم السلبية وثقافة الاستهلاك والهيمنة الفكرية.
- تشجيع الطلاب على التواصل الثقافي والحوار مع الآخر.
- تنمية روح التسامح، ورفض التعصب، واحترام الاختلاف مع الغير، وكيفية التعامل مع الاختلاف.
- تنمية مهارات الاتصال والتفاهم مع الثقافات الأخرى، من خلال إتقان بعض اللغات الأجنبية وإتقان مهارات التعامل مع التكنولوجيا المتقدمة .
- عصرنة الإعلام، وذلك بأن تصير الرسالة الإعلامية ذات طابع علمي يتخطى الحدود إلى العالم، بحيث تبرز فيه أصالتنا وماضينا العريق.
- الانفتاح العربي على المجتمعات الأخرى، للإفادة من منظومتها القيمية التي لا تتعارض مع منظومتنا القيمية العربية والإسلامية.
- موازنة المعلم بين تعميق الهوية الثقافية وترسيخها وبين الاندماج في الثقافة العالمية، والإلمام بالقضايا المعاصرة ذات العلاقة بالهوية الثقافية مثل: إبراز دور العرب والمسلمين في بناء الحضارة الإنسانية، أو الاطلاع على مفاهيم الثقافة العربية والإسلامية والعلمية والاهتمام بها.¹
- مساعدة الطلاب على تقدير إسهامات كافة الشعوب نحو المجتمع الدولي، وإكسابهم قدراً أكبر من الرؤية الواقعية لبعض المشكلات الدولية الرئيسية، الأمر الذي يؤدي إلى اهتمامهم بالشؤون الجارية على المستوى المحلي والدولي.
- تنمية الفخر لدى الطلاب بأوطانهم والتعرف على نواحي القصور فيها، والعمل على تكوين فلسفة للحياة يمكن أن تكون عالمية.
- إعداد الفرد القادر على إدراك مخاطر العولمة وتأثيراتها على الهوية الثقافية.
- تأهيل الإنسان القادر على التعامل مع المتغيرات العالمية دون انغلاق على الذات أو رفض الآخر، ودون انفتاح أو تبعية تنطلق من انهزام حضاري، بل تأهيله في إطار أصيل ينطلق من الثوابت والقيم الأصيلة التي تحفظ هويته، وفي نفس الوقت يتوافق مع المتغيرات المعاصرة بالإفادة من ثمارها.²

¹ - هاني محمد يونس موسى: دور التربية في الحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع العربي، قسم أصول التربية، كلية

التربية جامعة بنها، بحث%20الهوية/Documents/74631/faculty.ksu.edu.sa

² - المرجع نفسه، بحث%20الهوية/Documents/74631/faculty.ksu.edu.sa

ثانياً: مواجهة تهديدات العولمة الاقتصادية:

لكي تتمكن الدول العربية من مواجهة أخطار العولمة الاقتصادية والاستفادة بأكبر قدر من مزاياها آثارها السلبية، فمن أهم الآليات والشروط الواجب توفرها والوسائل المساعدة للتعامل الإيجابي مع العولمة ما يلي:

- إحداث التكامل الاقتصادي بين الدول العربية والإسلامية:

- حيث يؤدي التكامل الاقتصادي إلى توزيع المنافع الاقتصادية بين الدول التي دخلت في برنامج التكامل، كما أن ذلك سبيل إلى تحقيق الاستفادة من المزايا النسبية المتوافرة في كل دولة، مما ينتج عنه زيادة الإنتاجية واتساع نطاق التبادل التجاري بين هذه الدول، ويمكن اختصار أبرز منافع التكامل في:
 - اتساع نطاق السوق واندماج الأسواق الوطنية يؤدي إلى مزيد من التخصص وتقسيم العمل بين الدول المتكاملة، وهذا يترتب عليه أو ينتج عنه رفع الكفاءة الإنتاجية وزيادة المقدرة على المنافسة الدولية.
 - ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وزيادة مستوى التشغيل والإنتاج.
 - تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في الدول المتكاملة، مما يمكنها من تحقيق التنمية الاقتصادية.
 - تنويع سلعة الإنتاج والصادرات السلعية والخدمية في إطار من التنسيق بين الدول المشتركة في برنامج التكامل.
 - زيادة التجارة بفعل الترتيبات التكاملية بين الدول المشتركة في التكتل أو التكامل الاقتصادي.
- ومع كل هذه المزايا المتوقعة للتكامل الاقتصادي إلا أن هناك بعض العقبات أو العوائق التي تقف في وجه الدول العربية والإسلامية أثناء سعيها لتحقيق هذا التكامل.¹
- ومن المستلزمات الضرورية لمواجهة تيار العولمة الاقتصادية السعي المتواصل للأخذ بالأساليب العملية والتقنية الملائمة لحاجات التنمية الاقتصادية في هذه الدول، أهمها الاهتمام برأس المال البشري الذي يعاني من ضعف برامج التعليم والتدريب وارتفاع نسبة الأمية وضآلة جهود البحث العلمي وانعدام روح المبادرة والابتكار... إلخ.²

¹ - عبد القادر تومي: مرجع سبق ذكره، ص-ص 190-191

² - المرجع نفسه، ص 192

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

ثالثا: سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة:

رغم العقبات التي تواجه الجزائر للاندماج في الاقتصاد الجديد وكذا تنمية مواردها البشرية إلا أنها يمكن أن تتجاوزها من خلال مجموعة من الإجراءات نوجزها فيما يلي:

- 1- ضرورة وضع رؤية واضحة، إضافة إلى تطوير عمل لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التنموية المتكاملة في الجزائر
- 2- تشجيع نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال واستدامتها وذلك عن طريق:
 - تحرير قطاع الاتصالات.
 - الدخول في شركات عالمية.
- 3- ضرورة إعادة هيكلة قطاع الاتصالات في الجزائر .
- 4- العمل على إشاعة الخصوصية وذلك لرفع الكفاءة وتحسين نوعية الخدمات
- 5- توفير البيئة المناسبة للمنافسة وذلك لتشجيع انتشار الخدمة، وخفض الكلفة وتحسين النوعية.
- 6- إنشاء الكيان المستقل لتنظيم قطاع الاتصالات بحيث يتم الفصل بين الحكومة التي تضع السياسة والهيئة التي تنظم القطاع والمشغلين الذين يملكون الشبكات ويقدمون الخدمات.
- 7- تطوير المنظومة التعليمية.
- 8- الإسراع في اعتماد سياسات وطنية لتعزيز مجالات العلوم والتكنولوجيا في الجزائر ومعالجة مواطن الضعف في مؤسسات التعليم العالي فيما يخص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إضافة إلى دعم مؤسسات التعليم والبحث والتطور.
- 9- مواكبة التحول العالمي من الصناعي إلى المجتمع المعلوماتي الجديد والحفاظ على الهوية العربية الإسلامية للمجتمع الجزائري.
- 10- العمل على تطوير البيئة التشريعية المناسبة للتعاملات الإلكترونية بمختلف أشكالها وأنواعها وتعديل ما يلزم من قوانين مثل قانون العمل قانون حماية المؤلف وقانون براءة الاختراع وغيرها
- 11- العمل على وضع إطار إقليمي لموضوع تكنولوجيا الاتصالات وذلك بالاستفادة من تجارب الدول الأخرى من خلال عقد الندوات والحوارات التي تقام خصيصا لهذا الغرض بحيث تتم فيها مشاركة الآخرين تجاربهم وتبادل المعرفة معهم.

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

12- الاهتمام بموضوع أسس وإدارة المعرفة وتشكيل فريق من ذوي الاختصاص لمعالجة كل ركيزة من الركائز، مثل التوعية والتدريب والبنية التحتية وتعزيز الأمن على الشبكة الأنترنت، إضافة معالجة القوانين والتشريعات.

13- ردم الهوة المعرفية بين الرجال والنساء.

14- القضاء على الأمية مع الاهتمام بالتعليم مدى الحياة.¹

رابعاً: الحد من هجرة الأدمغة الجزائرية

يجب التفكير في استغلال النخب، كوننا في عصر العولمة، والمحافظة عليها، حيث أصبحت الظاهرة الخطيرة، إذ أصبح من الضروري الانتباه إلى الاستنزاف المتواصل للعقول، والخبراء المتخرجين نحو البلدان التي توفر الجو المناسب والمثالي للباحثين والعلماء، الذين يساهمون في تطوير اقتصاديات الدول المهاجر إليها.

إن تفاقم ظاهرة هجرة الأدمغة يعود لعاملين هما: النمو الاقتصادي، والنمو السياسي، ووجب استرجاع الأدمغة المفقودة في الوقت الحالي، فالقطاع الخاص بإمكانه الاستفادة من النخب العلمية التي هاجرت، ويستحيل استرجاعها دون العمل على تطوير وخلق المناخ المناسب والمشجع، وعلى الحكومة الجزائرية أن تهتم بالإطارات الشابة، وتفتح قنوات الاتصال بينها وبين العديد من الخبراء الذين هاجروا من البلد، وأن تكون هناك استقلالية في التواصل المستمر.²

لقد دق خبراء جزائريون ناقوس الخطر بشأن ما وصفوه بـ "النزيف المتواصل" للخبرات الجزائرية باتجاه العواصم الأوروبية والخليجية، وكشف الخبراء في أشغال ملتقى حول "تسيير الأخطاء في المؤسسات الجزائرية" الذي عقد بالعاصمة الجزائر في سنة 2009، عن أرقام تهدد مستقبل الجزائر، وقد تجبرها في القريب على استيراد الكفاءات من الخارج في حدود 30 سنة المقبلة، في حال ما لم تراجع السلطات المخصصة ظروف عمل الخبراء والباحثين وخريجي الجامعات، وتوفر لهم شرط الحياة الاجتماعية الكريمة، ونبهت تدخلات المشاركين من المتخصصين في الموارد البشرية أن قطاعات الصحة، التكنولوجيات الحديثة والصناعات الكيماوية تأتي في مقدمة القطاعات التي تشكو هجرة كفاءاتها باتجاه عواصم الدول الغنية،

¹ - سالمى جمال: سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة، مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر - بسكرة، ع 08،

جوان 2005، ص-ص 10-15، pdf. _ - www.webreview.dz/IMG/pdf/7

² - محمد السعيد بوقابس: مرجع سبق ذكره، ص 569

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

حيث تتوفر فيها حرية البحث العلمي والمحفزات العلمية، وتشير الأرقام التي تناولت القطاع الصحي إلى ما يزيد على 227 طبيباً غادر الجزائر باتجاه مستشفيات باريس والسعودية على وجه التحديد خلال 5 أشهر الأخيرة من سنة 2009، يضافون إلى قرابة 7 آلاف طبيب جزائري هاجروا البلاد خلال الأعوام الأخيرة بداية من سنة 2000، للعمل في المستشفيات الأوروبية، ويأتي قطاع المحروقات في المرتبة الثانية بعد الصحة حيث تفيد أرقام الخبراء أن الشركة البترولية العمومية العملاقة "سوناطراك" التي تتفق من أجل تكوين وتدريب إدارتها ما يقارب 40 مليون دولار، شهدت خلال العام 2007 وحده هجرة 1900 إطار باتجاه الشركات النفطية العالمية الكبرى.

وحذر الخبراء من خطورة ما يسمى بـ "السياسة الانتقالية" التي باتت تعتمد عليها بعض الدول الأوروبية في منح التأشيرات للراغبين في الهجرة باتجاه فضائها، على سبيل المثال، فرنسا التي أصبحت لا تمنح تراخيص الدخول إلى التراب الفرنسي، سوى لخبراء أبناء الجزائر، وعلى وجه الخصوص الأخصائيين والأساتذة الكبار المعترف بهم في دول أوروبا كلها. وأشارت تدخلات المتخصصين أن الهجرة تسهل عملية استدراج الكفاءات وامتصاص قدراتهم في الإبداع والابتكار العلمي من خلال توفير ظروف العمل والإقامة المريحة التي افتقدتها في الجزائر قبل إقبالها على الهجرة.

أكد رئيس منظمة المبدعين والبحث العلمي الجزائرية، **لوط بونايطيرو**، في عام 2008 لجريدة الرياض السعودية، أنه يوجد 100 ألف عالم وباحث جزائري في الخارج، يعكس غياب العلاقة بين هذه الشريحة المميزة والسياسيين الجزائريين، مشيراً في هذا الصدد إلى أنه من بين أهم الأهداف التي ركزت عليها منظمة "المبدعون والبحث العلمي" هو الحفاظ على الأدمغة الجزائرية من الهجرة واستقطاب الأدمغة العالمية مع نشر ثقافة المنتج للثروة والمساهمة في التصدير.¹

أعلن العالم الفلكي والفيزيائي **لوط بونايطيرو** عن تأسيس منظمة وطنية للمبدعين والبحث العلمي، وذلك تطبيقاً للقانون 31-90 المؤرخ في 04-12-1990 المتعلق بالجمعيات السياسية غير سياسية، لاسيما المادة 17 منه، مشيراً إلى أنه الهدف من إنشاء هذه المنظمة هو محاربة التخلف والفقر من خلال الحفاظ على الأدمغة الجزائرية واستقطاب الأدمغة العالمية. وفي هذا الصدد أوضح بونايطيرو أن وجود العدد الهائل من العلماء والباحثين الجزائريين في الخارج، يعد رقماً مخيفاً ويعكس عدم مرور التيار بين السياسيين والباحثين في الجزائر، معتبراً أن الجزائر لن تتمكن من وقف هجرة الأدمغة والعلماء نحو الخارج في ظل غياب الحوار، حيث قال في هذا الصدد "إن فرنسا وحدها تحصي 7 آلاف طبيب جزائري"، كما أكد

¹ - محمد السعيد بوقابس: المرجع السابق، ص 577

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

أنه لا يمكن تجاهل الكفاءات الجزائرية التي تحقق الكثير من النجاحات في عدة بلدان متطورة، ولا يمكن الاستمرار في تهْميشها.

وفي السياق نفسه، قال بونايطيرو أن منظمته تعمل حاليا على جلب هؤلاء إلى الجزائر من خلال إنشاء سوق الاختراع والباحثين، أمام الشركات الوطنية وافتتاح البحث العلمي على الاستثمار والصناعة، بالإضافة إلى مساهمة البحث العلمي في التنمية الوطنية الذي يساهم بدوره في إنتاج أكبر عدد من براءات الاختراع والعلاقات التجارية وكذا الجودة والشركات المبدعة، حيث يشار إلى أن الجزائر شهدت موجة من هجرة للعلماء والباحثين الجزائريين مع بداية الأزمة الأمنية عام 1992، واستقر هؤلاء في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي هذا الإطار، يناشد السيد رئيس الجمهورية لاتخاذ إجراءات جد فعالة للحد من هجرة الأدمغة فورا، والعمل مستقبلا على إعادة الذين هاجروا لظروف قاهرة، وإعطائهم المحفزات المادية والمعنوية وتوفير الظروف المناسبة لعودتهم، وعلى الحكومة الجزائرية أن تؤسس مجلسا وطنيا للتفكير في وضع الترتيبات لعودة الجالية الجزائرية إلى أرض الوطن، وعلى وجه الخصوص الباحثين والعلماء منهم، لأنهم رأس مال الجزائر الحقيقي مستقبلا، فمن دونهم لا يمكن للجزائر أن تتطور بالسرعة المطلوبة.¹

ويمكن إجمال متطلبات التكيف مع العولمة والحد من هجرة الأدمغة في النقاط التالية:

- 1- في مواجهة متغيرات العصر - العولمة -، فإن التعليم العالي العربي، يتحمل عبء تكيف نفسه مع تلك المتغيرات، من حيث أهدافه وبناءه ومحتواه، كما يتحمل في الوقت نفسه عبء الوقوف ضد سلبيات العصر باعتباره أحد الخطوط الدفاعية الهامة عن هوية المجتمع وكيانه.
- 2- مع التزايد المستمر في الطلب على التعليم العالي فمن الضروري تشجيع التعليم العالي الخاص، على أن يكون خاضعا لمعايير الجودة المعترف بها، ومن الضروري كذلك تشجيع التعليم العالي ذو الكلفة الأقل، والتي أثبتت كفاءتها وفعاليتها.
- 3- التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي وعالم الشغل.
- 4- التوسع في نشاطات التوجيه والإرشاد الأكاديمي والمهني، مما يساعد الطالب على رسم مسار دراسته، وتوقع ما يمكن أن يقوم به في سوق العمل.

¹ - محمد السعيد بوقابس: المرجع السابق، ص 578

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

- 5- لتطوير للتعليم العالي العربي في المستقبل يستلزم بالضرورة التحول من الممارسات الإدارية داخل الجامعة الجزائرية، إلى ممارسات يتوافر فيها التخطيط والتنظيم والتنسيق والمتابعة والتقييم، وتستهدف تحريك مؤسسات التعليم العالي مع ما تتطلبه وتفرضه متغيرات العصر وتحديات المستقبل.
- 6- التأكيد على الأخذ بمبدأ ضبط الجودة، وإدارة الجودة الشاملة ضمانا لفاعلية الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم العالي في الوطن العربي، مما يقتضي إيجاد آليات لتقويم الأداء في كافة الجوانب، ويأتي في مقدمة تلك الآليات إنشاء هيئة عربية متخصصة لها استقلاليتها، تتولى عمليات تقويم الأداء واعتماد مؤسسات التعليم العالي، ومعادلة الشهادات والدرجات العلمية.
- 7- ضرورة انفتاح مؤسسات التعليم العالي على المجتمع لتشجيع المشاركة الجماعية في اتخاذ القرارات التي تتصل بتخطيط البرامج الدراسية وتقييم الأداء، وتمويل البرامج والمشروعات البحثية.
- 8- توظيف المعلوماتية والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات الحديثة في تشخيص المشكلات واستشراف المستقبل، ووضع الخطط ورسم السياسات، والمتابعة والتقييم واتخاذ القرارات، وضرورة الأخذ بالأساليب المستحدثة في التدريس والتقييم التي أثبتت فاعليتها، مع توفير التدريب اللازم لأعضاء هيئة التدريس لممارسة تلك الأساليب، وتوجيه الطلاب في الوقت نفسه إلى أسلوب التعلم الذاتي الذي أصبح ضرورة مع الانفجار المعرفي والتجدد المستمر في مجال التعلم والتكنولوجيا.
- 9- إنشاء هيئة للتنسيق بين مؤسسات التعليم العالي ونشر التجارب والصيغ المستحدثة في التعليم، مثل التعلم عن بعد، والجامعة المفتوحة، وأساليب التدريس باستخدام التكنولوجيا التعليمية.
- 10- إثراء المكتبة العربية بالكتب والمراجع والدوريات الحديثة وتنشيط حركة الترجمة وتعزيز تبادل المواد المكتبية بين الجامعات العربية.
- 11- توفير الدعم المادي اللازم لتزويد الأقسام العلمية في مؤسسات التعليم العالي ومركز البحوث بما تحتاج إليه من مختبرات وأجهزة ومعدات علمية، بالكم والكيف اللازمين، مما يمكن عضو هيئة التدريس من إجراء تجاربه وإنجاز مهامه البحثية.
- 12- العمل على الحد من هجرة العقول بشتى صورها باعتبار هذه الهجرة تمثل نزيفا للكفاءات العلمية في المجتمع العربي مما يعرقل مسيرته التنموية ويعمق الهوة الحضارية والتكنولوجية بينه وبين المجتمعات الأخرى. وذلك بتوفير المناخ الملائم والظروف المواتية للبحث والدراسة والإبداع ومن ثم الاستقرار.¹

¹ - أحمد الخطيب: مرجع سبق ذكره، ص-ص 52-54

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

- 13- مشاركة المؤسسات العامة والقطاع الخاص وكل الجهات التي لها علاقة بالعملية التعليمية في الإنفاق على النشاط البحثي، إما من خلال تشجيعها على التبرع أو من خلال إصدار تشريعات خاصة بذلك، مع تطوير النشر العلمي في المجلات والدوريات العربية.
- 14- إنشاء شبكة عربية للمعلومات، يكون من ضمن مهامها إصدار فهرس سنوي للبحوث المنشورة في الدوريات والمجلات المتخصصة في العالم العربي، وهذا يساعد على نشر الإنتاج العربي وتبادل الأفكار والتجارب وتشجيع الباحثين العرب على تكثيف الإنتاج نوعا وليس كما فقط.
- 15- انطلاقا من مسؤولية الدولة عن بناء رأس مال الإنسان بكافة أشكاله، فيجب أن تستمر مسؤولية الدولة في توفير فرص التعليم العالي للمواطنين المؤهلين للالتحاق به، وتحرير مؤسسات التعليم العالي من سلطان الحكومة. وأن تقوم عليها مجالس إدارة مستقلة رباعية التمثيل (الدولة، قطاع الأعمال، المجتمع المدني، والأكاديميون).
- 16- العمل على رفع كفاءة استغلال موارد مؤسسات التعليم العالي، وتنظيم العائد المعرفي والمجتمعي لها، من خلال اعتماد نظام للمساءلة والرقابة الجادة لمؤسسات التعليم العالي، وبخاصة فيما يتصل بالمال العام.
- 17- إقامة نظم اعتماد أكاديمي جديّة لبرامج وتخصصات التعليم العالي وتطبيقها بصرامة، لضمان النوعية في جميع مؤسسات التعليم العالي. إعادة النظر في هياكل وبرامج مؤسسات التعليم العالي وتجنب التكرار النمطي في نسق التعليم العالي ككل، واعتماد المرونة في هذه الهياكل والبرامج، لمواكبة احتياجات خطط التنمية الوطنية من العمالة الماهرة والمدرّبة.
- 18- أن يتم تطوير معايير للجودة أو النوعية كمكون أساسي لنظم الاعتماد الأكاديمي وتطبيق هذه المعايير على مؤسسات التعليم العالي القائمة حاليا وعلى المؤسسات الجديدة التي يتم إنشاؤها، بحث لا تضاف مؤسسات جديدة للتعليم العالي إلا وتساعد على تحسين جوهري للجودة أو النوعية.
- 19- دعوة الجامعات ومراكز البحث العلمي في الوطن العربي لإجراء دراسات وبحوث تتعلق بالمستجدات العالمية وعلى رأسها ظاهرة وثورة المعلومات والتكنولوجيا بهدف التعرف على انعكاساتها السلبية على الوطن العربي واقتراح البدائل لمواجهتها.
- 20- دعوة الجامعات ومراكز البحث العلمي في الوطن العربي لإجراء دراسات وبحوث تتعلق بالاحتياجات القومية، وبخاصة تلك المتعلقة باحتياجات الأمن القومي والاحتياجات التنموية والاحتياجات المتعلقة

الفصل الرابع: جهود بناء الرأسمال الفكري وآليات مواجهة هجرة الأدمغة

بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وذلك بهدف تعزيز الأمن القومي العربي وتحقيق شروط التنمية المستدامة وترسيخ القيم المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي.

21- توجيه الدراسات العليا في الجامعات العربية لإجراء البحوث المتعلقة برسائل الماجستير والدكتوراه لمعالجة التحديات المتعلقة بالمستجدات العالمية (العولمة وثورة المعلومات والتكنولوجيا والثورة الإدارية) والتحديات المتعلقة بالاحتياجات القومية (الأمن القومي والاحتياجات التنموية واحتياجات الديمقراطية وحقوق الإنسان). واقتراح الآليات المناسبة للتصدي لتلك التحديات.

22- الدعوة إلى إنشاء صندوق عربي لتمويل البحث العلمي في الوطن العربي على أن تكون إدارة هذا الصندوق تحت مظلة الجامعة العربية، وأن يتم تمويل هذا الصندوق برأس مال ضخم من قبل الدول العربية -ويقترح أن تكون نسبة المساهمة ما بين (2%-3%) من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، تحقيقاً للنسبة المقررة لدعم البحث العلمي في الدول المتقدمة والصناعية-على أن يتولى هذا الصندوق القيام بالوظائف التالية:

أ. إجراء الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بأولويات البحث العلمي على المستوى الدولي والقومي والقطري.

ب. استقطاب الكفاءات والعقول العربية المهاجرة إلى الدول الغربية وتوفير المناخ العلمي المناسب لتشجيعهم على الهجرة المعاكسة لأوطانهم العربية، وتوفير الحوافز المادية والمالية والمعنوية لهم وتمكينهم من القيام بالبحوث العلمية في تخصصاتهم العلمية المختلفة لخدمة الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

ج. تقديم الاستشارات العلمية للدول العربية في مجال إجراء دراسات الجدوى للمشروعات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية التي تم تنفيذها على المستوى الإقليمي.¹

¹ - أحمد الخطيب: المرجع السابق، ص-ص 56-59

الفصل الخامس:

الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

❖ المبحث الأول: أدوات وإجراءات الدراسة المنهجية

✓ أولا: منهج الدراسة

✓ ثانيا: وسائل وتقنيات جمع البيانات

✓ ثالثا: مجالات الدراسة

✓ رابعا: عينة الدراسة

❖ المبحث الثاني: عرض وتحليل وتفسير البيانات المتعلقة بالأدمغة الجزائرية
المهاجرة

❖ المبحث الثالث: عرض وتحليل وتفسير البيانات المتعلقة بالكفاءات الجزائرية
العائدة من الهجرة

❖ المبحث الرابع: تفسير ومناقشة نتائج الدراسة

✓ أولا: نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات

✓ ثانيا: نتائج الدراسة على ضوء الدراسات السابقة

✓ ثالثا: النتائج على ضوء المقاربات النظرية

✓ رابعا: النتائج العامة والتوصيات

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

يمكن من خلال الجانب الميداني للدراسة التأكد من صدق الفرضيات أو نفيها بالرجوع إلى البيانات الميدانية التي تم جمعها وفق خطوات البحث العلمي السليم، وتبعا للمنهج الملائم لذلك، مع مراعاة التكامل بين الجانب النظري والميداني قصد الوصول إلى نتائج تتميز بالمصداقية وأقرب ما تكون إلى الدقة والعلمية. إن العمل العلمي يستند إلى عمل منهجي منظم ويخدم أهداف الدراسة، لذلك يجب اعتماد أنسب المناهج والعينة التي سوف تطبق عليها الدراسة ونوع أدوات البحث التي تساعدنا في اختبار فرضيات البحث والإجابة على تساؤلاته بعد تحليل البيانات إحصائيا، وهذا ما سوف نتعرض له بالتفصيل ضمن هذا الفصل، كما سوف نعرض النتائج الدراسية على ضوء المعالجة الإحصائية للبيانات.

المبحث الأول: أدوات وإجراءات الدراسة المنهجية

أولا: منهج الدراسة

تعتمد كل دراسة وكل بحث علمي على منهج معين، باعتباره الأساس السليم للحصول على معلومات وبيانات دقيقة والتوصل إلى نتائج موثوق فيها، فالمنهج هو: "الطريق الواضح البين المستقيم المنبسط، أو الأسلوب الذي يعتمد عليه الباحث للوصول إلى نتائجه أو غاياته".¹، وبما أن هدف الدراسة هو دراسة وتحليل ظاهرة هجرة الرأسمال الفكري الجزائري من خلال تشخيص الأسباب (الكلية-الجزئية) (الداخلية-والخارجية) الدافعة لهجرة هؤلاء نحو باقي دول العالم في ظل المتغيرات العالمية المرتبطة بالعولمة، وكذا التعرف على مدى انتهاج الدولة للأساليب والآليات الفاعلة للحفاظ على الرأسمال الفكري الجزائري، فإن المنهج الذي تفرضه طبيعة هذه الدراسة هو المنهج الوصفي، الذي يساعدنا في معرفة واقع الظاهرة موضوع البحث، ويعرف هذا المنهج بأنه: "طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي للوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية معينة"، أو هو "طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة".²

¹ - عبد الله اللحج، مصطفى محمود أبو بكر: البحث العلمي-تعريفه-خطواته-مناهجه-المفاهيم الإحصائية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص ص 42-43

² -صلاح الدين الشيوخ: منهجية البحث العلمي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 50

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

ويستخدم هذا المنهج في: "الوصف المعتمد من خلال جمع الحقائق والملاحظات الخاصة بتفسير الظاهرة، حيث ترسم تلك الحقائق والمعلومات صورة واقعية للظاهرة المدروسة".¹

وتم الاعتماد على هذا المنهج في دراسة ظاهرة هجرة الأدمغة الجزائرية، من أجل توضيح واقع العوامل المؤثرة على هجرة هؤلاء سواء كانت عوامل داخلية طارئة للكفاءات أو عوامل خارجية مستقطبة لهم، من عوامل شخصية، اجتماعية، ثقافية، وتنظيمية، ومن ثم إعطاء تفسيرات وتوضيحات لهذه الحقائق وذلك بعرض البيانات والمعطيات المتعلقة بالموضوع. ومن خلال هذا المنهج سيتم جمع البيانات وتصنيفها ثم تحليل البيانات وتفسيرها ليتم الوصول إلى عرض النتائج.

ثانيا: وسائل وتقنيات جمع البيانات

يعتمد الباحث على عدة أدوات لجمع المعلومات والبيانات التي تخص موضوع دراسته، فالأدوات اللازمة لجمع البيانات والمعلومات تتعدد وتختلف فيما بينها، ويتوقف اختيار الباحث للأداة المناسبة على عوامل كثيرة، شرط أن يؤدي هذا الاختيار إلى تحقيق أهداف الدراسة، والتي تترجم أهداف البحث وتطور في حدود فرضياته بقصد اختبار صدقها ودقتها وموضوعيتها في هذا الإطار.

ومن هذا المنطلق اعتمدنا في دراستنا هذه على أهم أداة والتي اتضح أنها تتناسب مع المشكلة المبحوثة، وتمثلت في:

1-الاستمارة:

لقد تم الاعتماد على الاستمارة كأداة لجمع البيانات الميدانية المتعلقة بعينتي البحث من الكفاءات المهاجرة والمستقرة في بلاد المهجر وعينة الكفاءات الجزائرية العائدة من الهجرة، وتعرف الاستمارة بأنها: "نموذج يضم مجموعة من الأسئلة التي توجه للأفراد بهدف الحصول على بيانات معينة".² أو هي: "أداة تتضمن مجموعة من الأسئلة أو الجمل الخبرية، التي يطلب من المفحوص الإجابة عنها بطريقة يحددها

¹صلاح مصطفى الفوال: مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، مكتبة غريب، القاهرة، 1982، ص135

² طلعت إبراهيم لطفي: أساليب وأدوات البحث الاجتماعي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1995، ص83

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

الباحث حسب أغراض البحث".¹

وتعتبر الاستمارة: "أداة قياس موحدة، أي أنها تسمح بجمع البيانات حول موضوع الدراسة من خلال تطبيقها على أفراد العينة الذين يشتركون في الموصفات بحيث يكونون ممثلين للمجتمع الأكبر، وبذلك يتيح للباحث القيام بالمقارنات بينها للخروج بالنتائج المتعلقة بالموضوع".

وقد تكونت الاستمارة الأولى -والموجهة للأدمغة الجزائرية المهاجرة- من أربع (04) محاور والشيء ذاته بالنسبة للاستمارة الثانية والموجهة لعينة الدراسة المتمثلة في الأدمغة الجزائرية العائدة من الهجرة وقد جاءت محاور الاستمارتين خدمة لفرضيات البحث وإجابة على تساؤلاته وهي موزعة كما يلي:

- **المحور الأول:** يمثل البيانات الشخصية المتعلقة بمفردات عينة الدراسة وتضم ثمانية أسئلة (متعلقة بالجنس، السن، المستوى التعليمي، بلد الإقامة، سنة الهجرة وسنة العودة بالنسبة للعائدين من الهجرة، سنة التخرج....).
- **المحور الثاني:** مدى اعتبار مفردات العينة للهجرة كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي والمكانة الاجتماعية التي تم الافتقاد إليهما في البلد الأصل (الجزائر): وهي بيانات تخص الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للكفاءات قبل الهجرة: إذ وجهت من خلال هذا المحور مجموعة من الأسئلة، موجهة للكفاءات المهاجرة قصد معرفة الواقع المعيشي لهؤلاء قبل الهجرة في بلدهم الجزائر ووضعهم في بلاد المهجر من أجل اختيار الفرضية القائلة " تمثل الهجرة آلية لتحقيق التوازن الاقتصادي والمكانة الاجتماعية التي تم الافتقاد إليهما في البلد الأصل".
- **المحور الثالث:** وصف الكفاءات الجزائرية المهاجرة لواقع ظروف البحث العلمي بالجزائر مقارنة ببلدان الهجرة: ضم مجموعة من الأسئلة موجهة للكفاءات المهاجرة قصد التعرف على واقع البحث والتطوير في الجزائر وفي بلد المهجر وهذا من أجل اختبار الفرضية القائلة: "هناك علاقة بين

¹Nicole Berthier : **Les Technique d'enquête en Sciences Sociales (méthodes et exercices corrigés)** , Armandcolin, Paris,1998.p67.

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

هجرة الرأسمال الفكري الجزائري والواقع السلبي للبحث والتطوير في الجزائر".

- **المحور الرابع: تأثير العولمة وانعكاساتها على هجرة الرأسمال الفكري الجزائري من خلال توسيع نطاق الاتصالات والاستثمارات والتبادل البشري بين الدول:** ضم الأسئلة المتعلقة بمتطلبات العولمة الاقتصادية والإعلامية وتأثيرها على توجهات المهاجر نحو الهجرة والتي تهدف لاختبار الفرضية القائلة: "هناك تأثير للعولمة وانعكاساتها على هجرة الرأسمال الفكري الجزائري من خلال توسيع نطاق الاتصالات والاستثمارات والتبادل البشري بين الدول".

- **المحور الخامس: يبين تقييم مفردات العينة لمجهودات الدولة في استقطاب الكفاءات المهاجرة والحفاظ عليها:** تم توجيه مجموعة من الأسئلة للمبحوثين قصد التعرف على تقييمهم للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ومستوى البحث العلمي في الجزائر مقارنة بالبلد المهاجر إليه واختبار الفرضية القائلة: "رغم ما تبذله الجزائر من مجهودات كبيرة للاستثمار في الرأسمال الفكري ضمن برامج التكوين والتعليم لا تزال مقصرة في ضمان استقراره وفائدة لاستراتيجيات واضحة قصد الحفاظ عليه واستقطابه ضمن برامجها التنموية".

كما أن أسئلة الاستثمار تعددت بين الأسئلة المغلقة أو المحدودة الإجابات، أي التي يطلب من المبحوث اختيار أحدها أو أكثر، وتفرعت الأسئلة المغلقة بدورها إلى أسئلة ثنائية مثل (نعم-لا)، والاختيار المتعدد أي المتضمن أكثر من خيار، وبين الأسئلة المفتوحة والتي تترك المجال للمبحوث في طرح آرائه وأفكاره بطريقته ولغته وأسلوبه الخاص بغية الحصول على معلومات موسعة وتفصيلية ومعمقة حول الموضوع، ومن جهة ثالثة تم الاعتماد على الأسئلة المغلقة المفتوحة: التي يتم فيها طرح سؤال مغلق أولاً ومن ثم إتباعه بسؤال مفتوح يطلب من الباحث تبرير إجابته.

كما تم الاعتماد على الأسئلة المفتوحة مباشرة والتي كان الهدف منها معرفة آراء المبحوثين وفتح المجال لهم من أجل تقديم اقتراحاتهم.

ثالثا: مجالات الدراسة:

1- المجال المكاني للدراسة

بحسب طبيعة الموضوع لم يتم تحديد المجال المكاني للدراسة في إطار جغرافي محدد وإنما تطلبت منا الدراسة أن توجه الاستثمارات لعينة بحث ممثلة في الكفاءات الجزائرية المهاجرة في مناطق مختلفة من العالم والتي من الصعب الوصول إليها باعتبارها متفرقة خارج حدود الجزائر.

أما عينة البحث المتمثلة في الأدمغة الجزائرية العائدة من الهجرة فقد حدد مجالها الجغرافي بالأدمغة الجزائرية التي تقطن ضمن الإطار الجغرافي لدولة الجزائر.

2-المجال الزمني للدراسة

لقد تم البدء في إنجاز الدراسة من جانبها الميداني بداية من شهر نوفمبر 2015 عندما تم بناء الاستثمارة الخاصة بالأدمغة الجزائرية المهاجرة وصياغة أسئلتها من أجل توزيعها بشكل إلكتروني في شكل word، ثم وقصد تسهيل عملية البحث تم انتهاز برنامج إلكتروني خاص بالاستثمارات الإلكترونية الذي يسهل عملية تناقل وتبادل الرابط الإلكتروني الذي تحتويه الاستثمارة، ويدعى هذا البرنامج بـ **servey planet**، واستمرت حتى شهر جانفي 2017 وخلالها تم استكمال العدد النهائي لعينة الدراسة واسترجاع الاستثمارات المطلوبة والمقدرة بـ 100 استثمارة تم اعتمادها.

أما الاستثمارات المرتبطة بالأدمغة الجزائرية العائدة من الهجرة فقد تم البدء في توزيعها بداية شهر ماي 2017 واستمرت حتى شهر نوفمبر 2017، أين تم استرداد 15 استثمارة نظرا لصعوبة الوصول إلى هؤلاء على قلتهم وعدم وضوحهم في المجتمع.

3- المجال البشري:

تتخصر الدراسة الميدانية من حيث مجالها البشري في الكفاءات الجزائرية المهاجرة بمختلف بلدان العالم، وكذلك الأدمغة الجزائرية العائدة من الهجرة، وتكون الجانب البشري للدراسة من:

الأساتذة والباحثين، الكفاءات العاملة بالمؤسسات الاقتصادية، الصحفيين، المختصين النفسانيين،

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

الأطباء المهندسين، المربين، والمستثمرين، وغيرهم من الكفاءات الجزائرية الحاملين لشهادة الليسانس فما فوق. وهذا خدمة لأغراض البحث العلمي وأهداف موضوع الدراسة.

رابعاً: عينة الدراسة

إن مرحلة تحديد طريقة اختيار عينة الدراسة من أهم مراحل البحث العلمي والتي يبدأ الباحث التفكير في تحديدها منذ تحديده مشكلة البحث وأسئلتها وأهدافها، إذ " تخضع العينة للأهداف التي يرسمها الباحث لدراسته، والإجراءات التي يتبعها تحديد طبيعة العينة التي سيختارها".¹

وتم الاعتماد على نوع من أنواع العينات وهي العينة الغير احتمالية نظراً لعدة اعتبارات أهمها:

- صعوبة الوصول إلى كل مفردات المجتمع الأصلي وتكمن الصعوبة في عدم وضوحهم وتوزيعهم في مواقع مختلفة من بلدان العالم.²

ونظراً للعوامل سابقة الذكر تم اعتماد عينة كرة الثلج وتقوم على اختيار فرد معين ويكون النقطة الأولى التي ينطلق منها البحث ويتم من خلالها اكتمال العينة.³

وهي طريقة تساعد في الوصول إلى مفردات العينة عن طريق أفراد مقربين من هؤلاء ويعلمون مواصفاتهم وخصائصهم، وهؤلاء بدورهم يساعدون في تعريفنا بأشخاص لهم نفس المواصفات ويستطيعون مساعدتنا في تحقيق أغراض البحث إذ بلغ عدد الأدمغة المهاجرة 100 مفردة، وبلغ عدد مفردات عينة الأدمغة العائدة من الهجرة 15 مفردة، وهو عدد مقبول نظراً لصعوبة الوصول إلى المبحوثين خاصة أنه تم تحديد مواصفات خاصة لهؤلاء، تتمثل هذه المواصفات في:

¹ ذوقان عبيدات، سهيلة أبو السعيد: البحث العلمي - البحث النوعي والبحث الكمي -، دار الطباعة والنشر، الأردن، ط1، 2002، ص99

² وائل عبد الرحمن النل، عيسى محمد قحل: البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص44

³ در محمد: أهم مناهج وعينات وأدوات البحث العلمي، مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، ع09، 2017، ص-ص 315-316.

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

- أن تكون مفردات العينة من الكفاءات الجزائرية المهاجرة والعائدة من الهجرة، الحاملة لشهادة جامعية مستوى ليسانس فما فوق، والتي تلقت تعليمها بالجزائر وعاشت الواقع الاجتماعي والاقتصادي وواقع البحث والتطوير في الجزائر من جهة وفي البلدان المهاجر عليها من جهة ثانية حتى يسهل عليها الإجابة على أسئلة الاستمارة والتي تتضمن وصفا لهذه الأوضاع مقارنة بالأوضاع في الدول المهاجر إليها، ومنه يتسنى لي الخروج بنتائج تخدم الهدف العام للدراسة.

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

المبحث الثاني: عرض وتحليل وتفسير البيانات المتعلقة بالكفاءات الجزائرية المهاجرة.

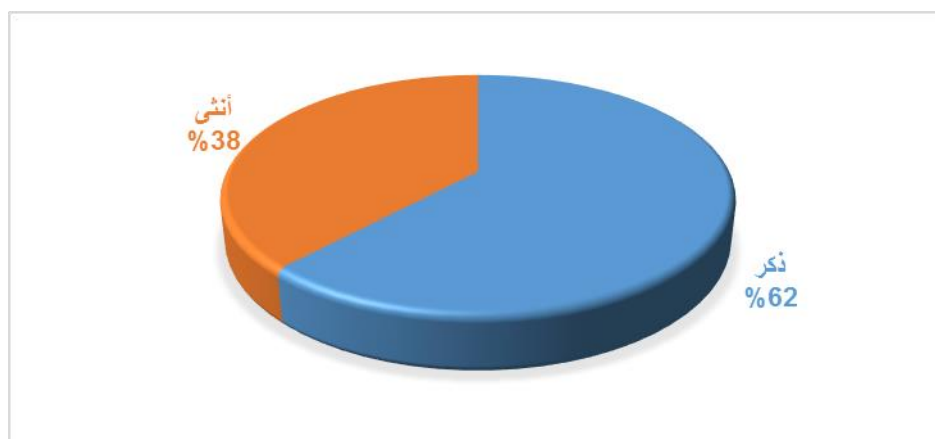
أولاً: البيانات الشخصية:

الجدول رقم (10): يبين توزيع مفردات العينة حسب الجنس:

الجنس	التكرار	النسبة المئوية %
ذكر	62	62%
أنثى	38	38%
المجموع	100	100%

كما هو موضح في الجدول أعلاه أن أغلب أفراد العينة المدروسة من الذكور الذين حددت نسبتهم بـ 62% أما الباقي فتتمثل فئة الإناث بنسبة 38% من مجموع مفردات العينة.

ويرجع هذا الفارق إلى خصوصية المجتمع الجزائري وثقافته والتي تتميز بعادات وتقاليد محافظة إذ أن المرأة نادراً ما تفكر بالهجرة مقارنة بالرجل الذي يمتلك الدافع الشخصي والاستقلالية الذاتية في الهجرة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، يتحمل مسؤولية تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي لنفسه وأسرته وهذا حسب العرف السائد وما يفرضه المشرع الجزائري، خصوصاً وأن المجتمع يحمل الشاب المسؤولية في أطوار مبكرة من حياته ورغبة من هذا الأخير في تحمل مسؤوليته والاستقلالية بذاته.



الشكل رقم (05): دائرة بيانية تمثل توزيع مفردات العينة حسب الجنس

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

الجدول رقم (11): يبين توزيع أعمار مفردات العينة ومستواهم التعليمي:

المجموع		دكتوراه		ماجستير		مهندس		ليسانس		المستوى التعليمي أعمار مفردات العينة
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
%56	56	%15	15	%11	11	%07	07	%23	23	(33-23)
%30	30	%07	07	%04	04	%09	09	%10	10	(44-34)
%09	09	%03	03	%02	02	%02	02	%02	02	(55-45)
%05	05	%05	05	%00	00	%00	00	%00	00	55 سنة فما فوق
%100	100	%30	30	%17	17	%18	18	%35	35	المجموع

لقد تراوحت أعمار أفراد العينة ما بين 23 سنة و 55 سنة فما فوق، كون هذه الأعمار تمثل خريجي الجامعات الجزائرية وأيضاً تمثل من يشغلون مناصب العمل ويصنفون ضمن فئة المنتجين، وكونها فئات تمتلك طاقات ومؤهلات ترشحها لتكون فاعلة ونشيطة، سواء كان هدفها شخصي أو هدف يخدم الأغراض التنموية للبلد الأم أو للبلد المهاجر إليه، غير أن الملاحظ من الجدول أعلاه أن أغلبية مفردات العينة يتمركزون ضمن الفئة العمرية الأولى أي ما بين [33-23] سنة، والذين عبرت عنهم نسبة 56% وهي تمثل أغلبية عينة البحث بما يتجاوز نصف أفراد العينة، والموزعين على التوالي 23% مستوى الليسانس، 15% مستوى الدكتوراه، 11% مستوى ماجستير و 07% مستوى مهندس، وثالثها نسبة 30% للمهاجرين الذين تراوحت أعمارهم ما بين [44-34] سنة، ويتوزعون كالتالي: 10% ليسانس، 09% مهندس، 07% دكتوراه، 04% ماجستير، وتمثل هاتين المرحلتين العمريتين سن الشباب والذي له مميزات خاصة منها الحيوية، النشاط، الحركة.

في حين الفئة العمرية [55-45] فهي لم تتجاوز نسبة 09% من مجموع مفردات العينة، موزعة على التوالي 2% ليسانس، 2% مهندس، 2% ماجستير، 3% دكتوراه، أما الفئة العمرية 55 سنة فما فوق فهي تمثل نسبة 05% وهم الأشخاص ذوي الخبرة الطويلة وكلهم ذوي مستوى تعليمي عالي إذ أنهم جميعاً متحصلين على شهادة الدكتوراه.

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

وتعود هذه النتائج إلى سياسات الاستقطاب التي تنتهجها الدول الأجنبية من أجل جذب ذوي الكفاءات والاستفادة من مهاراتهم وخبراتهم ومستوياتهم المعرفية في خدمة أغراضها التنموية في جميع النواحي المعرفية. إذ مثلت أعلى نسبة حاملي شهادة الليسانس وشهادة الدكتوراه وهي على التوالي 35%، 30%، ثم المهندسين وحاملي شهادة الماجستير لتمثلا نسبتي 18%، 17% على التوالي.

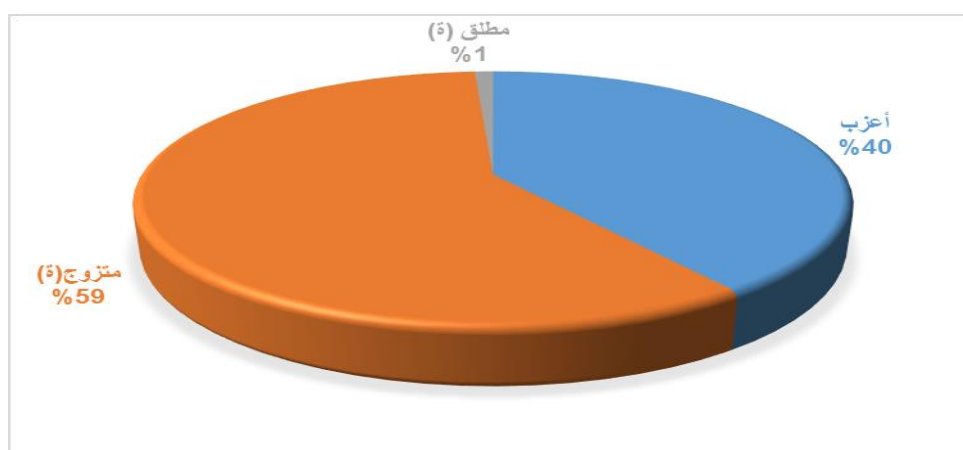
الجدول رقم (12): يبين الحالة العائلية لمفردات العينة:

النسبة	التكرارات	الحالة العائلية
40%	40	أعزب
39%	59	متزوج (ة)
01%	01	مطلق (ة)
00%	00	أرمل (ة)
100%	100	المجموع

تشير البيانات المتعلقة بالحالة العائلية لأفراد عينة الدراسة إلى نسبة 59% كأعلى نسبة تمثل فئة المتزوجين، والتي تلتها نسبة العازبين وقدرت بـ 40%، في حين شكلت فئة المطلقين نسبة 01%، وغابت فئة الأرامل.

ويعود هذا التفاوت والاختلاف في النسب إلى أن الفرد العامل عادة ما يميل إلى بناء أسرة ويسعى إلى ذلك من خلال وظيفته، هذا من جهة ومن جهة أخرى يسعى الفرد المهاجر إلى الاستقرار الأسري في بلد المهجر خاصة وأنه يشعر بالاعترا ب عن ثقافته الأم ومجتمعه الأصلي، فغالبا ما يعمل على تحقيق عامل الشعور بالانتماء وهذا الشعور غالبا ما تكون الأسرة المسؤولة عن توفيره بالأخص إذا اعتبرناها بمثابة الوطن المصغر للمهاجر، ومن جهة ثالثة فإن أغلبية أعمار الفئة المبحوثة تمثل سن الزواج (سن الشباب).

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة



الشكل رقم (06): يبين توزيع مفردات العينة حسب الحالة العائلية

الجدول رقم (13): يبين توزيع مفردات العينة حسب التخصص:

نوع التخصص	التكرارات	النسبة المئوية
علوم اجتماعية	17	17%
علوم إنسانية	07	07%
إعلام آلي	07	07%
زراعة	01	01%
علوم الإدارة	07	07%
مالية وتسويق	07	07%
شبه طبي	01	01%
التحليل والمحاكاة للشبكات الكهربائية	03	03%
علوم الطب	07	07%
أداب ولغات	14	14%
ميكانيك	02	02%
هندسة معمارية	04	04%
مهندس في التخطيط والإحصاء	01	01%
علوم قانونية	01	01%
الكيمياء التحليلية والبيئة	02	02%
هندسة مدنية	05	05%
تبريد وتكييف صناعي	01	01%
هندسة كيميائية	05	05%

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

معلوماتية	02	%02
فنون معاصرة	01	%01
بترول	01	%01
علوم الرياضة	01	%01
علم البصريات	01	%01
علاقات دولية	01	%01
هندسة الفضاء	01	%01
المجموع	100	%100

توزعت مفردات العينة من المهاجرين الجزائريين على 25 تخصص حيث مثلت أعلى نسبة فئة المتخصصين في العلوم الاجتماعية كعلم الاجتماع وعلم النفس والفلسفة... وغيرها من التخصصات الاجتماعية بنسبة 17%، تلتها فئة المهاجرين الجزائريين المتخصصين في الأدب واللغات بنسبة 14%، ثم المتخصصين في العلوم الإنسانية، وعلوم الإدارة، المالية والتسويق، الإعلام الآلي وعلوم الطب بنسبة 07% لكل تخصص، ثم نسبة 05% للمهاجرين المتخصصين في الهندسة المدنية و 05% في الهندسة الكيميائية، ونسبة 04% في الهندسة المعمارية، و 03% تخصص التحليل والمحاكاة في الشبكات الكهربائية، ونسبة 02% لكل تخصص من التخصصات التالية : ميكانيك، الكيمياء التحليلية والبيئة، معلوماتية، لتمثل نسبة 01% لكل تخصص من التخصصات التالية: زراعة، شبه طبي، مهندس في التخطيط والإحصاء، علوم قانونية، تبريد وتكييف صناعي، فنون معاصرة، بترول، علوم الرياضة، علم البصريات، علاقات دولية وهندسة الفضاء..

تبين النتائج الإحصائية في الجدول حجم ظاهرة المتخصصين ومساسها لكل تخصص من التخصصات الأساسية والمحورية التي تدفع بعجلة التنمية، فهجرة المتخصصين في العلوم الإنسانية والاجتماعية والقانونية تساهم في تطور البلد المستقبل للمهاجرين خاصة إذا ما تم استغلال قدرات هؤلاء في التنمية البشرية، والتي توليها دول العام المتقدم الاهتمام البالغ لأنها تعتبرها أساس صناعة الفكر التنموي والتطور المعرفي، كما أن المهاجرين المتخصصين في مجال الهندسة والتخطيط والمعلوماتية يساهمون في التطور التكنولوجي والمعلوماتي الذي يجعل هذه المجتمعات تتقدم ركب الدول المتقدمة في زمن أصبح يقاس بمقاييس المعرفة، وكذلك تخصصات الطاقة والصناعة لتستغل في مجال التصنيع.

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

ويمكن تفسير نسبة 14% للمهاجرين المتخصصين في الأدب واللغات بأن اللغة عامل أساسي وشرط ضروري تطلبه الدول المستقبلية للمهاجرين خاصة المهاجرين ذوي الكفاءة.

ثانيا: واقع الظروف الاجتماعية والاقتصادية للكفاءات الجزائرية المهاجرة قبل الهجرة وبعدها
الجدول رقم (14): يبين ردة فعل أصحاب العمل لطلبات عمل مفردات العينة قبل الهجرة

ك = التكرارات / % = النسبة المئوية

المجموع		المرور بمسابقة		الرفض		القبول		ردّة فعل أصحاب العمل		البحث عن عمل قبل الهجرة
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
66%	66	03%	03	34%	34	29%	29	00%	00	نعم
34%	34	00%	00	00%	00	00%	00	34%	34	لا
100%	100	03%	03	00%	34	00%	29	34%	34	المجموع

تمثل نسبة الكفاءات التي بحثت عن عمل قبل الهجرة نسبة 66% من مجموع مفردات العينة، في حين نسبة 34% للكفاءات التي لم تبحث عن عمل قبل الهجرة.

لذلك عند محاولة معرفة ردة أصحاب العمل حول طلب الكفاءة لمنصب عمل قبل الهجرة وجب التركيز على الكفاءات التي قامت بالبحث عن عمل قبل الهجرة أي على نسبة 66% من مجموع مفردات عينة الدراسة، والتي توزعت إجاباتها على النحو التالي 34% من مجموع مفردات العينة قبول طلبهم بالرفض من قبل أصحاب العمل، ثم 29% من الذين قبل طلبهم بعد تقديمهم لطلب العمل، ونسبة 03% من الكفاءات الذين تم توجيههم للمرور بمسابقة قصد الحصول على عمل.

تعكس هذه النتائج أهم عامل من العوامل الاجتماعية والاقتصادية الطارئة للأدغة وهي غياب مناصب العمل أو عدم حصول الكفاءة على عمل في البلد الأم مما يدفع به للبحث عن منصب عمل مناسب له في أحد البلدان المستقطبة للمهاجرين من ذوي الكفاءة. أما النسبة الثانية من الذين تم قبول طلباتهم للعمل فقد هاجروا قصد تحسين الظروف المعيشية وتحقيق المكانة الاجتماعية وبغرض البحث والتطوير كما سوف يبينه الجدول الذي يبين سبب هجرة هؤلاء. خاصة وأن نسبة الذين تحصلوا على عمل

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

تقدر نسبتهم بـ 38% مقارنة بالذين لم يتحصلوا على عمل والمقدرة نسبتهم بـ 28% كما في الجدول التالي الذي يبين الذين تحصلوا على منصب عمل من مجموع مفردات العينة الذين تقدموا بطلبات عمل والذين تمثل نسبتهم الإجمالية نسبة 66%.

الجدول رقم (15): يبين أسباب عدم الحصول الكفاءات الجزائرية المهاجرة على عمل قبل الهجرة

أسباب عدم الحصول على عمل		الحصول على عمل قبل الهجرة		الفساد		السفر مباشرة		نقص مناصب العمل المناسبة		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
34	34%	00	00%	00	00%	00	00%	00	00%	34	34%
38	38%	00	00%	00	00%	00	00%	00	00%	38	38%
00	00%	00	00%	16	16%	01	01%	11	11%	28	28%
72	72%	00	00%	16	16%	01	01%	11	11%	100	100%

يبين الجدول التالي أسباب عدم الحصول على عمل بالنسبة لمفردات العينة المتقدمين بطلبات العمل ولم يتحصلوا على وظيفة، إذ أن نسبة الكفاءات التي لم تتحصل على عمل كما سبق التوضيح في الجدول الإحصائي السابق تقدر بنسبة 28% توزعت نسب أسباب عدم حصولها على عمل في الجدول كالتالي:

مثلت أعلى نسبة بـ 16% للذين يرجعون سبب عدم حصولهم على عمل في بلدهم الجزائر قبل الهجرة إلى سبب الفساد بما في ذلك (المحسوبية، الرشوة، الابتزاز الجنسي...)، في حين اعتبرت نسبة 11% سبب عدم حصولها على عمل يعود إلى نقص مناصب العمل المناسبة لتخصصاتهم داخل الجزائر وأيضاً نقص الاستثمارات والمشاريع التنموية بما يتلاءم مع عدد ونوعية خريجي الجامعة الجزائرية وعدم وجود تكامل بين الجامعة والنظام الاقتصادي في الجزائر، في حين مثلت نسبة 01% من الكفاءات الجزائرية

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

التي هاجرت مباشرة بعد تخرجها.

الجدول رقم (16): يبين العمل في التخصص بالنسبة للحاصلين على منصب عمل قبل الهجرة

المجموع		لا		نعم		الحصول على عمل قبل الهجرة		العمل في مجال التخصص
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
%34	34	%00	00	%00	00	%34	34	
%38	38	%10	10	%28	28	%00	00	نعم
%28	28	%00	00	%00	00	%28	28	لا
%100	100	%10	10	%28	28	%62	62	المجموع

تبين الإحصائيات في الجدول أن أكبر نسبة من الحاصلين على العمل قبل الهجرة كانوا يعملون ضمن تخصصهم إذ مثلت نسبتهم بـ 28% من مجموع مفردات العينة الكلية أي ما يعادل نسبة 73.68% من إجمالي المفردات المتحصلين على عمل، في حين مثلت نسبة العاملين في غير مجال تخصصهم من إجمالي مفردات العينة ما نسبته 10% أي نسبة 26.31% من مجموع مفردات العينة المتحصلين على عمل قبل الهجرة.

يتضح أن أغلبية مفردات العينة المتحصلين على عمل قبل الهجرة كانوا يشغلون مناصب تتناسب وتخصصاتهم العلمية مما يدل أن هناك عوامل أخرى دفعت بهجرة هؤلاء قد ترتبط بعامل الأجر أو عامل المكانة الاجتماعية أو عامل الرضا عن العمل.

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

الجدول رقم (17): الحالة المعيشية للمهاجرين قبل الهجرة

النسبة المئوية	التكرارات	مستوى الحالة المعيشية
22%	22	جيدة
68%	68	مقبولة
10%	10	سيئة
100%	100	المجموع

يوضح الجدول الإحصائي أن أغلبية مفردات العينة يصفون حالتهم الاجتماعية قبل الهجرة بالحالة المقبولة ومثل هؤلاء نسبة 68%، تلتها نسبة 22% من الذين يصفون حالتهم الاجتماعية بالجيدة، ونسبة 10% ممن وصفوا حالتهم الاجتماعية بالسيئة.

ويمكن تفسير النتائج باعتبار 38% من مجموع عينة الدراسة كانوا يشغلون مناصب عمل قبل الهجرة مما ساهم في اعتبار حالتهم الاجتماعية مقبولة -هذا من جهة- ومن جهة أخرى نتيجة الوضع الاجتماعي العام للمجتمع الجزائري ابتداءً من فترة السبعينات والتي مثلت فيه فئة المستوى المعيشي المتوسط أغلب فئاته، كما لا يمكن إغفال التكاليف الباهضة التي يحتاجها المهاجر والتي تتطلب منه أن يكون في مستوى معيشي متوسط أو جيد حتى يستطيع الهجرة.

الجدول رقم (18): وقت تفكير مفردات العينة في الهجرة.

النسبة المئوية	التكرارات	وقت التفكير في الهجرة
51%	51	أثناء الدراسة
49%	49	بعد التخرج
100%	100	المجموع

يوضح الجدول تقارب بين نسبتي الكفاءات التي فكرت في الهجرة قبل التخرج والكفاءات التي فكرت في الهجرة بعد التخرج، إذ قدرت نسبتهما على التوالي بـ 51% و 49%.

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

مما يوضح أن هجرة الكفاءات الجزائرية خضعت لعدة عوامل أثرت على هجرتها تعددت بين العوامل الخارجية المروج لها بالعولمة الإعلامية، والظروف المحلية من ظروف البحث العلمي والظروف الاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى تفاقم ظاهرة البطالة وتزايد معدلاتها خاصة في صفوف خريجي التعليم العالي بوجه خاص، رغم الحجم المتزايد في أعداد طلاب التعليم العالي على الرغم من عدم تيقن خريجه من العثور على فرص العمل بعد التخرج، وكأن الالتحاق بالتعليم العالي أصبح يعني في كثير من الأحيان مجرد تأجيل للبطالة.

الجدول رقم (19): يبين العوامل المؤدية إلى هجرة الكفاءات الجزائرية

العوامل المؤدية للهجرة	التكرارات	النسبة المئوية %
تحسين المكانة الاجتماعية سبب للهجرة	نعم	50
	لا	50
	المجموع	100
البطالة سبب للهجرة	نعم	28
	لا	72
	المجموع	100
تحسين المستوى المعيشي سبب للهجرة	نعم	61
	لا	39
	المجموع	100
البحث والتطوير العلميين سبب للهجرة	نعم	55
	لا	45
	المجموع	100

من خلال الجدول المبين أعلاه وجب الإشارة إلى أن عوامل الهجرة تعددت ولم تقتصر على عامل واحد فقط وإنما بينت مفردات العينة أن هجرتهم تعود للعديد من العوامل المجتمعة والتي بدورها تختلف من فرد لآخر فجاء الجدول كما هو مبين لنوضح هذا التعدد والاختلاف.

ومن هنا يتضح جليا أن نصف مفردات العينة من الكفاءات الجزائرية المهاجرة هاجرت من أجل تحقيق المكانة الاجتماعية وهي نسبة لا يستهان بها إذ أن هذه النسبة تمثل أهم العوامل الطارئة للكفاءات

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

الجزائرية فغالبا ما يبحث المهاجر عن تحقيق المكانة الاجتماعية التي افتقد لها داخل وطنه الأم.

كما مثل عامل الهروب من البطالة نسبة 28% من إجمالي مفردات العينة، في حين عبر الكفاءات المهاجرة بنسبة 72% عن عدم اعتبار عامل البطالة كسبب للهجرة خاصة وأن نسبة 38% تحصلوا على منصب عمل قبل الهجرة، ما أن نسب البطالة في تناقص متواصل من سنة إلى أخرى كما هو مبين في جدول سابق يوضح تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1996-2008)، حيث تناقصت نسبة البطالة من 27.98 سنة 1996 و 29.8% سنة 2000، إلى 11.3% سنة 2008، وتجدر الإشارة إلى أن تراجع نسبة البطالة في الجزائر راجع إلى عدة عوامل من بينها تحسن الوضعية الأمنية للجزائر إضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر وتنوع آليات التشغيل ودعم الاستثمار.

ونلاحظ من خلال الجدول المبين أعلاه كذلك أن أغلبية مفردات العينة من الكفاءات المهاجرة كانت هجرتها بسبب ضرورة تحسين المستوى المعيشي بما يمثل نسبة 61% من مجموع مفردات العينة في حين استبعد باقي مفردات العينة تحسين المستوى المعيشي كسبب وراء هجرتهم ومغادرة بلدانهم.

أما في ما يخص عامل البحث والتطوير العلميين فإن أغلب مفردات العينة يعتبرون وضعية البحث العلمي والتطوير سبب أساسي وراء هجرتهم بنسبة تقدر ب 55% ، في حين نسبة 45% يستبعدون تأثير البحث العلمي والتطوير على هجرتهم ومغادرتهم بلدانهم، وتعود هذه النتائج إلى طبيعة العينة المدروسة والممثلة في الكفاءات الجزائرية والتي تتميز بأنها غالبا ما تسعى لتطوير قدراتها ومهاراتها العلمية وترقيتها باستمرار وهذا بالتأكيد يحتاج إلى مناخ علمي يدعم هذا الطموح لذلك فالمهاجر يعتبر الهجرة بمثابة بوابة التطوير العلمي.

من هذا نجد أن تعقد المشاكل الاجتماعية وصعوبات ظروف الحياة، من العوامل التي تؤدي إلى دفع الشباب بما في ذلك الكفاءات العلمية إلى التفكير في الهجرة، كما يهاجر هؤلاء إلى حيث تنتم جهودهم، ويجدون العناية والتقدير والاحترام، إلى جانب الإمكانيات المادية التي لم يحصلوا عليها في وطنهم.

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

الجدول رقم (20): يبين الطريقة التي هاجر بها مفردات العينة.

طريقة الهجرة	التكرارات	النسبة المئوية %
فردية	70	70%
أسرية	24	24%
مع الأصدقاء	06	06%
المجموع	100	100%

يتضح من خلال الجدول أن أغلبية الكفاءات المهاجرة كانت هجرتها بطريقة فردية وذلك بنسبة 70% وهي أعلى نسبة في الجدول وتعود إلى العديد من الأسباب أهمها سهولة الهجرة والحصول على التأشيرة، وكذلك سهولة العامل المادي بالنسبة للمهاجرين هجرة فردية، وقد تلتها نسبة 24% تمثل الكفاءات المهاجرين مع الأسرة، وقد مثلت نسبة 06% الذين هاجرو مع الأصدقاء.

الجدول رقم (21): مدة بظالة الكفاءات المهاجرة في بلد المهجر

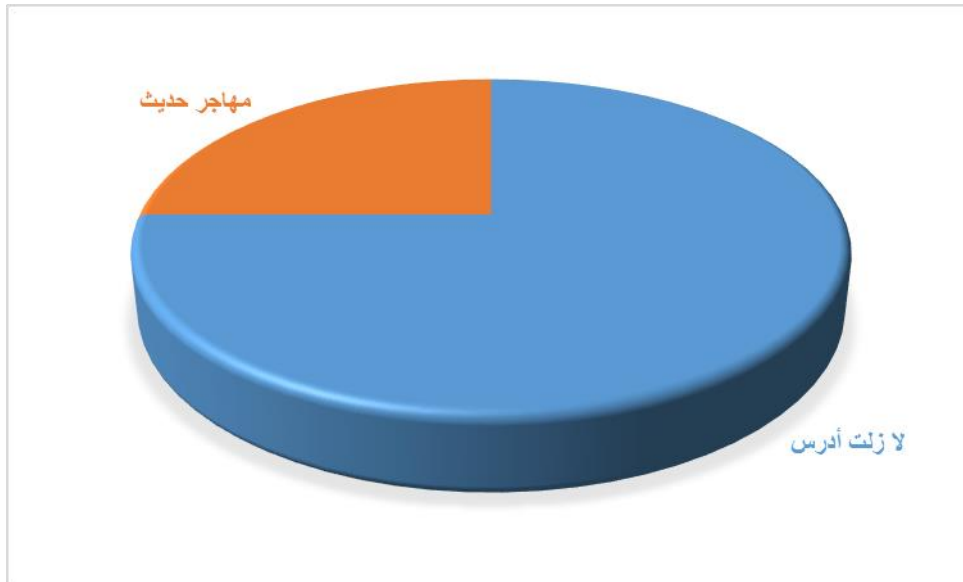
مدة البظالة في بلد المهجر	التكرارات	النسبة المئوية %
	04	04%
أقل من 06 أشهر	67	67%
من 07 أشهر إلى سنة	08	08%
بعد سنة	03	03%
بعد عدة سنوات من 02 فما فوق	18	18%
المجموع	100	100%

يتبين في الجدول أن نسبة 04% تمثل المهاجرين الغير عاملين بالمهجر والذين يعتبرون متمدرسين أو مهاجرين حديثا كما هو مبين في الجدول التالي الذي يشرح أسباب عدم الحصول على عمل في بلد الهجرة.

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

في حين بقية النسبة والمتمثلة في المتحصلين على منصب عمل بالمهجر والمقدرة بنسبة 96% وهي نسبة تمثل الأغلبية الساحقة من عينة الدراسة، وقد وزعت هذه النسبة الأخيرة لتمثل منها نسبة 67% نسبة المهاجرين المتحصلين على عمل في بلاد الهجرة في مدة أقل من 06 أشهر ، تبعتها نسبة 18% مثلت الذين قضوا مدة سنتين أو أكثر كأشخاص غير عاملين ببلاد المهجر، أما نسبة 08% تمثل الكفاءات المهاجرة الذين قضوا فترة من 07 أشهر إلى سنة من غير عمل في بلاد المهجر، وفي الأخير نسبة 03% من المهاجرين الذين قضوا سنة أو أكثر في بلاد الهجرة من غير عمل.

ليتضح أن أغلبية مفردات العينة قد تحصلوا على عمل في فترة لم تتجاوز سنتين من البطالة سواء كان عملهم ضمن تخصصهم أو في مجال لا يمت بأي صلة لتخصصهم.



الشكل رقم (07): يبين أسباب عدم عمل الكفاءات الجزائرية في الخارج

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

الجدول رقم (22): يبين مدى تناسب المهنة الحالية للكفاءات الجزائرية في بلاد المهجر مع الاختصاص

المجموع		لا		نعم		تناسب العمل مع الاختصاص		المهنة الحالية
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
%04	04	%00	00	%00	00	%04	04	
%28	28	%05	05	%23	23	%00	00	أستاذ وباحث
%04	04	%00	00	%04	04	%00	00	مختص نفسي
%01	01	%00	00	%01	01	%00	00	عميد كلية
%02	02	%00	00	%02	02	%00	00	صحفي
%27	27	%13	13	%14	14	%00	00	موظف في مؤسسة
%05	05	%00	00	%05	05	%00	00	طبيب
%09	09	%00	00	%09	09	%00	00	مهندس
%12	12	%11	11	%01	01	%00	00	مستثمر
%05	05	%04	04	%01	01	%00	00	مربي
%01	01	%01	01	%00	00	%00	00	الفلاحة
%02	02	%02	02	%00	00	%00	00	عمل حر
%100	100	%36	36	%60	60	%04	04	المجموع

يتضح من الجدول أن أغلبية مفردات العينة المتحصلين على عمل في بلاد المهجر يعملون ضمن مجال يتناسب مع الاختصاص بنسبة 60% من مجموع مفردات العينة، حيث كانت أعلى نسبة في الجدول للباحثين والأساتذة بنسبة 23% مما يعكس اهتمام الدول المستقبلية بمنظومة التعليم والتطوير والاستفادة من معارف الكفاءات الجزائرية المهاجرة في خدمة أغراضها التنموية، تلتها نسبة 14% للكفاءات العاملة

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

بالمؤسسات الاقتصادية، ثم نسبة 09% للمهندسين ، و 05% كأطباء، ثم 04% كمختص نفسي، ونسبة 02% كصحفيين وأخيرا نسبة 01% عميد كلية، و 01% مستثمر ، و 01% مربي.

في حين مثلت نسبة 36% المهاجرين العاملين في مجال لا يتناسب مع تخصصاتهم، وتوزعت نسبهم كآلاتي 15% موظفين بالمؤسسات الاقتصادية، و 11% مستثمرين مما يعكس المناخ الاستثماري الإيجابي بهذه البلدان، 05% أستاذ وباحث، 04% للمتصلين على منصب مربي، 02% لذوي الأعمال الحرة، و 01% للعاملين في قطاع الفلاحة.

الجدول رقم(23): مدى تناسب العائد المادي للعمل الممارس بالمهجر مع الجهد المبذول

تناسب الأجر مع الجهد المبذول	التكرارات	النسبة المئوية %
	04	04%
نعم	81	81%
لا	15	15%
المجموع	100	100%

يوضح الجدول مدى تناسب العائد المادي للعمل الممارس مع الجهد المبذول إذ بينت النتائج الإحصائية أن أغلبية مفردات العينة والمقدرة نسبتهم بـ 81% صرحوا بأن العمل الممارس يتناسب مع الجهد المبذول، وهذه الإجابات لها علاقة بتناسب العمل مع الاختصاص كما هو مبين في الجدول السابق، في حين اعتبر 15% من مجموع مفردات العينة المدروسة أن الجهد المبذول في العمل الذي يمارسونه غير موازي للعائد المادي الذي يتقاضونه، أما النسبة المتبقية والمقدرة بـ 04% فقد مثلت فئة المهاجرين الغير عاملين ببلاد المهجر نتيجة تدرس أغليبيتهم وهجرة بعضهم حديثا أي خلال فترة لم تتجاوز سنة.

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

الجدول رقم (24): يبين مدى رضا الكفاءات المهاجرة عن العمل الممارس ببلد

المهجر

النسبة المئوية %	التكرارات	الرضا عن العمل بالمهجر
04%	04	
36%	36	راض جدا
55%	55	راض
05%	05	غير راض
100%	100	المجموع

تمثل الكفاءات المهاجرة العاملة ببلاد المهجر نسبة 96% من مجموع مفردات العينة، هذه النسبة وزعت حسب ما يوضحه الجدول الإحصائي لتبين مدى رضا هؤلاء عن عملهم الذي يمارسونه، فكان أغلبهم راضين بصفة متوسطة عن عملهم بنسبة مقدرة بـ 55% من المجموع الكلي لمفردات العينة، تلتها نسبة 36% المهاجرين المتحصلين عن عمل ببلاد المهجر والذين صرحوا برضاهم بشكل كبير عن العمل الممارس بالمهجر، في حين نسبة 05% من مجموع 96% العاملين بالمهجر صرحوا بعدم رضاهم عن عملهم الذي يمارسونه ببلاد المهجر.

تعكس هذه النتائج الوضع الإيجابي الذي تعيشه الكفاءات الجزائرية العاملة بالمهجر، والذي انعكس في رضاها عن عملها والمرتبط أساسا بمناخ العمل الإيجابي، العائد المادي المعقول، تناسب العمل مع الاختصاص وتحقيق المكانة الاجتماعية... وغيرها من العوامل المؤثرة على درجة رضا الموظفين من الكفاءات.

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

الجدول رقم(25): يبين هدف الكفاءات الجزائرية العاملة من العمل بالمهجر

المجموع		لا		نعم				الهدف من العمل التنمية الاجتماعية والإنسانية	هدف العمل شخصي
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		
%04	04	%04	04	%00	00	%04	04		
%89	89	%64	64	%25	25	%00	00	نعم	
%07	07	%00	00	%07	07	%00	00	لا	
%100	100	%64	64	%32	32	%04	04	المجموع	

يبين الجدول أن أغلبية مفردات العينة يعملون بغرض تحقيق أهداف شخصية فقط من دون وجود هدف لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ببلاد المهجر وقد قدرت نسبتهم بـ 64% من مجموع مفردات العينة المدروسة، أما نسبة 25 % فهي تمثل نسبة الكفاءات الجزائرية العاملة بالمهجر بهدف تحقيق أهداف شخصية مع هدف المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، في حين مثلت نسبة 07% الموظفين المهاجرين من الكفاءات الجزائرية والذين يهدفون للمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية من دون السعي لتحقيق هدف شخصي.

أما النسبة المتبقية من مجموع مفردات العينة والمقدرة بـ 04% فهي تمثل مفردات العينة الغير معنيين بالإجابة على السؤال لأنهم غير حاصلين على مناصب عمل بالمهجر كما سبق الإشارة لذلك.

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

ثالثا: وصف الكفاءات الجزائرية المهاجرة لواقع ظروف البحث العلمي بالجزائر مقارنة ببلدان الهجرة:

الجدول رقم (26): يبين قيام الكفاءات الجزائرية المهاجرة ببحث علمي داخل الجزائر

النسبة المئوية%	التكررات	القيام ببحث علمي في الجزائر
41%	41	نعم
59%	59	لا
100%	100	المجموع

يبين الجدول إن كانت الكفاءات الجزائرية قد قامت بانجاز عمل علمي بالجزائر أم أنها لم تقم بذلك، فجاءت إجابة أكثر من نصف مفردات العينة بأنهم لم يقوموا بعمل علمي داخل الجزائر حيث قدرت نسبة هؤلاء بـ 59% من مجموع مفردات العينة، وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى ما جاء في ملتقى "الاقتصاد القائم على المعرفة" الذي نظمه المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي هو هيئة استشارية تابعة لرئاسة الجمهورية، حيث وصف خبراء البنك الدولي المشاركون بنتائج البحث العلمي الجزائري منذ عام 2000 بالهزيلة، في حين صرح باقي مفردات العينة بأنهم قاموا بعمل علمي على الأقل بالجزائر بنسبة تقدر بـ 41% من مجموع مفردات العينة المدروسة، وقد بين الشكل التالي بأن الوسط في الجزائر لا يساعد على إجراء البحوث العلمية وكانت نسبة هؤلاء تقدر بـ 94% من مجموع مفردات العينة الكلية، في حين اعتبر الأقلية بأن الوسط العلمي في الجزائر مساعد على إجراء البحوث العلمية و قدرت نسبة هؤلاء بـ 06% من مجموع مفردات العينة الكلية.



الشكل رقم (08): يبين مدى مساعدة الوسط بالجزائر على إجراء البحوث العلمية

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

الجدول رقم (27): يبين الصعوبات التي واجهت مفردات العينة أثناء محاولتهم القيام ببحث علمي في الجزائر

المجموع		عوائق البحث العلمي كقلة المراجع وضعف التمويل		الفساد والعوائق البيروقراطية		نوع الصعوبات التي واجهت الباحث في		هل واجهتك صعوبات تخص البحث العلمي
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
59%	59	00%	00	00%	00	59%	59	
37%	37	05%	05	32%	32	00%	00	نعم
04%	04	00%	00	00%	00	04%	04	لا
100%	100	05%	05	32%	32	63%	63	المجموع

تقدر نسبة الباحثين الذين واجهتهم صعوبات أثناء قيامهم ببحث علمي في الجزائر بـ: 37% من المجموع الكلي لمفردات العينة قسمت هذه النسبة كالاتي: 32% لمن صرحوا بأنهم واجهتهم صعوبات بيروقراطية وعوائق إدارية أي مشاكل التسيير الروتيني والبيروقراطية أثناء قيامهم ببحث علمي في الجزائر، ونسبة 05% لمن واجهتهم عوائق تتعلق بنقص المراجع وغياب تمويل البحث العلمي، في حين نسبة 04% تمثل الباحثين اللذين لم يواجهوا صعوبات أثناء قيامهم بالبحث العلمي.

يتضح من خلال إجابات المبحوثين أنه بالرغم من المجهودات التي قامت بها الجزائر في مجال التمويل إذ رفعت من ميزانية البحث العلمي من سنة 1996 إلى غاية سنة 2000، حيث وصل في عام 2000 إلى ما يقدر بـ 16% من مجموع الاعتمادات المخصصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، ويقول "بن أعراب" أنه في عام 2000 تم تمويل الصندوق الوطني لتطوير البحث التكنولوجي بمبلغ يعادل 68 مليون دولار حيث يمثل هذا المبلغ نسبة 13.22% من ميزانية البحث العلمي والتعليم العالي.

وبينما قررت الجزائر رفع ميزانية البحث العلمي بنحو ثلاثة أضعاف ما كانت عليه بالسابق، ولطالما حاولت إيصالها إلى 01% من الناتج المحلي الإجمالي، وتعتبر هذه الزيادة معقولة، وبالرغم من كل هذا لا تزال غير كافية، بل تحتاج إلى ضرورة تطوير العنصر البشري وإزالة العوائق أمام البحث العلمي. إذن رغم كل الجهود التي شهدتها قطاع البحث العلمي في الجزائر، إلا أن البحث العلمي تواجهه مشاكل متعددة وكبيرة تخللته والتي تتمثل أساسا في نقص الإمكانيات المالية والمشاكل الإدارية.

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

الجدول رقم (28): يبين حصول الكفاءات المهاجرة على المنح والمساعدات من طرف الدولة الجزائرية التي تخص البحث العلمي

النسبة المئوية%	التكرارات	حصول الكفاءات على دعم البحث
15%	15	نعم
85%	85	لا
100%	100	المجموع

يهدف هذا الجدول الإحصائي إلى تبيين درجة حصول الكفاءات المهاجرة على المنح والمساعدات من طرف الدولة الجزائرية التي تخص البحث العلمي إذ بين الجدول أن الأقلية القليلة من مجموع مفردات العينة تحصلوا على منح ومساعدات حددها هؤلاء في برامج البحوث الوطنية والتربصات وجاءت نسبتهم كالاتي: 15% من مجموع العينة الكلية، في حين نسبة 85% والتي تمثل أغلبية مفردات العينة لم يتحصلوا على مساعدات ومنح تخص القيام ببحث علمي من قبل الدولة الجزائرية.

الجدول رقم (29): يوضح تقييم الكفاءات الجزائرية المهاجرة لواقع البحث العلمي في الجزائر

النسبة المئوية%	التكرارات	تقييم واقع البحث العلمي في الجزائر
01%	01	جيد
27%	27	متوسط
39%	39	ضعيف
33%	33	ضعيف جدا
100%	100	المجموع

يوضح الجدول أن أغلبية مفردات العينة يقيمون واقع البحث العلمي في الجزائر بأنه ضعيف وضعيف جدا بنسبة 39%، ونسبة 33% على التوالي، ونسبة 27% ممن اعتبروا أن واقع البحث العلمي في الجزائر متوسط، وفي الأخير نسبة 01% ممن اعتبروا البحث العلمي في الجزائر بأنه جيد.

هذا التقييم لواقع البحث العلمي في الجزائر جاء نتيجة معايشة مفردات العينة لواقع البحث العلمي في الجزائر من جهة وواقع البحث العلمي في البلدان المهاجر إليها أو البلدان المروج لواقع البحث العلمي فيها بأنه واقع إيجابي عبر وسائل الإعلام والاتصال في ظل العولمة الإعلامية والاحتكاك المعرفي الناتج

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

عنها. ليتضح من خلال آراء هؤلاء أن البحث العلمي في الجزائر يحتاج إلى اهتمام أكبر من قبل المسيرين فيما يتعلق بـ:

توفير مراجع ومصادر حديثة، تحسين ظروف العمل والبحث، توفير وسائل البحث العلمي، وضع القانون الأساسي للباحث، إيلاء مهمة البحث إلى مشرفين نزهاء وفعالين، تشجيع الباحثين ماديا، الرفع في الإنفاق على البحث العلمي، إشراك الباحثين في المشاريع التنموية ووضع إدارة فعالة حسب متطلبات العصر وبما يواكب الدول المتقدمة معرفيا.

الجدول رقم (30): يوضح النشر العلمي للكفاءات الجزائرية المهاجرة في بلاد المهجر

عدد المنشورات	(05-01)		(10-06)		(15-11)		أكثر من 15		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	00	%00	29	%29	04	%04	03	%03	04	%04
لا	60	%60	00	%00	00	%00	00	%00	600	%60
المجموع	60	%60	29	%29	04	%04	03	%03	100	%100

تبين النتائج الإحصائية في الجدول أن نسبة 40% من مجموع مفردات العينة قاموا بالنشر العلمي في البلدان المهاجر إليها وتوزعت هذه النسبة كالآتي: 29% نشروا ما بين عمل علمي واحد إلى 05 أعمال علمية، ونسبة 04% من الذين نشروا ما بين 06 إلى 10 أعمال علمية، ونفس النسبة أي 04% للذين نشروا أكثر من 15 عمل علمي، في حين نسبة 03% تمثل فئة الذين نشروا ما بين 11 إلى 15 عمل علمي، أما نسبة الذين لم يقوموا بالنشر العلمي في بلاد المهجر فقد قدرت بـ 60% من المجموع الكلي لمفردات العينة.

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

يتضح من خلال هذه النتائج أن نسبة الباحثين الجزائريين المهاجرين الذين قاموا بالنشر العلمي في البلدان المهاجر إليها هي نسبة مقبولة إلى حد كبير خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار عدد الأعمال العلمية التي قام بها هؤلاء، مما يعكس المناخ العلمي الإيجابي الذي مهد لقيامهم بهذا الكم من البحوث العلمية في بلدان الاستقبال، كما يبين درجة خطورة هذه النتائج على واقع البحث العلمي داخل الجزائر نتيجة فقدان طاقات بشرية تتميز بالقدرة المعرفية التي بذلت الجزائر مجهودات جبارة وميزانيات هائلة من أجل إعدادها قصد الاستفادة من طاقاتها محليا، غير أنها ونتيجة العديد من العوامل المرتبطة بالمناخ العلمي وواقع البحث والتطوير، الظروف الاجتماعية والاقتصادية، واقع المكانة الاجتماعية...، كل هذه الظروف مجتمعة ساهمت في فقدان هذه المهارات لصالح بلدان خارجية.

الجدول رقم(31): يبين نظرة الكفاءات الجزائرية لنفسها في بلاد المهجر

نظرة الكفاءة لنفسه في بلاد المهجر	التكرارات	النسبة المئوية%
إنسان مبدع	47	47%
إنسان عادي	52	52%
إنسان فاشل	01	01%
المجموع	100	100%

يتضح من الجدول أن أغلبية مفردات العينة من الكفاءات الجزائرية يعتبرون أنفسهم أناسا عاديين بنسبة تقدر بـ 52%، تلتها نسبة 47% لمن يرون أنفسهم في بلاد الهجرة أناسا مبدعين، في حين من يعتبرون أنفسهم أناس فاشلين تقدر نسبتهم بـ 01%.

يتضح من النتائج الإحصائية أن أغلبية مفردات العينة يعتبرون أنفسهم أفراد ناجحين في حياتهم ويحملون تقييما إيجابيا اتجاه ذواتهم هذا التقييم ناتج عن تحسن ظروفهم الاقتصادية كتحسن الراتب من العمل وظروف العمل وكذا ظروف البحث العلمي، كما يرتبط هذا التقييم كذلك بالمكانة الاجتماعية لهؤلاء في البلاد المهاجر إليها.

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

الجدول رقم (32): مدى حصول الكفاءات الجزائرية المهاجرة على تسهيلات البحث في المهجر.

الحصول على تسهيلات البحث في المهجر	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم	57	57%
لا	43	43%
المجموع	100	100%

يتبين من الجدول أعلاه أن أغلب مفردات العينة من الكفاءات الجزائرية المهاجرة قد تحصلوا على تسهيلات تخص البحث والتطوير في بلاد المهجر بنسبة تقدر بـ 57% من مجموع مفردات العينة الكلية، وتتمثل هذه التسهيلات كما صرح به هؤلاء في البيئة المناسبة للبحث العلمي من تشجيع وتمويل، في حين النسبة المتبقية صرحت بأنهم لم يتحصلوا على تسهيلات تخص البحث والتطوير في بلاد المهجر وتقدر نسبة هؤلاء بـ 43%.

الجدول رقم (33): يبين صعوبات البحث والتطوير التي واجهت مفردات العينة في بلاد المهجر

صعوبات البحث في بلاد المهجر	التكرارات	النسبة المئوية %
	70	70%
صعوبات شخصية	23	23%
صعوبات مادية	07	07%
المجموع	100	100%

من الجدول المبين أعلاه يتبين أن نسبة 70% من الكفاءات المهاجرة لم تواجههم صعوبات تخص البحث والتطوير، في حين نسبة 40% من الكفاءات المهاجرة واجهتها صعوبات تخص البحث والتطوير تعددت بين الصعوبات الشخصية التي تخص مفردات العينة بنسبة 23% تتركز عادة في عدم رغبة هؤلاء في القيام ببحث علمي لأسباب شخصية، والصعوبات المادية التي تستلزم القيام ببحث علمي بنسبة 07%.

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

رابعاً: تأثير العولمة وانعكاساتها على هجرة الرأسمال الفكري الجزائري

الجدول رقم (34): جدول يبين توزيع مفردات العينة حسب بلد المهجر كيفية الدخول إلى

بلد الهجرة. ك = التكرارات / % = النسبة المئوية

طريق الهجرة بلد الإقامة الحالية	عن طريق منحة دراسية		عقد عمل حصلت عليه قبل الهجرة		عن طريق أقارب		عن طريق رحلة سياحية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
قطر	02	%02	04	%04	00	%00	00	%00	06	%06
إيطاليا	01	%01	00	%00	02	%02	02	%02	05	%05
فرنسا	11	%11	01	%01	18	%18	04	%04	34	%34
كندا	01	%01	02	%02	03	%03	02	%02	08	%08
أمريكا	00	%00	01	%01	01	%01	00	%00	02	%02
الإمارات العربية المتحدة	01	%01	08	%08	02	%02	14	%14	25	%25
المملكة العربية السعودية	01	%01	00	%00	00	%00	00	%00	01	%01
البرتغال	01	%01	00	%00	00	%00	01	%01	02	%02
ألمانيا	01	%01	01	%01	00	%00	00	%00	02	%02
الكويت	00	%00	01	%01	00	%00	01	%01	02	%02
انجلترا	01	%01	00	%00	03	%03	00	%00	04	%04
اسبانيا	01	%01	00	%00	01	%01	00	%00	02	%02
الأردن	04	%04	00	%00	00	%00	00	%00	04	%04
تركيا	03	%03	00	%00	00	%00	00	%00	03	%03
المجموع	28	%28	18	%18	30	%30	24	%24	100	%100

يبين الجدول أعلاه توزيع مفردات العينة حسب بلد الهجرة حيث تتمركز أعلى نسبة في 34% من المهاجرين إلى فرنسا، تفسر بالعوامل تاريخية لغوية بالدرجة الأولى باعتبار الجزائر كانت خاضعة للاستعمار لمدة قرن ونصف القرن مما خلف مجموعة من الآثار الثقافية أهمها اعتماد اللغة الفرنسية كلغة ثانية ضمن المناهج التعليمية وكلغة أساسية في بعض العلوم كعلوم المادة، إضافة إلى العامل الجغرافي إذ أن فرنسا مقارنة بباقي بلدان العالم المهاجر إليها والممثلة في الجدول أعلاه هي الأقرب من الناحية الجغرافية، وتأثيرها على هجرة هؤلاء نحو فرنسا وهذا ما يوضحه الجدول من خلال نسبة 18% من مجموع الكفاءات المهاجرة

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

كان دخولهم إلى فرنسا عن طريق أقارب، كما لا يمكننا إغفال عامل التطور الاقتصادي والمعرفي الذي تشهده بلدان أوروبا وفرنسا بالخصوص.

كما يوضح الجدول أن ثاني نسبة تمثلت في 25% وتمثل المهاجرين نحو الإمارات العربية المتحدة والمرتبطة هجرتهم بالعامل الثقافي المتمثل في العامل الديني واللغوي، وكذا التطور الاقتصادي والمعرفي الذي تشهده هذه البلدان خاصة لتبنيها الاقتصاد المبني على المعرفة والعائد المادي الجيد الذي يحققه هؤلاء من وراء توظيفهم هناك خاصة أن الجدول يوضح أن نسبة 08% من الكفاءات المهاجرة حصلت على عقد عمل بالإمارات العربية المتحدة قبل الهجرة، تلتها نسبة 08% للكفاءات المهاجرة إلى كندا، ونسبة 06% للكفاءات المهاجرة إلى قطر، 05% مهاجرين من الكفاءات الجزائرية بإيطاليا، و 04% هاجرو إلى الأردن، والمهاجرين الجزائريين بألمانيا، الكويت وتركيا بنسبة 03%، أما الكفاءات المهاجرة في أمريكا، البرتغال، المملكة العربية السعودية وإنجلترا فقد مثل كل منها في الجدول بنسبة 02%، في حين أصغر نسبة تمثلت في 01% وهي تمثل الكفاءات الجزائرية المهاجرة إلى إسبانيا.

هذه النتائج التي أظهرها الجدول تعكس جليا تأثير العولمة وانعكاساتها على هجرة ذوي الكفاءة من خريجي الجامعات الجزائرية وذلك من خلال اتباع الكفاءة الجزائرية لأساليب وطرق تسهل عليها الدخول لبلد الهجرة، ولعل وسائل الإعلام والاتصال كإحدى متطلبات العولمة وآلياتها مهدت الطريق لهؤلاء وسهلت عليهم التواصل مع بلدان الاستقبال قصد الحصول على منحة دراسية أو الحصول على عقود عمل مع مؤسسات عالمية سواء كانت تعمل ضمن مجال اقتصادي أو في مجال المعرفة ما يعكس كذلك أهم آثار العولمة والتي ساهمت في توسيع نطاق التبادل البشري بين الدول.

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

الجدول رقم (35): يبين سنة تخرج الكفاءات من الجامعة وتاريخ مغادرتهم الجزائر

المجموع		(2016-2006)		(2005-1995)		(1994-1984)		تاريخ الهجرة
		ك	%	ك	%	ك	%	سنة التخرج من الجامعة
03%	03	00%	00	01%	01	02%	02	(1986-1977)
09%	09	02%	02	04%	04	03%	03	(1996-1987)
32%	32	18%	18	14%	14	00%	00	(2006-1997)
56%	56	55%	55	00%	00	01%	01	(2016-2007)
100%	100	75%	75	19%	19	06%	06	المجموع

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة من الكفاءات المهاجرة هي نسبة الكفاءات المتخرجة ما بين سنتي (2016-2007) إذ تمثل نسبتهم بـ 56% وهي تمثل أغلبية الكفاءات المهاجرة، تلتها مباشرة نسبة 32% وهي تمثل الكفاءات الجزائرية المتخرجة ما بين سنتي (2006-1997)، ثم نسبة 09% تمثل الكفاءات الجزائرية المهاجرة والمتخرجة ما بين سنتي (1996-1987)، لتأتي في المرتبة الأخيرة نسبة الكفاءات الجزائرية المهاجرة والمتخرجين ما بين سنتي (1986-1977) والتي قدرت بنسبة 03%.

من جهة ثانية يوضح الجدول أن أغلبية الكفاءات الجزائرية من العينة المدروسة تمثلت الكفاءات المهاجرة ما بين سنتي (2016-2006) بنسبة 75%، تلتها نسبة الجزائريين المهاجرين بين سنتي (1995-2005) بنسبة 19%، ثم نسبة 06% للكفاءات المغادرة ما بين سنتي (1994-1984).

توضح النتائج الإحصائية في الجدول أن أغلبية المهاجرين هم المتخرجين في العشر سنوات الأخيرة مما يعكس تزايد هجرة الأدمغة الجزائرية من سنة إلى أخرى، ويمكن تفسير هذه النتائج بالعامل المعلوماتي الذي ساهم في هجرة هؤلاء نتيجة اطلاعهم على المستجدات العالمية والإغراءات الخارجية التي تروج لها الدول المستقطبة من جهة وتدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية المحلية التي مثلت عوامل طاردة نتيجة مقارنة المهاجر لوضعيته الداخلية بأمثاله من الكفاءات على مستوى العالم.

إذا تعكس النتائج سياسات الهجرة الخارجية التي تنتهجها الدول المستقطبة بالاستعانة بوسائل الإعلام والاتصال، وكذا غياب الضبط المحلي للهجرة من خلال غياب برامج الحفاظ على هذه الكفاءات

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

وهذا ما سوف يتضح جليا من خلال الجداول الإحصائية القادمة التي تعكس وجهة نظر المبحوث حول الحالة الاقتصادية والمعرفية ومستوى البحث العلمي بالجزائر مقارنة بغيرهم في الدول المتجه إليها أو التي اختاروها كبلد للاستقرار فيها.

الجدول رقم (36): يبين تأثير العولمة على هجرة الكفاءات انطلاقا من وقت تفكير الكفاءة في الهجرة.

وقت التفكير في الهجرة	التكرارات	النسبة المئوية
أثناء الدراسة	51	51%
بعد التخرج	49	49%
المجموع	100	100%

يوضح الجدول تقارب بين نسبتي الكفاءات التي فكرت في الهجرة قبل التخرج والكفاءات التي فكرت في الهجرة بعد التخرج، إذ قدرت نسبتهما على التوالي بـ 51% و 49%.

مما يوضح أن هجرة الكفاءات الجزائرية خضعت لعدة عوامل أثرت على هجرتها تعددت بين العوامل الخارجية المروج لها بالعولمة الإعلامية والتي ساعدت في الاطلاع على الإغراءات الخارجية، والظروف المحلية من ظروف البحث العلمي والظروف الاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى تفاقم ظاهرة البطالة وتزايد معدلاتها خاصة في صفوف خريجي التعليم العالي بوجه خاص، رغم الحجم المتزايد في أعداد طلاب التعليم العالي على الرغم من عدم تيقن خريجيه من العثور على فرص العمل بعد التخرج، وكأن الالتحاق بالتعليم العالي أصبح يعني في كثير من الأحيان مجرد تأجيل للبطالة.

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

الجدول رقم (37): يبين أسباب اختيار الكفاءات الجزائرية لبلد الهجرة

النسبة المئوية%	التكرارات	سبب اختيار بلد الهجرة
46%	46	فرص عمل أفضل
25%	25	احترام العقل والفكر والإنسان والعلم
19%	19	شبكات عائلية والأصدقاء
03%	03	سهولة الهجرة
07%	07	الاستقرار والأمن الاجتماعي
100%	100	المجموع

تعكس الإحصائيات المبينة في الجدول أعلاه الأسباب الأساسية التي دفعت بالكفاءات الجزائرية للهجرة نحو البلدان السابقة الذكر في الجدول السابق رقم (34)، حيث مثلت الظروف المتعلقة بفرص العمل الأفضل بالبلاد المهاجر إليها وقد جاءت نسبتها كالاتي 46% إذ أن يعتبر العمل من الضروريات الهامة لحياة الإنسانكونه يمثل من الناحية الاقتصادية الطريق للكسب المادي وتوفير متطلبات العيش، ويعتبر معيارا هاما لقيمة الإنسان ومكانته الاجتماعية، ووسيلة لخلق التفاعل الاجتماعي، أما من الناحية النفسية فالعمل يوفر للفرد عوامل الرضا عن الذات والاستقرار النفسي، تلتها نسبة 25% التي تخص عامل المكانة الاجتماعية واحترام الإنسان والعقل والمعرفة.

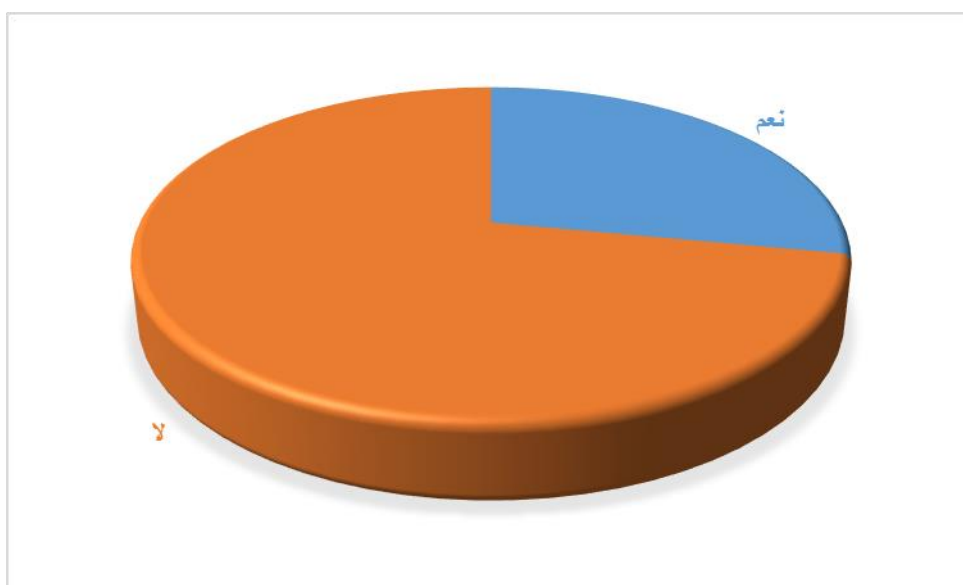
لتمثل نسبة 19% عامل الروابط الاجتماعية من الشبكات العائلية والأصدقاء بالمهجر، تلتها نسبة 07% تخص عامل الأمن والاستقرار الاجتماعي بالبلد المهاجر إليه، وفي الأخير نسبة 03% تمثل عامل سهولة الهجرة والتي تفصل في غياب العراقيل الإدارية المرتبطة بالهجرة وتوفر العامل المادي اللازم للهجرة. **الجدول رقم (38): يبين رأي مفردات العينة حول مدى وجود حرية فكرية في الجزائر:**

النسبة المئوية%	التكرارات	وجود حرية فكرية في الجزائر
28%	28	نعم
72%	72	لا
100%	100	المجموع

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

هذا الجدول يوضح رأي مفردات العينة وتقييمهم لدرجة وجود الحرية الفكرية في الجزائر، فبينت النتائج أن أغلبية مفردات العينة يصرحون بعدم وجود حرية فكرية في الجزائر بنسبة تقدر بـ 72% من مجموع مفردات العينة، في حين مثلت نسبة 28% من مجموع مفردات العينة صرحوا بوجود حرية فكرية في الجزائر.

هذه النتائج تؤكد أن واقع البحث العلمي في الجزائر من وجهة نظر الكفاءات العلمية الجزائرية يعتبر واقع سلبي ومن العوامل الطاردة للكفاءات الراغبة في تطوير مهاراتها وقدراتها العلمية والتي هاجرت بهدف البحث والتطوير كما بينت ذلك الجداول الإحصائية السابقة.



الشكل رقم (09): يبين رأي مفردات العينة حول مدى وجود حرية فكرية في الجزائر

الجدول رقم (39): يوضح رأي الكفاءات الجزائرية في مدى وجود دعم للبحث والتطوير في الجزائر مقارنة بباقي بلدان العالم.

وجود دعم للبحث والتطوير في الجزائر	التكرارات	النسبة المئوية %
نعم	18	18%
لا	82	82%
المجموع	100	100%

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

يتضح من الإحصائيات التي في الجدول أن أغلبية مفردات العينة يقرون بعدم وجود دعم للبحث والتطوير في الجزائر مقارنة ببلدان العالم بنسبة تقدر بـ 82% من مجموع مفردات العينة، في حين نسبة 18% اعتبرت أن هناك دعم للبحث والتطوير في الجزائر، فبالعودة إلى ما تم عرضه في الجانب النظري فيما يتعلق بالإنفاق على البحث العلمي والتطوير في الجزائر فإنه يجب التركيز على قيمة ميزانية البحث العلمي في الجزائر بالنسبة إلى الناتج المحلي نجد أنها سجلت أصغر المستويات مقارنة بإفريقيا حيث بلغت نسبة 18%.

الجدول رقم (40): يوضح رأي مفردات العينة في مدى مواكبة البحث العلمي في الجزائر للمتطلبات العالمية

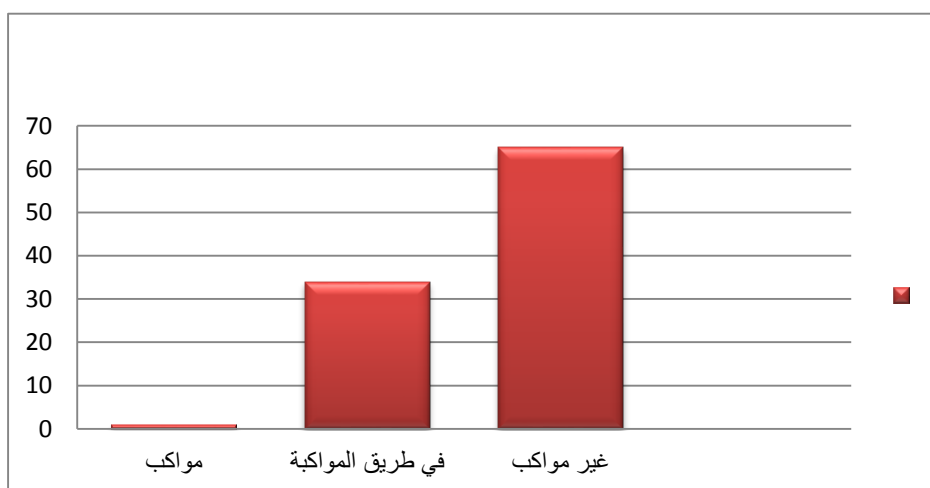
النسبة المئوية %	التكرارات	مواكبة البحث للمتطلبات العالمية
01%	01	مواكب
34%	34	في طريق المواكبة
65%	65	غير مواكب
100%	100	المجموع

يتبين من خلال الجدول الإحصائي أن مفردات العينة تعددت تقييماتها لمدى مواكبة البحث العلمي في الجزائر للمتطلبات العلمية التي تعرفها دول العالم المتقدمة معرفيا فكانت كالاتي:

- 65% من مجموع مفردات العينة اعتبرت أن البحث العلمي في الجزائر غير مواكب لمتطلبات البحث العلمي في باقي دول العالم المتقدمة معرفيا.
- 34 % من مجموع مفردات العينة اعتبروا أن الجزائر سائرة في طريق مواكبة المتطلبات العالمية للبحث العلمي .
- 01% فقط ممن اعتبروا البحث العلمي في الجزائر مواكب لمتطلبات البحث العلمي والتقدم المعرفي في العالم.

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

هذه النتائج تعكس واقع البحث العلمي والتقدم المعرفي المنخفض مقارنة بباقي دول العالم المتقدم معرفيا، خاصة في ضوء التحديات والرهانات التي تواجه العالم اليوم، والتي تتلخص في الحاجة الملحة للمشاركة في مجتمع المعرفة، وأيضا التركيز على التطبيق الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصال والتحكم بها، وكيفية استخدامها في سبيل تضيق الفجوة التنموية بين الدول المتقدمة والمتخلفة والنظر في تطوير وترقية البحث العلمي، غير أن الجزائر رغم سعيها لتحقيق هذه المساعي من خلال إزالة العقبات والصعوبات التي تحد من الإنتاج العلمي في الجامعة وتشجيع المخابر إلا أنها لم تستطع تحسين نظرة كفاءاتها لواقع البحث والتطوير المعرفي بالجزائر وهذا ما توضحه النتائج في الجدول الإحصائي أعلاه.



الشكل رقم (10): يوضح رأي مفردات العينة في مدى مواكبة البحث العلمي في الجزائر للمتطلبات العالمية

الجدول رقم (41): يوضح مدى تناسب وضعية البحث العلمي في الجزائر مع طموحات الباحث في ظل تأثير العولمة

وجود حرية فكرية في الجزائر	التكرارات	النسبة المئوية %
نعم	06	06%
لا	94	94%
المجموع	100	100%

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

صرح أغلبية مفردات العينة بأن وضعية البحث العلمي في الجزائر لا تخدم طموحاتهم في ظل العولمة وقدرت نسبة هؤلاء بـ 94% وهي نسبة كبيرة جدا تعكس عدم رضا هؤلاء عن واقع البحث العلمي داخل الجزائر خاصة في ضوء وجود رغبة كبيرة وطموح عالي للبحث العلمي من طرف هؤلاء، وكذلك مقارنة أوضاع البحث العلمي بالجزائر بأوضاع البحث والتطوير ببلدان العالم وبالبلدان المهاجر إليها، كالحرية فكرية، دعم البحث والتطوير ومستوى الإنفاق على البحث العلمي، توفر التجهيزات العلمية والتقنية الضرورية لإنجاز البحوث العلمية، تخصيص الفنيين والمتخصصين في التقنيات الحديثة المستخدمة في البحث العلمي، وجود سياسات واضحة للبحث العلمي.

هذه الفئة اعتبرت أن البحث العلمي في الجزائر يعاني من العديد من النقائص، بينتها مفردات العينة كالتالي: غياب الدعم المادي والبيئة المحفزة. سياسة البيروقراطية وضعف إمكانيات النشر، وكذلك غياب الاحترام والتقدير والمكانة اللازمة للكفاءات.

في حين بين الجدول الإحصائي أعلاه من جانب آخر نسبة 06% من مجموع مفردات العينة يعتبرون أن وضعية البحث العلمي في الجزائر تخدم طموحاتهم.

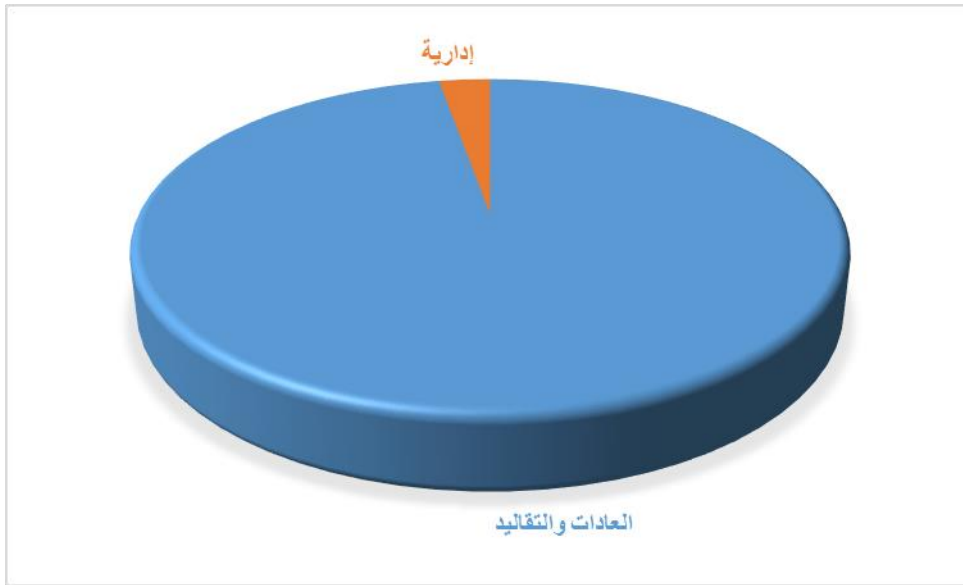
خامسا: يبين تقييم مفردات العينة لمجهودات الدولة في استقطاب الكفاءات المهاجرة والحفاظ عليها.

الجدول رقم(42): يبين طبيعة الصعوبات التي واجهت المهاجرين في مغادرة الجزائر

المجموع		صعوبات مالية		صعوبات إدارية		العادات والتقاليد				ذكر الصعوبات ان وجدت
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	صعوبة مغادرة الجزائر
38%	38	01%	01	01%	01	35%	35	00%	00	نعم
63%	63	00%	00	00%	00	00%	00	63%	63	لا
100%	100	01%	01	01%	01	35%	35	63%	63	المجموع

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

يبين هذا الجدول أن نسبة 37% من الكفاءات الجزائرية المهاجرة واجهتها صعوبات أثناء رغبتها في مغادرة الجزائر وتعددت الصعوبات بين خصوصية العادات والتقاليد المحلية مقارنة بالبلد المهاجر إليه وتمثلت نسبتها بـ 94.59%، في حين مثلت نسبة 05.40% موزعة بالتساوي بين المهاجرين الذين تلقوا صعوبات إدارية تخص بالأساس الحصول على تأشيرة البلد المهاجر إليه والذين تلقوا صعوبات مالية. في حين كانت هجرة أغلبية مفردات العينة دون مواجهة صعوبات وتقدر نسبة هؤلاء بـ 63%.



الشكل رقم (11): يبين طبيعة الصعوبات التي واجهت المهاجرين في مغادرة الجزائر

الجدول رقم (43): يبين مدى رغبة الكفاءات الجزائرية المهاجرة في العودة إلى بلدهم الجزائر

النسبة المئوية %	التكرارات	الرغبة في العودة إلى الجزائر
53%	53	نعم
47%	47	لا
100%	100	المجموع

توضح نتائج الجدول الإحصائي أن نسبة 53% من مجموع مفردات العينة ترغب في العودة إلى الوطن الجزائر، ونسبة 47% لا يرغبون في العودة إلى الجزائر

هذه النتائج تعكس العديد من العوامل المؤثرة على درجة رغبة الكفاءات الجزائرية في العودة من

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

المهجر قد تتوزع على البعض وقد تجتمع في البعض، العوامل الاجتماعية كالروابط العائلية، الاختلاف الثقافي والتربوي، درجة تغير وتحسن الأوضاع المادية لهؤلاء المهاجرين، درجة تحسن مستواهم المعرفي، مدى رغبتهم في توظيف قدراتهم وخبراتهم في الاستثمار المعرفي والاقتصادي داخل الجزائر ومدى توفر المناخ الملائم لذلك، ودرجة وطنية هؤلاء الكفاءات الجزائرية، مدى تحسن الظروف المحلية التي كانت سببا وراء هجرة هؤلاء، والعديد من العوامل الأخرى التي تقف وراء رغبة المهاجرين من الكفاءات الجزائرية في العودة للوطن.

الجدول رقم(44): يبين تقييم الكفاءات الجزائرية المهاجرة للوضع الاقتصادي في الجزائر

الوضع الاقتصادي في الجزائر	التكرارات	النسبة المئوية %
مشجع على الاستثمار	07	07%
عادي	28	28%
سيء	65	65%
المجموع	100	100%

يبين الجدول الإحصائي تقييم الكفاءات الجزائرية للوضع الاقتصادي بالجزائر مقارنة بالوضع الاقتصادي الذي عايشه ببلاد المهجر فكانت النتائج كالآتي:

أغلبية مفردات العينة والمقدرة نسبتهم بـ 65% يعتبرون الحالة الاقتصادية بالجزائر سيئة وغير مشجعة على الاستثمار، في حين 28% يقيمونها على أنها عادية، أما نسبة 07% فقط من عينة الدراسة اعتبروا أن المناخ الاقتصادي في الجزائر مشجع على الاستثمار.

هذه النتائج تعكس النظرة السلبية للكفاءات المهاجرة حول واقع الاستثمار ومستوى التقدم الاقتصادي في الجزائر والتي جاءت نتيجة مقارنات بالوضع الاقتصادي بالدول المهاجر إليها نهيكاً عما تتداوله وسائل الإعلام والاتصال والتي تعكس اعتماد الاقتصاد الجزائري على ريع المحروقات وتأثر سعر هاته الأخيرة بأسعار السوق العالمية، هذا من ناحية- ومن ناحية أخرى النقص الفادح في الاستثمارات الكبرى على الرغم من الجهود المبذولة قصد التطوير والتنمية الاقتصادية والتي جاءت في المخططات التنموية منذ

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

الاستقلال والتي حاولت أن تشمل، قطاع الصناعة، الزراعة، البناء والعمارة، السياحة وغيرها من المشاريع الاستثمارية التي تدعم الاقتصاد المحلي وتطوره بهدف عكس نتائجها الإيجابية على تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمواطن.

وكذلك رغم المجهودات التي بذلتها الدولة لترقية الاستثمار وتشجيعه سواء بتعديل القوانين المتعلقة بالاستثمار أو الإعفاءات الضريبية وتوفير الظروف الملائمة، إلا أن هذه الجهود باءت بالفشل نظراً لأن البيئة الاستثمارية تعاني من الفساد الذي انتشر في مختلف الميادين، بالإضافة إلى البيروقراطية والتعقيدات الإدارية التي أدت إلى عزوف الكثير عن الاستثمار في الجزائر.

الجدول رقم(45): يبين نوع المشروع الاستثماري الذي يرغب المهاجرون ذوي الكفاءة في إنشاءه داخل الوطن

نوع المشروع الإستثماري	التكرارات	النسبة المئوية %
	81	81%
مشروع تجاري	11	11%
مستشفى	04	04%
البناء والعمارة الحضرية	01	01%
صيدلية	01	01%
مخبر علمي	01	01%
مشروع تعليمي	01	01%
المجموع	100	100%

بداية: تعبر نسبة 81% على نسبة الكفاءات الجزائرية المهاجرة التي لا ترغب في إنشاء مشروع استثماري داخل الجزائر، أما نسبة 19% فقد وزعت كالاتي: 11% من الكفاءات الجزائرية المهاجرة التي ترغب في إنشاء مشروع استثماري بالجزائر وهو مشروع تجاري وذلك لأنه أسهل في التسيير وأيضاً لما

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

يحققه من ربح مادي معقول، أيضا نسبة 04% للراغبين في إنشاء مشروع مستشفى وهذا لتتناسب المشروع مع الاختصاص وحاجة المجتمع لمثل هذه المشاريع، أما نسبة 04% المتبقية فقد وزعت بالتساوي على مشاريع البناء والعمارة الحضرية، مشروع صيدلية، مشروع مخبر علمي، ومشروع تعليمي. تعكس نتائج الجدول النسبة القليلة للكفاءات الجزائرية الراغبة في إنشاء مشروع استثماري يدعم القوة الاقتصادية المحلية وهذا يعود للعديد من العوامل المرتبطة بالبيئة الاستثمارية وكذا العوامل الشخصية المتعلقة باتجاهات الكفاءات المهاجرة نحو فكرة الاستثمار بالجزائر.

الجدول رقم (46): يوضح اقتراحات مفردات العينة لما يجب على الجزائر أن توفره من أجل عودة كفاءاتها المهاجرة.

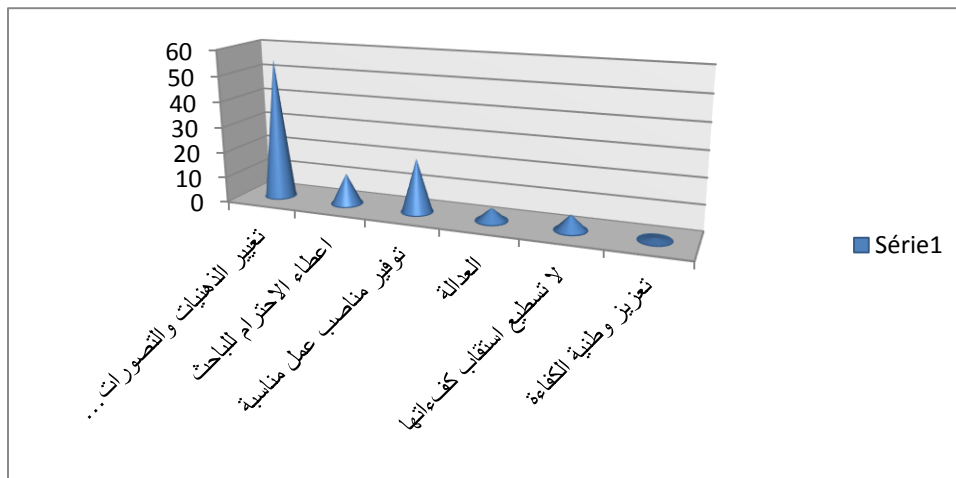
النسبة المئوية %	التكرارات	اقتراحات من أجل عودة الكفاءات
55%	55	تغيير الذهنيات والتصورات والقيادات التي تدير الهيئات الحكومية وتوفير الدعم والتمويل للبحوث العلمية.
12%	12	إعطاء الاحترام للباحث
21%	21	توفير مناصب عمل مناسبة
05%	05	العدالة
06%	06	لا تستطيع استقطاب كفاءاتها
01%	01	تعزيز وطنية الكفاءة
100%	100	المجموع

يشرح هذا الجدول اقتراحات مفردات العينة من الكفاءات الجزائرية المهاجرة حول ما يجب على الجزائر أن توفره من أجل عودة كفاءاتها المهاجرة، فكانت كالاتي:

- أغلبية مفردات العينة اقترحوا ضرورة تغيير الذهنيات والتصورات والقيادات التي تدير الهيئات الحكومية، وتوفير الدعم والتمويل للبحوث العلمية بنسبة 55% من مجموع مفردات العينة الكلية.

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

- توفير مناصب عمل تتناسب مع مستويات وتخصصات الكفاءات الجزائرية وقدرت نسبة من اقترحوا هذا الاقتراح بـ 21% من مجموع مفردات العينة.
 - أما نسبة 12% من مجموع مفردات العينة فقد اقترحوا ضرورة إعطاء المكانة والاحترام للباحث الجزائري اللتان يستحقهما في بلده الجزائري.
 - في حين نسبة 05% من مفردات العينة اقترحوا ضرورة توفير العدالة الاجتماعية والعدالة في تحقيق الفرص.
 - وأخيرا نسبة 01% من مفردات العينة اقترحوا ضرورة خلق آليات من أجل تعزيز وطنية الكفاءة الجزائرية.
 - غير أن بعض المبحوثين اعتبروا الجزائر غير قادرة على استقطاب كفاءاتها المهاجرة وتحقيق عودتها للوطن وقدرت نسبة هؤلاء بـ 06% من مجموع مفردات العينة.
- تعبّر هذه الاقتراحات على النقائص التي تعاني منها الكفاءات الجزائرية داخل بلدها الجزائر، والتي يجب على الجزائر إيلائها أولوية ضمن برامجها ومخططاتها وهذا للأهمية البالغة التي تلعبها الكفاءات الجزائرية في العملية التنموية خاصة بعد اكتسابها لخبرات ممتازة نتيجة احتكاكها بمؤسسات الدول المستقطبة لهؤلاء.



الشكل رقم (12): يوضح اقتراحات مفردات العينة لما يجب على الجزائر أن توفره من أجل عودة كفاءاتها المهاجرة.

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

المبحث الثالث: عرض وتحليل وتفسير البيانات المتعلقة بالكفاءات الجزائرية العائدة من الهجرة.

أولاً: البيانات الشخصية

الجدول رقم (47): يوضح توزيع الكفاءات العائدة من الهجرة حسب الجنس:

النسبة المئوية%	التكرارات	الجنس
60%	09	ذكر
40%	06	أنثى
100%	15	المجموع

من خلال المعطيات الإحصائية الواردة في الدراسة الميدانية يتضح أن أكبر نسبة تعود لفئة الذكور وذلك بنسبة 60% من مجموع مفردات العينة، في حين قدرت نسبة الإناث بـ 40%.

ويمكن تفسير هذا الفارق الإحصائي بين الجنسين في عينة المبحوثين العائدين من الهجرة بالاستناد إلى العامل الاجتماعي والذي يتمحور في خصوصية المجتمع والذهنية الاجتماعية السائدة لدى أغلبية أفراد المجتمع الجزائري والتي لا تشجع على هجرة المرأة خاصة لما تكون في صورة فردية وإلى بلاد أجنبية، في حين يرتفع الطموح عند الذكور في الهجرة بحثاً عن التطوير العلمي والاستقرار في العمل وتحقيق الحاجات الاجتماعية.

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

الجدول رقم (48): توزيع الكفاءات العائدة من الهجرة حسب الحالة العائلية بالاستناد إلى عامل السن:

الحالة العائلية السن		أعزب		متزوج		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%
(33-23)		08	53.3%	01	6.7%	09	60%
(44-34)		02	13.3%	03	20.0%	05	33.3%
(55-45)		00	00%	01	6.7%	01	6.7%
55- فما فوق		00	00%	00	00%	00	00%
المجموع		10	66.6%	05	33.4%	15	100%

تشير البيانات الإحصائية المتعلقة بالحالة العائلية إلى أن أكبر نسبة تم تسجيلها بين المبحوثين كانت عند العزاب وذلك بنسبة تقدر 66.6% في حين سجلت أصغر نسبة بين المبحوثين عند أفراد العينة المتزوجين وذلك بنسبة 33.4%، في حين غابت فئتي المطلقين والأرامل.

كما يتضح من خلال البيانات الإحصائية التي تم التحصل عليها من الدراسة الميدانية وكما هو موضح في الجدول أعلاه أنه تم تسجيل أكبر نسبة تخص الفئة العمرية التي تتراوح بين 23 إلى 33 سنة وذلك بنسبة 60%، تلتها نسبة 33.3% عند الفئة العمرية التي تتراوح بين 34 إلى 44 سنة، أما نسبة 6.7% تم تسجيلها عند المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم بين 45 إلى 55 سنة، في حين غابت فئة المبحوثين الذين تزيد أعمارهم عن 55 سنة فما فوق.

ومن هذا الارتفاع الذي خص المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم بين 23 إلى 33 سنة يتضح لنا أن عنصر الشباب طغى على عينة البحث المدروسة والممثلة في الكفاءات الجزائرية العائدة من المهجر إذن فأغلبهم من الفئة الشبابية الفاعلة في المجتمع، وهذه المرحلة العمرية تمثل فئة العازبين بنسبة تقدر بـ 53.3% ويمكن تفسير هذا بكون أغلبهم في بحث متواصل قصد بناء مستقبلهم وتحقيق طموحاتهم وأحلامهم.

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

وتلت هذه النسبة نسبة 20% لتمثل فئة المتزوجين والممثلين المرحلة العمرية من 34 إلى 44 سنة

ويمكن تفسير هذا بأن هذه الفئة كانت في وضع اجتماعي ومادي ومهني يسمح لها بإنشاء أسرة وتحقيق

الاستقرار الذي يسعى الي بلوغه كل فرد في مثل هذه المرحلة العمرية، فالاستقرار الأسري من شأنه أن

يرفع من جاهزية الفرد للعمل ويرفع مستوى أدائه.

الجدول رقم (49): توزيع مفردات عينة الكفاءات العائدة من الهجرة حسب متغيري المستوى التعليمي والوظيفة الحالية:

المجموع	مربية		فني في حقول النفط		مهندس		طالب		عاطل عن العمل		أستاذ جامعي		الوظيفة الحالية
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	المستوى التعليمي
13.3	02	00	00	00	00	00	00	00	13.3	02	00	00	ليسانس
26.7	04	00	00	06.7	01	06.7	00	00	06.7	01	06.7	01	مهندس
26.7	04	06.7	01	00	00	00	06.7	01	00	00	13.3	02	ماجستير
33.3	05	00	00	00	00	00	00	00	00	00	33.3	05	دكتوراه
100	15	06.7	01	06.7	01	06.7	06.7	01	20	03	53.3	08	المجموع

توضح البيانات الإحصائية في الجدول والمتعلقة بتوزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي أن

أكبر نسبة تم تسجيلها بين المبحوثين كانت عند الذين تحصلوا على شهادة الدكتوراه وذلك بنسبة تقدر بـ

33.3% ، كما تم تسجيل نسبة 26.7% عند المبحوثين الذي تحصلوا على شهادة المهندس ونفس النسبة

لدى الذين تحصلوا على شهادة الماجستير، في حين سجلت أصغر نسبة عند الذين تحصلوا على شهادة

الليسانس وذلك بنسبة 13,3%، ويتضح من خلال هذه النتائج الإحصائية أن أغلبية مفردات العينة العائدين

من الهجرة من ذوي الشهادات العليا الذين تؤهلهم مستوياتهم التعليمية للحصول على وظيفة محترمة تتناسب

وتخصصاتهم.

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

وفي هذا السياق يوضح الجدول أن أغلب مفردات العينة أي الكفاءات العائدة من الهجرة هم من يعملون كأساتذة جامعيين بعد عودتهم من الهجرة وذلك بنسبة 53%، تلتها نسبة البطالين بنسبة 20% ثم نسبة 06.7% مثلت طالب ومهندس وفني في حقول النفط ومربية على التوالي.

إذن أغلبية الكفاءات العائدة من الهجرة هي كفاءات حصلت على وظيفة في بلدها الجزائر بعد العودة وذلك بنسبة 73.3%. وأغلبها ذات مستوى تعليمي عالي ماجستير ودكتوراه بنسبة 60% من مجموع مفردات العينة.

الجدول رقم (50): يوضح توزيع مفردات عينة الكفاءات العائدة من الهجرة حسب نوع التخصص العلمي:

نوع التخصص	التكرار	النسبة المئوية%
علم الاجتماع	03	20.0%
علم النفس	01	06.7%
مالية	01	06.7%
كيمياء	02	13.3%
لغات	01	06.7%
إعلام آلي	02	13.3%
قانون الأعمال	01	06.7%
ميكانيك	01	06.7%
تجارة دولية	01	06.7%
طب الأسنان	01	06.7%
علوم إنسانية	01	06.7%
المجموع	15	100

توضح البيانات الإحصائية الواردة في الجدول المتعلق بتوزيع أفراد العينة حسب نوع التخصص العلمي إلى أن أكبر نسبة تم تسجيلها بين المبحوثين كانت عند مفردات العينة الذين يتمثل تخصصهم العلمي في علم الاجتماع وذلك بنسبة تقدر بـ 20%، وتم تسجيل نسبة 13.3% عند مفردات العينة الذين يتمثل تخصصهم العلمي في الكيمياء، ونفس النسبة 13.3% عند الكفاءات الذين يتمثل تخصصهم العلمي في

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

الإعلام الآلي، أما أصغر نسبة تم تسجيلها المتمثلة في 06.7% فكانت عند المبحوثين المتمثلة تخصصاتهم في كل من: علم النفس، المالية، اللغات، قانون الأعمال، الميكانيك، التجارة الدولية، طب الأسنان والعلوم الإنسانية، فالجدول الإحصائي يعرض أكثر من 11 تخصص علمي مختلف مما يعني أن الهجرة مست أصحاب مفردات العينة من تخصصات مختلفة.

الجدول رقم (51): يوضح سنة تخرج وسنة هجرة مفردات عينة الكفاءات العائدة من الهجرة

سنة الهجرة		(2006-2002)		(2011-2007)		(2016-2012)		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
(2006-2002)		03	20.0%	00	00.0%	00	00.0%	03	20.0%
(2011-2007)		00	00.0%	01	06.7%	00	00.0%	01	06.7%
(2016-2012)		02	13.3%	00	00.0%	09	60.0%	11	73.3%
المجموع		05	33.3%	01	06.7%	09	60.0%	15	100%

تبين البيانات الإحصائية الموضحة في الجدول المتعلق بتوزيع أفراد العينة حسب سنة التخرج وسنة الهجرة حيث تشير البيانات في الجدول أن نفس فترة التخرج هي الفترة ذاتها التي مثلت فترة الهجرة خاصة في السنوات الأخيرة أي في الفترة ما بين 2016-2012 ومثلت أكبر نسبة إذ سجلناها بـ 60% وتلتها نسبة 20% لتمثل الذين تخرجوا وهاجروا في الفترة من سنة 2002 إلى سنة 2006، وفي الأخير نسبة 6.7% والتي مثلت الذين تخرجوا وهاجروا في الفترة ما بين 2011-2007.

يوضح الرغبة الكبيرة في الهجرة المباشرة لدى الكفاءات المتخرجة نظرا لرغبتهم الكبيرة في تحقيق طموحاتهم المعرفية العلمية والاجتماعية والاقتصادية في بلد أجنبي وهذا ما يوضحه الجدول الذي يشرح وقت التفكير في الهجرة إن كان التفكير أثناء الدراسة أو بعدها.

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

ثانيا: واقع الظروف الاجتماعية والاقتصادية للكفاءات الجزائرية العائدة من الهجرة:

الجدول رقم(52): يبين العمل في التخصص بالنسبة للكفاءات التي تحصلت على عمل قبل الهجرة.

المجموع		لا		نعم		العمل في التخصص الحصول على عمل قبل الهجرة
%	ك	%	ك	%	ك	
40	06					لم يتقدم بطلب عمل
26.7	04	00	00	26.7	04	نعم
33.3	05	33.3	05	00	00	لا
100	15	33.3	11	26.7	04	المجموع

من خلال المعطيات الإحصائية المبينة في الجدول يمكن الإشارة أولا إلى نسبة الذين لم يتقدموا بطلبات عمل قبل الهجرة والذين قدرت نسبتهم بـ 40%، فالهدف الذي نسعى إليه من خلال هذا الجدول هو معرفة مدى عمل الكفاءات الجزائرية على منصب عمل ضمن مجال تخصصهم العلمي فجاءت النتائج كالآتي:

نسبة 33.3% تمثل الكفاءات التي لم تعمل ضمن مجال تخصصها، ونسبة 26.7%. مثلت الكفاءات الذين عملوا في مجال التخصص. وهذه النتائج تؤكد أهم عامل للهجرة وهو البطالة بعد التخرج وكذلك العمل في غير التخصص العلمي نتيجة غياب الربط بين الجامعة والسياسات الاقتصادية وعالم الشغل.

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

الجدول رقم (53): يوضح العوامل المؤدية إلى هجرة الكفاءات:

العوامل المؤدية للهجرة	التكرارات	النسبة المئوية %
تحسين المكانة الاجتماعية سبب للهجرة	03	20%
	12	80%
	100	100%
البطالة سبب للهجرة	02	13.3%
	13	86.7%
	100	100%
تحسين المستوى المعيشي سبب للهجرة	05	33.3%
	10	66.7%
	100	100%
البحث والتطوير العلميين سبب للهجرة	11	73.3%
	04	26.7%
	100	100%

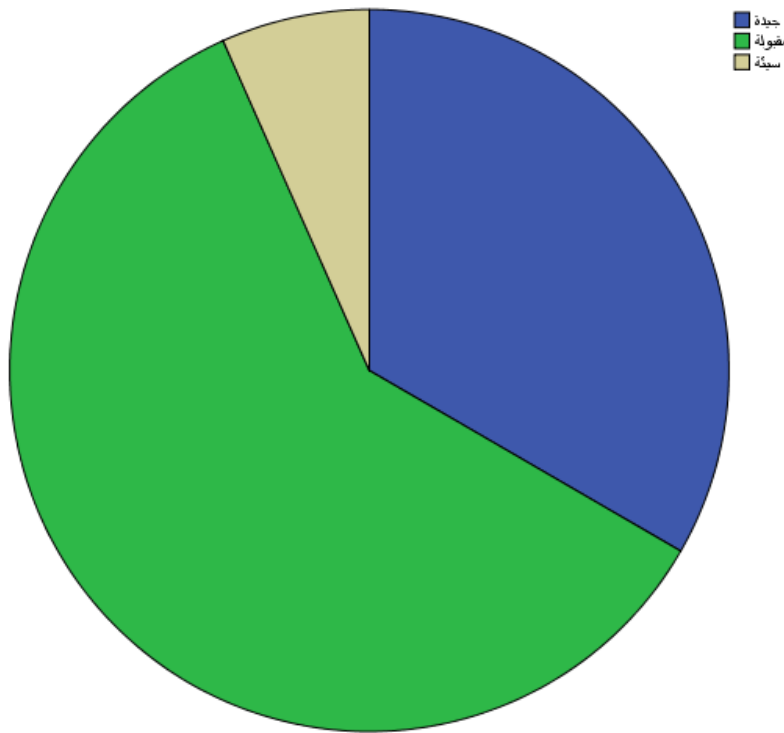
من خلال الجدول المبين أعلاه وجب الإشارة إلى أن عوامل الهجرة تعددت ولم تقتصر على عامل واحد فقط وإنما بينت مفردات العينة أن هجرتهم تعود للعديد من العوامل المجتمعة والتي بدورها تختلف من فرد لآخر فجاء الجدول كما هو مبين لنوضح هذا التعدد والاختلاف.

ومن هنا يتضح جليا أن أغلب المفردات في العينة من الكفاءات الجزائرية المهاجرة هاجرت من أجل تحقيق البحث والتطوير العلميين وهي نسبة لا يستهان بها إذ أن هذه النسبة تقدر بـ 73% تمثل أهم العوامل الطاردة للكفاءات الجزائرية فغالبا ما يبحث المهاجر من ذوي الكفاءة عن تحقيق التطوير في البحث العلمي الذي يرى أنه لا يتوفر داخل وطنه الأم.

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

كما مثل عامل تحسين المستوى المعيشي نسبة 33.3% من إجمالي مفردات العينة، تلتها نسبة 20% الذين هاجروا بهدف تحسين المكانة الاجتماعية، ثم نسبة 13.3% لمن هاجروا بهدف الهروب من البطالة في البلد الأصل الجزائر.

من هذا نجد أن عامل البحث والتطوير أهم عامل أثر على هجرة الكفاءات الجزائرية وهو السبب ذاته الذي أدى لعودتهم بعد تحقيقه في بلد المهجر، كما أن عامل تحسين الظروف المعيشية وتحقيق المكانة الاجتماعية أثروا كذلك بنسب متفاوتة، وهذا ما يوضحه كذلك الشكل التالي والمتعلق بالحالة المعيشية للكفاءات العائدة من الهجرة قبل هجرتهم إذ يتبين أن أغلب مفردات العينة هم ذوي الحالة المعيشية المتوسطة، ثم ذوي الحالة المعيشية الجيدة، ونسبة قليلة من ذوي الحالة الاجتماعية السيئة.



الشكل رقم (13): يوضح الحالة المعيشية للكفاءات العائدين من الهجرة قبل هجرته

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

الجدول رقم(54): يوضح وقت تفكير الكفاءة في الهجرة

النسبة المئوية	التكرارات	وقت التفكير في الهجرة
66.7%	10	أثناء الدراسة
33.3%	05	بعد التخرج
100%	15	المجموع

يتضح من الجدول الإحصائي الذي نهدف من خلاله إلى معرفة وقت تفكير الكفاءة الجزائرية في الهجرة بالاستناد إلى فترة الحصول على الشهادة الجامعية، فجاءت النتائج كالآتي حيث أن أكبر نسبة هي 66.7% تمثلت في مفردات العينة الذين فكروا في الهجرة أثناء مرحلة الدراسة مما يفسر طموحات الأفراد في الهجرة نتيجة توقعاتهم الإيجابية في تحسين ظروفهم المعرفية والعلمية والاجتماعية والاقتصادية خارج بلدهم الأم.

أما النسبة المتبقية والمقدرة بـ 33.3% هي النسبة التي تعبر عن الكفاءات الجزائرية التي فكرت في الهجرة بعد التخرج ويمكن أن نفسر هذا بأنها لم تحقق طموحاتها في بلدها الجزائر، لهذا اختارت الهجرة كسبيل لذلك.

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

الجدول رقم (55): يوضح سنة عودة الكفاءات الجزائرية من الهجرة بالرجوع إلى الوظيفة التي تم شغلها في بلد الهجرة:

الوظيفة في بلد الهجرة		لم يتحصل على عمل		أستاذ وباحث		مختص نفسي		مهندس		التربية والتعليم		المجموع	
سنة العودة من الهجرة	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك
(2012-2007)	01	06.7%	00	00%	00	00%	00	00%	00	06.7%	01	13.3%	02
(2017-2013)	04	26.7%	03	20%	02	13.3%	01	06.7%	03	20%	13	86.7%	13
المجموع	05	33.3%	03	20%	02	13.3%	01	06.7%	04	26.7%	15	100%	15

يتبين من خلال الجدول الإحصائي أعلاه أن أغلبية مفردات العينة والمقدرة نسبتهم بـ 86.7% هم من الكفاءات الجزائرية العائدة في الخمس سنوات الأخيرة أي في الفترة الممتدة بين سنة 2013 وسنة 2017، أما باقي النسبة فمثلت الكفاءات العائدة في السنوات الخمس ما قبل الأخيرة أي ما بين سنتي 2007 و2012.

مما سبق يتضح أن العشرية الأخيرة هي العشرية التي مثلت سنوات وفترة عودة الكفاءات الجزائرية المهاجرة والممثلة في عينة دراستنا المكونة من 15 مفردة. ويمكن تفسير هذه النتائج بمجموعة من العوامل المختلفة التي دفعت بالكفاءات الجزائرية إلى العودة نتيجة إنهاءهم لفترة الإقامة بالمهجر أو لأنهم حققوا مستوى تعليمي يضمن لهم العيش ضمن مجتمعهم الأصلي ويضمن حصولهم على وظيفة تتناسب مع ذلك، كما أن للعوامل الأسرية والاجتماعية التأثير الواضح والمباشر على عودة الكفاءات الجزائرية بالخارج، إضافة إلى أن أغلب مفردات العينة لم يتحصلوا على وظائف بالمهجر وقدرت نسبتهم بـ 33.3% من مجموع الكفاءات الجزائرية العائدة من الهجرة وهي أكبر نسبة، في حين باقي النسبة توزعت كالآتي: إذ جاءت نسبة 26.7% العاملين في مجال التربية والتعليم، ثم نسبة 20% أستاذ وباحث، ثم نسبة 13.3% للمختص النفسي ونسبة 06.7% للمهندس.

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

الجدول رقم (56): يوضح كيفية هجرة الكفاءات العائدة

مع من هاجرت		كيفية الهجرة		فردية		أسرية		مع الأصدقاء		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
07	46.7%	00	00%	02	13.3%	09	60.0%	07	46.7%	02	13.3%
01	6.7%	01	6.7%	00	00%	02	13.3%	01	6.7%	02	13.3%
01	6.7%	00	00%	00	00%	01	6.7%	01	6.7%	01	6.7%
01	6.7%	00	00%	00	00%	01	6.7%	01	6.7%	01	6.7%
02	13.3%	00	00%	00	00%	02	13.3%	02	13.3%	02	13.3%
12	80%	01	6.7%	02	13.3%	15	100%	12	80%	15	100%

يوضح الجدول أعلاه الطريقة التي هاجرت بها الكفاءات العائدة من الهجرة حيث كانت أعلى نسبة هي 80% وتمثل الذين هاجروا بطريقة فردية، تبتعتها نسبة 13.3% للذين هاجروا مع الأصدقاء، ثم 06.7% للذين هاجروا مع أسرهم.

وتفسر هذه النتائج بكون أسهل الطرق للهجرة هي الهجرة الفردية نتيجة قلة التكاليف وكذا أسلوب الهجرة التي كان نتيجة حصول هؤلاء على منحة دراسية حسب ما يوضحه الجدول بنسبة 46.7% من مجموع مفردات العينة.

وتتنوع سبل الهجرة بين: الهجرة نتيجة الحصول على منحة دراسية بما يعادل 60% من مجموع مفردات العينة، وكذلك الحصول على عقد عمل قبل الهجرة بنسبة 13.3% وهؤلاء كانت هجرتهم أسرية ومع الأصدقاء حسب ما يوضحه الجدول الإحصائي أعلاه، كما جاءت الهجرة عن طريق التسجيل الجامعي بشكل فردي بنفس النسبة أي 13.3%، ثم الذين هاجروا عن طريق الأقارب والأصدقاء بنسبة 6.7% ونفس النسبة للذين هاجروا عن طريق رحلة سياحية.

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

من خلال النتائج يتضح تعدد أساليب الهجرة وعلى أساسه كانت الهجرة إما بشكل فردي أو أسري أم مع الأصدقاء فالحاصل على منحة دراسية لا يستطيع الهجرة مع أسرته لصعوبة الإجراءات الإدارية وارتفاع التكلفة المالية، كما أن المهاجر عن طريق رحلة سياحية أو عن طريق الشبكات العائلية يعاني من عدم الاستقرار الاجتماعي في بلد الهجرة مما يجعله يتجنب الهجرة الجماعية.

الجدول رقم (57): يوضح مدة البحث عن عمل.

مدة البحث عن عمل	التكرار	النسبة المئوية%
أقل من 06 أشهر	04	26.7%
من 07 أشهر إلى سنة	04	26.7%
بعد سنة	01	06.7%
بعد عدة سنوات من 02-10	01	06.7%
كل الفترة بطل	05	33.3%
المجموع	15	100%

يتضح من الجدول الإحصائي أن أعلى نسبة مثلت الكفاءات الجزائرية التي لم تحصل على منصب عمل في بلد الهجرة طول فترة الإقامة بهذا البلد، وجاءت نسبتهم كالاتي 33.3% وهي النسبة التي تعبر عن ثلث مفردات العينة المدروسة من الكفاءات العائدة من الهجرة ويمكن اعتبار هذا العامل هو المؤثر الرئيسي على عودة الكفاءات نتيجة غياب فرص العيش المتاحة في ظل غياب العمل كمصدر للرزق خاصة إذا اعتبرناه عاملا من عوامل الهجرة في البداية.

أما نسبة 53.4% انقسمت بالتساوي بين من تحصلوا على عمل بين الستة أشهر الأولى والسنة الأولى، ويمكن تفسير عودة هؤلاء رغم تحصلهم على عمل بأن هناك ظروف شخصية كالعامل الأسري إذ أن أغلبهم هاجروا بطريقة فردية حسب ما وضعه الجدول السابق. أما نسبة 6.7% مثلت الذين تحصلوا على عمل في بلاد الهجرة بعد سنة أو أكثر من وقت الهجرة.

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

الجدول رقم (58): يوضح مدى تحسين العمل في المهجر للظروف المعيشية

النسبة المئوية %	التكرارات	تحسين العمل للظروف المعيشية
33.3%	05	لم يتحصل عن عمل
60.0%	09	نعم
06.7%	01	لا
100%	15	المجموع

يوضح الجدول بأن أغلبية مفردات العينة المدروسة صرحوا بأن العمل الذي تحصلوا عليه في بلاد الهجرة هو عمل حسن من ظروفهم المعيشية بنسبة 60% من مجموع المبحوثين، في حين صرح 6.7% من مجموع المبحوثين ككل بأنه لم يحسن ظروفهم المعيشية، وهنا يجدر التذكير بأن ثلث مفردات العينة لم يتحصلوا على عمل وبأنهم غير معنيين بالإجابة على هذا السؤال ونسبتهم هي 33.3%. وهذا ما يدعم تفسيرنا السابق في وجود عوامل غير مادية أدت إلى عودة هؤلاء كأن تكون الأسباب أسرية شخصية بالدرجة الأولى حسب ما تفرضه المسؤولية الاجتماعية التي يملها عليه، كما أن هدف العودة هو الاستثمار في الوطن بعد تحسين الظروف المادية في الخارج، أو حصول المهاجر على عمل مستقر في بلده الأم بعد تحسين مستواه العلمي.

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

الجدول رقم (59): يوضح الرضا عن العمل بالاستناد إلى تناسب الراتب مع الجهد المبذول

المجموع		راض		راض جدا		الرضا عن العمل الممارس		تناسب الراتب مع الجهد المبذول
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
%33.3	05	%00.0	00	%00.0	00	%33.3	05	
%40.0	06	%26.7	04	%13.3	02	%00.0	00	نعم
%26.7	04	%26.7	04	%00.0	00	%00.0	00	لا
%100	10	%53.4	08	%13.3	02	%33.3	05	المجموع

تمثل الكفاءات المهاجرة العاملة ببلاد المهجر نسبة 66.7% من مجموع مفردات العينة، هذه النسبة وزعت إلى 53.4% للذين صرحوا برضاهم عن الأجر الذي كانوا يتقاضونه من عملهم بالمهجر، و13.3% صرحوا بأنهم كانوا راضين جدا عن عملهم بالمهجر، اما النسبة المتبقية والمتمثلة في 33.3% فتمثل الكفاءات العائدين من الهجرة الذين صرحوا بعدم تحصلهم على عمل بالمهجر من الأساس، كما تبين النتائج الإحصائية أن أغلبية مفردات العينة والمقدرة نسبتهم بـ 40% صرحوا بأن العمل الممارس في بلاد المهجر كان يتناسب مع الجهد المبذول، في حين اعتبر 26.7% من مجموع مفردات العينة المدروسة أن الجهد المبذول في العمل الذي يمارسونه غير موازي للعائد المادي الذي يتقاضونه.

تعكس هذه النتائج الوضع الاجتماعي والاقتصادي المقبول الذي كانت تعيشه الكفاءات الجزائرية العاملة بالمهجر، والذي انعكس في رضاها عن عملها والمرتبب أساسا بمناخ العمل الإيجابي، العائد المادي المعقول، تناسب العمل مع الاختصاص وتحقيق المكانة الاجتماعية... وغيرها من العوامل المؤثرة على درجة رضا الموظفين من الكفاءات.

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

الجدول رقم (60): يوضح هدف الكفاءات الجزائرية العائدة من الهجرة من العمل بالمهجر

الهدف من العمل ببلاد المهجر	التكرارات	النسبة المئوية%
	05	33.3%
هدف شخصي	08	53.3%
هدف تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية	02	13.4%
المجموع	15	100%

يوضح الجدول الهدف الذي كانت تسعى الكفاءات الجزائرية لتحقيقه من خلال عملها ببلاد المهجر قبل عودتها من الهجرة، فأوضحت النتائج الإحصائية المبينة في الجدول أن أغلبية مفردات العينة من الكفاءات العائدة من الهجرة هي التي كان هدفها من العمل منحصرا في تحقيق الأهداف الشخصية وقد مثلت نسبتهم 53.3%، وهذا يرتبط بحجم مشاعر المواطنة والانتماء للبلد المهاجر إليه لدى هؤلاء إذ غالبا ما يفكر المهاجر العامل ببلد الهجرة في سعي متواصل لتحقيق الحاجات الشخصية من عائد مادي وتوفير الحاجات الأساسية، أما نسبة 13.4 % مثلت الكفاءات العائدة من الهجرة التي صرحت بأن هدفها الأساسي من العمل في بلاد المهجر هو تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلد المهجر خاصة أن أغلب بلدان العالم المتقدم تأخذ في استراتيجياتها بعين الاعتبار التكامل بين الأهداف الشخصية والأهداف العامة للمؤسسات مما يحقق الاستقرار ويحد من الصراع الوظيفي.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن نسبة 33.3% المتبقية تمثل الكفاءات الجزائرية التي لم تتحصل على وظيفة في بلد الهجرة أثناء تواجدها هناك.

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

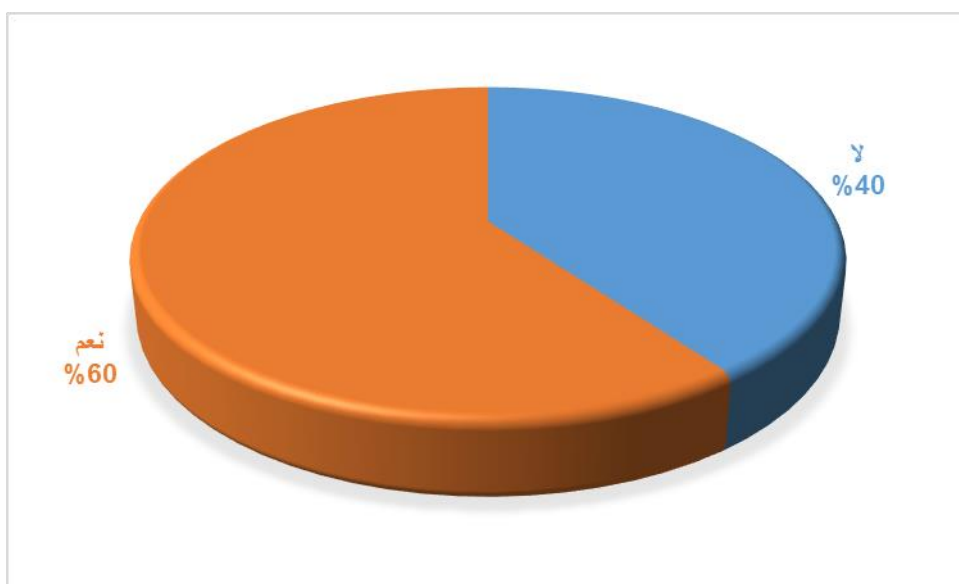
ثالثا: وصف الكفاءات الجزائرية المهاجرة لواقع ظروف البحث العلمي بالجزائر مقارنة ببلدان الهجرة:

الجدول رقم (61): يوضح الصعوبات التي واجهت الباحث أثناء قيامه ببحوثه العلمية

صعوبات البحث		قيام الباحثين ببحث علمي		بيئته السلبية: بيروقراطية وعوائق إدارية		عوائق البحث العلمي: قلة المراجع والتمويل		المجموع	
نعم	لا	المجموع	ك	%	ك	%	ك	%	ك
02	09	11	02	13.3%	02	13.3%	02	13.3%	06
09	00	09	00	00.0%	00	00.0%	00	00.0%	09
11	00	11	02	13.3%	02	13.3%	02	13.3%	15

من خلال الجدول يتضح أن أغلبية مفردات العينة المدروسة لم يقوموا ببحث علمي ولم تعترضهم لذلك صعوبات تخص البحث العلمي وقد قدرت نسبة هؤلاء بـ 60% من المجموع الكلي لمفردات العينة، في حين قدرت نسبة الذين أنجزوا بحث علمي بالجزائر بـ 40% قسمت هذه النسبة بالتساوي بين الذين لم تواجههم صعوبات أثناء قيامهم ببحوثهم العلمية حيث مثلت نسبتهم بـ 13.3%، وبين الذين صرحوا أنهم تعرضوا لصعوبات تخص البيئة السلبية كالبيروقراطية والعوائق الإدارية، وفي الأخير الذين صرحوا بأنهم واجهتهم عوائق تخص البحث العلمي في حد ذاته كقلة المراجع وضعف التمويل والدعم للبحوث العلمية.

إن هذه النتائج تفسر رغبة هؤلاء من الكفاءات العلمية بالهجرة بهدف الإسهام العلمي وتحقيق ذواتهم في البحوث العلمية، كما تعكس كذلك عامل رئيسي يفسر نسبة 60% الذين لم ينجزوا بحث علمي في الجزائر، بأن أسباب الهجرة تعدت عامل الظروف المرتبطة بالبحث العلمي كسبب أساسي للهجرة فقد تعددت العوامل إلى العامل المادي الاقتصادي والهروب من الظروف الاجتماعية السلبية وكذا البحث عن تحقيق المكانة الاجتماعية في بلد المهجر.



الشكل رقم (14): يوضح مدى حصول كفاءات العائدة من الهجرة على تسهيلات البحث في المهجر.

الجدول رقم (62): يبين تقييم الكفاءات العائدة من الهجرة لأنفسهم في بلاد المهجر

النسبة المئوية %	التكرارات	ماذا تعتبر نفسك في بلاد المهجر
06.7%	01	إنسان مبدع
80%	12	إنسان عادي
13.3%	02	إنسان فاشل
100%	15	المجموع

يتضح من الجدول أن أغلبية مفردات العينة من الكفاءات الجزائرية العائدة من الهجرة يعتبرون أنفسهم أناساً عاديين بنسبة تقدر بـ 80%، تلتها نسبة 13.3% لمن يعتبرون أنفسهم أناس فاشلين، في حين من يرون أنفسهم في بلاد المهجر أناساً مبدعين وقدرت بنسبتهم بـ 06.7%.

يتضح من النتائج الإحصائية أن أغلبية مفردات العينة يعتبرون أنفسهم أفراد عاديين في حياتهم ويحملون تقييماً مقبولاً اتجاه ذواتهم هذا التقييم ناتج عن تقارب ظروفهم الاقتصادية من راتب من العمل وظروف العمل وكذا ظروف البحث العلمي مع أغلبية الفئات الاجتماعية بما فيهم الباحثين والكفاءات

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

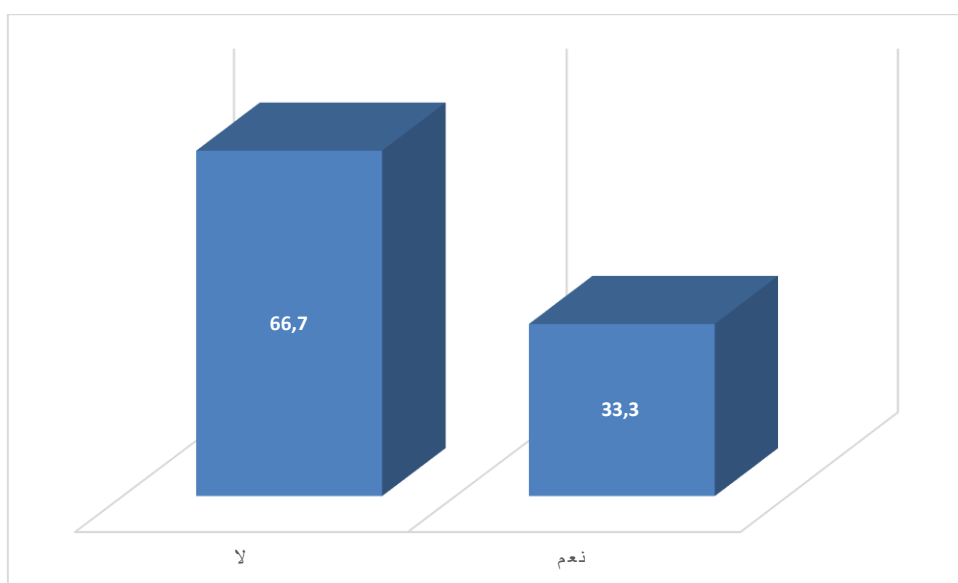
العلمية، كما يرتبط هذا التقييم كذلك بالمكانة الاجتماعية لهؤلاء مقارنة بمكانة أمثالهم في بلاد المهجر ما جعلهم لا يعتبرون أنفسهم أناسا مبدعون.

الجدول رقم (63): يبين وضعية البحث العلمي في الجزائر وخدمته لطموحات الباحث

المجموع		سيء		مقبول		جيد		تقييم النشاط العلمي في الجزائر خدمة البحث في الجزائر لطموحات الباحث
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
%26.7	04	%00.0	00	%26.7	04	%00	00	نعم
%73.3	11	%26.7	04	%46.7	07	%00	00	لا
%100	15	%26.7	04	73.3%	11	%00	00	المجموع

يوضح الجدول تقييم مفردات العينة لنشاطهم العلمي في الجزائر انطلاقا من رؤيتهم لدرجة خدمة واقع البحث في الجزائر لطموحاتهم فجاءت النتائج كالتالي: أغلبية مفردات العينة يرون أن البحث العلمي في الجزائر لا يخدم طموحات الباحث وكانت نسبتهم بـ 73.3% وقسمت هذه النسبة بين من يعتقدون أن النشاط العلمي في الجزائر مقبول بنسبة 46.7%، و 26.7% لمن يقيمون واقع البحث في الجزائر بأنه وضع سيء، أما من يعتبرون البحث العلمي في الجزائر يخدم طموحاتهم العلمية في الجزائر لهذا اعتبروا أن النشاط العلمي في الجزائر مقبول وقدرت نسبتهم بـ 26.7%

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة



الشكل رقم (15): يوضح النشر العلمي للكفاءات العائدة من الهجرة بالجزائر

الجدول رقم (64): يبين رضا الباحثين عن واقع البحث في الجزائر

النسبة المئوية	التكرارات	الرضا عن واقع البحث في الجزائر
26.7	04	نعم
73.3	11	لا
100	15	المجموع

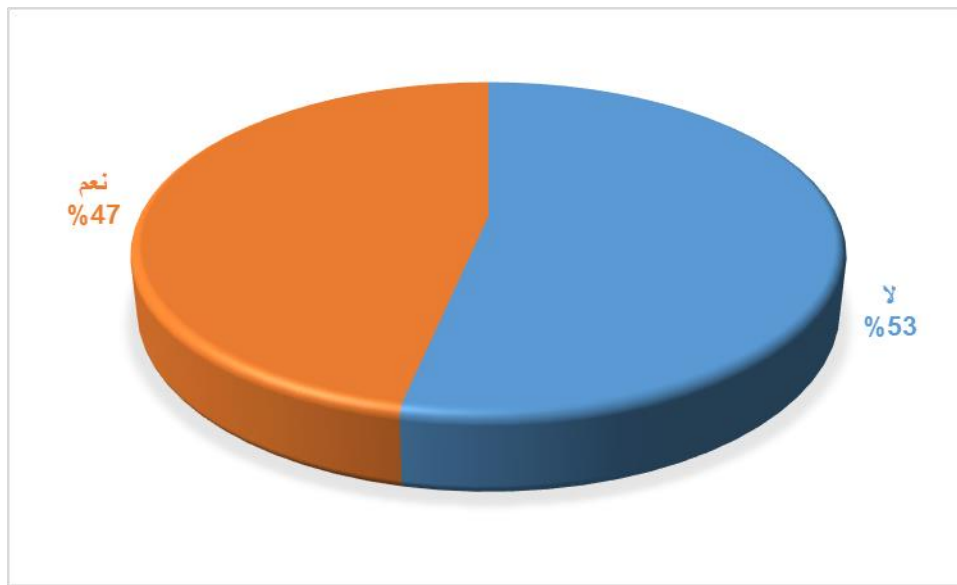
يبين الجدول أعلاه إجابات المبحوثين من الكفاءات الجزائرية العائدة من الهجرة حول درجة رضاهم عن واقع البحث في الجزائر خاصة وأنهم سبق لهم أن اطلعوا على واقع البحث في البلدان التي هاجروا إليها سابقا، وانطلاقا من هذا كانت إجابات المبحوثين إذا صرح الأغلبية بعدم رضاهم عن واقع البحث العلمي في الجزائر وقدرت نسبتهم بـ 73.3%، في حين صرحت النسبة المتبقية والمقدرة في الجدول الإحصائي بـ 26.7%، وهي النسبة التي تمثل أقل من ثلث مجموع مفردات العينة الممثلة للكفاءات العائدة من الهجرة.

إن هذه التصريحات تعكس الواقع الضعيف للبحث في الجزائر في نظر كفاءاتها من جهة، ومن جهة ثانية تشير إلى وجود أسباب متعلقة بالجوانب الاجتماعية كالعوامل الأسرية، والاقتصادية والثقافية، والإدارية كعدم القدرة على الاستقرار في بلاد المهجر لأسباب تتعلق بوثائق الإقامة ومدتها، إذ أن عامل

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

الهجرة وأسلوبها كحصول فئة لا بأس بها من المبحوثين على منح من طرف الدولة أو الهجرة بعد الحصول على مساعدة من طرف الأهل والأصدقاء في المهجر، كل هذه العوامل تحتم على المهاجرين الإقامة المؤقتة في بلاد المهجر مما اضطرهم فيما بعد للعودة إلى بلدهم الأم أي إلى بلدهم الجزائر بعد عجزهم على تسوية وضعيتهم فيما يخص الإقامة ببلد المهجر.

والشكل الموالي يوضح مدى وجود حرية فكرية في الجزائر من وجهة نظر الكفاءات العائدة من الهجرة.



الشكل رقم (16): يوضح رأي مفردات العينة في مدى وجود حرية فكرية في الجزائر

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

رابعاً: تأثير العولمة وانعكاساتها على هجرة الرأسمال الفكري الجزائري

الجدول رقم (65): يوضح سبب اختيار الكفاءات الجزائرية لبلد الهجرة

بلد الهجرة	مصر		فرنسا		تركيا		كندا		إنجلترا		ألمانيا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
فرص عمل أفضل	00	00	01	6.7	00	00	00	00	00	00	00	00	01	6.7
احترام العقل والفكر والإنسان	00	00	05	33.3	00	00	00	00	00	00	01	6.7	06	40
الأصدقاء وشبكات عائلية	00	00	01	6.7	00	00	01	6.7	00	00	00	00	02	13.3
سهولة الهجرة	01	6.7	03	20	01	6.7	00	00	00	00	00	00	04	26.7
الاستقرار والأمن الاجتماعي	00	00	00	00	00	00	00	00	01	6.7	01	6.7	02	13.3
المجموع	01	6.7	10	66.7	01	6.7	01	6.7	01	6.7	02	13.3	15	100

يوضح الجدول أن أغلب مفردات العينة هاجروا نحو فرنسا بنسبة تقدر بـ 66.7% وتوزعت بنفس النسبة والمقدرة بـ 06.7% على باقي البلدان والمتمثلة في: مصر، تركيا، كندا، إنجلترا وألمانيا.

ويتضح كذلك من الجدول أن أغلبية مفردات العينة هاجروا إلى فرنسا نتيجة مجموعة من العوامل المترابطة وأهمها ما صرح به أغليبيتهم بأنهم اختاروا بلد الهجرة فرنسا لسبب احترام العقل والفكر والإنسان بنسبة تقدر بـ 33.3% من المجموع الكلي لمفردات العينة، ثم لسبب سهولة الهجرة بنسبة 20% كعاملين أساسيين، أما باقي النسب 6.7% تمثل أسباب مختلفة للهجرة تعددت بنفس النسبة بين: الاستقرار والأمن الاجتماعي في كل من بلدي الهجرة إنجلترا وألمانيا، وسهولة الهجرة إلى كل من مصر تركيا، وعامل وجود شبكات العائلة والأصدقاء في كل من فرنسا وكندا بنفس النسبة أي 6.7%، ثم عامل احترام العقل والفكر والإنسان في ألمانيا بنسبة 6.7%، وعامل وجود فرص عمل أفضل في فرنسا بنسبة 6.7% كذلك.

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

لقد تعددت أسباب اختيار بلد الهجرة لدى مفردات عينة الكفاءات العائدة من الهجرة حسب ما يبينه الجدول الإحصائي حيث مثلت أعلى نسبة بالجدول والمقدرة بـ 40% الذين اختاروا بلد الهجرة لسبب احترام العقل والفكر والإنسان في البلدان المستقبلية والأکید أن فئة ذوي الكفاءة والمتقنين تسعى باستمرار لاكتساب المكانة والتقييم والدعم العلمي والفكري الذي تستحقه، ومن ناحية أخرى اعتبرت الكفاءات أن عامل سهولة الهجرة كان وراء اختيارهم لبلد الهجرة إذ قدرت نسبتهم بـ 33.3% والمقصود بسهولة الهجرة هنا كل ما يخص سهولة الإجراءات الإدارية وكذلك يسر التكاليف المادية المرتبطة بالهجرة.

أما نسبة 13.3% فلقد مثلت الذين اختاروا بلد الهجرة بسبب وجود شبكات عائلية أو شبكات الأصدقاء التي أدت بهم لاختيار هذا البلد كوجهة دون غيره من البلدان، في حين مثلت نسبة 6.7% الكفاءات الجزائرية الذين اختاروا بلد الهجرة لاعتبار الأمن والاستقرار الاجتماعي، وبنفس النسبة المئوية مثل عامل فرص العمل الأفضل في بلد الهجرة كعامل من عوامل اختيار بلد الهجرة.

من هنا يمكن القول أنه رغم تنوع أسباب اختيار بلد الهجرة كوجهة للهجرة إلا أن أغلب مفردات العينة تم استقطابهم من خلال المكانة الاجتماعية والعلمية الجيدة للكفاءات في البلدان المقصودة التي اطلعوا عليها من خلال والتي افتقدوا إليها في بلادهم الأم الجزائر.

الجدول رقم (66): تأثير الشركات العالمية على التفكير في الهجرة:

النسبة المئوية%	التكرارات	تأثير الشركات العالمية على التفكير في الهجرة
06.7%	01	نعم
93.3%	14	لا
100%	15	المجموع

إن الهدف من هذا الجدول هو معرفة مدى تأثير الشركات العالمية على تفكير مفردات العينة بالهجرة خارج الجزائر واتجاههم نحو بلد الهجرة باعتبار هذه الشركات إحدى مظاهر العولمة الاقتصادية والتي تعد من العوامل المحفزة لحركة رؤوس الأموال واليد العاملة المؤهلة أو هجرة ذوي الكفاءات.

وبعد استجواب مفردات العينة الذين هاجروا عن مدى تأثرهم بالشركات العابرة للقرارات على قرارهم بالهجرة صرح أغلبهم بأنهم لم يتأثروا بالشركات العالمية أثناء اتخاذهم قرار الهجرة وقدرت نسبتهم بـ 93.3%

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

من مجموع مفردات العينة، في حين قدرت نسبة 6.7% الذين صرحوا باتخاذهم لقرار الهجرة نتيجة تأثرهم بنشاط الشركات المتعددة الجنسيات.

الجدول رقم (67): يوضح آراء مفردات العينة حول اندماج الجزائر ضمن نظام العولمة:

هل الجزائر مندمجة ضمن نظام العولمة	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم	00	00.0%
إلى حد ما	08	53.3%
لا	07	46.7%
المجموع	15	100%

يمكن اعتبار أي دولة بأنها مندمجة ضمن نظام العولمة بالاستناد لمجموعة من المظاهر أهمها الثروة العلمية والتكنولوجية، التكتلات الإقليمية كالاندماج في الأسواق العالمية، ومنظمات التجارة الدولية، الشركات العالمية وزيادة حركة التجارة والاستثمار العالميين.

وقد صرح أغلب مفردات العينة بالاندماج الجزئي للجزائر ضمن نظام العولمة إذ قدرت نسبتهم بـ 53.3%، في حين اعتبرت نسبة 46.7% أن الجزائر غير مندمجة ضمن نظام العولمة.

الجدول رقم (68): يوضح رأي الكفاءات العائدة من الهجرة في مدى قدرة الجزائر على تبني اقتصاد المعرفة:

مدى قدرة الجزائر على تبني اقتصاد المعرفة	التكرارات	النسبة المئوية%
لها القدرة على تبني اقتصاد المعرفة	05	33.3%
بصدد تبني اقتصاد المعرفة	06	40.0%
ليس لها القدرة على تبني اقتصاد المعرفة	04	26.7%
المجموع	15	100%

إن الهدف من هذا الجدول الإحصائي معرفة وجهة نظر الكفاءات الجزائرية العائدة من الهجرة حول مدى قدرة الجزائر على تبني اقتصاد المعرفة علما أن اقتصاد المعرفة يعني اعتماد المعرفة وإنشاء واستثمار المعرفة كسبيل في خلق الثروة أي اقتصاديات يحركها الإنتاج والتوزيع واستخدام المعرفة والمعلوماتية، وتتميز بزيادة التغيرات التكنولوجية التي تعمل على زيادة الإنتاجية وتطويرها، كما يعني القدرة على الابتكار

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

وإيجاد منتجات فكرية معرفية جديدة لم تكن تعرفها الأسواق من قبل، وهو اقتصاد مفتوح لا توجد فيه فواصل زمنية أو عقبات مكانية، أي اعتماد المعارف التي تنتجها الأدمغة والكفاءات كأساس لتطوير الاقتصاديات، ومن هنا جاءت إجابات المبحوثين متقاربة غير أن اعتبار الجزائر بصدد تبني اقتصاد مبني على المعرفة جاء في مقدمة الإجابات بنسبة مئوية تقدر بـ 40%، تلتها نسبة الكفاءات الذين اعتبروا أن الجزائر لها القدرة اللازمة لتبني اقتصاد المعرفة وهي 33.3%، وآخر نسبة والمقدرة بـ 26.7% مثلت إجابات الذين اعتبروا الجزائر ليس لها القدرة على تبني اقتصاد المعرفة.

خامسا: يبين تقييم مفردات العينة لمجهودات الدولة في استقطاب الكفاءات المهاجرة والحفاظ عليها.

الجدول رقم (69): يوضح نوع المشروع الاستثماري للكفاءات العائدة في بلدهم الجزائر

نوع المشروع			مشروع تجاري		مخبر علمي		مشروع تعليمي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	0	00%	4	26.7%	2	13.3%	2	13.3%	8	53.3%
لا	7	46.7%	0	00.0%	0	00.0%	0	00.0%	07	46.7%
المجموع	7	46.7%	4	26.7%	2	13.3%	2	13.3%	15	100%

نوضح النتائج الإحصائية أن أغلبية مفردات العينة من الكفاءات العائدة من الهجرة لديهم مشروع استثماري بالجزائر وقدرة نسبة هؤلاء بـ 53.3%، قسمت هذه النسبة بين:

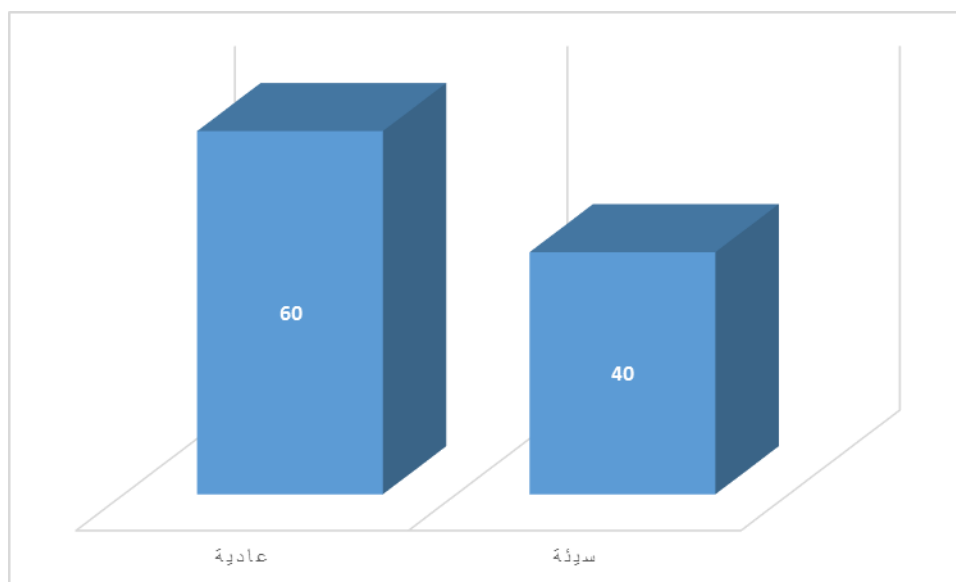
- 26.7% من لديهم مشروع تجاري بالجزائر.
- 13.3% من لديهم مخبر علمي كمشروع استثماري بالجزائر.
- 13.3% لديهم مشروع تعليمي بالجزائر.

في حين نسبة 46.7% مثلت الكفاءات العائدة من الهجرة والتي لا تمتلك مشروع تستثمر فيه ببلدها الجزائر.

ويمكن إرجاع هذه النتائج إلى تقييم الكفاءات الجزائرية للحالة الاقتصادية بالجزائر حيث 60% منهم اعتبروا الحالة الاقتصادية عادية، والنسبة المتبقية والمقدرة بـ 40% اعتبرت الحالة الاقتصادية سيئة.

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

كما تفسر هذه النتائج أيضا بالاستناد لإجابة الباحثين حول مدى وجود ثقافة استثمار في الجزائر مقارنة بالشركات العالمية إذ كانت إجاباتهم كالتالي: 93% اعتبروا أن الجزائر لا تمتلك ثقافة استثمار ترقى لما هو مطلوب عالميا، والنسبة المتبقية والمقدرة بـ 7% اعتبرت أن هناك ثقافة استثمار بما يتناسب مع هو مطلوب عالميا وما تتبناه الشركات العالمية، وهذا ما يوضحه الشكلان المواليان:



الشكل رقم (17): يوضح تقييم الكفاءات الجزائرية للحالة الاقتصادية بالجزائر

الجدول رقم (70): يبين تقييم مفردات العينة لمجهودات الدولة في تطوير البحث العلمي ودعم الباحثين:

المجموع		نعم		لا		مدى وجود دعم للبحث والتطوير
						الحصول على منح للبحث العلمي
%	ك	%	ك	%	ك	نعم
20%	03	6.7%	01	13.3%	02	نعم
80%	12	53.3%	08	26.7%	04	لا
100%	15	60%	09	40%	06	المجموع

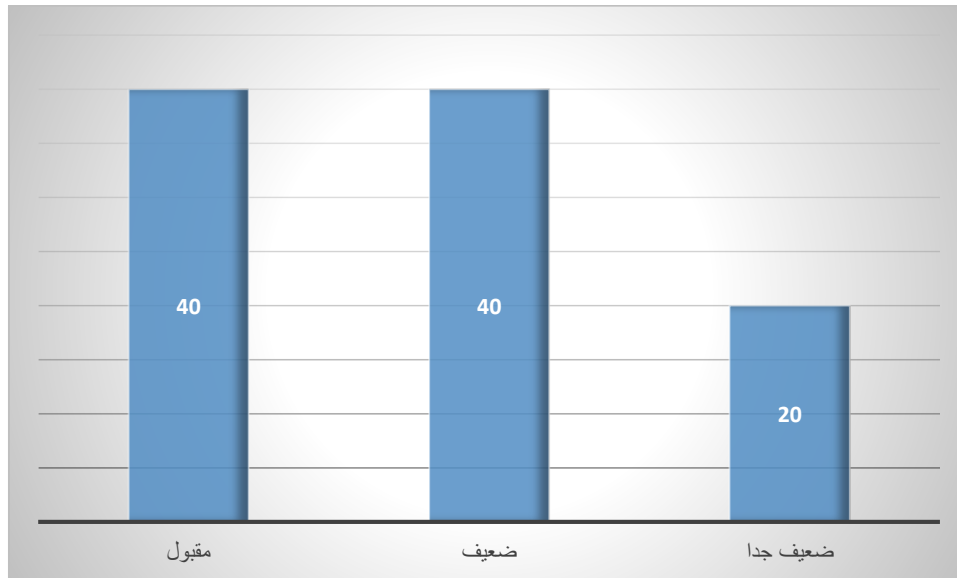
يهدف هذا الجدول إلى تقييم مجهودات الدولة فيما يتعلق بتطوير البحث العلمي ودعم الباحثين بالاستناد إلى متغير مدى حصولهم على منح للبحث العلمي فجاءت إجابات أغلبية مفردات العينة أنهم لم يتحصلوا على منح تخصص البحث العلمي وقدرت نسبتهم بـ 80% من مجموع مفردات العينة الممثلة للكفاءات

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

الجزائرية العائدة من الهجرة، في حين مثلت نسبة الكفاءات الذين صرحوا بحصولهم على منح تخص البحث العلمي قدرت نسبتهم بـ 20%، كما أن أغلبية مفردات العينة يعتبرون أن هناك دعم للبحث والتطوير وقدرت نسبتهم بـ 60% .

يتضح من الإجابات أن مفردات العينة لا يربطون درجة دعم الجزائر للبحث والتطوير بعامل حصولهم على منح فردية أثناء قيامهم بالبحوث العلمية ففي الحقيقة تتعدد معايير الحكم على الدعم للبحث العلمي في الجزائر فبالإضافة إلى المنح هناك معيار مناخ النشر واستغلال البحوث في تطوير مختلف القطاعات، وكذلك الحرية الفكرية والأهم تقييم مستوى واقع البحث والتطوير في الجزائر بمثيلاتها في البلدان الأجنبية أو البلدان التي قصدها المبحوثين وعاشوا ظروف البحث بها وأقاموا مقارنات يقيمون من خلالها مستوى البحث العلمي المحلي ودرجة اهتمام الدولة ممثلة في مؤسساتها بتطويره والارتقاء به.

والشكل الموالي يوضح تقييم الكفاءات العائدة من الهجرة لواقع البحث العلمي في الجزائر باعتبارهم عاشوا ظروف البحث المحلية وفي البلدان التي سبق وأن هاجروا إليها، فيوضح أن أغلبية مفردات العينة اعتبروا أن البحث العلمي يتراوح وضعه من المقبول بنسبة 40% إلى الضعيف بنسبة 40% كذلك، ثم الضعيف جدا بنسبة 20% من مجموع إجابات مفردات العينة.



الشكل رقم (18): يبين تقييم الكفاءات العائدة من الهجرة لواقع البحث العلمي في الجزائر

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

الجدول رقم (71): يبين مدى مساعدة الوسط العلمي في الجزائر على البحث العلمي:

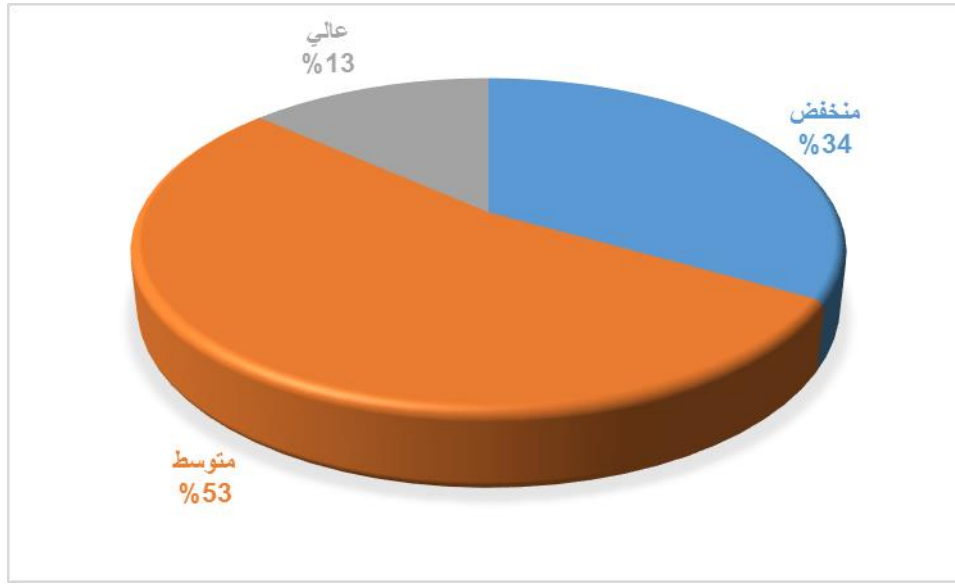
النسبة المئوية%	التكرارات	مساعدة الوسط على البحث
06.7%	01	نعم
93.3%	14	لا
100%	15	المجموع

لقد بين الجدول الإحصائي أعلاه بأن الوسط في الجزائر لا يساعد على إجراء البحوث العلمية من خلال إجابات أغلبية مفردات العينة إذ قدرت نسبة هؤلاء بـ 93.3% من مجموع مفردات العينة الكلية الممثلة للكفاءات الجزائرية العائدة من الهجرة، وهي نسبة متقاربة مع وجهة نظر الكفاءات المهاجرة والمستقرة بالخارج والتي وضعنا سابقا أنها تقدر بـ 94%، في حين اعتبر الأقلية بأن الوسط العلمي في الجزائر مساعد على إجراء البحوث العلمية و قدرت نسبة هؤلاء بـ 06.7% من مجموع مفردات العينة.

إن المناخ العلمي الجيد يقاس بالاستناد لوجود مخابر للبحث العلمي، نسبة المنشورات العلمية دوريا وسنوياً، جودة البحوث العلمية، دعم البحوث والباحثين، وفي هذا السياق يعتبر تصريح مفردات العينة بأن الوسط غير مساعد على البحوث انعكاس لتقييمهم السلبي لدعم البحوث العلمية في الجزائر وهذا ما يوضحه الشكل الموالي إذ يتضح من خلاله أن أغلبية المجيبين صرحوا بأن مستوى الإنفاق على البحث العلمي متوسط ممثلة نسبته بـ 53.3%، تلتها نسبة الذين صرحوا بأن مستوى الإنفاق على البحث العلمي في الجزائر ذو مستوى منخفض بنسبة 33.3%، في حين من يعتبرون أن مستوى الإنفاق على البحث العلمي عالي قدرت نسبته بـ 13.3%.

كما أن الشكل الموالي يوضح رأي الكفاءات التي كانت مهاجرة حول مدى وجود حرية فكرية في الجزائر فكانت النسبتين متقاربتين غير أن نسبة الذين نفوا وجود حرية فكرية في الجزائر و قدرت نسبة هؤلاء بـ 53.3% اما نسبة الذين أقرروا بوجود حرية فكرية في الجزائر قدرت نسبته بـ 46.7%.

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة



الشكل رقم (19): يوضح تقييم الكفاءات العائدة من الهجرة لمستوى الانفاق على البحث العلمي في الجزائر

الجدول رقم (72): يوضح ما الذي يجب على الجزائر أن توفر من أجل عودة كفاءاتها المهاجرة حسب رأي الكفاءات العائدة من الهجرة.

النسبة المئوية%	التكرارات	ما الذي يجب على الجزائر أن توفر من أجل عودة كفاءاتها المهاجرة
53.3%	08	تغيير الذهنات والتصورات والقيادات التي تدير الهيئات الحكومية، وتوفير الدعم والتمويل للبحوث العلمية
13.3%	02	اعطاء الاحترام للباحث
26.7%	04	توفير مناصب عمل مناسبة
06.7%	01	العدالة
100%	15	المجموع

يشرح هذا الجدول اقتراحات مفردات العينة من الكفاءات الجزائرية المهاجرة حول ما يجب على الجزائر أن توفره من أجل عودة كفاءاتها المهاجرة، وتعتبر هذه الاقتراحات على النقائص التي تعاني منها الكفاءات الجزائرية داخل بلدها الجزائر، والتي يجب على الجزائر التركيز عليها في بناء استراتيجياتها التنموية وتعزيز اقتصاداتها المبنية على مجهودات كفاءاتها بعد اكتسابها لخبرات جديدة في بلاد المهجر.

فكانت هذه الاقتراحات كالتالي:

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

- أغلبية مفردات العينة اقترحوا ضرورة تغيير الذهنيات والتصورات والقيادات التي تدير الهيئات الحكومية، وتوفير الدعم والتمويل للبحوث العلمية بنسبة 53.3% من مجموع مفردات العينة الممثلة للكفاءات العائدة من الهجرة.
- توفير مناصب عمل تتناسب مع مستويات وتخصصات الكفاءات الجزائرية وقدرت نسبة من اقترحوا هذا الاقتراح بـ 26.7% من مجموع مفردات العينة.
- أما نسبة 13.3% من مجموع مفردات العينة فقد اقترحوا ضرورة اعطاء المكانة والاحترام للباحث الجزائري اللتان يستحقهما في بلده الجزائري.
- وأخيرا نسبة 13.3% من مجموع مفردات العينة فقد اقترحوا ضرورة اعطاء المكانة والاحترام للباحث الجزائري اللتان يستحقهما في بلده الجزائر.

المبحث الرابع: تفسير ومناقشة نتائج الدراسة

أولا: النتائج على ضوء الفرضيات:

تجدر الإشارة أن عرض النتائج على ضوء الفرضيات هو في ذات الوقت يمثل إجابة على أسئلة الدراسة أي مشكلة البحث

1- اختبار الفرضية الأولى: تمثل الهجرة آلية لتحقيق التوازن الاقتصادي والمكانة الاجتماعية التي تم الافتقاد إليهما في البلد الأصل.

لقد اعتمدنا على مجموعة من الأسئلة في المحور الثاني من كلتا استمارتي البحث قصد التعرف أو الوصول إلى بعض المؤشرات التي تجيب عن الفرضية الأولى، وقد مثلت في مجموعة من الجداول البسيطة والمركبة، والتي خلصنا من خلالها إلى النتائج التالية:

- أغلبية مفردات العينة من الكفاءات الجزائرية المهاجرة سبق وأن بحثت على منصب عمل قبل الهجرة حسب ما بينه الجدول رقم (14) وقدرت نسبتهم بـ 66% من مجموع مفردات الكفاءات الجزائرية المهاجرة المستقرة في بلاد المهجر، 34% من هؤلاء قبيل طلبهم بالرفض من قبل أصحاب العمل و 29% تم قبول طلبهم للعمل، ونسبة 03% من هؤلاء تم توجيههم للمرور بمسابقة قصد الحصول على

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

عمل، أما الكفاءات العائدة من الهجرة فقد وضحت نتائج الجدول رقم (52) أن 60% منهم تقدموا بطلبات عمل قبل الهجرة وأغلبهم لم يتحصلوا على مناصب عمل في الجزائر وقدرت نسبة هؤلاء بـ 33.3%، بالرجوع إلى هذه النتائج يتضح أن هذه العوامل الاجتماعية والاقتصادية تعد من أهم العوامل الطاردة للأدمغة الجزائرية وهي غياب مناصب العمل أو عدم حصول الكفاءات على وظيفة في البلد الأم (الجزائر) مما يدفع بهم للبحث على منصب عمل مناسب في أحد البلدان المستقطبة للمهاجرين من ذوي الكفاءة.

- الأغلبية الساحقة من عينة الدراسة المتمثلة في عينة الكفاءات الجزائرية المهاجرة والمتمثلة بنسبة 96% تبين المتحصلين على منصب عمل بالمهجر، ليتضح أن أغلبية مفردات العينة قد تحصلوا على عمل في فترة لم تتجاوز سنتين من البطالة وتوضح نتائج جدول آخر أن أغلبية مفردات العينة المتحصلين على عمل في بلاد المهجر يعملون ضمن مجال يتناسب مع الاختصاص بنسبة 60% من مجموع مفردات العينة.

- إن الذين يرجعون سبب عدم حصولهم على عمل في بلدهم الجزائر قبل الهجرة إلى سبب الفساد بما في ذلك (المحسوبية، الرشوة، الابتزاز الجنسي...) كانت نسبتهم كالتالي 16%، في حين اعتبرت نسبة 11% سبب عدم حصولها على عمل يعود إلى نقص مناصب العمل المناسبة لتخصصاتهم داخل الجزائر وأيضاً نقص الاستثمارات والمشاريع التنموية بما يتلاءم مع عدد ونوعية خريجي الجامعة الجزائرية وعدم وجود تكامل بين الجامعة والنظام الاقتصادي في الجزائر.

- أغلبية مفردات العينة المهاجرين المتحصلين على عمل قبل الهجرة كانوا يشغلون مناصب تتناسب وتخصصاتهم العلمية إذ مثلت نسبتهم بـ 28% من مجموع مفردات العينة الكلية، مما يدل أن هناك عوامل أخرى دفعت بهجرة هؤلاء قد ترتبط بعامل الأجر أو عامل المكانة الاجتماعية أو عامل الرضا عن العمل. أما مفردات عينة العائدين من الهجرة فقد وضحت نتائج الجدول رقم (52) أن نسبة 33.3% تمثل الكفاءات التي لم تعمل ضمن مجال تخصصها، ونسبة 26.7%. مثلت الكفاءات الذين عملوا في مجال التخصص بنسبة وهذه النتائج تؤكد أهم عامل للهجرة وهو البطالة بعد التخرج وكذلك العمل في غير التخصص العلمي نتيجة غياب الربط بين الجامعة والسياسات الاقتصادية وعالم الشغل.

- أغلبية مفردات العينة يصفون حالتهم الاجتماعية قبل الهجرة بالحالة المقبولة ومثل هؤلاء نسبة

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

68%، ونصف مفردات العينة من الكفاءات الجزائرية المهاجرة هاجرت من أجل تحقيق المكانة الاجتماعية وهي نسبة لا يستهان بها إذ أن هذه النسبة تمثل أهم العوامل الطاردة للكفاءات الجزائرية فغالبا ما يبحث المهاجر عن تحقيق المكانة الاجتماعية التي افتقد لها داخل وطنه الأم. كما مثل عامل الهروب من البطالة نسبة 28% من إجمالي مفردات العينة. كذلك أن أغلبية مفردات العينة من الكفاءات المهاجرة كانت هجرتها بسبب ضرورة تحسين المستوى المعيشي بما يمثل نسبة 61% من مجموع مفردات العينة في حين استبعد باقي مفردات العينة تحسين المستوى المعيشي كسبب وراء هجرتهم ومغادرة بلدانهم، أما فيما يخص عامل البحث والتطوير العلميين فإن أغلب مفردات العينة يعتبرون وضعية البحث العلمي والتطوير سبب أساسي وراء هجرتهم بنسبة تقدر بـ 55%.

- ويتضح أيضا أن أغلب المفردات في العينة من الكفاءات الجزائرية العائدة من الهجرة قد هاجرت من أجل البحث والتطوير العلميين وهي نسبة لا يستهان بها إذ أن هذه النسبة تقدر بـ 73% ، كما مثل عامل تحسين المستوى المعيشي نسبة 33.3% من إجمالي مفردات العينة، تلتها نسبة 20% الذين هاجروا بهدف تحسين المكانة الاجتماعية، ثم نسبة 13.3% لمن هاجروا بهدف الهروب من البطالة في البلد الأصل الجزائر، فمن هذا نجد أن عامل البحث والتطوير أهم عامل أثر على هجرة الكفاءات الجزائرية وهو السبب ذاته الذي أدى لعودتهم بعد تحقيقه في بلد المهجر، كما أن عامل تحسين الظروف المعيشية وتحقيق المكانة الاجتماعية أثروا كذلك بنسب متفاوتة، إذ يتبين أن أغلب مفردات العينة العائدة من الهجرة هم من ذوي الحالة المعيشية المتوسطة، ثم ذوي الحالة المعيشية الجيدة، ونسبة قليلة من ذوي الحالة الاجتماعية السيئة.

- وضحت النتائج الإحصائية أن الهدف الذي كانت تسعى الكفاءات الجزائرية لتحقيقه من خلال عملها ببلاد المهجر قبل عودتها من الهجرة منحصر في تحقيق الأهداف الشخصية وقد مثلت نسبتهم 53.3%.

- أغلبية مفردات العينة والمقدرة نسبتهم بـ 81% صرحوا بأن العمل الممارس يتناسب مع الجهد المبذول، كما أن أغلبهم راضين بصفة متوسطة عن عملهم بنسبة مقدرة بـ 55%، ونسبة 36% المهاجرين المتحصلين عن عمل ببلاد المهجر والذين صرحوا برضاهم بشكل كبير عن العمل الممارس ببلاد المهجر، كما أنهم يعملون بغرض تحقيق أهداف شخصية فقط من دون وجود هدف لتحقيق التنمية الاجتماعية

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

والاقتصادية ببلاد المهجر وقد قدرت نسبتهم بـ 64% من مجموع مفردات العينة المدروسة.

- أما عينة الكفاءات الجزائرية التي كانت قد هاجرت وهي حاليا متواجدة بالجزائر فقد صرح أغلبيتهم بأن العمل الذي تحصلوا عليه في بلاد الهجرة هو عمل حسن من ظروفهم المعيشية بنسبة 60% من مجموع هؤلاء، ونسبة 53.4% للذين صرحوا برضاهم عن الأجر الذي كانوا يتقاضونه من عملهم بالمهجر، و13.3% صرحوا بأنهم كانوا راضين جدا عن عملهم بالمهجر.

من هذا نجد أن تعقد المشاكل الاجتماعية وصعوبات ظروف الحياة، من العوامل التي تؤدي إلى دفع الشباب بما في ذلك الكفاءات العلمية إلى التفكير في الهجرة، كما يهاجر هؤلاء إلى حيث تثمن جهودهم، ويجدون العناية والتقدير والاحترام، إلى جانب الإمكانيات المادية التي لم يحصلوا عليها في وطنهم، وهذا ما يؤكد الفرضية القائلة: تمثل الهجرة آلية لتحقيق التوازن الاقتصادي والمكانة الاجتماعية التي تم الافتقاد إليهما في البلد الأصل.

2- اختبار الفرضية الثانية: هناك ارتباط بين هجرة الرأسمال الفكري الجزائري والواقع السلبي للبحث والتطوير في الجزائر

- أكثر من نصف مفردات العينة بأنهم لم يقوموا بعمل علمي داخل الجزائر حيث قدرت نسبة هؤلاء بـ 59% من مجموع مفردات العينة.
- أكدت نسبة 41% من مجموع مفردات العينة بأنها قد واجهت صعوبات أثناء قيامهم ببحث علمي في الجزائر تعددت هذه الصعوبات بين الصعوبات البيروقراطية والعوائق الإدارية أي مشاكل التسيير الروتيني والبيروقراطية، وبين عوائق تتعلق بنقص المراجع وغياب تمويل البحث العلمي.
- عينة الكفاءات العائدة من الهجرة صرحت بأن الأغلبية لم يقوموا ببحث علمي ولم تعترضهم لذلك صعوبات تخص البحث العلمي وقد قدرت نسبة هؤلاء بـ 60%، في حين قدرت نسبة الذين أنجزوا بحث علمي بالجزائر بـ 40% مثل منها الذين واجههم صعوبات أثناء قيامهم ببحوثهم العلمية نسبة 26.7%، أما النتائج التي تتعلق بالكفاءات العائدة من الهجرة الحاصلة على تسهيلات البحث في بلاد المهجر فقد قدرت نسبتهم بـ 60%.
- الأقلية القليلة من مجموع مفردات العينة تحصلوا على منح ومساعدات حددها هؤلاء في برامج

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

البحوث الوطنية والتربصات وجاءت نسبتهن كالتالي: 15% من مجموع العينة الكلية، في حين نسبة 85% والتي تمثل أغلبية مفردات العينة لم يتحصلوا على مساعدات ومنح تخص القيام ببحث علمي من قبل الدولة الجزائرية، وحسب النتائج أيضا صرحت الكفاءات الجزائرية بالخارج أنها تحس بتقدير الذات والرضا عن النفس وهذا ما فسرت إجاباتهم فأغلبية مفردات العينة من الكفاءات الجزائرية يعتبرون أنفسهم أناسا عاديين بنسبة تقدر بـ 52%، تلتها نسبة 47% لمن يرون أنفسهم في بلاد الهجرة أناسا مبدعين ، في حين أغلبية مفردات العينة من الكفاءات الجزائرية العائدة من الهجرة اعتبروا أنفسهم أناسا عاديين بنسبة تقدر بـ 80%، تلتها نسبة 13.3% لمن يعتبرون أنفسهم أناس فاشلين، في حين من يرون أنفسهم في بلاد المهجر أناسا مبدعين وقدرت بنسبتهم بـ 06.7%.

- في حين صرح المبحوثين أن أغلبهم قد تحصلوا على تسهيلات تخص البحث والتطوير في بلاد المهجر بنسبة تقدر بـ 57% من مجموع مفردات العينة الكلية، وتتمثل هذه التسهيلات كما صرح به هؤلاء في البيئة المناسبة للبحث العلمي من تشجيع وتمويل، كما صرح ما نسبته 70% من الكفاءات المهاجرة لم تواجههم صعوبات تخص البحث والتطوير في البلدان المهاجر إليها.

- أغلبية مفردات عينة الكفاءات المهاجرة يقيمون واقع البحث العلمي في الجزائر بأنه ضعيف وضعيف جدا بنسبة 39%، ونسبة 33% على التوالي. هذا التقييم لواقع البحث العلمي في الجزائر جاء نتيجة معايشة مفردات العينة لواقع البحث العلمي في الجزائر من جهة وواقع البحث العلمي في البلدان المهاجر إليها أو البلدان المروج لواقع البحث العلمي فيها بأنه واقع إيجابي عبر وسائل الإعلام والاتصال في ظل العولمة الإعلامية والاحتكاك المعرفي الناتج عنها، واعتبر أغلبية مفردات العينة من الكفاءات العائدة من الهجرة أن البحث العلمي في الجزائر لا يخدم طموحات الباحث وكانت نسبتهن بـ 73.3% وهي نفس النسبة لمن يقيمون النشاط العلمي في الجزائر بالمقبول.

- نسبة الباحثين الجزائريين المهاجرين الذين قاموا بالنشر العلمي في البلدان المهاجر إليها هي نسبة مقبولة إلى حد كبير خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار عدد الأعمال العلمية التي قام بها هؤلاء، إذ أن نسبة 40% من مجموع مفردات العينة قاموا بالنشر العلمي في البلدان المهاجر إليها، أغلبهم نشروا ما بين عمل علمي واحد إلى 05 أعمال علمي بنسبة تقدر بـ 29%.

- أما الكفاءات العائدة من الهجرة فقد كانت نسبة الذين قاموا بالنشر في بلدهم الجزائر تمثل نسبة 33.3%، في حين قدرت نسبة الذين لم يقوموا بالنشر بنسبة 66.7%. وقد صرح أغلبية الكفاءات العائدة

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

من الهجرة بعدم رضاهم عن واقع البحث العلمي في الجزائر وقدرت نسبتهم بـ 73.3%.

- من وجهة نظر الكفاءات العائدة من الهجرة لا توجد حرية فكرية في الجزائر وقدرت نسبة الذين صرحوا بهذا بـ 53% .

كل هذه النتائج السابقة تؤكد الفرضية التي تم طرحها في بداية دراستنا والقائلة:

- هناك تأثير للواقع السلبي للبحث والتطوير في الجزائر على هجرة الرأسمال الفكري الجزائري خاصة إذا تمت مقارنتها بالواقع الإيجابي للبحث والتطوير بالدول المهاجر إليها، أي أن الواقع السلبي للبحث والتطوير في الجزائر من أهم العوامل الطارئة للكفاءات الجزائرية باتجاه الدول المشجعة للبحث والتطوير والمستثمرة في المعرفة.

3- اختبار الفرضية الثالثة: هناك تأثير للعولمة وانعكاساتها على هجرة الرأسمال الفكري الجزائري من خلال توسيع نطاق الاتصالات والاستثمارات والتبادل البشري بين الدول.

- تعكس جليا تأثير العولمة وانعكاساتها على هجرة ذوي الكفاءة من خريجي الجامعات الجزائرية وذلك من خلال إتباع الكفاءة الجزائرية لأساليب وطرق تسهل عليها الدخول لبلد الهجرة، ولعل وسائل الإعلام والاتصال كإحدى متطلبات العولمة وآلياتها مهدت الطريق لهؤلاء وسهلت عليهم التواصل مع بلدان المستقبل قصد الحصول على منحة دراسية أو الحصول على عقود عمل مع مؤسسات عالمية سواء كانت تعمل ضمن مجال اقتصادي أو في مجال المعرفة ما يعكس كذلك أهم آثار العولمة والتي ساهمت في توسيع نطاق التبادل البشري بين الدول.

- لقد مثلت نسبة 28% الكفاءات الذين هاجروا عن طريق منحة دراسية حيث قام هؤلاء بتسوية وضعيتهم كمهاجرين خلال فترة حصولهم على المنحة الدراسية ليستقروا بعدها في تلك البلدان، أما نسبة 24% تمثل المهاجرين عن طريق رحلة سياحية مهدت لاستقرارهم في بلاد المهجر. وفي الأخير نسبة 18% الكفاءات الذين تحصلوا على عقد عمل قبل الهجرة ساعدهم على الهجرة والاستقرار في بلاد المهجر، وهي نسبة لا بأس بها تعكس جانب من جوانب العولمة ألا وهو عامل الاتصال الذي ساعد في تواصل الكفاءات بمؤسسات العمل بالخارج والحصول على عقود عمل قبل الهجرة وكذلك تعكس التقدم الاقتصادي الذي تتميز به بلدان الهجرة مقارنة ببلد الأصل مما يجعلها تمثل عامل استقطاب للكفاءات

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

الجزائرية، فبالرغم من تنوع أسباب اختيار بلد الهجرة كوجهة للهجرة إلا أن أغلب مفردات العينة تم استقطابهم من خلال المكانة الاجتماعية والعلمية الجيدة للكفاءات في البلدان المقصودة التي اطلعوا عليها من خلال وسائل الإعلام والتواصل بين الأفراد.

- أكبر نسبة من الكفاءات المهاجرة هي نسبة الكفاءات المتخرجة ما بين سنتي (2007-2016) إذ مثلت نسبتهم بـ 56% وهي تمثل أغلبية الكفاءات المهاجرة، تلتها مباشرة نسبة 32% وهي تمثل الكفاءات الجزائرية المتخرجة ما بين سنتي (1997-2006)، من جهة ثانية يوضح الجدول أن أغلبية الكفاءات الجزائرية من العينة المدروسة مثلت الكفاءات المهاجرة ما بين سنتي (2006-2016) بنسبة 75%، وهذا يوضح جليا أن أغلبية الكفاءات المهاجرة هم المتخرجين في العشر سنوات الأخيرة وهذا يعكس تزايد هجرة الأدمغة الجزائرية من سنة إلى أخرى، ويمكن تفسير هذه النتائج بالعامل المعلوماتي الذي ساهم في هجرة هؤلاء نتيجة اطلاعهم على المستجدات العالمية والإغراءات الخارجية التي تروج لها الدول المستقطبة من جهة، وتدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية المحلية التي مثلت عوامل طاردة نتيجة مقارنة المهاجر لوضعيته الداخلية بأمثاله من الكفاءات على مستوى العالمي من جهة أخرى.

- إن أغلبية مفردات العينة المهاجرين يقرون بعدم وجود دعم للبحث والتطوير في الجزائر مقارنة ببلدان العالم بنسبة تقدر بـ 82% من مجموع مفردات العينة.

- أغلبية مفردات العينة المهاجرين بنسبة 65% اعتبرت أن البحث العلمي في الجزائر غير مواكب لمتطلبات البحث العلمي في باقي دول العالم المتقدمة معرفيا، تلتها نسبة 34% من مجموع مفردات العينة اعتبروا أن الجزائر سائرة في طريق مواكبة المتطلبات العالمية للبحث العلمي، هذه النتائج تعكس واقع البحث العلمي والتقدم المعرفي في الجزائر والمنخفض مقارنة بباقي دول العالم المتقدمة معرفيا.

- صرح أغلبية مفردات العينة بأن وضعية البحث العلمي في الجزائر لا تخدم طموحاتهم في ظل العولمة وقدرت نسبة هؤلاء بـ 94% وهي نسبة كبيرة جدا تعكس عدم رضا هؤلاء عن واقع البحث العلمي داخل الجزائر خاصة في ضوء وجود رغبة كبيرة وطموح عالي للبحث العلمي.

- جاءت إجابات المبحوثين من الكفاءات العائدة من الهجرة متقاربة غير أن اعتبار الجزائر بصدد تبني اقتصاد مبني على المعرفة جاء في مقدمة الإجابات بنسبة مئوية تقدر بـ 40%، تلتها نسبة الكفاءات

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

الذين اعتبروا أن الجزائر لها القدرة اللازمة لتبني اقتصاد المعرفة وهي 33.3%، وآخر نسبة والمقدرة بـ 26.7% مثلت إجابات الذين اعتبروا الجزائر ليس لها القدرة على تبني اقتصاد المعرفة.

يتضح مما سبق ذكره أن هناك تأثير كبير ومباشر للعولمة من خلال آلياتها ومضامينها على هجرة الكفاءات الجزائرية إذ أنها وسعت نطاق الاتصالات وسهلت على الكفاءات الحصول على مناصب عمل تتلاءم وطموحاتهم بعد اطلاعهم على إجراءات هذه الدول وسعيهم للوصول إلى أهدافهم بعد افتقاد ذلك في بلدهم الجزائر، ومنه قد تم إثبات هذه الفرضية.

4- اختبار الفرضية الرابعة: رغم ما تبذله الجزائر من مجهودات كبيرة للاستثمار في الرأسمال الفكري ضمن برامج التكوين والتعليم لا تزال مقصرة في ضمان استقراره وفائدة لاستراتيجيات واضحة قصد الحفاظ عليه واستقطابه ضمن برامجها التنموية.

- أغلبية مفردات العينة بنسبة 53% من مجموع مفردات العينة ترغب في العودة إلى الوطن الجزائر، ونسبة 47% لا يرغبون في العودة إلى الجزائر، هذه النتائج جاءت وفقا للعديد من العوامل كالعوامل الاجتماعية مثل الروابط العائلية، الاختلاف الثقافي والتربوي، درجة تغير وتحسن الأوضاع المادية لهؤلاء المهاجرين، درجة تحسن مستواهم المعرفي، مدى رغبتهم في توظيف قدراتهم وخبراتهم في الاستثمار المعرفي والاقتصادي داخل الجزائر.

- تمثل العشرية الأخيرة سنوات وفترة عودة الكفاءات الجزائرية المهاجرة والممثلة في عينة دراستنا المكونة من 15 مفردة. وتفسير هذه النتائج بمجموعة من العوامل المختلفة التي دفعت بالكفاءات الجزائرية إلى العودة نتيجة إنهائهم لفترة الإقامة بالمهجر أو لأنهم حققوا مستوى تعليمي يضمن لهم العيش ضمن مجتمعهم الأصلي ويضمن حصولهم على وظيفة تتناسب مع ذلك، كما أن للعوامل الأسرية والاجتماعية التأثير الواضح والمباشر على عودة الكفاءات الجزائرية بالخارج، إضافة إلى أن أغلب مفردات العينة لم يتحصلوا على وظائف بالمهجر وقدرت نسبتهم بـ 33.3% من مجموع الكفاءات الجزائرية العائدة من الهجرة وهي أكبر نسبة.

- أغلبية مفردات العينة والمقدرة نسبتهم بـ 65% يعتبرون الحالة الاقتصادية بالجزائر سيئة وغير مشجعة على الاستثمار، في حين 28% يقيمونها على أنها عادية، مما يعكس النظرة السلبية للكفاءات

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

المهاجرة حول واقع الاستثمار ومستوى التقدم الاقتصادي في الجزائر والتي جاءت نتيجة مقارنات للوضع الاقتصادي المحلي بالدول المهاجر إليها. كما أن نسبة 81% على نسبة الكفاءات الجزائرية المهاجرة التي لا ترغب في إنشاء مشروع استثماري داخل الجزائر، وهذا يعود للعديد من العوامل المرتبطة بالبيئة الاستثمارية وكذا العوامل الشخصية المتعلقة باتجاهات الكفاءات المهاجرة نحو فكرة الاستثمار بالجزائر.

- أما نتائج المتعلقة بإجابات عينة الكفاءات العائدة من الهجرة فقد جاءت كالآتي: أغلبية مفردات العينة من الكفاءات العائدة من الهجرة لديهم مشروع استثماري بالجزائر وقدرت نسبة هؤلاء بـ 53.3%، أما فيما يخص تقييم الكفاءات الجزائرية للحالة الاقتصادية بالجزائر فقد اعتبر 60% منهم الحالة الاقتصادية عادية، والنسبة المتبقية والمقدرة بـ 40% اعتبرت الحالة الاقتصادية سيئة.

- وقد قيم هؤلاء مجهودات الدولة فيما يتعلق بتطوير البحث العلمي ودعم الباحثين، فجاءت إجابات أغلبية مفردات العينة أنهم لم يتحصلوا على منح تخص البحث العلمي وقدرت نسبتهم بـ 80% من مجموع مفردات العينة الممثلة للكفاءات الجزائرية العائدة من الهجرة، كما أن أغلبية مفردات العينة يعتبرون أن هناك دعم للبحث والتطوير وقدرت نسبتهم بـ 60% من مجموع مفردات عينة الدراسة، أغلبية مفردات هذه العينة اعتبروا أن البحث العلمي يتراوح وضعه من المقبول بنسبة 40% إلى إلى الضعيف بنسبة 40% كذلك، ثم الضعيف جدا بنسبة 20% من مجموع إجابات مفردات العينة.

- اقتراحات مفردات العينة من الكفاءات الجزائرية المهاجرة حول ما يجب على الجزائر أن توفره من أجل عودة كفاءاتها المهاجرة: ضرورة تغيير الذهنيات والتصورات والقيادات التي تدير الهيئات الحكومية، وتوفير الدعم والتمويل للبحوث العلمية بنسبة 53.3%، توفير مناصب عمل تتناسب مع مستويات وتخصصات الكفاءات الجزائرية وقدرت نسبة من اقترحوا هذا الاقتراح بـ 26.7%، نسبة 13.3% من مجموع مفردات العينة فقد اقترحوا ضرورة اعطاء المكانة والاحترام للباحث الجزائري اللتان يستحقهما في بلده الجزائر.

تدل هذه النتائج التي جاءت نتيجة إجابات المبحوثين إضافة إلى ما تم عرضه نظريا عن الاستثمار في الجزائر والسياسات التنموية على أن الجزائر رغم ما بذلته ولا تزال تبذله من سياسات إلا أنها لا تزال غير قادرة على تحقيق ما تطمح إليه كفاءاتها وغير قادرة على الحفاظ عليها داخل الوطن، أو على استقطاب

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

الكفاءات التي هاجرت لأنها لم توفر القدر الكافي من الحوافز اللازمة لذلك أو التي ترقى إلى مستوى مؤسسات البلدان المستقطبة لهذه الكفاءات. خاصة وأن هذه الأخيرة تسبقنا بأشواط في كل المجالات وهي دائمة السعي من أجل تطوير استراتيجياتها وضمان تقدمها.

ثانيا: النتائج على ضوء الدراسات السابقة:

- الدراسة الأولى: للباحثة ليبيب الويزة للسنة الجامعية 2011-2012، والتي كانت بعنوان أسباب هجرة الكفاءات الجزائرية إلى الخليج العربي-دراسة لعينة من المهاجرين إلى دولتي قطر والإمارات المتحدة في الفترة 1990-2010، وهي تتفق مع دراستي في النتائج المتعلقة بعوامل الطرد في الجزائر والمتمثلة في العوامل الاقتصادية: كالبطالة، انخفاض الأجور مقارنة بالدول المهاجر إليها، سوء أحوال المعيشة، نقص التقدير وغياب الشعور بتحقيق المكانة الاجتماعية وجود مشكل البيروقراطية وعراقيل إدارية، واختيار وجهة الهجرة يعود إلى توفر أجور مغرية وفرص للعمل.
- الدراسة الثانية: للباحث ناصح عبد الرحمان للسنة الجامعية 2010-2011، والتي كانت بعنوان الدراسة: الشباب بين تغيير الواقع الاجتماعي والتفكير في الهجرة-دراسة ميدانية حول عينة من الشباب في الوسط الحضري الراغب في الهجرة نحو الخارج، وبعد تحليل البيانات الإحصائية توصل الباحث إلى أن العوامل الاقتصادية والظروف الاجتماعية تقف وراء تفكير الشباب في الهجرة، فعند عيشه حالة التهميش ووقوعه في ظرف البطالة والفقر والمحسوبية والرشوة والبيروقراطية، يجعله يفكر بالخروج من حالته وبالتالي الإقبال على الهجرة، وهذه النتائج تتفق تمام الاتفاق مع نتيجة دراستي.
- الدراسة الثالثة: هجرة الكفاءات العلمية وأثارها على التنمية الاقتصادية في البلدان النامية. فاطمة مانع / خبازي فاطمة الزهراء، ركزت الباحثتان في دراستهما على الأبعاد العلمية والاقتصادية والسياسية للمشكلة، والتعرف على الأسباب الحقيقية التي تقف وراءها، وتحديد المشاكل الرئيسية التي تواجه عودة الكفاءات العلمية العراقية، مع البحث عن الحلول والمقترحات الجذرية لهذه المشكلة.
- فتضمنت الدراسة هجرة الكفاءات العلمية: المفهوم والأسباب مع ذكر الإحصائيات التي تخص الموضوع، وختم الموضوع بمحور: خسائر الدول النامية والعربية من هجرة الكفاءات، وقد كانت دراسة نظرية تشترك مع موضوع البحث الحالي في عرض أسباب الهجرة والآثار الناجمة عن هجرة الأدمغة.

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

- **الدراسة الرابعة:** للباحث علي راتب الطراونة، جامعة مؤتة، 2011. والتي كان عنوانها: أثر الاستثمار في رأس المال الفكري على الأداء المؤسسي-دراسة ميدانية: المؤسسات العامة الأردنية، ولقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى الاستثمار في رأس المال الفكري في المؤسسات العامة الأردنية، وتحليل أثر الاستثمار في رأس المال الفكري في أبعاد الأداء المؤسسي المختلفة من وجهة نظر القيادات العليا في المؤسسات العامة الأردنية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج وأوصت الدراسة بضرورة ربط سياسات استقطاب وجذب الموارد البشرية في المؤسسات العامة الأردنية بمعايير الكفاءة والجدارة والمقدرة، من خلال أنظمة خدمة مدنية خاصة بهذه المؤسسات، وهي تتشارك مع هذه الدراسة التي تركز على آليات استقطاب الكفاءات والأدمغة والحفاظ عليها.

- **الدراسة الخامسة:** للباحث رشيد زوزو، رسالة دكتوراه دولة في علم الاجتماع التنمية جامعة منتوري-قسنطينة، 2008، عنوان الدراسة: الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر 1988-2008، دراسة على عينة من المهاجرين إلى مدينة بسكرة، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين الظروف الاقتصادية والهجرة، كالعمل، وعدم كفاية الموارد المحلية في إشباع حاجات المهاجرين ومن العوامل الاجتماعية ظهر مشكل السكن، وفي اتجاه آخر ظهرت نفس العوامل الاقتصادية والاجتماعية هي جاذبة في مناطق الاستقبال. وهذا يتفق مع نتائج دراستي وبعض الدراسات السابقة.

- **الدراسة السادسة:** للباحث بوساحة عزوز، 2007-2008، التي كانت بعنوان: اتجاهات الطلاب الجامعيين نحو ظاهرة الهجرة الخارجية-دراسة ميدانية بجامعة باتنة.

ولقد سعت الدراسة للإجابة على التساؤل الجوهرى التالي: هل يمكن حدوث هجرة خارج الوطن بين الشباب الجامعي في ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة؟

وبعد التحليل النظري والإحصائي توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تتقارب مع نتائج دراستي وهي أن لوسائل الإعلام والاتصال الحديثة تأثير كبير على عقول الشباب الجامعي في النزوع نحو الهجرة الخارجية، ويرغب الشباب الجامعي في الهجرة الخارجية لأسباب اقتصادية واجتماعية لتكون هجرته دائمة، وأن العامل الثقافي والعلمي في حياة الطالب أصبح ثانويا وهو طريق من طرق الهجرة.

- **الدراسة السابعة:** عبد العالي بوحويش الداخ، كلية الاقتصاد . جامعة عمر المختار، عنوان الدراسة: هجرة العقول العربية أسبابها وآثارها الاقتصادية، تم تجسيد المشكلة في تساؤل مهم وهو: ما هي الأسباب

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

الكامنة وراء ترك الخبرات والكفاءات العربية لأوطانها وهجرتها إلى الدول الغربية. وقد تم في الأخير التوصل إلى مجموعة من النتائج وهي أن الظاهرة مرشحة للتزايد في ظل العولمة، وأن العوامل الاقتصادية كانت ولا تزال، تحتل الأولوية في التأثير المباشر على العقول والكفاءات العربية، ولاسيما أن الأشخاص الأكثر تأثراً بهذا العامل هم الأشخاص الأفضل أعداداً والأكثر كفاءةً لتسيير أجهزة الإنتاج والتعليم والتدريس في الوطن العربي. مما يتطلب إيجاد سبل للتقليل من هجرة العقول العربية وإزالة قسم من العقبات التي تواجهها، ومن ثم معالجة المشاكل التي تعترض مسيرتها العلمية.

الدراسة الثامنة: أسباب ودوافع هجرة الكفاءات الصحية العربية وتحديات الحد من الهجرة، وهي دراسة نظرية للدكتور فيضي عمر محمود

✓ أهم آليات الحد من نزيف الكفاءات العاملة في القطاع الصحي في الدول العربية، وكيفية توجيه الكفاءات الراغبة في الهجرة نحو البلدان العربية الأكثر احتياجاً للكفاءات الصحية وتيسير تنقلها إليها ويعرضها كما يلي: الاستفادة من خبرات الدول الأخرى وتحسين الأجور للكفاءات العلمية وللمهاجرين العائدين خصيصاً، التجهيز الرفيع لمعامل البحث بما يضارع المستوى العالمي للجامعات والمراكز البحثية في الدول المتقدمة، وكذلك تطبيق الأنظمة الناجحة كما هي دون تغييرات جذرية وقوانين العمل الصارمة، ثم أتم عرض محاور الدراسة بـ:

✓ الإجراءات المطلوبة من الدول العربية أو الجامعة العربية للحد من هجرة العقول.

✓ الفوائد المكتسبة للكفاءات الصحية بالمهجر في تدعيم وإصلاح النظام الصحي.

وهي تشترك مع دراستنا في الآليات المنتهجة للحفاظ على الأدمغة الوطنية بالتركيز أساساً على تحسين مستوى البحث العلمي والظروف الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثا: النتائج على ضوء المقاربات النظرية:

تم اعتماد مجموعة من الطروحات النظرية منذ الانطلاقة الأولى للدراسة ولكل نظرية مجموعة من المبادئ الأساسية تقوم عليها وقد وظفت هذه النظريات عبر مختلف مراحل البحث بجانبه النظري والميداني ولهذا وجب تحليل نتائج الدراسة بالاستناد إلى هذه النظريات وسيتم عرضها كالتالي:

- المقاربات النظرية للاستثمار في الرأسمال البشري:

من أهم الاسهامات نظرية تيودور شولتز T.Schultz الذي قام بضبط مفهوم الرأسمال البشري وساهم في البحث عن تفسيرات أكثر فعالية لتفسير الزيادة في الدخل ولفت الانتباه إلى الاهتمام بالرأسمال البشري، فركز اهتمامه للوصول إلى نظرية للاستثمار في الرأسمال البشري يهدف من خلالها إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، إلى جانب كافة الإمكانيات المادية، وقد ركز شولتز أيضا على عملية التعليم باعتبارها استثمار لازم لتنمية الموارد البشرية، وبأنها شكل من أشكال رأس المال باعتبار التعليم يصبح جزء من الفرد الذي يتلقاه، وبه يحقق خدمة ذات قيمة اقتصادية. وهذا يتوافق مع دراستنا التي تركز على الرأسمال البشري وأصحاب الطاقات الفكرية بالأخص وأهميتهم ودورهم الفعال في تسخير باقي الطاقات المادية في الملموسة، ويضيف أن للموارد البشرية بعدان كمي: يعبر به عن الأفراد القادرين على العمل أي نسبة الأيدي العاملة التي تمارس أعمالا مفيدة، وساعات العمل التي تقضيها في أداء عملها، وبعد نوعي: يتمثل في المهارات والمعرفة والأشياء التي لها خواص متشابهة، بحيث تؤثر بشكل عملي على القدرات البشرية للقيام بعمل منتج. ولذلك ركز في تقسيمه لأنواع الإنفاق على الإنفاق الذي له وجهان: استهلاكي ويضم الإنفاق على الخدمات الصحية والتعليم وهجرة الأفراد والعائلات للحصول على فرص وظيفية أفضل، والإنفاق الاستثماري هو الذي يحسن القدرات البشرية ويقلل من عدم المساواة في توزيع الدخل وبدون تنمية الرأسمال البشري يكون الوضع صعبا، وألح (SCHULTZ,T)، على ضرورة اعتبار نفقات التعليم والصحة والهجرة الداخلية للاستفادة من فرص أفضل للعمل نفقات استثمارية على عكس ما كان سائدا من قبل.

وقد بنى نظريته على ثلاثة فروض أساسية تؤكد على أهمية الرأسمال البشري في الاستثمار والزيادة في الإنتاج وضرورة العدالة في توزيع الدخل، وشجع التعليم والتدريب على الهجرة الداخلية من أجل الاستفادة من فرص عمل أفضل وهو يتوافق مع نتائج دراستنا في اعتبار الهجرة آلية لتحقيق التوازن وتحقيق الطموحات وهو ما يتوافق مع نظرية بيكر: فقد ركز بيكر في أبحاثه على عوامل وأشكال الاستثمار البشري من تعليم

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

وهجرة ورعاية صحية مع التركيز أكثر على عنصر التدريب، وقد افترض بيكر وجود بعض المتغيرات المحددة والمحفزة للاستثمار في رأس المال البشري، ومن أمثلة هذه المتغيرات العمر المتوقع للفرد والاختلافات في الأجور، ودرجة الخطر والسيولة، والمعرفة.

- نظرية مينسر الذي حدد مينسر ثلاثة أهداف ينبغي تحقيقها من خلال الأبحاث والدراسات في مجال الاستثمار البشري، تمثلت هذه الأهداف في تحديد حجم الموارد المخصصة للتدريب وكذلك تحديد معدل العائد على الاستثمار في التدريب، وأخيرا تحديد مدى المنفعة المترتبة على تحديد التكلفة، وهي نظريات كلها تركز على ضرورة الاستثمار في الرأسمال البشري.

- نظرية أودبورن: والقائمة على أساس أن المنظمة تهدف إلى محاولة تجميع التوليفة المثلى من الموارد البشرية ذات الخصائص البشرية المتميزة لتحقيق أقصى عائد ممكن من استثمارها في هذه الموارد

2- **نظرية التحديث:** ظهرت النظرية كإحدى النظريات السوسولوجية الحديثة التي اهتمت بتوضيح العلاقة التبادلية والعوامل المفسرة لعمليات التنمية والتحديث في المجتمع الحديث، ولقد ركزت هذه النظرية على مجموعة من العوامل التي تؤثر بصورة مباشرة على عمليات التنمية وعلى رأسها التعليم محاولة أن تتبنى المداخل التفسيرية السببية التي تقف وراء الإنجازات التي أحرزتها الدول المتقدمة لتحقيق مثل هذا الإنجاز وقد ركز أصحاب هذه النظرية في تفسيرهم للتقدم الملحوظ من الناحية الاجتماعية والتكنولوجية للمجتمعات المتقدمة عن غيرها من المجتمعات على العوامل الثقافية والتي ساهمت إلى حد كبير في تحقيق الرغبة في التقدم والعمل والتغير والتحديث وشجعت على تكوين شخصية الإنجاز أو الإنسان الحديث.

واعتمدت هذه النظرية على نقل تجربة الدول المتقدمة كنموذج للدول النامية، وهذا من خلال دراسة العلاقة المتبادلة والعوامل المفسرة لمختلف عوامل التنمية، وأهم عامل اعتمدت عليه: "التعليم" حيث قامت بتحليل العلاقة بين التعليم والتحديث والتنمية من خلال الإشارة إلى مدى أهمية دور المؤسسات الاجتماعية التعليمية التي تقوم بعملية التجديد في مختلف جوانبها بالدول النامية وإلى أن تعقد المجتمع أعطى المؤسسة التعليمية "الجامعة" الأهمية القصوى في عملية تنمية المجتمعات بإعداد كوادر بشرية مؤهلة علميا وعمليا، وهذا ما يتواءم مع التوجه العام لدراستنا التي تعتبر اللحاق بركب الدول المتقدمة من بين الضروريات

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

والحتميات التي تفرضها العولمة والتي تؤثر في توجهات الشباب وميولاتهم وتدفع بهم نحو سلك طريق الهجرة بحثاً عن حياة أفضل.

3- **نظرية التبعية:** يذهب أصحاب هذه النظرية للتأكيد على أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تعكس عملية التبعية بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، إذ أن الحقيقة أن التبعية نتيجة عامل داخلي بعبارة أخرى يجب ألا يلهينا الاهتمام بدراسة المؤثرات الخارجية على الدول النامية عن فهم المؤثرات الداخلية التي تلعب دوراً لا يمكن إغفاله أو تجاهله.

ويمكن معالجة مفهوم التبعية في ضوء القدرات البشرية وجماعات الصفوة العالمية السائدة في كل من الدول المتقدمة والمتخلفة على السواء أي أن مفهومي السيطرة والاحتكار قد يكونا أداة تحليلية مفيدة إذا ما تعرفنا على القوى والقدرات الداخلية للمجتمع والتي قد تدعم السيطرة والاحتكار الخارجي، وهذه التبعية السيكلوجية إنما تدل على تبعية مصدرها المكون أي تبعية المؤسسات التعليمية وعلى رأسها مؤسسات التعليم العالي وفي هذا يؤكد أصحاب هذه النظرية أنه "لن تتغير عقليات الإصلاح التعليمي الموجود إلا في إطار وجود السياسات القومية التي تقوم على الاعتماد على الذات وإعداد التكنولوجيا الملائمة من أجل تحقيق التنمية وتلبية احتياجات المجتمعات الواقعية" لأن نتائج الإصلاح التعليمي القومي تساهم في إعادة بناء الشخصية الفردية القومية وتنمية قدرتها الفعلية وخلق الروح الجماعية وتنمية القدرة على الانتماء وروح الولاء، وبذلك تتكون قدرات علمية ومهارات فنية وكفاءات مهنية وطنية تساهم في تحقيق التنمية المحلية للانطلاق الأوسع نحو عمليات التنمية الشاملة، وهذا ما يتفق مع نتائج الدراسة الحالية التي أكدت أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية المعرفية المحلية هي من بين أهم الأسباب والعوامل الطارئة للأدمغة الجزائرية نحو بلدان تتوفر فيها ظروفًا تتسم بالإيجابية مقارنة ببلد الأصل.

4- **المنظور الوظيفي:** استمدت هذه النظرية أصولها من أعمال هريبرت سبنسر وإميل دوركايم. لقد عمل سبنسر مقارنة بين المجتمعات والكائنات العضوية الدقيقة. إن لكل كائن عضوي دقيق بناءً الخاص بمعنى أنه يتكون من عدد من الأجزاء المتشابكة والمتصلة بعضها ببعض وهذه الأجزاء تلعب دورها الوظيفي، وبالطريقة نفسها فقد ناقش سبنسر بأن المجتمع له بناء متكامل وأجزاء متداخلة مثل العائلة والدين والقوة الفكرية وهكذا فإن كل من هذه الأجزاء لها وظيفة تساهم في الاستقرار الشامل للنظام الاجتماعي. إن النظرية البنائية الحديثة التي تدعى بالنظرية الوظيفية تؤكد على الفكرة العامة القائلة بأن المجتمع كنظام،

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

مترباط الأجزاء، وبهذه النظرة تمثل الطاقات البشرية الفكرية المعرفية أجزاء فاعلة ومترباطة تساهم في الحفاظ على النسق الاجتماعي الكلي والحفاظ على المجتمع واستقراره.

إن رواد النظرية الوظيفية يرون أنه لابد على الحكومة إنفاق أموال كثيرة على التعليم. وهنا تبدأ المدارس والكلّيات في تقديم أعداد جديدة من الخريجين. ولكن إذا حصل ركود اقتصادي فإن النظام سيستمر في تقديم الخريجين حتى لو لم يكن هناك وظائف كافية لهم.

رابعاً: النتائج العامة للدراسة:

- من خلال هذه الدراسة يتضح أن الظروف الاقتصادية المعيشية كعدم الحصول على منصب عمل مناسب بعد التخرج ببلد الأصل نتيجة ردة الفعل السلبية لأصحاب العمل ورؤساء المؤسسات على طلبات العمل، من أهم الأسباب التي تدفع بالكفاءات الجزائرية إلى الهجرة نحو البلدان التي توفر مناصب عمل تتناسب مع طموحات هؤلاء وقدراتهم. فعوامل الطرد في الجزائر في مجملها اجتماعية-اقتصادية: كالبطالة، الفقر، تدني المستوى المعيشي وانخفاض الأجور بالمقارنة مع البلدان المهاجر إليها.
- كما أوضحت الدراسة أن الهدف الذي كانت تسعى الكفاءات الجزائرية لتحقيقه من خلال عملها ببلاد المهجر قبل عودتها من الهجرة منحصر في تحقيق الأهداف الشخصية وقد مثلت نسبتهم 53.3%، وصرح أن المهاجرين المتحصلين عن عمل ببلاد المهجر عن رضاهم بشكل كبير عن العمل الممارس هناك، كما أنهم يعملون بغرض تحقيق أهداف شخصية فقط من دون وجود هدف لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ببلاد المهجر وقد قدرت نسبتهم بـ 64% من مجموع مفردات عينة الأدمغة الجزائرية المهاجرة.
- إن المشاكل الاجتماعية السائدة في المجتمع الجزائري كالرشوة والمحسوبية والبيروقراطية السلبية، تؤثر بشكل مباشر على هجرة الكفاءات الجزائرية التي تبحث على الاستقرار النفسي والاجتماعي وتسعى لتحقيق أهدافها ضمن مناخ إيجابي ومشجع ومستقر، فتهميش الكفاءات وحرمانها من فرص التطور يجعل الكفاءات الجزائرية تلجأ إلى الهجرة بحثاً عن الاهتمام والتقدير والمكانة التي تستحقها، وتساعد العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في بلدان الاستقبال على تشجيع سلوك الهجرة خاصة لدى ذوي الخبرة والكفاءة والمستوى التعليمي العالي.

- يلعب العامل الثقافي والعلمي أي عامل البحث والتطوير العلميين عاملاً مهماً في هجرة الأدمغة الجزائرية، فحسب ما وضحته النتائج الإحصائية أن أغلب مفردات العينة يعتبرون البحث العلمي والتطوير سبب

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

أساسي وراء هجرتهم بنسبة تقدر بـ 55%، كما وضحت النتائج كذلك أن أغلب المفردات في العينة من الكفاءات الجزائرية العائدة من الهجرة قد هاجرت من أجل البحث والتطوير العلميين وهي نسبة لا يستهان بها إذ أن هذه النسبة تقدر بـ 73%، إذا توجد علاقة بين هجرة الرأسمال الفكري الجزائري وعدم الرضا على واقع البحث والتطوير في الجزائر، فالكفاءات الجزائرية المهاجرة أو العائدة من الهجرة لمست الفرق بين المناخ العلمي داخل الوطن وخارجه، وصرحوا بأن ظروف البحث والتطوير لا ترقى إلى طموحاتهم ولا تتماشى مع أهدافهم في البحث العلمي.

- أوضحت الدراسة أن اختيار بلد الهجرة تتحكم فيه عوامل اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وعلمية يعتبرها المهاجرون ظروفًا جيدة مقارنة بالظروف التي عاشوها في بلدهم الجزائر، وبالتالي تمثل الهجرة آلية لتحقيق الطموحات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية وكذلك تحقيق المكانة الاجتماعية التي يستحقها هؤلاء.

- تؤثر العولمة ومضامينها من وسائل الإعلام والاتصال على حركة الهجرة لدى الشباب عامة ولدى الأدمغة الجزائرية بالأخص لأن هذه الوسائل الحديثة تحمل في طياتها تعريفًا بتفاصيل ومستويات المجتمعات والبلدان الأخرى في شتى أنحاء العالم مما يجعلها عاملاً مستقطباً ومؤثراً على عقول الشباب من ذوي الكفاءة في النزوع نحو الهجرة الخارجية، كما أن اقتصاد المعرفة جعل من الضروري الاستثمار في المعرفة وبها، مما شجع من حركة رؤوس الأموال وأهمها حركة الرأسمال الفكري أو المعرفي، وبالتالي زيادة الاغراءات المادية والمعرفية من أجل استقطاب الأدمغة من كل أنحاء العالم والأدمغة الجزائرية بالأخص.

- تمثل العشرية الأخيرة سنوات وفترة عودة الكفاءات الجزائرية المهاجرة إما نتيجة إنهائهم لفترة الإقامة بالمهجر، أو لأنهم حققوا مستوى تعليمي يضمن لهم العيش ضمن مجتمعهم الأصلي ويضمن حصولهم على وظيفة تتناسب مع ذلك، كما أن للعوامل الأسرية والاجتماعية التأثير الواضح والمباشر على عودة الكفاءات الجزائرية بالخارج، إضافة إلى أن أغلب مفردات العينة لم يتحصلوا على وظائف بالمهجر وقدرت نسبتهم بـ 33.3% من مجموع الكفاءات الجزائرية العائدة من الهجرة، كما أن الكفاءات العائدة من الهجرة لديهم مشروع استثماري بالجزائر وقدرت نسبة هؤلاء بـ 53.3%.

- إن الجزائر رغم ما بذلته من مجهودات واستراتيجيات في الاستثمارات ومواجهة الظواهر الاجتماعية السلبية كظاهرة البطالة والفقر، وكذلك ما تبذله قصد تحسين ظروف البحث والتطوير، لم تجعلها قادرة

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية لمعطيات الدراسة

على الحفاظ على أدمغتها وكفاءاتها العلمية ولم تواجه هجرتها.

- من خلال معرفة أهم الأسباب الدافعة لهجرة الأدمغة الجزائرية وارتباطها بالعوامل الداخلية الطارئة والخارجية المستقطبة يتضح أنه يتوجب على الجزائر تبني مجموعة من الاستراتيجيات والآليات من أجل الحد من نزيف الأدمغة الجزائرية، والحفاظ على هذه الكفاءات والاستثمار في قدراتها من أجل تطوير وتنمية الأوضاع والمشاريع الهادفة لتحسين مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعرفية العلمية، من خلال الاستفادة من خبرات الدول التي هاجرت إليها الأدمغة الوطنية كون ظاهرة العولمة تحتم على الجزائر تكييف سياساتها بما يتماشى مع متطلبات العصر ويواجه تأثيرات هذا التغير المتسارع، والجدير بالذكر هو أن استقطاب الأدمغة الجزائرية المهاجرة وضمان عودتهم لا يكون إلا من خلال تحسين سوق العمل، وزيادة الأجور، والتشجيع على البحث العلمي وتمويل المشاريع العلمية حتى ترقى للمستوى العالمي وتوازي مستوى الجامعات العالمية والمراكز البحثية المنافسة، فحسب اقتراحات مفردات العينة من الكفاءات الجزائرية المهاجرة حول ما يجب على الجزائر أن توفره من أجل عودة كفاءاتها المهاجرة فقد ركزوا على: ضرورة تغيير الذهنيات والتصورات والقيادات التي تدير الهيئات الحكومية، وتوفير الدعم والتمويل للبحوث العلمية، وكذلك توفير مناصب عمل تتناسب مع مستويات وتخصصات الكفاءات الجزائرية مع ضرورة اعطاء المكانة والاحترام للباحث الجزائري في بلده الجزائر.

خاتمة

خاتمة

تتعدد الأساليب المعتمدة في الهجرة والأسباب الدافعة لها من فئة اجتماعية إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر حسب درجة التوازن الموجود بين المشاريع التنموية وبين طموحات الأفراد الراغبين في الهجرة، إذ تتنوع الهجرة عامة بين الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية، وبالتركيز على الهجرة الخارجية في حد ذاتها نجد أنها لا تقتصر على شريحة دون أخرى فلكل شريحة اجتماعية دوافعها المستقلة عن باقي شرائح المجتمع الذين انتهجوا سلوك الهجرة، وفي هذا السياق فإن هجرة الأدمغة عامة تخضع للعديد من العوامل ذات التأثير المباشر أو غير المباشر، وتعد العوامل الطاردة عوامل مرتبطة بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، السياسية وحالة ومناخ البحث والتطوير داخل البلدان الطاردة للعقول، وإجمالاً تنحصر هذه العوامل في: ظاهرة البطالة والفقر - بطالة ذوي الكفاءة -، ظاهرة الفساد وواقع البحث والتطوير، والعوامل الخارجية التي تدفع بالكفاءات للهجرة مثل العولمة، اقتصاد المعرفة والشركات المتعددة الجنسيات وهي تمثل العوامل المستقطبة أو المغرية، ولهذا كله ارتباط بالأهداف التي يسعى هؤلاء لتحقيقها سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو علمية أو كانت كل هذه العوامل أو الأسباب مجتمعة، وتترتب عنها آثار ونتائج سلبية وإيجابية بالنسبة لدول الإرسال ودول الاستقبال.

لكن من أهم أشكال الهجرة إلى الخارج في الوقت الحاضر هي هجرة الأدمغة، وعليه تطلب الأمر وصف الظاهرة وتحديد أهم المتغيرات المحلية والعالمية المؤثرة على الكفاءات الجزائرية وهجرتها، وتحليل هذه العوامل توجب السعي لإيجاد وتجسيد استراتيجيات فعالة من أجل تحقيق التوازن بين طموحات الشباب عامة وذوي الكفاءات بالأخص وبين المشاريع التنموية التي تمس جميع القطاعات الإنتاجية والخدماتية وتحسين مناخ البحث والتطوير العلميين، ولقد أوضح العرض النظري في هذه الدراسة المجهودات المبذولة محلياً وعالمياً في تنظيم الهجرة ومحاولة خلق ظروف ترقى إلى مستوى الظروف المتوفرة في بلدان الاستقبال، قصد الحد من هجرة الأدمغة والحفاظ عليها وتوظيف قدراتها في خدمة وتطوير بلدانها، وبذلك زيادة العائد من الاستثمار في الموارد البشرية بما يعوض الاستهلاك الذي وجه له أثناء مراحل تكوينه وتطوير قدراته ومهاراته العلمية وتحسين مستواه الفكري والمعرفي.

ورغم كل العراقيل والصعوبات التي تحول دون تحقيق هذه المساعي الرامية للحفاظ على الرأسمال الفكري واستغلال قدراته بشكل فعال، هذه العراقيل التي تعود في الأساس للعوائق الثقافية ومشكلة الذهنيات ذات التفكير الكلاسيكي لأصحاب القرار وصانعي البرامج التنموية ومنفذيها على حد سواء،

والتي لا تتماشى مع ما تتطلبه المتغيرات العصرية التي تفرضها السيرة العالمية والتي تتميز بها المؤسسات الرائدة والمتقدمة في العالم، إلا أن العبرة تكمن في المحاولة المستمرة لتجاوز الأوضاع السلبية وعلاج العيوب التي تتخلل كل نظام، ولن يتم هذا إلا من خلال إتباع الأساليب العلمية الحديثة في مجال الإدارة والتنظيم، التعليم والتكوين والمشاريع الاستثمارية ذات الفعالية، مع زيادة الوعي لدى كل عضو من أعضاء المجتمع بأهميته ودوره الريادي في تطوير وطنه من خلال توظيف قدراته في تطوير المؤسسات أي ضرورة تنمية روح المواطنة والانتماء لدى كل الأفراد، وتغليب مصلحة الوطن على المصلحة الفردية الآنية إذ أن تطوير البلاد يعني بالضرورة قضاء مصالح المواطن وزيادة درجة رضاه وحبه لوطنه وتمسكه به، فقد أصبح من الضروري تغيير ذهنيات الأفراد وتعزيز شعورهم الإيجابي اتجاه وطنهم، وهذا بالتأكيد لا يتأتى إلا من خلال دعم واقعية الأفراد وتغيير قناعاتهم وانطباعاتهم الذاتية، إضافة إلى توفير بيئة تطويرية مناسبة تشتمل على مجموعة من المقومات، من أهمها المحافظة على التكوين السليم للشخصية، واكسابهم بعض المهارات كمهارة اتخاذ القرارات وحل المشكلات وغيرها من المهارات الاجتماعية الضرورية لمواجهة الظروف الجديدة والتكيف معها.

فالاهتمام بتنمية الموارد البشرية والأبعاد المختلفة التي تؤثر على درجة ذلك، سوف يساهم في زيادة فاعلية استغلالها والاستثمار فيها، خصوصا إذا وجه ذلك للأفراد الذين يمتلكون شخصيات تتصف باتجاهات ودوافع وخصائص إيجابية، مع دعم وتفعيل وتجسيد التراث الثقافي والاجتماعي في سلوكيات الأفراد، ومراعاة التكامل بين هذه العوامل لتحقيق الأهداف العامة والفردية على حد سواء، ولقد أصبح الاستثمار في الرأسمال الفكري خاصة ضرورة لا مفر منها وفي هذا السياق تلعب مؤسسات انتاج المعرفة الدور الرئيسي في ذلك مثل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، إذ تعد الجامعة إحدى أهم المؤسسات الاجتماعية المنتجة والصانعة للرأسمال المعرفي، والأكد أن الجامعة لا تؤدي وظيفتها بمعزل عن المجتمع فهي تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات المحيطة بها ولها الدور الأساسي في قيادة الأنشطة والقطاعات التنموية خاصة في ظل عالم يتسم بالمعرفة والمنافسة بالاستناد للمقومات المعرفية، ويمكن القول أن مصير المجتمع يعتمد على الجامعة ويتضح ذلك في توثيق وتنمية العلاقة بينها وبين المجتمع إذ أصبحت ضرورة تفرضها ظروف العصر لأن لها الريادة العلمية والقيادة الفكرية وقائمة على أسس البحث العلمي والموضوعية، وبما أن هناك علاقة بين الجامعة والمجتمع فلا بد أن تتم الاستفادة من هذه العلاقة بقصد التقدم والتنمية، وإثبات أن لها دور حقيقي في تشكيل مكونات التنمية مراعاة واستجابة لمتطلبات العصر والمتغيرات العالمية، كما أنها تتماشى مع التراث الاجتماعي والمكونات الثقافية للمجتمع المحلي.

انطلاقاً من هذا وجب التركيز على تزويد الجامعة بالإمكانيات المالية والدعم المادي اللازمين لتفعيل نشاطها البحثي والتعليمي، إذ أن الجامعات بالمعنى الحديث تتبنى فكرة النفتح على المحيط والتكيف معه، والجزائر كغيرها من البلدان التي تطمح لضمان مكانتها العلمية وتقدمها فهي تتبنى هذه النظرة وتسعى جاهدة لتحقيقها، ومن خلال دراستنا النظرية والميدانية وجدنا أن هجرة الأدمغة لا تعود فقط إلى العوامل الاقتصادية، أو العوامل الاجتماعية والثقافية-كل على حدة-، وإنما ترتبط بها مجتمعة، إلا أن درجة التأثير تختلف من عامل إلى آخر ومن بيئة إلى أخرى، نتيجة الخصوصية التي تميز الثقافات والمجتمعات وشخصيات الأفراد، فالرأسمال الفكري في العادة يشترك مع باقي فئات المجتمع في الطموحات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية إلا أنه يسعى جاهداً لتحقيق التطوير البحثي والعلمي الذي يتماشى مع مستواه المعرفي ويشبع طموحاته، ومؤسسات البحث العلمي بما فيهم الجامعة الجزائرية من أهم الفاعلين في تحقيق التوازن المعرفي للباحث الجزائري.

ونتيجة لكل ما سبق يتضح أن ظاهرة هجرة الأدمغة هي ظاهرة متعددة الأبعاد والعوامل ومترامية التأثيرات لتشمل كل القطاعات الحيوية الفاعلة في المجتمع، كما يتجلى أن الخوض في أبعاد هذه الظاهرة ودراسة تفاصيلها يحتاج إلى تعدد الأبحاث وتكاثف جهود الباحثين من مختلف التخصصات العلمية قصد الإحاطة بالظاهرة من مختلف أبعادها سواء الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية، النفسية، القانونية والسياسية... وغيرها من الميادين ذات الاتصال المباشر بهذا الموضوع الحيوي، ولعل هذا ما يفتح المجال لقدر واسع من البحوث والدراسات التي تنطلق من نتائج البحوث السابقة آخذة بعين الاعتبار هذه الخصوصية، وفي الختام أتمنى أن أكون قد وفقت في بحثي هذا وتحت إشراف وقيادة أستاذي المشرف عسوس عمر، في إلقاء الضوء على جزء هام من هذا الموضوع لنكون بذلك قد وضعنا بصممتنا في مجال البحث العلمي وتكون دراستنا انطلاقة لبحوث أخرى في هذا المجال وفي الدراسات الاجتماعية المتخصصة بالجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم: سورة الإسراء، الآية 70

• المراجع باللغة العربية:

أولاً: القواميس والمعاجم:

1- أحمد شفيق السكري: قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000.

2- أحمد محمد بن علي الغيومى المقري: المصباح المنير، معجم عربي، دار الحديث، القاهرة، مصر، 2001.

3- جوزيف إلياس: المجاني المصور-معجم مدرسي، دار المجاني للنشر والتوزيع، ط2، بيروت-لبنان، 2000.

4- فاروق مداس: قاموس ومصطلحات علم الاجتماع، دار مدني للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، دون طبعة، دون سنة.

ثانياً: الكتب:

1. إبراهيم مراد الدعمة: التنمية البشرية (الإنسانية) بين النظرية والواقع، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009.

2. أحمد الخطيب: التعليم العالي الإشكاليات والتحديات، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، أريد، الأردن، ط01، 2009.

3. أمير فرج يوسف: مكافحة الفساد الإداري والوظيفي وعلاقته بالجريمة على المستوى المحلي والإقليمي والعربي والدولي في ظل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009.

4. الأمين الكلاعي: الهجرة التونسية إلى الدول العربية، مركز النشر الجامعي، تونس، 2002.
5. بشير أونيسي: عصر العولمة والمتقف، الثقافة الوطنية وتحديات العولمة، رابطة الفكر والإبداع، الوادي-الجزائر، دون سنة.
6. بلقاسم سلاطنية، سامية حميدة: العنف والفقر في الجزائر، دار الفجر، بسكرة، ط1، 2008.
7. بوفلجة غيات: التذمر الاجتماعي في الجزائر أسبابه وتداعياته، دار الغرب للنشر والتوزيع، ط01، 2007.
8. بوفلجة غيات: الحرب النفسية وإحباطات الإنسان العربي، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر.
9. تاوتي الصديق: تكوين الإطارات من أجل التنمية، دار الأمة الجزائر،
http://bu.umc.edu.dz/catalogue/index.php?lvl=notice_display&id=10365. 2001
10. توماس سننش: الاقتصاد السياسي للتخلف، ت: فالح عبد الجبار، دار الفارابي، بيروت، ط10، 1978.
11. جلال ناصر: الاستثمار والشركات المتعددة الجنسيات-الأسلوب العملي لحماية الملكية الفكرية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009.
12. جمال داود سليمان اليازوري: اقتصاد المعرفة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
13. حامد عمار: مقالات في التنمية البشرية العربية، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2007.
14. حمدي الحناوي: رأس المال البشري، مركز الإسكندرية للكتاب لنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، 2006.
15. ذوقان عبيدات، سهيلة أبو السعيد: البحث العلمي-البحث النوعي والبحث الكمي-، دار الطباعة والنشر، الأردن، ط1.

16. راوية حسن: مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية، الدر الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.
17. زوزو عبد الحميد: دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1930، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.
18. زينب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي (نظرة عامة على بعض القضايا)، دار الجامعة الجديدة للنشر، 9981.
19. سامي عفيفي حاتم: التأمين الدولي، دار المصرية اللبنانية، ط01، 1986.
20. سعد علي العنزي، أحمد علي صالح: إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
21. سعد غالب ياسين: نظم إدارة المعرفة ورأس المال الفكري العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2007.
22. سلطان محمد سلطان: العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ للنشر، الطبعة العربية، 1987.
23. سمير التير: الفقر والفساد في العالم العربي، دار الساقى، بيروت، ط01، 2009.
24. سناء الخولي: التغيير الاجتماعي والتحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003.
25. سيد شوريجي عبد المولى: مواجهة الجرائم الاقتصادية في الدول العربية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2006.
26. السيد عبد العاطي السيد: علم اجتماع المعرفة، دار المعرفة الجامعية، 2000.
27. السيد علي شتا: هجرة العقول العربية والتخطيط لاستقطابها في الدول العربية، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009.
28. شريف كامل شاهين: الاستثمار في بنية المعلومات والمعرفة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بالقاهرة، جمهورية مصر العربية، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2006.

29. صلاح الدين الشروخ: منهجية البحث العلمي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
30. صلاح الدين فهمي محمود: الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1994.
31. صلاح محمد عبد الحميد: أزمة البطالة دراسة مقارنة مصر-السعودية-الكويت، مصر، 2007، 2008.
32. صلاح مصطفى الفوال: مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، مكتبة غريب، القاهرة، 1982.
33. طارق محمود عبد السلام السالوس: التحليل الاقتصادي للفساد، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.
34. طلعت إبراهيم لطفي: أساليب وأدوات البحث الاجتماعي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1995.
35. عادل حرحوش المفرجي، أحمد علي صالح: رأس المال الفكري-طرق قياسه وأساليب المحافظة عليه في المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2008. رد: فهارس كتب رأس المال الفكري > <https://hrdiscussion.com>
36. عادل زايد: الأداء التنظيمي المتميز، الطريق إلى منظمة المستقبل، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003.
37. عبد الرحمان تومي: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة-الجزائر، 2011.
38. عبد الرحمان محمد العيسوي: الصحة النفسية من المنظور القانوني، منشورات الحلبي الحقوقية، 2004.
39. عبد الرحمن أحمد هيجان: الفساد وأثره على الجهاز الحكومي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2003.

40. عبد الرحمن عيسوي: التغذية والصحة النفسية، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2005.
41. عبد السلام أبو قحف: مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مطبعة الإشعاع الفنية، ط4، 1998.
42. عبد الفتاح لطفي عبد الله: مدخل الجغرافيا الاقتصادية، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 1992.
43. عبد القادر القصير: الهجرة من الريف إلى المدن-دراسة ميدانية اجتماعية عن الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب-، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1992.
44. عبد القادر بن محمد عطا صوفي: الثغرات التي يتسلل منها الغزو الفكري وسبل تلافيها، مكتبة العلوم والحكم-المدينة المنورة، دار العلوم والحكم-سوريا، ط1، 2004.
45. عبد القادر تومي: العولمة فلسفتها-مظاهرها-تأثيراتها، مطبعة دار هومة، الجزائر، 2009.
46. عبد القادر رزيق المخادمي: الكفاءات المهاجرة بين واقع الغربة وحلم العودة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
47. عبد الله أحمد المصراطي: الفساد الإداري نحو نظرية الاجتماعية في علم الاجتماع الانحراف والجريمة (دراسة ميدانية)، المكتب العربي الحديث، 2011.
48. عبد الله الدائم وآخرون: تنمية الموارد البشرية، بحوث ومناقشات ندوة تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي، الكويت، دار الرازي، نوفمبر 1987.
49. عبد الله اللوح، مصطفى محمود أبو بكر: البحث العلمي-تعريفه-خطواته-مناهجه-المفاهيم الإحصائية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
50. عبد الله شمت المجيدل، وآخرون: البحث العلمي في الوطن العربي إشكاليات وآليات للمواجهة، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، مصر، 2008.
51. عبد الله عبد الغني غانم: المهاجرون-دراسة سوسيولوجية-أنثروبولوجية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002.

52. عبير مصلح: النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، دون دار نشر، فلسطين، 2007.
53. عدي قصور: مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
54. علي السلمي: أداء وتجديد المنظمات، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1998.
55. علي بن هادية وآخرون: القاموس الجديد للطلاب، معجم عربي مدرسي، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط7، الجزائر، 1991.
56. علي عبد الرزاق جلي: علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998.
57. علي غربي وآخرون: تنمية الموارد البشرية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2002.
58. علي محمد ريايعية: إدارة الموارد البشرية (تخصص نظم المعلومات الإدارية)، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2003.
59. عمر غازي: الإعلام والعولمة، قراءة نقدية وتلخيص لكتاب الدكتور عبد الرزاق محمد الدليمي، مركز المنشاوي للدراسات والبحوث، 2011.
60. غضبان مبروك: المجتمع الدولي (الأصول وتطور الأشخاص)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
61. فتحي أبو الفضل، عز الدين حسنين، محمد القفاص: دور الدولة والمؤسسات في ظل العولمة، مكتبة الأسرة الأعمال الفكرية، مهرجان القراءة للجميع، 2004.
62. فتحي محمد أبو عيانة: جغرافيا السكان، دار النهضة العربية، ط5، بيروت، 2000.
63. فليح حسن خلف: اقتصاد المعرفة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2007.

64. فيصل بن عبد الله البوادي: معوقات البحث في مجال العلوم الإدارية-بحث ميداني على هيئة التدريس في الجامعات السعودية، مركز البحوث السعودية، 2005.
65. محمد الأمين البشري: الفساد الإداري، الفساد والجريمة المنظمة، منشورات جامعة نايف العربية، الرياض، 2007.
66. محمد السعيد بوقابس: كيف يمكن للجزائر أن تقوم بقفزة نوعية من دولة نامية إلى دولة عصرية في ظرف 05 سنوات؟، دار الشنفرة للنشر والتوزيع والطباعة، حسين داي -الجزائر، 2010.
67. محمد الصالح: المدخل إلى التدريس بالكفاءات، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.
68. محمد جمال الكفافي: الاستثمار في الموارد البشرية للمنافسة العالمية، الدار الثقافية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2007.
69. محمد عبيد الزناتي إبراهيم: الهجرة غير الشرعية والمشكلات الاجتماعية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2008.
70. محمد محمد العجلوني: معايير الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات-الاستثمار في بنية المعلومات والمعرفة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006.
71. محمد نبيل جامع: البطالة قبل موقوتة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008.
72. مدحت محمد أبو النصر: إدارة وتنمية الموارد البشرية-الاتجاهات المعاصرة، مجموعة النيل العربية للطباعة والنشر، ط1، القاهرة، 2009.
73. مريم أحمد مصطفى، عبد الله محمد عبد الرحمن: علم اجتماع المجتمعات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001.
74. مصطفى محمد أبو بكر: الموارد البشرية مدخل لتحقيق الميزة التنافسية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
75. معن خليل العمر: التغيير الاجتماعي، دار الشروق، الأردن، 2004.

76. منير الحمش: الاقتصاد السياسي، الفساد، الإصلاح، التنمية، إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2006.

77. نادية سعيد عيشور: منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، مؤسسة حسين رأس الجبل للنشر والتوزيع، 2017.

78. ناصر عبيد الناصر: دور البرلمانات والبرلمانيين في مكافحة الفساد، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010.

79. هاشم الشمري، ناديا الليثي: الاقتصاد المعرفي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ط1، 2008.

80. وائل عبد الرحمن التل، عيسى محمد قحل: البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن.

81. يوسف جلال: الفساد وأثره على التنمية، أساليب الرقابة الإدارية والمالية، تصحيح التجاوزات والانحرافات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006.

ثالثا: الأطروحات والرسائل العلمية:

1. أحمد براح: التغيرات الأسرية الناجمة عن هجرة رب الأسرة إلى الخارج-دراسة ميدانية بمناطق عين البنيان براق، أزفون، رسالة دكتوراه دولة (غير منشورة) قسم علم الاجتماع، البليدة، 2005.

2. أسماء هارون: دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية-تحليل نقدي لسياسة التعليم العالي في الجزائر نظام lmd، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تخصص: تنمية الموارد البشرية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010.

3. أعراب فتيحة: معوقات البحث العلمي لدى الأستاذ الجامعي في الجامعة الجزائرية-دراسة ميدانية على أساتذة جامعة الجزائر 02، بوزريعة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص علم الاجتماع الثقافي التربوي، 2010-2011.

4. آمنة سعدون: التعليم العالي وتنمية قدرات الطالب الجامعي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري-قسنطينة، 2004-2005.
5. بوساحة عزوز: اتجاهات الطلاب الجامعيين نحو ظاهرة الهجرة الخارجية-دراسة ميدانية بجامعة باتنة، ماجستير علم الاجتماع والتنمية، جامعة باتنة، 2007-2008.
6. بوصافي كمال: حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
7. حسين شنيني: التجارة الإلكترونية كخيار استراتيجي للتواجد في الأسواق الدولية ومقومات إقامتها في الوطن العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013-2014.
8. حصروري نادية: تحليل وقياس الفقر في الجزائر-دراسة تطبيقية في ولاية سطيف-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل واستشراف اقتصادي، جامعة منتوري-قسنطينة، 2008-2009.
9. خالد بن عبد الرحمن بن حسن بن عمران آل الشيخ: الفساد الإداري، أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته، نحو نموذج تطبيقي، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007.
10. دموش وسيلة: أزمة البطالة في الجزائر واقعها وآفاقها: دراسة تحليلية للعشرية الأخيرة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل واستشراف اقتصادي، جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة، 2009-2010.
11. راضي عمارة محمد الطيف: ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا من بلدان المغرب العربي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، طرابلس-ليبيا، 2009.

12. ربيع كمال كردي صالح: الأبعاد الاجتماعية والثقافية لهجرة المصريين الريفيين إلى إيطاليا، رسالة مقدمة لنيل دكتوراه في علم الاجتماع لإحصاء السكان، قسم علم الاجتماع الإحصائي، عين شمس، مصر، 2005.

13. رشيد زوزو: الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر 1988-2008. دراسة على عينة من المهاجرين إلى مدينة بسكرة، رسالة دكتوراه دولة في علم الاجتماع التنموية جامعة منتوري-قسنطينة 2008. www.arabmed.de/.../62-reasons-and-motives-...of-the-a

14. زلماط مريم: دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إدارة المعرفة داخل المؤسسة الجزائرية دراسة حالة سوناطراك فرع STH، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير بمدرسة الدكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010/2009.

dspace.univ-tlemcen.dz/bitstream/112/741/1/Zelmat-Meriem.mag.pdf

15. صليحة جعفر: تنمية الموارد البشرية للمؤسسة لمواجهة تحديات العولمة، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، 2007.

16. طالح نصيرة: أثر ضغوط الحياة على الاتجاهات نحو الهجرة إلى الخارج -دراسة ميدانية للطلبة المقبلين على التخرج-جامعة مولود معمري تيزي وزو، رسالة ماجستير كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2010-2011

17. عبد الكريم بن سعد إبراهيم الخثران: واقع الإجراءات الأمنية المتخذة للحد من جرائم الفساد من وجهة نظر العاملين في أجهزة مكافحة الرشوة في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، قسم العلوم الشرطية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2003.

18. فانتن علي منصور: البطالة وأثرها على التنمية الاجتماعية -دراسة ميدانية لمحافظة اللاذقية-، رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في السكان والتنمية، جامعة تشرين-سوريا، 2014

www.univ-setif.dz/MMAGISTER/images/facultes/SEG/2010/Agoune%20salim.pdf

19. فيصل بن طلع بن طايح المطيري: معوقات تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008.
20. لبيب الويزة: أسباب هجرة الكفاءات الجزائرية إلى الخليج العربي-دراسة لعينة من المهاجرين إلى دولتي قطر والإمارات المتحدة في الفترة 1990-2010، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تخصص العائلة والسكان، جامعة الجزائر بوزريعة 2، 2011، 2012.
21. محمد دهان: الاستثمار التعليمي في الرأس مال البشري-مقاربة نظرية ودراسة تقييمية لحالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010.
22. مراد يوب: الاستجابات الصدمية لدى الشباب المخفق في الهجرة السرية "الحرقة"-دراسة ميدانية لنيل شهادة الماجستير في علم النفس العيادي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري-قسنطينة، 2010-2011.
23. ناصح عبد الرحمان: الشباب بين تغيير الواقع الاجتماعي والتفكير في الهجرة-دراسة ميدانية حول عينة من الشباب في الوسط الحضري الراغب في الهجرة نحو الخارج-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة الجزائر 02. 2010-2011.
24. نوال نمور: كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة لتعليم العالي-دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة منتوري قسنطينة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012.
25. هاشمي بريقل: الجامعة والتنمية الاجتماعية بالمجتمع الحضري -دراسة ميدانية بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية-جامعة المسيلة، رسالة ماجستير تخصص علم الاجتماع الحضري، جامعة المسيلة، 2009، 2010.
26. وردة صالح: التحويلات المالية للمهاجرين-دراسة مقارنة بين الجزائر-المغرب وتونس، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير علوم اقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، 2011.

رابعاً: المجلات والدوريات والتقارير العلمية:

1. بن صغير مراد: أهداف العولمة وأثرها على حقوق الإنسان والسلام العالمي: مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة الدكتور يحيى فارس، ع-05، جويلية 2011.
- موقف-العاطلين-عن-العمل،-دراسة-ميدانية-للأبعاد-ال-iefpedia.com/.../
2. إبراهيم توهامي، اسماعيل قيرة، عبد الحميد دليمي: **التهميش والعنف الحضري**، مخبر الإنسان والمدينة، سلسلة الدراسات الحضرية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، جامعة منتوري قسنطينة - الجزائر، 2004.
3. أحمد عبد الله المنصوري، عبد العالي بوحويش الداخ: **هجرة العقول العربية أسبابها وآثارها الاقتصادية**، كلية الاقتصاد. جامعة عمر المختار، مؤسسة الفكر العربي، 2010.
www.poplas.org/uploads/member_studies/6387/.../____.doc
4. أنطوان زحلان: **الطبيعة الشاملة للتحدي الثقافي**، مجلة المستقبل العربي، ع 263، بيروت، دون سنة نشر.
5. أنطوان زحلان: **هجرة الكفاءات العربية-السياق القومي والدولي**، المستقبل العربي، مجلد 15، مركز دراسات الوحدة العربية، ع 159، بيروت-لبنان، 1992-1993.
6. بشار عباس: **المعلومات والتنمية الاقتصادية**، مجلة العربي، العدد 02، 2001.
7. جمال وهبي: **الجزائر والمغرب ومصر من أكثر الدول التي تهاجر أدمغتها**، دراسة صادرة عن إدارة السياسات السكانية والهجرة بالقطاع الاجتماعي في جامعة الدول العربية، الاجتماع الأول لوزراء الهجرة العرب، جريدة المساء، ع 446، 25 فيفري، 2008.
8. خلف بشير: **الهوية والعولمة**، محور العولمة وتطورات العالم المعاصر، الحوار المتمدن، ع 1616، 2006، www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=70310
9. در محمد: **أهم مناهج وعينات وأدوات البحث العلمي**، مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، ع 09، 2017.

10. ذكرى عبد المنعم إبراهيم: الهجرة الخارجية وتحدياتها الثقافية والتنمية على المجتمع العراقي- بحث انثروبولوجي عن تداعيات هجرة الكفاءات العلمية، مجلة الآداب، ع 106، 2013.
11. ربيعة خليفة الصرمان: هجرة الكفاءات العلمية من إفريقيا من منظور استراتيجية لتطوير التعليم العالي(دراسة حالة)، مجلة دراسات، ع 11، السنة الثالثة، طرابلس-ليبيا، 2002.
12. زكي حنوس: رؤية عربية للتعاون والشركة مع الاتحاد الأوروبي والاستثمار والتكامل الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، عدد 4، سطيف، 2005.
13. سامي جمال: سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة، مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر - بسكرة، ع 08، جوان 2005، ص-ص 10-15، - www.webreview.dz/IMG/pdf/7_____.pdf
14. سلوى بنت محمد المحمادي: العولمة وأثرها على التعليم العالي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، مكة، 2011-9-12
15. سويسسي هوارى، دادان عبد الغني: دور الجامعة في تحقيق التنمية البشرية وتطوير المعرفة- حالة مخابر البحث العلمي بالجزائر، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2009. العلوم الاقتصادية «التسيير...» > <https://9alam.com>
16. علي راتب الطراونة: أثر الاستثمار في رأس المال الفكري على الأداء المؤسسي -دراسة ميدانية: المؤسسات العامة الأردنية. جامعة مؤتة، 2011. تاريخ النشر 08/أفريل/2012- thesis.mutah.edu.jo/index.../189-2012-04-08-10-26-25.html.10:26
17. غربي صباح: الاستثمار في التعليم ونظرياته، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العددان 2 و3 - جانفي -جوان 2008.
18. فتيحة كركوش، عائشة بن صافية: موقف العاطلين عن العمل-دراسة ميدانية للأبعاد الاقتصادية والنفس-اجتماعية، مخبر "تربية-تكوين-عمل" بجامعة الجزائر 2.

19. فيضي عمر محمود: أسباب ودوافع هجرة الكفاءات الصحية العربية وتحديات الحد من الهجرة، اتحاد الأطباء العرب، ديسمبر 2012، www.arabmed.de/.../62-reasons-and-motives-of-the-...a
20. قوعيش جمال الدين: الهجرة والإدماج والمواطنة-أسئلة الواقع وتحديات المستقبل، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع04، ديسمبر 2009.
21. كامل عمران: العولمة ومستقبل هوية الجزائر الثقافية، الجزائر والعولمة، منشورات جامعة منتوري-قسنطينة، قسم علم الاجتماع، 2001.
22. ليندة رقام: إدارة الموارد البشرية من منطلق إدارة القوة العضلية إلى منطق إدارة الفكر والمعرفة، دراسة واقع إدارة الموارد البشرية في منظمات الأعمال الجزائرية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باجي مختار، عنابة الجزائر، عدد 24 جوان 2009.
23. محمد سعيد أوكيل: العلاقة بين تكنولوجيا والتطور الاقتصادي في البلدان النامية والعربية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، ع 08، الجزائر، 2003.
24. محمد معمر: أسباب ودوافع الإقبال على الهجرة السرية "دراسة ميدانية"، نشر في الأمة العربية/ يوم 19-10-2009، www.djazairress.com/eloumma/7032
25. مصطفى عبد العزيز مرسي: متغيرات سياسة الهجرة إلى الغرب ووضع المهاجرين العرب وعلاقتهم بالأوطان الأم، مجلة شؤون عربية، ع141 ربيع 2010، المؤسسة العامة لجامعة الدول العربية.
26. نواف سالم كنعان: الفساد الإداري والمالي، أسبابه، أثاره، وسائل مكافحته، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، كلية القانون، العدد 33، 2008.
27. الهادي بوقلقول: أهمية رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمات، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ع24، جوان 2009.
28. تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، المكتب الإقليمي للدول العربية.

29. تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية المعنون "التشغيل والبطالة في الدول العربية...التحدي والمواجهة"، مؤتمر العمل العربي لدورته 35، مصر، 2008/03/23.

30. الجزائر بالأرقام: الديوان الوطني للإحصائيات، 2009-2010.

31. صندوق النقد العربي: التطورات الاقتصادية والاجتماعية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006.

32. المرسوم الرئاسي رقم 233/96 في 02 جويلية 1996 يتضمن إنشاء المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 41، 1996.

33. مكتب العمل الدولي: مجلة الإدارة - لجنة البرنامج والميزانية والإدارة البند السابع عشر من جدول الأعمال، استراتيجية الموارد البشرية لمنظمة العمل الدولية، 297-299. www.lo.orgl.w.cms.gb.

خامسا: المؤتمرات والملتقيات والندوات العلمية:

1. استراتيجيات الاستثمار البشري، مركز الخبرات المهنية للإدارة، المؤتمر السنوي الثاني للتدريب، ط1، القاهرة، 1996.

2. تامر علي أحمد، أحمد عاطف طه حسين: هجرة العقول البشرية العربية إلى الغرب... واقع مخيف وآمال ممكنة، ورقة بحثية للمشاركة في ندوة "الشباب والهجرة" - تونس، إدارة السياسات السكانية والهجرة - جامعة الدول العربية، ديسمبر 2012.

3. حنان بن عوالي: متطلبات فعالية التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية لخلق الميزة التنافسية، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، . Labocolloque. Voila met /133 benaoualilh

4. رابح عرابة، حنان بن عوالي: ماهية رأس المال الفكري والاستثمار في رأس المال البشري، الملتقى الدولي الخامس حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 13-14 ديسمبر 2011.

ماهية-رأس-المال-الفكري-و-الاستثمار-في-رأس-المال/.../iefpedia.com

5. سملاي يحضيه، بلالي أحمد: **الأهمية الاستراتيجية للموارد البشرية والكفاءات ودورها في تحقيق الميزة التنافسية من منظور المقاربة المرتكزة على الموارد**، الملتقى الدولي: حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، 10/19 مارس 2004، جامعة ورقلة. <https://manifest.univ-ouargla.dz/>..

6. شفيق العلاء: **البطالة والتشغيل عند الشباب**، الملتقى الدولي: الشباب بين الأصالة ومسايرة العصر، 24-25-26 مارس 2008، منشورات المجلس الإسلامي الأعلى، 2009.

7. صالح حسين سليمان الرقب: **العولمة الثقافية آثارها وأساليب مواجهتها**، مؤتمر العولمة وانعكاساتها على العالم الإسلامي في المجالين الثقافي والاقتصادي، عمان -الأردن، 2008، site.iugaza.edu.ps/.../2.doc.

8. عصام الدين محمد متولي، صلاح علي أحمد: **مفهوم ونماذج القياس المحاسبي لرأس المال الفكري**، المؤتمر السنوي الدولي الخامس والعشرون: إدارة المعرفة-الاستراتيجيات والتحديات، 04،05،06/5/2010، جامعة المنصورة.

9. فاطمة مانع، خبازي فاطمة الزهراء: **هجرة الكفاءات العلمية وأثارها على التنمية الاقتصادية في البلدان النامية**، ملتقى دولي حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، يومي 13-14 ديسمبر 2011.

هجرة-الكفاءات-العلمية-و-أثارها-على-التنمية-/<http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2012/01/>..

10. فراحتية العيد، شريف مراد: **أهمية نظم المعلومات في تشخيص ومعالجة مشكلة البطالة**، مداخلة بملتقى دولي بعنوان "استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة محمد بوضياف المسيلة، نوفمبر 2011. iefpedia.com/arab/?p=31526

11. مصطفى عبد العزيز مرسى: **معاونة المهاجرين العرب خارج المنطقة العربية**، ورقة عمل مقدمة من منظمة العمل العربية، المنتدى العربي للتنمية والتشغيل (الدوحة، 15-16 نوفمبر / تشرين الثاني 2008).

9. مالك بن إبراهيم الأحمد : العولمة في الإعلام،

fac.ksu.edu.sa/sites/.../%20الاحمد20%مالك20%د20%-20%الإعلام-20%في.d...

10. مجذوب بخيت محمد توم: أبعاد العولمة وتأثيرات التدفق الإعلامي على الدول النامية.

41.67.53.40/handle/123456789/4738?show=full7،

11. محمد محمود يوسف: حوار حول البطالة وهجرة العقول، موقع رسالة أون لاين وموقع الشبكة

العربية العالمية. www.cpas-egypt.com/pdf/Mohamed_Yossef/7-14.../01.pdf

12. المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، محفظة الموارد البشرية <http://hrdiscussion.com>

13. نعيمة بوكثلوم، داود خيرة: الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي على التشغيل في الجزائر خلال

الفترة 1998-2010،

[iefpedia.com/./](http://iefpedia.com/)

14. هاني محمد يونس موسى: دور التربية في الحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع العربي، قسم

أصول التربية، كلية التربية جامعة بنها،

[faculty.ksu.edu.sa/74631/Documents/](http://faculty.ksu.edu.sa/74631/Documents/faculty.ksu.edu.sa/74631/Documents/20%الهوية.doc)

• المراجع باللغة الأجنبية:

1. Anne-Marie Gaillard, Jacques Gaillard: **Fuite des cerveaux, circulation des compétences et développement en Afrique :un défi global** ,Mai 2005 .

https://www.researchgate.net/.../Jacques_Gaillard/...Fuite_des_cerve...

2. Boussichas Matthieu : **La Fuite des Cerveaux incite-t-elle la scolarisation ?**.

<https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00556929/document>

3. Brahim Boudarbat, Marie Connolly : **Exode des cerveaux : Pourquoi certains diplômés d'études postsecondaires choisissent-ils de travailler aux États-Unis?**, Ce

rapport a été préparé dans le cadre d'un projet pour Ressources humaines et Développement des compétences Canada,

2013, <https://www.cirano.qc.ca/pdf/publication/2013RP-13.pdf>

4. Jean-Marie peretti: **gestion des ressources humaines**. Vinifert .2000

<https://www.decitre.fr/media/pdf/feuillete/9/7/8/2/3/1/1/0/9782311012323.pdf>.

5. Marc Rwabahungu: **La fuite des cerveaux un facteur important du sous-développement**, Union Interparlementaire, Association des Secrétaires Généraux de Parlement , Session de NusaDua Avril/mai2017.
[. https://www.asgp.co/.../CTMIGEJQJPHPDECHHBJNWLIYLKEJOR...](https://www.asgp.co/.../CTMIGEJQJPHPDECHHBJNWLIYLKEJOR...)
6. NKOA François Colin: **Migrations Sud-Nord, Fuite des cerveaux et développement économique en Afrique**, Faculté des Sciences Economiques et de Gestion Université de Yaoundé2-Soa.
7. Peter Smith:**Fuite des cerveaux-perdre pour gagner?**, Le bulletin d'information du Secteur de l'éducation de l'UNESCO ,l'éducation aujourd'hui, n° 18 octobre 2006 – janvier 2007..unesdoc.unesco.org/images/0014/001477/147739f.pdf
8. S. Ibi Ajayi :**Comment l'Afrique peut bénéficier de la mondialisation**, Finances & Développement / Décembre 2001,
<https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/fre/2001/12/.../ajayi.pdf>
9. S.L.Dalam et autres:**la gestion des ressources humaines, tendances enjeux et pratiques actuelles**, édition village mondial, paris, France.
10. William J. Carrington, Enrica Detragiache: **Quelle est l'ampleur de l'«exode des cerveaux», et quels sont les pays et régions les plus touchés?**.
11. Nicole Berthier : **Les Technique d'enquête en Sciences Sociales (méthodes et exercices corrigés)** ,Armand colin, Paris, 1998.
12. Algrie Focus :**Fuite des cerveaux : 26800 algeriens vivent et travaillent à l'étranger**. 15 avril 2015. <http://algerie-focus.com>.
13. Cadre d'Intervention Transversal (CIT) : **Migrations Internes et Internationales 2010-2013**, Agence Française de Développement..<https://www.coordinationsud.org> › Documentation
14. CNES. Rapport **national sur le développement humain Algérie 2006**, réalise en coopération Avec Pun,
www.undp.org/content/dam/algeria/docs/povred/Rapport_CNES2006.pdf

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 - قالمة -

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

تخصص: أفراد جماعات مجتمعات

استمارة خاصة بالأدمغة الجزائرية المهاجرة مقدمة لإنجاز رسالة الدكتوراه ل م د بعنوان:

آليات الحفاظ على الرأسمال الفكري الجزائري ومواجهة هجرة الأدمغة في ظل العولمة والإغراءات الخارجية.

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

أ.د/ عسوس عمر

من إعداد الطالبة:

عيدود هاجر

ملاحظة:

- هذه الاستمارة لا تخدم سوى أغراض البحث العلمي والمعرفة العلمية فقط.
- الرجاء إرجاع الاستمارات المملوءة على البريد الإلكتروني التالي:

aidoud.hadjer@gmail.com

السنة الجامعية: 2018/2017

استمارة البحث

أولاً: البيانات الشخصية

1- الجنس: ذكر ☐

أنثى ☐

2- السن: [23-33] ☐

[34-44] ☐

[45-55] ☐

[55 فما فوق] ☐

3- الحالة العائلية : أعزب ☐

متزوج(ة) ☐

مطلق(ة) ☐

أرمل(ة) ☐

4- المستوى التعليمي : ليسانس ☐

مهندس ☐

ماجستير ☐

دكتوراه ☐

5- نوع التخصص

6- بلد الإقامة:

7- سنة تخرجك من الجامعة:

8- تاريخ مغادرة الجزائر:

ثانياً: بيانات تخص الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للكفاءات قبل الهجرة وبعدها:

9- هل بحثت عن منصب عمل قبل الهجرة؟: نعم ☐

لا ☐

10- كيف كانت ردة فعل أصحاب العمل عندما تقدمت لطلب العمل؟

.....

.....

11- هل حصلت على منصب عمل بعد تخرجك وقبل الهجرة؟: ☐ نعم

☐ لا

• في حالة الإجابة بـ لا، ما السبب في

ذلك؟.....

.....

12- هل عملت في مجال تخصصك؟ ☐ نعم

☐ لا

13- هل كنت راض عن عملك؟: ☐ راض

☐ راض إلى حد ما

☐ غير راض

14- كيف كانت حالتك المعيشية؟: ☐ جيدة

☐ مقبولة

☐ سيئة

15- متى فكرت في الهجرة؟: ☐ أثناء الدراسة

☐ بعدها

16- أذكر أهم الأسباب التي دفعتك للتفكير في الهجرة: ☐ تحقيق المكانة الاجتماعية

☐ الهروب من البطالة

☐ تحسين المستوى المعيشي

☐ بغرض البحث والتطوير العلميين

17- هل وجدت صعوبة في مغادرة البلد (الجزائر)؟: ☐ نعم

☐ لا

18- ما طبيعة الصعوبات إن وجدت؟:

.....

...

19- أذكر أسباب اختيارك لبلد الهجرة:

.....

.....

20- هل سبق وقمت ببحث علمي في الجزائر؟: ☐ نعم ☐ لا

• في حالة الإجابة بـ نعم، هل واجهتك صعوبات؟: ☐ نعم ☐ لا

أحيانا ☐

أبدا ☐

• ما هي هذه الصعوبات إن وجدت؟:.....

21- هل حصلت على مساعدات ومنح قصد القيام ببحث علمي؟: ☐ نعم ☐ لا

22- في حالة حصولك على منحة، ما طبيعة هذه المنحة،

أذكرها:.....

.....

ثالثا: بيانات تتعلق بالمهاجر في بلد المهجر

23- ما هي المدة التي قضيتها في بلد المهجر قبل حصولك على عمل مستقر؟:.....

24- ما هي المهنة التي تمارسها حاليا في بلاد المهجر؟:.....

25- هل مهنتك الحالية:

• تتناسب مع اختصاصك: ☐ نعم ☐ لا

• حسنت ظروفك المعيشية: ☐ نعم ☐ لا

• راتبها مناسب لجهدك ومؤهلاتك: ☐ نعم ☐ لا

26- إلى أي مدى أنت راض عن العمل الذي تؤديه؟: ☐ غير راض ☐ راض

☐ راضي نوعا ما

☐ راضي

☐ راضي جدا

27- ما الهدف الذي تود أن تحققه من خلال هذا العمل؟

- هدف شخصي

☐☐

- المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

☐

28- هل ترغب في العودة إلى الوطن؟:

☐

لا

☐

29- في حالة الإجابة بـ: لا، هل لديك مشروع استثماري داخل الجزائر؟:

☐

لا

30- في حالة الإجابة بنعم، ما نوع هذا المشروع؟:

.....

☐

31- هل قمت بالنشر العلمي في بلاد المهجر؟: نعم

☐

لا

32- كم من عمل نشرت:

☐

33- ماذا تعتبر نفسك في بلاد المهجر؟: إنسان مبدع

☐

إنسان عادي

☐

إنسان فاشل

☐

34- هل حصلت على تسهيلات للبحث والتطوير في بلاد المهجر؟: نعم

☐

لا

35- أذكر طبيعة هذه التسهيلات إن وجدت:

.....

.....

..

36- في حالة الإجابة بلا: ماهي الصعوبات التي واجهتك فيما يتعلق بالبحث والتطوير هناك؟

.....

.....

رابعاً: بيانات تبين علاقة العولمة بهجرة الكفاءات

نعم

37- هل تعتبر ظاهرة العولمة عامل أساسي من العوامل المؤثرة على الهجرة؟:

☐

لا

☐

• كيف ذلك؟:

38- هل كان لتكنولوجيات الإعلام والاتصال تأثير على تفكيرك في الهجرة؟:نعم ☐

نوعا ما ☐

لا ☐

39- هل كان للاستثمارات الأجنبية دور في تفكيرك في الهجرة الخارجية؟ نعم ☐

لا ☐

40- هل كانت متأثرا بثقافة بلد المهجر قبل الهجرة إليه؟: نعم ☐

لا ☐

41- هل كان لديك معلومات سابقة عن بلد المهجر قبل هجرتك؟: نعم ☐

لا ☐

42- كيف حصلت على هذه المعلومات؟

عن طريق وسائل الإعلام والاتصال ☐

المعارف والأصدقاء في بلد المهجر ☐

أخرى تذكر.....

43- كيف كانت هجرتك؟: فردية ☐

أسرية ☐

مع الأصدقاء ☐

44- كيف دخلت إلى هذا البلد؟: عن طريق منحة دراسية ☐

عقد عمل حصلت عليه قبل الهجرة ☐

عن طريق أقارب ☐

عن طريق رحلة سياحية ☐

أخرى حددها.....

خامسا: تقييم الكفاءة المهاجرة للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ومستوى البحث العلمي في الجزائر

مقارنة بالبلد المهاجر إليه:

45- ما تقييمك للحالة الاقتصادية في الجزائر؟: مشجعة على الاستثمار ☐

عادية ☐

☐

سيئة

☐

46- ما تقييمك لواقع البحث العلمي في الجزائر؟: جيد جدا

☐

جيد

☐

متوسط

☐

ضعيف

☐

ضعيف جدا

☐

47- في رأيك، هل يساعد الوسط في الجزائر على إجراء البحوث العلمية؟: نعم

☐

نسبيا

☐

لا

48- هل ترى أن وضعية البحث العلمي في الجزائر حاليا تخدم طموحاتك؟:

☐

نعم

☐

لا

☐

لا أدري

49- إذا كانت إجابتك لا، أذكر النقائص الموجودة؟:

.....

50- في رأيك ما الذي يجب على الجزائر أن توفر من أجل عودة كفاءاتها المهاجرة بإعتبارك واحدا

منهم؟:

.....

.....

.....

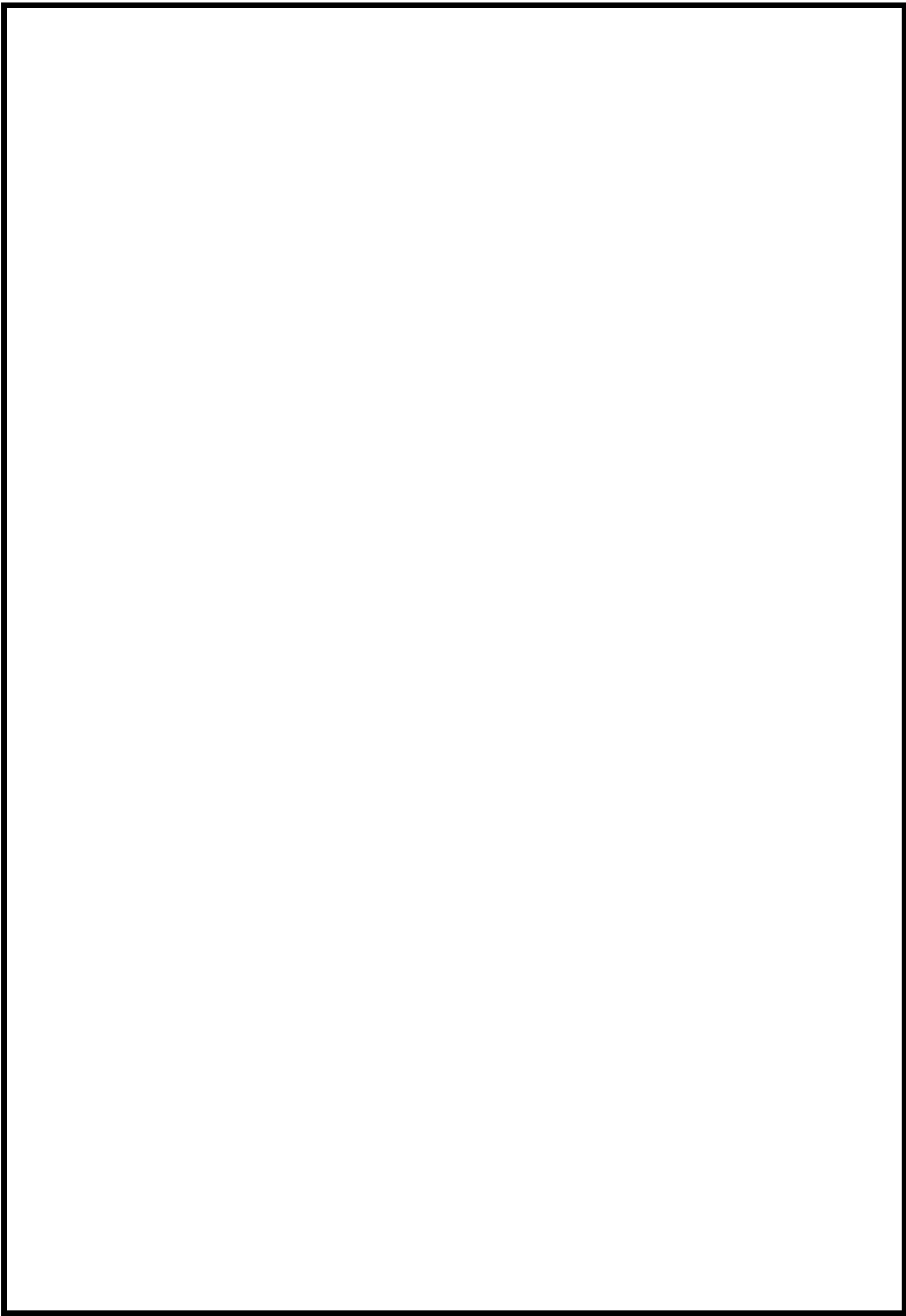
.....

.....

.....

.....

.....



دليل ترميز استمارة الأدمغة الجزائرية المهاجرة:

رقم السؤال	السؤال	احتمالات الإجابات وترميزها
01	الجنس:	1 = ذكر 2 = أنثى
02	السن:	[33-23]=1 [44-34] =2 [55-45] =3 [55 فما فوق]=4
03	الحالة العائلية:	1=أعزب 2= متزوج(ة) 3= مطلق(ة) 4= أرمل(ة)
04	المستوى التعليمي:	1= ليسانس 2= مهندس 3= ماجستير 4= دكتوراه
05	نوع التخصص:	1=علوم اجتماعية 2= علوم انسانية 3= اعلام آلي 4= زراعة 5= علوم الادارة 6= مالية وتسويق 7=شبه طبي 8= شبكات كهربائية 9= علوم الطب 10= ادب ولغات 11= ميكانيك 12= هندسة معمارية 13= هندسة التخطيط والاحصاء

14= علوم قانونية 15= كيمياء 16= هندسة مدنية 17= تبريد وتكييف صناعي 17= فنون معاصرة 18= هندسة كيميائية 19= معلوماتية 20= فنون معاصرة 21= بترول 22= علوم الرياضة 23= علم البصريات 24= علاقات دولية 25=هندسة الفضاء		
1= قطر 2=إيطاليا 3=فرنسا 4=كندا 5= أمريكا 6= الإمارات العربية المتحدة 7= المملكة العربية المتحدة 8= البرتغال 9= ألمانيا 11= الكويت 12= إنجلترا 13= اسبانيا 14= الأردن	بلد الإقامة	06
1= (1977-1986) 2=(1987-1996) 3=(1997-2006) 4=(2007-2016)	سنة التخرج	07

08	تاريخ مغادرة الجزائر	1=(1984-4994) 2=(1995-2005) 3=(2006-2016)
09	هل بحثت عن منصب عمل قبل الهجرة؟:	1= نعم 2= لا
10	كيف كانت ردة فعل أصحاب العمل عندما تقدمت لطلب العمل؟	1= القبول 2= الرفض 3= المرور بمسابقة
11	هل حصلت على منصب عمل بعد تخرجك وقبل الهجرة؟:	1= نعم 2= لا
12	في حالة الإجابة ب لا، ما السبب في ذلك؟:	1= الفساد (الرشوة والمحسوبية والبيروقراطية السلبية). 2= السفر مباشرة 3= نقص مناصب العمل
13	في حالة الإجابة ب نعم، هل عملت في مجال تخصصك؟	1= نعم 2= لا
14	في حالة الإجابة دائما ب نعم، هل كنت راض عن عملك؟	1= راض 2= راض إلى حد ما 3= غير راض
15	كيف كانت حالتك المعيشية؟:	1= جيدة 2= مقبولة 3= سيئة
16	متى فكرت في الهجرة؟:	1= أثناء الدراسة 2= بعد الدراسة
17	أهم الأسباب التي دفعتك للتفكير في الهجرة:	
A17*	تحقيق المكانة الإجتماعية :	1= نعم 2= لا

*B17	الهروب من البطالة:	1 = نعم 2 = لا
*C17	تحسين المستوى المعيشي :	1 = نعم 2 = لا
*D17	بغرض البحث والتطوير العلميين:	1 = نعم 2 = لا
18	هل وجدت صعوبة في مغادرة البلد (الجزائر)؟:	1 = نعم 2 = لا
19	ما طبيعة الصعوبات إن وجدت؟:	1 = العادات والتقاليد 2 = إدارية 3 = مادية
20	أذكر أسباب إختيارك لبلد الهجرة:	1 = فرص عمل أفضل وأسباب ثقافية 2 = احترام العقل والفكر والإنسان والعلم 3 = شبكات عائلية والأصدقاء 4 = سهولة الهجرة 5 = الإستقرار والأمن الإجتماعي
21	كيف كانت هجرتك؟:	1 = فردية 2 = أسرية 3 = مع الأصدقاء
22	كيف دخلت إلى بلد الهجرة؟:	1 = عن طريق منحة دراسية 2 = عقد عمل حصلت عليه قبل الهجرة 3 = عن طريق أقارب 4 = عن طريق رحلة سياحية
23	هل عملت في بلاد المهجر؟:	1 = نعم 2 = لا
24	في حالة الإجابة ب لا، ما هي سبب عدم حصولك على عمل؟:	1 = أسباب شخصية 2 = مازلت أدرس 3 = مهاجر حديث
25	ما هي المدة التي قضيتها في بلد المهجر قبل	1 = أقل من 06 أشهر

	حصولك على عمل مستقر؟:	2= من 07 أشهر إلى سنة واحدة 3= بعد سنة 4= بعد سنتين
26	ما هي المهنة التي تمارسها حاليا في بلاد المهجر؟:	1= أستاذ وباحث 2= مختص نفسي 3= عميد كلية 4= صحفي 5= موظف في مؤسسة 6= طبيب 7= مهندس 8= مستثمر 9= التربية 10= الفلاحة 11= عمل حر
27	هل مهنتك الحالية:	
*A27	هل تتناسب مع اختصاصك؟:	1= نعم 2= لا
*B27	هل حسنت ظروفك المعيشية؟:	1= نعم 2= لا
*C27	هل راتبها مناسب لجهدك ومؤهلاتك؟:	1= نعم 2= لا
28	إلى أي مدى أنت راض عن العمل الذي تؤديه ؟	1= راض جدا 2= راض 3= غير راض
29	ما الهدف الذي تود أن تحققه من خلال هذا العمل ؟	
A29	هدف شخصي	1= نعم 2= لا
B29	المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية	1= نعم

		2 = لا
30	هل ترغب في العودة إلى الوطن؟:	1 = نعم 2 = لا
31	في حالة الإجابة بـ: لا ، هل لديك مشروع استثماري داخل الجزائر؟:	1 = نعم 2 = لا
32	في حالة الإجابة بنعم، ما نوع هذا المشروع؟:	1 = مشروع تجاري 2 = مستشفى حراري 3 = الفن في البناء والعمارة الحضرية 4 = صيدلية
33	ما تقييمك للحالة الاقتصادية في الجزائر؟:	1 = مشجعة على الاستثمار 2 = عادية 3 = سيئة
34	هل سبق وقمت ببحث علمي في الجزائر؟:	1 = نعم 2 = لا
35	في حالة الإجابة بـ نعم، هل واجهتك صعوبات؟:	1 = نعم 2 = لا
36	ما هي هذه الصعوبات إن وجدت؟:	1 = البيئة الغير الإيجابية البيروقراطية والعوائق اللوجيستية 2 = عوائق البحث العلمي، قلة المراجع وغياب التمويل
37	هل حصلت على مساعدات ومنح قصد القيام ببحث علمي؟:	1 = نعم 2 = لا
38	في حالة حصولك على منحة، ما طبيعة هذه المنحة، أذكرها:	1 = برامج البحوث الوطنية والتربصات
39	ما تقييمك لواقع البحث العلمي في الجزائر؟:	1 = جيد جدا 2 = جيد 3 = متوسط 4 = ضعيف 5 = ضعيف جدا
40	في رأيك، هل يساعد الوسط في الجزائر على	1 = نعم

	إجراء البحوث العلمية؟:	2=لا
41	هل قمت بالنشر العلمي في بلاد المهجر؟:	1=نعم 2=لا
42	في حالة الإجابة ب نعم كم من عمل نشرت؟:	1= (05-01) 2= (10-06) 3= (15-11) 4= أكثر من 15 عمل
43	ماذا تعتبر نفسك في بلاد المهجر؟:	1= إنسان مبدع 2= إنسان عادي 3= إنسان فاشل
44	هل حصلت على تسهيلات للبحث والتطوير في بلاد المهجر؟:	1=نعم 2=لا
45	أذكر طبيعة هذه التسهيلات إن وجدت:	1= البيئة المناسبة التشجيع والتمويل
46	في حالة الإجابة بلا: ماهي الصعوبات التي واجهتك فيما يتعلق بالبحث والتطوير هناك؟	1= صعوبات شخصية 2= صعوبات ثقافية ومادية
47	هل هناك حرية فكرية في الجزائر؟	1=نعم 2=لا
48	هل هناك دعم للبحث العلمي في الجزائر؟	1=نعم 2=لا
49	هل البحث العلمي موكب للمتطلبات العلمية على المستوى العالمي؟:	1= مواكب 2= في طريق المواكبة 3= غير مواكب
50	هل ترى أن وضعية البحث العلمي في الجزائر حاليا تخدم طموحاتك؟:	1=نعم 2=لا
51	ما هي نقائص البحث العلمي في الجزائر؟	1= غياب الدعم المادي والبيئة المحفزة 2= غياب الاحترام والتقدير والمكانة اللازمة للكفاءات
52	1- في رأيك ما الذي يجب على الجزائر أن توفر من أجل عودة كفاءاتها المهاجرة	1= تغيير الذهنيات والتصورات لدى القيادات التي تدير الهيئات الحكومية

2= إعطاء الاحترام للباحث 3= توفير مناصب عمل مناسبة 4= العدالة 5= لا تستطيع استقطاب كفاءاتها 6= تعزيز وطنية الكفاءة	باعتبارك واحد منهم؟:	
---	-----------------------------	--

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 -قلمة-

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

تخصص أفراد جماعات مجتمعات

استمارة خاصة بالكفاءات الجزائرية العائدة من الهجرة مقدمة لإنجاز رسالة الدكتوراه ل م د بعنوان:

آليات الحفاظ على الرأس مال الفكري الجزائري ومواجهة هجرة الأدمغة في ظل العولمة والإغراءات الخارجية.

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

أ.د/ عسوس عمر

من إعداد الطالبة:

عيدود هاجر

ملاحظة:

- هذه الاستمارة لا تخدم سوى أغراض البحث العلمي والمعرفة العلمية فقط.
- الرجاء إرجاع الاستمارات المملوءة على البريد الإلكتروني التالي:

aidoud.hadjer@gmail.com

السنة الجامعية: 2018/2017

استمارة البحث

أولاً: البيانات الشخصية

- 1- الجنس: ذكر ☐
- أنثى ☐
- 2- السن: [33-23] ☐
- [44-34] ☐
- [55-45] ☐
- [55 فما فوق] ☐
- 3- الحالة العائلية: أعزب ☐
- متزوج(ة) ☐
- مطلق(ة) ☐
- أرمل(ة) ☐
- 4- المستوى التعليمي: ليسانس ☐
- مهندس ☐
- ماجستير ☐
- دكتوراه ☐
- 5- نوع التخصص:
- 6- سنة التخرج من الجامعة:
- 7- سنة مغادرة الجزائر:
- 8- بلد الهجرة:
- 9- سنة العودة إلى الجزائر:
- 10- الوظيفة الحالية:

ثانياً: بيانات تخص الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للكفاءات قبل الهجرة وبعدها:

- 11- هل بحثت عن منصب عمل قبل الهجرة؟: نعم ☐
- لا ☐

12- كيف كانت ردة فعل أصحاب العمل عندما تقدمت لطلب

العمل؟.....

13- هل حصلت على منصب عمل بعد تخرجك وقبل الهجرة؟: نعم ☐، لا ☐.

14- في حالة الإجابة بـ لا، ما السبب في ذلك؟:

.....

.....

15- هل عملت في مجال تخصصك؟ نعم ☐، لا ☐.

16- هل كنت راض عن عملك؟ راض ☐، راض إلى حد ما ☐، غير راض ☐.

17- كيف كانت حالتك المعيشية؟: جيدة ☐، مقبولة ☐، سيئة ☐.

18- متى فكرت في الهجرة؟: أثناء الدراسة ☐، بعدها ☐.

19- أذكر أهم الأسباب التي دفعتك للتفكير في الهجرة:

• تحقيق المكانة الاجتماعية ☐

• الهروب من البطالة ☐

• تحسين المستوى المعيشي ☐

• بغرض البحث والتطوير العلميين: ☐

20- هل وجدت صعوبة عند مغادرة البلد (الجزائر)؟: نعم ☐، لا ☐.

21- ما طبيعة الصعوبات إن وجدت؟:

.....

22- أذكر أسباب اختيارك لبلد الهجرة:

.....

.....

23- كيف كانت هجرتك؟: فردية ☐، أسرية ☐، مع الأصدقاء ☐.

24- كيف دخلت إلى هذا البلد؟: عن طريق منحة دراسية ☐، عقد عمل حصلت عليه قبل الهجرة

☐، عن طريق أقارب ☐، عن طريق رحلة سياحية ☐، أخرى حددها.....

25- ما هي المدة التي قضيتها في بلد المهجر قبل حصولك على عمل مستقر؟:

26- ما هي الوظيفة التي شغلتها في بلاد المهجر؟:

27- هل كانت وظيفتك هناك:

• تتناسب مع اختصاصك: نعم ☐، لا ☐.

• حسنت ظروفك المعيشية: نعم ☐، لا ☐.

• راتبها مناسب لجهدك ومؤهلاتك: نعم ☐، لا ☐.

28- إلى أي مدى أنت راض عن العمل الذي تؤديه ؟

غير راض ☐ ، راضي نوعا ما ☐ ، راضي جدا ☐.

29- ما الهدف الذي تود أن تحققه من خلال هذا العمل؟

*هدف شخصي ☐

*المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ☐

30- هل لديك مشروع استثماري داخل الجزائر؟: نعم ☐، لا ☐.

31- في حالة الإجابة بنعم، ما نوع هذا المشروع؟:

.....

32- ما تقييمك للحالة الاقتصادية في الجزائر؟: مشجعة على الاستثمار ☐، مشجعة نوعا ما ☐،

غير مشجعة ☐

33- هل توجد ثقافة استثمار في الجزائر؟: نعم ☐، لا ☐.

ثالثا: بيانات تتعلق بتقييم الأدمغة الجزائرية لواقع البحث العلمي في الجزائر

34- هل سبق وقمت ببحث علمي في الجزائر؟: نعم ☐، لا ☐.

35- في حالة الإجابة بـ نعم، هل واجهتك صعوبات؟: نعم ☐، أبدا ☐.

36- ما هي هذه الصعوبات إن وجدت؟:.....

37- هل حصلت على مساعدات ومنح قصد القيام ببحث علمي؟: نعم ☐، لا ☐.

38- في حالة حصولك على منحة، ما طبيعة هذه المنحة، أذكرها:

.....

39- ما تقييمك لواقع البحث العلمي في الجزائر؟: جيدا جدا ☐، جيد ☐، متوسط ☐، ضعيف ☐.

ضعيف جدا ☐.

40- في رأيك، هل يساعد الوسط في الجزائر على إجراء البحوث العلمية؟: نعم ☐، لا ☐.

41- كيف تقيم مستوى لإنفاق على البحث العلمي في الجزائر؟: عالي ☐، متوسط ☐، منخفض ☐.

☐

- 42- ما تقييمك لنشاطك العلمي في الجزائر؟: جيد ☐، مقبول ☐، سيئ ☐
- 43- هل هناك حرية فكرية في الجزائر؟ نعم ☐، لا ☐
- 44- هل هناك دعم للبحث والتطوير في الجزائر؟ نعم ☐، لا ☐
- 45- هل وضعية البحث العلمي في الجزائر تخدم طموحاتك؟ نعم ☐، لا ☐
- 46- ماذا تعتبر نفسك في بلاد المهجر؟: إنسان مبدع ☐، إنسان عادي، إنسان فاشل ☐
- 47- هل حصلت على تسهيلات للبحث والتطوير في بلاد المهجر؟: نعم ☐، لا ☐
- 48- هل قمت بالنشر العلمي في الجزائر؟: نعم ☐، لا ☐
- 49- هل أنت بصدد التحضير الحالي لعمل علمي؟ نعم ☐، لا ☐
- 50- ما نوع العمل العلمي الذي أنت بصدد تحضيره؟ مقال علمي ☐، أطروحة دكتوراه ☐، بحث علمي ☐.

رابعا: بيانات تبين علاقة العولمة بهجرة الكفاءات

- 51- هل تأثرت هجرتك بالشركات المتعددة الجنسية؟: نعم ☐، لا ☐
- 52- هل الجزائر مندمجة ضمن نظام العولمة؟: نعم ☐، لا ☐
- 53- هل ترى أن الجزائر؟:
- قادرة على تبني اقتصاد مبني على المعرفة ☐
 - بصدد تبني اقتصاد مبني على المعرفة ☐
 - غير قادرة على تبني اقتصاد مبني على المعرفة ☐
- 54- في رأيك ما الذي يجب على الجزائر أن توفر من أجل عودة كفاءاتها

المهاجرة؟:.....

.....

.....

.....

دليل ترميز استمارة الكفاءات العائدة من الهجرة:

رقم السؤال	السؤال	احتمالات الإجابات وترميزها
01	الجنس:	1 = ذكر 2 = أنثى
02	السن:	[33-23]=1 [44-34] =2 [55-45] =3 [55 فما فوق]=4
03	الحالة العائلية:	1=أعزب 2= متزوج(ة) 3= مطلق(ة) 4= أرمل(ة)
04	المستوى التعليمي:	1= ليسانس 2= مهندس 3= ماجستير 4= دكتوراه
05	نوع التخصص:	1=مالية 2= علم النفس 3= علم الاجتماع 4= كيمياء 5= لغات 6= إعلام آلي 7= قانون الأعمال 8= ميكانيك 9= تجارة دولية 10= طب الأسنان 11= علوم انسانية
06	سنة التخرج	1= (2006-2002) 2= (2011-2007) 3= (2016-2012)

07	تاريخ مغادرة الجزائر	1 = (2006-2002) 2 = (2011-2007) 3 = (2016-2012)
08	بلد الإقامة	1 = مصر 2 = فرنسا 3 = تركيا 4 = كندا 5 = إنجلترا 6 = ألمانيا
09	سنة العودة من المهجر	1 = (2012-2007) 2 = (2017-2013)
10	الوظيفة الحالية	1 = أستاذ وباحث 2 = عاطل عن العمل 3 = طالب 4 = مهندس 5 = فني حقول النفط 6 = مربي (ة)
11	هل بحثت عن منصب عمل قبل الهجرة؟:	1 = نعم 2 = لا
12	كيف كانت ردة فعل أصحاب العمل عندما تقدمت لطلب العمل؟	1 = القبول 2 = الرفض 3 = المرور بمسابقة
13	هل حصلت على منصب عمل بعد تخرجك وقبل الهجرة؟:	1 = نعم 2 = لا
14	في حالة الإجابة بـ لا، ما السبب في ذلك؟:	1 = الفساد (الرشوة والمحسوبية والبيروقراطية السلبية) 2 = السفر مباشرة 3 = نقص مناصب العمل

15	في حالة الإجابة ب: نعم، هل عملت في مجال تخصصك؟	1 = نعم 2 = لا
16	في حالة الإجابة دائما ب نعم، هل كنت راض عن عملك؟	1 = راض 2 = راض إلى حد ما 3 = غير راض
17	كيف كانت حالتك المعيشية؟	1 = جيدة 2 = مقبولة 3 = سيئة
18	متى فكرت في الهجرة؟	1 = أثناء الدراسة 2 = بعد الدراسة
19	أهم الأسباب التي دفعتك للتفكير في الهجرة:	
*A19	تحقيق المكانة الاجتماعية:	1 = نعم 2 = لا
*B19	الهروب من البطالة:	1 = نعم 2 = لا
*C19	تحسين المستوى المعيشي:	1 = نعم 2 = لا
*D19	بغرض البحث والتطوير العلميين:	1 = نعم 2 = لا
20	هل وجدت صعوبة في مغادرة البلد (الجزائر)؟:	1 = نعم 2 = لا
21	ما طبيعة الصعوبات إن وجدت؟:	1 = العادات والتقاليد 2 = إدارية 3 = مادية
22	أذكر أسباب اختيارك لبلد الهجرة:	1 = فرص عمل أفضل وأسباب ثقافية 2 = احترام العقل والفكر والإنسان والعلم 3 = شبكات عائلية والأصدقاء 4 = سهولة الهجرة 5 = الاستقرار والأمن الاجتماعي

23	كيف كانت هجرتك؟:	1 = فردية 2 = أسرية 3 = مع الأصدقاء
24	كيف دخلت إلى بلد الهجرة؟	1 = عن طريق منحة دراسية 2 = عقد عمل حصلت عليه قبل الهجرة 3 = عن طريق أقارب 4 = عن طريق رحلة سياحية
25	مدة البحث عن عمل	1 = أقل من 6 أشهر 2 = من 7 أشهر إلى سنة 3 = بعد سنة 4 = بعد عدة سنوات 2-10 5 = كل فترة الهجرة بطل
26	ما هي المهنة التي شغلتها في بلاد المهجر؟:	1 = أستاذ وباحث 2 = مختص نفسي 3 = عميد كلية 4 = صحفي 5 = موظف في مؤسسة 6 = طبيب 7 = مهندس 8 = مستثمر 9 = التربية والتعليم 10 = الفلاحة 11 = عمل حر 12 = لم أحصل على عمل
27	هل مهنتك الحالية:	
*A27	هل تتناسب مع اختصاصك؟:	1 = نعم 2 = لا
*B27	هل حسنت ظروفك المعيشية؟:	1 = نعم 2 = لا
*C27	هل راتبها مناسب لجهدك ومؤهلاتك؟:	1 = نعم 2 = لا

28	إلى أي مدى أنت راض عن العمل الذي تؤديه ؟	1= راض جدا 2= راض 3= غير راض
29	ما الهدف الذي تود أن تحققه من خلال هذا العمل ؟	
*A29	هدف شخصي	1= نعم 2= لا
*B29	المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية	1= نعم 2= لا
30	هل لديك مشروع استثماري داخل الجزائر؟:	1= نعم 2= لا
31	في حالة الإجابة بنعم، ما نوع هذا المشروع؟:	1= مشروع تجاري 2= مستشفى حراري 3= الفن في البناء والعمارة الحضرية 4= صيدلية 5= مخبر علمي 6= مشروع تعليمي
32	ما تقييمك للحالة الاقتصادية في الجزائر؟:	1= مشجعة على الاستثمار 2= عادية 3= سيئة
33	هل توجد ثقافة استثمار في الجزائر؟	1= نعم 2= لا
34	هل تأثرت هجرتك بالشركات المتعددة الجنسية؟	1= نعم 2= لا
35	هل الجزائر مندمجة ضمن نظام العولمة	1= نعم 2= لا
36	هل سبق وقمت ببحث علمي في الجزائر؟:	1= نعم 2= لا
37	في حالة الإجابة بـ نعم، هل واجهتك صعوبات؟:	1= نعم 2= لا

38	ما هي هذه الصعوبات إن وجدت؟:	1= البيئة الغير الإيجابية البيروقراطية والعوائق اللوجيستية 2= عوائق البحث العلمي، قلة المراجع وغياب التمويل
39	هل حصلت على مساعدات ومنح قصد القيام ببحث علمي؟:	1= نعم 2= لا
40	في حالة حصولك على منحة، ما طبيعة هذه المنحة، أذكرها:	
41	ما تقييمك لواقع البحث العلمي في الجزائر؟:	1= جيد جدا 2= جيد 3= متوسط 4= ضعيف 5= ضعيف جدا
42	هل الوسط العلمي في الجزائر مساعد على إجراء البحوث العلمية؟	1= نعم 2= لا
43	كيف تقيم مستوى لإنفاق على البحث العلمي في الجزائر؟	1= عالي 2= متوسط 3= منخفض
44	ما تقييمك لنشاطك العلمي في الجزائر؟	1= جيد 2= مقبول 3= سيء
45	هل هناك حرية فكرية في الجزائر؟	1= نعم 2= لا
46	هل هناك دعم للبحث والتطوير في الجزائر؟	1= نعم 2= لا
47	هل وضعية البحث العلمي في الجزائر تخدم طموحاتك؟	1= نعم 2= لا
48	ماذا تعتبر نفسك في بلاد المهجر؟:	1= إنسان مبدع 2= إنسان عادي 3= إنسان فاشل
49	هل حصلت على تسهيلات للبحث والتطوير في	1= نعم

	بلاد المهجر؟:	2 = لا
50	هل الجزائر:	1 = لها القدرة على تبني اقتصاد المعرفة 2 = بصدد تبني اقتصاد المعرفة 3 = ليس لها القدرة على تبني اقتصاد المعرفة
51	هل قمت بالنشر العلمي بالجزائر؟	1 = نعم 2 = لا
52	هل أنت بصدد التحضير الحالي لعمل علمي؟	1 = نعم 2 = لا
53	ما نوع العمل العلمي الذي أنت بصدد تحضيره؟	1 = مقال علمي 2 = أطروحة دكتوراه 3 = بحث علمي
54	في رأيك ما الذي يجب على الجزائر أن توفر من أجل عودة كفاءاتها المهاجرة باعتبارك واحد منهم؟:	1 = تغيير الذهنيات والتصورات لدى القيادات التي تدير الهيئات الحكومية 2 = إعطاء الاحترام للباحث 3 = توفير مناصب عمل مناسبة 4 = العدالة 5 = لا تستطيع استقطاب كفاءاتها 6 = تعزيز وطنية الكفاءة

الملخص:

تعد ظاهرة الهجرة من أهم الظواهر الاجتماعية المهمة وذات التأثير الواسع على مختلف فئات المجتمع وتنظيماته، وقد تطورت هذه الظاهرة بتطور العصور وتحكمت فيها مجموعة من المتغيرات المحلية والتي يعبر عنها بالعوامل الطاردة، وأيضاً المتغيرات الخارجية المتمثلة في عوامل الجذب والاستقطاب، فلهجرة عامة تأثيراتها على بلدان الطرد وبلدان الاستقطاب وتختلف أسبابها ودرجة تأثيرها حسب الفئة المنتقلة أو المهاجرة.

وفي هذا السياق تم التركيز على عرض ومعالجة موضوع مهم وهو موضوع هجرة الأدمغة والتفصيل في أسبابه وآليات مواجهة هجرة الأدمغة والحفاظ عليها، من خلال تأمل ودراسة وتحليل وضع التعليم والتكوين، وحقيقة سوق العمل والتشريع في الجزائر ودور وسائل الإعلام، إضافة إلى التساؤل حول حقيقة الوضعية الاجتماعية والاقتصادية والمستوى الثقافي للأفراد المهاجرين، باعتبارها جميعاً عوامل مؤثرة في الظاهرة ومتأثرة بها-هذا من ناحية-، ومن ناحية أخرى تحليل المتغيرات والمستجدات العالمية كالعوامل الخارجية التي تستقطب الكفاءات المحلية وتفتح لها المجال لذلك، كمبادئ وخصائص العولمة وما تفرضه من تغييرات معرفية وثقافية، وسياسات استثمارية عابرة للقارات، كاققتصاد المعرفة والشركات المتعددة الجنسيات والعديد من الإغراءات الخارجية المتجددة.

وانطلاقاً من هذا الطرح ومن أهمية الظاهرة وحيويتها، كان موضوع الدراسة تحت عنوان:

"آليات الحفاظ على الرأسمال الفكري الجزائري ومواجهة هجرة الأدمغة في ظل العولمة والإغراءات الخارجية".

ويعتبر هذا البحث من الدراسات الوصفية والتحليلية لواقع ظاهرة هجرة الأدمغة عامة وهجرة الأدمغة الجزائرية بصفة خاصة، وهدفت الدراسة إلى مجموعة من الأهداف تمثلت في:

- دراسة وتحليل ظاهرة هجرة الرأسمال الفكري الجزائري من خلال تشخيص الأسباب (الكلية-الجزئية) الدافعة لهجرة هؤلاء نحو باقي دول العالم.
- التعرف على المستجدات العالمية المرتبطة بالعولمة وكيف تؤثر على رغبة الكفاءات الجزائرية في الهجرة.

• التعرف على الأساليب والآليات المنتهجة من أجل الحفاظ على الرأسمال الفكري الجزائري من خلال التعرف على مجهودات الدولة في هذا المجال واستراتيجياتها.

وقد تضمنت الدراسة مقدمة عامة للموضوع وخمسة فصول تمثل الجانبين النظري والميداني للبحث، فخصص الفصل الخامس في الجانب التطبيقي للدراسة ليتم حسب ما تطلبته طبيعة الموضوع إتباع المنهج الوصفي، والاستعانة بتقنية الاستمارة للحصول على المعطيات الميدانية، وطبقت على عيني البحث اللتين تم اختيارهما بطريقة كرة الثلج، حيث مثلت العينة الأولى الأدمغة الجزائرية المهاجرة وبلغ عددها 100 مفردة، والعينة الثانية تكونت من 15 مفردة مثلت الأدمغة الجزائرية العائدة من الهجرة، كما تم عرض وتحليل البيانات وتفسيرها بالاعتماد على المعالجة الإحصائية لاستمارتي الاستبيان وفي الأخير تفسير ومناقشة نتائج الدراسة.

وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج والتمثلة في:

- اتضح أن الظروف الاقتصادية المعيشية من أهم الأسباب التي تدفع بالكفاءات الجزائرية إلى الهجرة نحو البلدان التي توفر مناصب تتناسب مع طموحاتهم وقدراتهم. وأن عوامل الطرد في الجزائر في مجملها اجتماعية-اقتصادية: كالبطالة، الفقر، تدني المستوى المعيشي وانخفاض الأجور بالمقارنة مع البلدان المهاجر إليها.
- أوضحت الدراسة أن الهدف الذي كانت تسعى الكفاءات الجزائرية لتحقيقه من خلال عملها ببلاد المهجر قبل عودتها من الهجرة منحصر في تحقيق الأهداف الشخصية.
- إن المشاكل الاجتماعية السائدة في المجتمع الجزائري كالرشوة والمحسوبية والبيروقراطية السلبية، تؤثر بشكل مباشر على هجرة الكفاءات الجزائرية التي تبحث على الاستقرار النفسي والاجتماعي وتسعى لتحقيق أهدافها ضمن مناخ إيجابي ومشجع ومستقر، فتهميش الكفاءات وحرمانها من فرص التطور يجعل الكفاءات الجزائرية تلجأ إلى الهجرة بحثاً عن الاهتمام والتقدير والمكانة التي تستحقها، وتساعد العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في بلدان الاستقبال على تشجيع سلوك الهجرة خاصة لذوي الخبرة والكفاءة والمستوى التعليمي العالي.
- يلعب العامل الثقافي والعلمي أي عامل البحث والتطوير العلميين عاملاً مهماً في هجرة الأدمغة الجزائرية، فحسب ما وضحته النتائج الإحصائية أن أغلب مفردات العينة يعتبرون البحث العلمي والتطوير سبباً أساسياً وراء هجرتهم.

- أوضحت الدراسة أن اختيار بلد الهجرة تتحكم فيه عوامل اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وعلمية يعتبرها المهاجرون ظروفًا جيدة مقارنة بالظروف التي عاشوها في بلدهم الجزائر، وبالتالي تمثل الهجرة آلية لتحقيق الطموحات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية وكذلك تحقيق المكانة الاجتماعية التي يستحقها هؤلاء.

- تؤثر العولمة ومضامينها من وسائل الإعلام والاتصال على حركة الهجرة لدى الشباب عامة ولدى الأدمغة الجزائرية بالأخص لأن هذه الوسائل الحديثة تحمل في طياتها تعريفاً بتفاصيل ومستويات المجتمعات والبلدان الأخرى في شتى أنحاء العالم مما يجعلها عاملاً مستقطباً ومؤثراً على عقول الشباب من ذوي الكفاءة في النزوع نحو الهجرة الخارجية، كما أن اقتصاد المعرفة جعل من الضروري الاستثمار في المعرفة وبها، مما شجع من حركة رؤوس الأموال وأهمها حركة الرأسمال الفكري أو المعرفي، وبالتالي زيادة الإغراءات المادية والمعرفية من أجل استقطاب الأدمغة من كل أنحاء العالم والأدمغة الجزائرية كذلك.

- تمثل العشرية الأخيرة سنوات وفترة عودة الكفاءات الجزائرية المهاجرة إما نتيجة إنهاءهم لفترة الإقامة بالمهجر أو لأنهم حققوا مستوى تعليمي يضمن لهم العيش ضمن مجتمعهم الأصلي ويضمن حصولهم على وظيفة تتناسب مع ذلك، كما أن للعوامل الأسرية والاجتماعية التأثير الواضح والمباشر على عودة الكفاءات الجزائرية بالخارج.

- من خلال معرفة أهم الأسباب الدافعة لهجرة الأدمغة الجزائرية وارتباطها بالعوامل الداخلية الطارئة والخارجية المستقطبة يتضح أنه يتوجب على الجزائر تبني مجموعة من الاستراتيجيات والآليات من أجل الحد من نزيف الأدمغة الجزائرية، والحفاظ على هذه الكفاءات والاستثمار في قدراتها من أجل تطوير وتنمية الأوضاع والمشاريع الهادفة لتحسين مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعرفية العلمية، من خلال الاستفادة من خبرات الدول التي هاجرت إليها الأدمغة الوطنية، واستقطاب هؤلاء وضمان عودتهم لا يكون إلا من خلال تحسين سوق العمل، وزيادة الأجور وتحسينها وتشجيع البحث العلمي وتمويل المشاريع العلمية حتى ترقى للمستوى العالمي وتوازي مستوى الجامعات العالمية والمراكز البحثية المنافسة، مع ضرورة تغيير الذهنيات والتصورات لدى القيادات التي تدير الهيئات الحكومية، وتوفير الدعم والتمويل للبحوث العلمية وتوفير مناصب عمل تتناسب مع مستويات وتخصصات الكفاءات الجزائرية مع ضرورة إعطاء المكانة والاحترام للباحث الجزائري في بلده الجزائر.

Résumé

Le phénomène d'émigration est l'un des phénomènes sociaux les plus importants qui a un large impact sur les différents groupes de la société et ses organisations. Ce phénomène a évolué avec l'évolution des âges. Il a été gouverné par un ensemble de variables locales qui sont exprimées par des facteurs répulsifs ainsi que par des variables externes qui sont présentées par des facteurs d'attraction et de polarisation. Les deux, les pays répulsifs et attrayants sont affectés par l'émigration. Les raisons et le degré d'influence varient selon la mobilité des groupes d'émigrants.

Ce contexte est axé sur la présentation et la résolution d'un problème important qu'est la fuite des cerveaux. Ses causes et les mécanismes pour faire face à l'émigration des cerveaux et les préserver sont été présenté. Il s'agit d'étudier et d'analyser les facteurs influents tels que le statut de l'éducation et de la formation, la réalité du marché du travail et de la législation Algérienne, le rôle des médias, la situation sociale et économique ainsi que le niveau culturel des émigrants. D'autre part, les changements globaux sont également analysés tels que les facteurs externes qui polarisent les compétences locales, les principes de la mondialisation, les caractéristiques, ses changements culturels et cognitifs. En outre, les politiques d'investissement intercontinentales telles que l'économie de la connaissance, les sociétés multinationales et de nombreuses incitations renouvelables externes sont analysées.

Sur la base de cette thèse et de l'importance du phénomène, il a fait l'objet de l'étude sous le titre:

"Des mécanismes pour préserver le capital intellectuel algérien et faire face à la fuite des cerveaux à la lumière de la mondialisation et des séductions étrangères". C'est une étude descriptive et analytique de la réalité de la fuite des cerveaux en général et de l'émigration des cerveaux algériens en particulier. L'étude a un ensemble de buts et d'objectifs:

- Etudier et analyser le phénomène de l'émigration du capital intellectuel algérien en diagnostiquant les causes (macro-partielles) de leur émigration vers le reste du monde.
- En savoir plus sur les développements mondiaux liés à la mondialisation et comment cela affecte le désir des talents algériens d'émigrer.
- Apprendre les méthodes et les mécanismes utilisés pour préserver le capital intellectuel algérien en reconnaissant les efforts de l'État dans ce domaine et ses stratégies.

L'étude comporte une introduction générale au sujet et cinq chapitres représentant les aspects théoriques et pratique de la recherche. Chapitre cinq: Il est consacré à l'aspect pratique de l'étude. L'étude est réalisée selon la nature du sujet suivant l'approche descriptive. La technique de format est utilisée pour obtenir les données de champ. Il est appliqué aux deux échantillons choisis par la méthode de boule de neige. Le premier échantillon représentant les cerveaux émigrés algériens est composé de 100 objets. Le second échantillon représente les cerveaux qui reviennent de l'émigration et qui sont constitués de 15 objets. Les données et les statistiques sont présentées, analysées et interprétées selon un traitement statistique des formulaires de questionnaire. Enfin, les résultats de l'étude sont interprétés et discutés.

Les résultats de l'étude étaient les suivants:

- Il est devenu clair que les conditions économiques vivantes sont l'une des principales raisons pour lesquelles les qualifications algériennes émigrent vers des pays qui offrent des postes correspondant à leurs ambitions et à leurs capacités. Les facteurs d'expulsion en Algérie sont, en général, socio-économiques: chômage, pauvreté, bas niveau de vie et bas salaires par rapport aux pays émigrés.
- L'étude a révélé que les qualifications algériennes tentent d'atteindre des objectifs personnels à travers leur travail dans la diaspora avant de rentrer chez elles.
- Les problèmes sociaux qui prévalent dans la société algérienne tels que la corruption, le népotisme et la bureaucratie négative affectent directement l'émigration des compétences algériennes. Ils recherchent une stabilité psychologique et sociale et s'efforcent d'atteindre leurs objectifs dans un environnement positif, encourageant et stable. La marginalisation des

compétences et le manque d'opportunités de développement font émigrer les talents algériens à la recherche de cette position. Les facteurs sociaux, culturels et économiques des pays d'accueil encouragent l'émigration, en particulier pour ceux qui ont de l'expérience, des compétences et un niveau d'éducation supérieur.

– Les facteurs culturels et scientifiques, à savoir la recherche et le développement scientifiques, jouent un rôle important dans l'émigration des cerveaux algériens. Selon les résultats statistiques, la plupart des éléments de l'échantillon considèrent la recherche et le développement scientifiques comme la principale raison de leur émigration.

– L'étude a révélé que le choix du pays d'émigration est régi par des facteurs économiques, sociaux, culturels et scientifiques. Les émigrants considèrent ces facteurs comme de bonnes conditions par rapport aux conditions dans leur pays Algérie. L'émigration est donc; un mécanisme pour réaliser les aspirations sociales, économiques et scientifiques en plus du statut social qu'ils méritent.

– La mondialisation et ses implications sur les médias et la communication ont un impact sur le mouvement d'émigration des jeunes en général et dans l'esprit de l'Algérie en particulier. Ces moyens modernes révèlent les détails et les niveaux des communautés et des pays du monde entier. Par conséquent, ils deviennent des facteurs polarisants et influents qui poussent les personnes ayant des qualifications vers l'émigration. Aussi, l'économie de la connaissance a-t-elle rendu nécessaire l'investissement dans des connaissances qui ont favorisé le mouvement des capitaux, en particulier le mouvement ou la connaissance du capital intellectuel. Ainsi, augmentez les tentations matérielles et cognitives afin d'attirer les cerveaux de partout dans le monde et les cerveaux algériens.

– La dernière décennie représente les années et la période de retour des émigrants algériens soit à la suite de la fin de leur période de résidence, soit parce qu'ils ont atteint un niveau d'éducation. Ce niveau leur permettrait de bien vivre dans leur communauté en leur assurant un emploi convenable. Aussi, les facteurs familiaux et sociaux ont un impact clair et direct sur le retour des talents algériens de l'étranger.

– En connaissant les raisons les plus importantes derrière la fuite des cerveaux algériens et son association avec les facteurs polarisés internes et externes, il est clair que l'Algérie

devrait adopter un ensemble de stratégies et de mécanismes pour réduire le saignement du cerveau algérien. Aussi, maintenir ces capitaux et investir dans leurs capacités afin de développer les conditions et les projets visant à améliorer les diverses connaissances économiques, sociales, culturelles et scientifiques en profitant des expériences des pays où les cerveaux nationaux ont émigré. Attirer et assurer leur retour ne peut être réalisé qu'en améliorant le marché du travail, en augmentant et en améliorant les salaires, en encourageant la recherche scientifique et en finançant des projets scientifiques. Ainsi, ils atteignent le niveau international pour être parallèles au niveau des universités internationales et à la concurrence des centres de recherche. Il est important de changer les mentalités et les perceptions des organes directeurs, en fournissant un soutien et un financement pour la recherche scientifique, en fournissant des emplois correspondant aux niveaux et aux compétences des professionnels algériens. Le prestige et le respect devraient être accordés au chercheur algérien dans son propre pays.

Summary:

The phenomenon of emigration is one of the most important social phenomena which has a wide impact on the various groups of society and its organizations as well. This phenomenon has evolved with the evolution of the ages. It has been governed by a set of local variables which are expressed by repulsive factors as well as external variables which are presented by attraction and polarization factors. Both, the repulsive and attractive countries are impacted by emigration. The reasons of which and the degree of influence vary according to the mobility of emigrant groups.

This context is focusing on presenting and addressing an important issue which is the subject of brain drain, its causes and mechanisms to confront the emigration of brains and preserve them. This is fulfilled through studying and analyzing the influential factors for instance, the status of education and training, the reality of the labor market and legislation in Algeria, the role of media, social and economic situation as well as the cultural level of emigrant individuals. From the other hand, global changes are also analyzed such as the external factors that polarize local proficiencies, globalization principles, characteristics, its cultural and cognitive changes. In addition to, the intercontinental investment policies such as the knowledge economy, multinational corporations and many external renewable inducements are analysed.

Based on this is and the importance of the phenomenon, it was the subject of the study under the title:

"Mechanisms to preserve Algerian intellectual capital and face the brain drain in light of globalization and foreign seducements."

It is a descriptive and analytical study of the brain drain phenomenon reality in general and the emigration of Algerian brains in particular. The study has a set of aims and objectives:

- Studying and analyzing the phenomenon of Algerian intellectual capital emigration by diagnosing the (macro-partial) causes of their emigration to the rest of the world.

- Learn about the global developments related to globalization and how it affects the desire of Algerian talent to emigrate.
- To learn about the methods and mechanisms used to preserve the Algerian intellectual capital by recognizing the efforts of the state in this field and its strategies.

The study includes a general introduction to the subject and five chapters representing the theoretical and field aspects of the research.

Chapter five: It is devoted to the practical aspect of the study. The study is carried out according to the nature of the subject following the descriptive approach. The format technique is used to obtain the field data. It is applied to the two samples chosen by snowball method. The first sample representing the Algerian emigrated brains that is consisted of 100 items. The second sample represents the brains returning from emigration that is consisted of 15 items. The data and statistics are presented, analyzed and interpreted based on the statistical processing of the questionnaire forms. Finally, the results of the study are interpreted and discussed.

The results of the study were as follows:

- It has become clear that living economic conditions are one of the most important reasons for Algerian qualifications to emigrate to countries that provide positions commensurate with their ambitions and abilities. The factors of expulsion in Algeria are, in general, socio-economic: unemployment, poverty, low standard of living and low wages compared to the emigrated countries.
- The study has revealed that the Algerian qualifications try to achieve personal goals through their work in the diaspora before returning home.
- The social problems prevailing in Algerian society such as bribery, nepotism and negative bureaucracy directly affect the emigration of the Algerian competencies. They are looking for psychological and social stability and striving to achieve their goals in a positive, encouraging and stable environment. The marginalization of competencies and the lack of opportunities for development make Algerian talent resort to emigrate in search of this

position. The social, cultural and economic factors in receiving countries encourage emigration, especially for those with experience, competence and higher educational level.

- The cultural and scientific factors i.e. scientific research and development, plays an important factor in the emigration of the Algerian brains. According to the statistical results, most of the items in the sample consider scientific research and development the main reason behind their emigration.

- The study has revealed that the choice of the emigrated country is governed by economic, social, cultural and scientific factors. Emigrants consider those factors as good conditions compared to the conditions in their country Algeria. Emigration is therefore; a mechanism for achieving social, economic and scientific aspirations in addition to the social status they deserve.

- Globalization and its implications of media and communication have an impact on the emigration movement of young people in general and on the minds of Algeria in particular. These modern means reveal the details and levels of communities and countries around the world. Therefore, they become polarizing and influential factors that push people with qualifications towards emigration. Also, the economy of knowledge has made it necessary to invest in knowledge which encouraged the movement of capital importantly the intellectual capital movement or knowledge. Thus, increase the material and cognitive temptations in order to attract brains from all over the world and Algerian brains as well.

- The last decade represents the years and the returning period of Algerian emigrants either as a result of the end of their residence term or because they have achieved an educational level. This level would ensure them a good living within their community by ensuring a suitable job. Also, the family and social factors have a clear and direct impact on the return of the Algerian talents from abroad.

- By knowing the most important reasons behind the Algerian brain drain and its association with the internal and external polarized factors, it is clear that Algeria should adopt a set of strategies and mechanisms to reduce the bleeding of the Algerian brain. Also, to maintain these capitals and invest in their capacities in order to develop the conditions and projects

aimed at improving various economic, social, cultural and scientific knowledge through benefiting from the experiences of the countries where the national brains emigrated. Attracting and ensuring their return can only be achieved by improving the labor market, increasing and improving wages, encouraging scientific research and funding scientific projects. Thus, they reach the international level in order to be parallel to international universities level and research centers competition. It is important to change the minds and perceptions of the governing bodies, providing support and funding for scientific research, providing jobs that match the levels and competencies of Algerian professionals. Prestige and respect should be given to the Algerian researcher in his own country.